

مركز دراسات الوحدة العربية

النفط والوحدة العربية

تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية

الدكتور محمود عبد الفضيل

النفط والوحدة العربية



مركز دراسات الوحدة العربية

النفط والوحدة العربية

تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية

طبعة جديدة موسّعة ومنقّحة

الدكتور محمود عبد الفضيل

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

عبد الفضيل، محمود
النفط والوحدة العربية: تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية/محمود عبد الفضيل.
٢٧١ ص.
ببليوغرافية: ص ٢٤٩ - ٢٥٩.
يشتمل على فهرس عام.
١. النفط - البلدان العربية. ٢. الوحدة العربية. أ. العنوان.
333.8232

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣
الحمراء - بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ - لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» - بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى: بيروت، حزيران/يونيو ١٩٧٩
الطبعة الثانية: بيروت، أيلول/سبتمبر ١٩٨٠
الطبعة الثالثة: بيروت، شباط/فبراير ١٩٨١
الطبعة الثالثة: بيروت، شباط/فبراير ١٩٨١
الطبعة الرابعة: القاهرة، دار المستقبل العربي ١٩٨٢
الطبعة الخامسة: بيروت، نيسان/ابريل ١٩٨٥
الطبعة السادسة: بيروت، كانون الثاني/يناير ٢٠٠١

المحتويات

قائمة الجداول

توطئــــــة

تمثل هذه الدراسة حول النفط العربي، وأثره على مستقبل العلاقات الاقتصادية العربية، ثمرة تفكير واهتمامات ألحّت على ذهن المؤلف منذ حلول «الحقبة النفطية الجديدة» على وطننا العربي في خريف عام ١٩٧٣ . وإذ تعددت الكتابات خلال السنوات الاخيرة حول الظواهر والعلاقات الجديدة التي تولدت في ظل الحقبة النفطية، إلا أنه رغم أهمية الاجتهادات والتوصيات التي حفلت بها هذه الموجة من الكتابات، فقد ظل الطابع الذي يغلب على معظم الكتابات هو طابع المعالجة الجزئية وانعدام النظرة الشمولية لحركة الاحداث والمتغيرات وتشابكاتها على المستويات العالمية، الاقليمية، والمحلية.

والعمل الذي نضعه اليوم بين أيدي القرّاء يمثل ـ في تقديرنا ـ محاولة متواضعة للامساك، بشكل منهجي ومنظم، بالقضايا والمشاكل والآفاق الجديدة التي يطرحها وجود النفط في وطننا العربي، في ظل ما أسميناه «بالحقبة النفطية الجديدة». ولا يسعني عند الانتهاء من إعداد هذه الطبعة الخامسة من هذه الدراسة، التي صدرت طبعتها الاولى في حزيران / يونيو ١٩٧٩، سوى أن أتوجه بعميق الشكر والامتنان الى **مركز دراسات الوحدة العربية**، الذي أتاح لي الفرصة لكي أتمكن من إنجاز هذه الدراسة حول القضايا الاقتصادية والسياسية الهامة المرتبطة بدور النفط العربي في تشكيل مستقبل العلاقات الاقتصادية العربية، تلك القضايا التي تشغل بال الساسة والاقتصاديين العرب في مرحلة حرجة ودقيقة من تاريخ وطننا العربي.

كذلك أود أن أتوجه بخالص الشكر لكل من د. محمد لبيب شقير ود. يوسف صايغ ود. خير الدين حسيب ود. جلال أحمد أمين على ملاحظاتهم القيّمة على «المسوَّدة الأولى» لهذه الدراسة وعلى الطبعة الاولى من الكتاب، فلقد كان لملاحظاتهم وتعليقاتهم الثمينة أكبر

الاثر في أن تخرج الطبعة الثانية من الكتاب على قدر أكبر من الدقة العلمية والاكتمال. كذلك استفاد الكاتب من مناقشاته مع عدد من الزملاء والاصدقاء حول عدد من القضايا والافكار التي يحتويها هذا المؤلَّف، وأود أن أخصّ بالذكر الدكتور ابراهيم سعد الدين عبد الله، الدكتور حازم الببلاوي، والدكتور محمد الرميحي.

وختاماً أود أن أتوجه بالشكر الخاص الى الاخ الدكتور خير الدين حسيب، مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية، لاهتمامه البالغ بهذه الدراسة وتشجيعه المستمر لكي يتم انجاز الطبعة الخامسة من هذا الكتاب في أسرع وقت ممكن، ولكي تخرج في أكمل صورة لكي تلاحق ما طرأ من تغيرات على الأوضاع والعلاقات والاحصاءات منذ نهاية السبعينات. وبهذه المناسبة أتقدم بخالص الشكر الى الاستاذ حسين طه الفقير، المدرس المساعد بالمعهد القومي للتخطيط بالقاهرة، على ما قام به من جهد فائق لتحديث البيانات والجداول إعداداً للطبعة الخامسة من هذا الكتاب.

والله الموفق لما فيه الخير والسؤدد.

د. محمود عبد الفضيل

الفصل الاول

إطار المشكلة

تعددت الدراسات والكتابات العربية التي تصدت بالنقاش والتحليل لعقبات وضرورات تطوير العلاقات الاقتصادية العربية، وتكاثرت الافكار التي تم طرحها حول متطلبات إنجاز التكامل الاقتصادي العربي. ولكن الأمر الاكثر ضرورة وإلحاحاً، والذي لم يلق الاهتمام الكافي من الكتّاب والمحللين، هو التصدي لتحليل واقع ونمط العلاقات الاقتصادية العربية الجديدة، وبصفة خاصة تلك التي تشكلت غداة حرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ في ظل ما يمكن تسميته بـ «الحقبة النفطية الجديدة» ـ وذلك بهدف الوصول الى تشخيص علمي سليم للأزمة الراهنة لعمليات التعاون والتكامل الاقتصادي العربي، واستطلاع الآفاق الجديدة لدفع عملية الوحدة العربية بأبعادها الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية المترابطة.

فالطفرة الهائلة في عائدات النفط بعد عام ١٩٧٣ (انظر جدول رقم ١ ـ ١) أخذت تمثل بعداً جديداً وهاماً في عملية إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية العربية، إذ غدا «النفط» و «الثراء النفطي» عنصراً هاماً ومؤثراً في حركة المتغيرات والاحداث الاقتصادية والسياسية بالمنطقة العربية منذ حرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣. وهكذا فقد بدأت اوضاع وعلاقات اقتصادية جديدة تتشكل وتتبلور في الوطن العربي، أدت إلى تغيير معالم الصورة المألوفة لنا في الخمسينات والستينات، وخلقت بذلك وضعية ديناميكية جديدة تحتم **طرحاً جديداً لقضايا الاقتصاد السياسي للعلاقات الاقتصادية العربية، من منظور التكامل الاقتصادي والوحدة العربية.**

فالوطن العربي أصبح يجمع اليوم بين جنباته مجتمعات «نفطية» يبلغ الدخل المتوسط السنوي للفرد فيها ما يربو على ١٥٠٠٠ دولار مثل الكويت، ومجتمعات أخرى «غير نفطية»

جدول رقم (١ - ١)

تطور عائدات النفط لمجموع الاقطار العربية المصدرة للنفط (١٩٦٥ - ١٩٨٢)

بيان / القطر	عائدات النفط (بملايين الدولارات الامريكية)													
	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
الامارات العربية المتحدة	٣٣١	٢٣٣	٤٣١	٥٥١	٩٠٠	٥٥٣٦	٦٠٠٠	٨٤٩٣	٩٢٦٦	٨٨٢٣	٨٩٠٣	٢٠٠٣٣	١٨٧٦٠	١٥٩٦٣
الجزائر	١٠٢	٢٧٢	٣٢١	٦١٣	٩٨٨	٣٢٩٩	٣٢٦٢	٣٦٩٩	٤٢٥٤	٦١٥٣	٨٨٣٥	١٢٥٠٨	١٠٨٢٠	٩٨٢٢
الجماهرية العربية الليبية	٣٧١	١٣٥١	١٦٧٤	١٥٦٣	٢٢٢٣	٥٩٩٩	٥١٠١	٦٩٧٢	٧٨٣٨	٧١٨٦	١١٣٩٣	٢٢١٠٥	١٣٢٥٥	١٣٩٤٤
السعودية	٦٦٤	١٢١٤	١٨٨٥	٢٧٤٥	٤٣٤٠	٢٢٥٧٤	٢٥٦٧٦	٣٨٧٨٤	٤٣٩٦٥	٣٧٨١٢	٥٨٦٦٧	١٠١٤٢١	١٠٢٦١٠	٧٨١٣٩
العراق	٣٧٥	٥٢١	٨٤٠	٥٧٥	١٨٤٣	٥٧٠٠	٧٥٠٠	٧٨٤٧	٧٨٣١	٨٣٤٢	١٦١٧٦	٢٦١٣٦	٨٩٣٣	١٠١٠٠
قطر	٦٩	١٢٢	٢٠٠	٢٥٥	٤٦٣	١٨٤٩	١٦٨٥	٢١٤٢	١٩٨٩	٢٢٩٦	٣٧٠٢	٥٣٧٧	٥٣١٥	٤٢١٤
الكويت	٧٦١	٨٩٩	١٤٠٧	١٦٣٤	١٩٨٠	٨٦٤٥	٧٧٠٦	٨٩٥٣	٨٧٧٨	٩٤٣٥	١٦٧٧٩	١٨٢٣٤	١٣٧٩٦	٨٤٣٤
المجموع	٢٣٧٥	٤٦١٢	٦٧٥٨	٧٩٣٦	١٢٧٣٧	٥٣٦٠٢	٥٦٩٣٠	٧٦٨٩٠	٨٣٩٢١	٨٠٠٤٧	١٢٤٤٥٥	١٨٧٨٠٩	١٧٣٤٨٩	١٤٠٦١٦

تتمة جدول رقم (١ - ١)

بيان / القطـر	نسبة التغير السنوي لعائدات النفط (نسبة مئوية)											
	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
الامارات العربية المتحدة	٨٥	٢٧,٨	٦٣,٣	٥١٥,١	٨,٤	٤١,٦	٩,١	٤,٧ -	٠,٩	١٢٥,٠	٦,٤ -	١٤,٩ -
الجزائر	١٩,٢	٨٩,٣	٦١,٠	٢٣٤,٠	١,١ -	١٣,٤	١٥,٠	٤٤,٦	٤٣,٦	٤١,٥	١٣,٥ -	٩,٢ -
الجماهيرية العربية الليبية	٢٣,٩	٦,٦ -	٤٢,٢	١٦٩,٩	١٥, -	٣٦,٧	١٢,٤	٨,٢ -	٥٨,٥	٩٤,٠	٤٠,٠ -	٥,٢
السعودية	٥٥,٣	٤٥,٦	٥٨,١	٤٢٠,١	١٣,٧	٥١,٠	١٣,٤	١٤,٠ -	٥٥,٢	٧٢,٨	١,٢	٢٣,٨ -
العراق	٦١,٢	٣١,٥ -	٢٢٠,٥	٢٠٩,٣	٣١,٦	٤,٦	٠,٢ -	٦,٥	٩٤,٠	٦١,٥	٦٦, -	١٣,٠
قطر	٦٣,٩	٢٧,٥	٨٢,٠	٢٩٩,١	٨,٩ -	٢٧,١	٧,١ -	١٥,٤	٦١,٢	٤٥,١	١,١ -	٢٠,٧ -
الكويت	٥٦,٥	١٦,١	٢١,١	٣٣٦,٦	١٠,٩ -	١٦,٢	١,٩ -	٧,٥	٧٧,٨	٨,٧	٢٤,٣ -	٣٨,٩ -
المجموع	٤٦,٥	١٧,٤	٦٠,٥	٣٢٠,٨	٦,٢	٣٥,٠	٩,١	٤,٦ -	٥٥,٤	٥٠,٩	٧,٦ -	١٨,٩ -

المصادر: احتسبت من: بالنسبة للأعوام ١٩٦٥ حتى ١٩٧٥: نشرات البنوك المركزية ونشرات اوبك الاحصائية السنوية.

بالنسبة للأعوام ١٩٧٦ حتى ١٩٧٩ و ١٩٨١: International Monetary Fund [IMF], *International Financial Statistics*, vol. 36, no. 10 (October 1983), country pages.

بالنسبة لعامي ١٩٨٠ و ١٩٨٢: نشرة منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط، السنة ١٠، العدد ٥ (ايار/ مايو ١٩٨٤)، ص ٢٢.

يقل الدخل السنوي للفرد فيها عن ٣٠٠ دولار، بالنسبة لأقطار كمصر والسودان واليمن بشطريها. وهكذا فإن الاقطار العربية أصبحت تنقسم اليوم الى قسمين[1]: «**أقطار اليسر العربي**» التي تملك الكثير من الاموال التي تفوق طاقاتها الاستيعابية وحاجاتها العامة، «**وأقطار العسر العربي**» التي تعاني من نقص في الموارد وارتفاع حجم التضحيات والاعباء التي تقع على عاتقها.

وعلى الرغم من أن هذا الوضع الجديد هو نتاج ظروف جغرافية وتاريخية عابرة، إلا ان انعكاساته قد بدأت تولد آثاراً وحساسيات ملموسة يمكن لها أن تهدد مستقبل التضامن الاقتصادي العربي ومسيرة الوحدة العربية في مجموعها. فقد أدى تزايد عائدات البلدان النفطية، وتراكم فوائض موازين المدفوعات لديها منذ عام ١٩٧٤، إلى حدوث طفرة في الواردات، وإلى تسريع معدلات النمو في بعض القطاعات، بالمقارنة بما كان عليه الوضع في الستينات، مع توافر احتياطيات مالية دولية هائلة لدى تلك الاقطار نتيجة للفائض المتراكم في موازين مدفوعاتها. وبالمقارنة فإن تواضع حصيلة النقد الاجنبي وتزايد أعباء الدفاع والتعبئة لدى مجموعة البلدان «غير النفطية»، ولا سيما ما يسمى «أقطار المواجهة»، لم يسهم في تحقيق تقدم مهم في معدلات التكوين الرأسمالي، وانعكس ذلك بدوره على تواضع معدلات النمو للناتج الاجمالي المحلي. ونتيجة هذه المفارقة، فقد غدا القانون الاساسي الذي يحكم واقع العلاقات الاقتصادية الراهنة بين أقطار المنطقة العربية، اليوم، **هو أن توازن الثروات والدخول يسير في علاقة عكسية مع توازن الأعباء والتضحيات.**[2]

وهكذا فإننا نجد ان التطورات الاقتصادية للسنوات الاخيرة، الناتجة عن الطفرة في عوائد النفط، قد أدت الى تعميق الفروق والتناقضات بين مجموعتي الاقطار «النفطية» و«غير النفطية»، من حيث معدلات النمو لنصيب الفرد من الناتج المحلي، ومن حيث تراكم الاحتياطيات النقدية الدولية، كما يتضح من الجدول رقم (١ - ٢)، رغم ما تخفيه هذه الارقام من تباين وتشتت كبيرين حول هذه المتوسطات فيما بين الاقطار المختلفة، وداخل كل مجموعة.

ولعل من المفارقات التاريخية (باستثناء حالات العراق والجزائر وسوريا) أن أكثر الاقطار العربية اكتظاظاً بالسكان والمهارات هي، في الوقت ذاته، اكثر الاقطار العربية فقراً

---

(١) انظر التقسيم: «ورقة العمل المقدمة من اللجنة الثلاثية المنبثقة عن لجنة خبراء استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك،» ورقة قُدِّمت الى: المؤتمر القومي لستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، ١، بغداد، ٦ - ١٢ آذار / مارس ١٩٧٨. ([د. م.]: جامعة الدول العربية، الادارة الاقتصادية؛ اتحاد الاقتصاديين العرب، الامانة العامة، ١٩٧٩).

(٢) المصدر نفسه.

جدول رقم (١ - ٢)

تقديرات الناتج المحلي الاجمالي والاحتياطي النقدي الدولي والسكان في الوطن العربي

الناتج بالأسعار الجارية (١٩٦٠ - ١٩٨٠)

المتغيرات الرئيسية(*)	التقديرات لسنوات مختارة					معدل النمو السنوي (٪)			
	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	٦٠ - ٦٥	٦٥ - ٧٠	٧٠ - ٧٥	٧٥ - ٨٠
(أ) الوطن العربي في مجموعه:									
الناتج المحلي الاجمالي (بملايين الدولارات الامريكية)	١٧٣٢٣	٢٥١٣٣	٣٦٨٤٦	١٢٧٧٥٨	٣٣٩٢٠٩,٥	٧,٧	٨,٠	٢٨,٢	٣٣,١
الاحتياطي النقدي الدولي (بملايين الدولارات)	١٧٩٦	٢٣٣٨	٤٣٤٢	٣٥١٤٧	٤٩٣٠١,٨	٥,٤	١٣,٢	٥١,٩	٨,٠٦
عدد السكان (بالملايين)	٨٧,١٣	٩٨,٥٤	١١٢,٩١	١٢٩,٢٧	١٤٧,٣٢	٢,٥	٢,٨	٢,٧	٢,٨
نصيب الفرد من الناتج (دولار)	١٩٨,٨	٢٥٥,١	٣٢٦,٣	٩٨٨	٢٣٠٣,٠	٥,١	٥,٠	٢٤,٨	٢٦,٦
نصيب الفرد من الاحتياطي النقدي (دولار)	٢٠,٦	٢٣,٧	٣٨,٥	٢٧١,٩	٣٣٤,٧	٢,٩	١٠,١	٤٧,٩	٤,٦
(ب) المجموعة النفطية(**):									
الناتج المحلي الاجمالي (بملايين الدولارات)	٧٨٤٩	١١٥٠٠	١٨٥٠٨	٨٩٧١٥	٢٥٩٩٦٧,٧	٧,٩	١٠,٠	٣٧,١	٣٨,٠
الاحتياطي النقدي الدولي (بملايين الدولارات)	٨٦٢	١٥١٤	٣٢٥٧	٣١٢٤٩	٤٤١٩٢,٦	١١,٩	١٦,٦	٥٧,٢	٨٦,٣
عدد السكان (بالملايين)	٢٥,٣٠	٢٨,٨٢	٣٤,٢٥	٤٠,٣١	٤٥,٠٤	٢,٦	٣,٥	٣,٣	٢,٤
نصيب الفرد من الناتج (دولار)	٣١٠,٢	٣٩٩,٠	٥٤٠,٤	٢٢٢٥,٦	٥٧٧٧	٥,٢	٦,٣	٣٢,٧	٣٢,٠
نصيب الفرد من الاحتياطي النقدي (دولار)	٣٤,٠٧	٥٢,٥٣	٩٥,٠٩	٧٧٥,٢	٩٨١	٩,٠	١٢,٦	٥٢,١	٥,٣

يتبع

تابع جدول رقم (١ - ٢)

(ج) المجموعة غير النفطية (***):									
الناتج المحلي الاجمالي (بملايين الدولارات)	٩٤٧٤	١٣٦٣٣	١٨٣٣٨	٣٨٠٤٣	٧٩٢٤١,٨	٧,٦	٦,١	١٥,٧	٢١,٧
الاحتياطي النقدي الدولي (بملايين الدولارات)	٩٣٤	٨٢٤	١٠٨٥	٣٨٩٨	٥١٠٩,١٧	٢,٥	٥,٧	٢٩,١	٦,٢
عدد السكان (بالملايين)	٦١,٨٣	٦٩,٧٢	٧٨,٦٦	٨٨,٩٦	١٠٢,٢٨	٢,٤	٢,٤	٢,٥	٣,٠
نصيب الفرد من الناتج (دولار)	١٥٣,٢	١٩٥,٥	٢٣٣,١	٤٢٧,٦	٧٧٤,٧	٥,٠	٣,٦	١٢,٢	١٦,٢٤
نصيب الفرد من الاحتياطي النقدي (دولار)	١٥,١١	١١,٨١	١٣,٧٩	٤٣,٨	٥٠,٠	٤,٨	٣,١	٢٦	٢,٨
(د) النسب النفطية الى غير النفطية:									
الناتج المحلي الاجمالي	٠,٨٢٨	٠,٨٤٤	١,٠٠٩	٢,٣٥٨	٣,٢٨١	–	–	–	–
الاحتياطي النقدي الدولي	٠,٩٢	١,٨٤	٣,٠٠	٨,٠٢	٨,٦٤٩	–	–	–	–
عدد السكان	٠,٤٠٩	٠,٤١٣	٠,٤٣٥	٠,٤٥٣	٠,٤٤٠	–	–	–	–
نصيب الفرد من الناتج الاجمالي	٢,٠٢	٢,٠٤	٢,٣٢	٥,٢٠	٧,٤٥٧	–	–	–	–
نصيب الفرد من الاحتياطي النقدي	٢,٢٥	٤,٤٥	٦,٩٠	١٧,٧٠	١٩,٦٢	–	–	–	–

(*) يعود الفضل في تحديد واختيار هذه المتغيرات الرئيسية الى د. نعيم الشربيني، انظر بشكل خاص: نعيم الشربيني، «تدفقات العمال ورأس المال في الوطن العربي،» **النفط والتعاون العربي**، السنة ٣، العدد ٤ (١٩٧٧).

(* *) تضم «المجموعة النفطية»: الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، السعودية، العراق، والكويت.

(* * *) تضم «المجموعة غير النفطية»: الاردن، تونس، السودان، سوريا، لبنان، مصر، والمغرب.

ملاحظة عامة: تشير العلامة «–» الى ان البيانات غير متوفرة.

المصادر: احتسبت من: IMF, *International Financial Statistics*, various issues; The World Bank, *World Tables* (Baltimore: London: John Hopkins University Press for the World Bank), various editions, and

الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، **الحسابات القومية للبلدان العربية، ١٩٧١ - ١٩٨٢** (الكويت: الصندوق، ١٩٨٣).

في الموارد الطبيعية، ولا سيما النفط والموارد الهيدروكربونية، بينما نجد أن اكثر الاقطار العربية ثراء على الصعيد النفطي هي اقل الاقطار حظاً من الموارد البشرية والايدي العاملة الماهرة، وأكثرها تخلفاً من الناحيتين التكنولوجية والمؤسسية. وقد ترتب على ذلك أن شهدت السنوات العشر الماضية تحولاً هاماً في نمط العلاقات الاقتصادية بين الاقطار العربية المختلفة، إذ انقسمت الاقطار العربية الى مجموعتين متميزتين: **مجموعة الاقطار المصدرة للنفط** (السعودية، الكويت، دولة الامارات، قطر، عُمان، ليبيا، الجزائر والعراق)، **ومجموعة الاقطار المصدرة للعمالة** (مصر، الاردن، اليمن، السودان، المغرب، موريتانيا، سوريا، تونس، الصومال، لبنان)، وهي مجموعة الاقطار التي تضم الجمهرة الرئيسية من الشعب العربي.

وقد أدى تزايد عائدات الاقطار النفطية وارتفاع حجم الاموال القابلة للاستثمار investible funds الى تبني خطط انمائية طموحة، تتسم بضخامة حجم الانفاق الاستثماري العام، مما ادى الى التزايد السريع في معدلات الطلب على الايدي العاملة من مختلف المهارات اللازمة لانجاز خطط التنمية، ولمقابلة التوسع في حجم الانفاق العام. وقد نتج عن ذلك حدوث قفزة هائلة في تدفقات العمالة من مجموعة الاقطار «غير النفطية» الى مجموعة الاقطار «النفطية»، وعلى نطاق واسع لم يشهد الوطن العربي مثيلاً له من قبل. ومن ناحية أخرى، ازداد حجم تدفقات رؤوس الاموال الخاصة، وحجم الاقراض الانمائي والتدفقات المالية الحكومية الثنائية من الأقطار النفطية الى الأقطار العربية غير النفطية، بشكل لم يكن معهوداً من قبل، مما ساعد على رفع امكانيات النمو في تلك المجموعة الاخيرة، وفتح قنوات جديدة للاعتماد المتبادل بين بلدان المجموعتين.

وقد حاول د. نعيم الشربيني تقديم اطار نظري تحليلي للآثار التنموية الايجابية المتوقعة من النمط الراهن لتدفقات العمالة ورأس المال بين مجموعتي الاقطار النفطية وغير النفطية(٣). حيث تعتبر الندرة النسبية لرأس المال هي العامل المقيد للنمو في اقطار المجموعة «غير النفطية»، بينما تعتبر الندرة النسبية لليد العاملة (ولا سيما المدرب منها) هي العامل المقيد للنمو في مجموعة الاقطار النفطية، لذا فإن «تدفقات الموارد الانتاجية الزائدة عن حاجة الانتاج الجاري من مجموعة لأخرى يمكن ان تؤدي الى نفع كبير للمجموعة المستوردة دون الحاق ضرر بالمجموعة المصدرة. اي ان هذه التدفقات في كلا الاتجاهين لا بد وان تخفف من حدة مقيدات النمو في المجموعتين في آن واحد، مما يؤدي الى رفع معدلات النمو الاقتصادي في كل مجموعة»(٤).

---

(٣) انظر: نعيم الشربيني، «تدفقات العمال ورأس المال في الوطن العربي،» **النفط والتعاون العربي**، السنة ٣، العدد ٤ (١٩٧٧)، ص ٤٤.
(٤) المصدر نفسه.

وليس هناك من شك في أن مجموعة الاقطار العربية النفطية عاشت خلال الفترة ٧٤ ـ ١٩٨٢ وضعاً اقتصادياً جديداً، يمكن تحديد معالم صورته الكلية على أنه يتسم بتواجد فائض مهم من حصيلة النقد الاجنبي يفوق احتياجات الانفاق الانمائي والجاري بالنقد الاجنبي، كما يتضح من الجدول رقم (١ ـ ٣). كذلك أخذت تتميز مجموعة الأقطار العربية النفطية بتوافر فائض مهم من «المدخرات القومية»، يفيض عن احتياجات الانفاق الاستثماري والانمائي المخططة[٥]. يقابل ذلك، على صعيد الوطن العربي ككل، استمرار بل احتداد أزمة العجز في المتاح من النقد الاجنبي، اللازمة لتغطية قيم الواردات من السلع والخدمات foreign exchange gap ، من جهة، وعجز الطاقة الادخارية للمجتمع العربي ككل عن الوفاء باحتياجات الانفاق الاستثماري والدفاعي الملحة Savings gap من جهة أخرى[٦].

جدول (١ ـ ٣)
تطور معامل استيعاب النقد الاجنبي(*)
في الاقطار العربية النفطية (نسب مئوية)

القطر / السنوات	١٩٦٣ ـ ١٩٦٧	١٩٦٨ ـ ١٩٧٣	١٩٧٤ ـ ١٩٧٥	١٩٨١
ابو ظبي	ـ	٣٣	٣٠	ـ
الجزائر	١٣٤	١٦٠	٨٨	١٠١,٤
الجماهيرية العربية الليبية	٩٩	٧١	٨٧	١١٠
السعودية	٩٥	٧٢	٤٧	٥٤,٨
العراق	٩٦	٨٤	٧٦	١٦١,٤
عمان	٢٨٦	٧٤	١١٨	٧٠
قطر	٣٣	٥٢	٣١	٢٧
الكويت	٦٢	٤٥	٣١	٤٠,٣

(*) يمثل هذا المعامل النسبة بين اجمالي المدفوعات من النقد الاجنبي وجملة حصيلة ايرادات النقد الاجنبي (صافي فائض قطاع النفط والايرادات من الصادرات غير النفطية).

ملاحظة عامة: تشير العلامة «ـ» الى ان البيانات غير متوفرة.

المصدر: احتسبت من: IMF, *International Financial Statistics*, vol. 36, no. 10 (October 1983).

(٥) لا ينطبق هذا التوصيف تماماً على حالة الجزائر والعراق.

(٦) يمكن تصوير الموقف في الاقطار العربية النفطية على أنه وضع يمثل نموذج الفجوتين المعكوس. فمن بين النماذج التحليلية المعروفة في أدبيات التنمية حول تشخيص مشاكل البلدان النامية «نموذج الفجوتين»، Two-gap model حيث تعاني معظم الدول النامية من فجوتين أساسيتين: أ) فجوة الادخار القومي حيث يوجد قصور لحجم المدخرات القومية بالنسبة لحجم الانفاق الاستثماري، ب) فجوة «النقد الاجنبي» حيث تعجز حصيلة النقد الاجنبي المتاحة للاقتصاد القومي عن الوفاء باحتياجات التمويل الواجبة الدفع بالنقد الاجنبي. ويعتبر Hollis Chenery من أهم =

ومن ناحية اخرى، فقد تولد شعور متزايد لدى المخططين والباحثين **بأن قيد اليد العاملة** (خاصة الفنية منها) لا يقل أهمية عن **قيد رأس المال** في عملية التنمية، بل يفوقه حدة في حالة الأقطار العربية النفطية[٧]. وبالتالي يصبح من الممكن الحديث عن نموذج **«الثلاث فجوات»** Three-gap model: «رأس المال»، «النقد الاجنبي»، «العمالة الماهرة والفنية»، باعتبارها أهم«المقيدات»Constraints التي تحد من عمليات النمو والتنمية في الاقطار العربية وبلدان العالم الثالث بصفة عامة.

ورغم أننا لا ننكر أن هناك درجة عالية من التكامل تميز الموارد الاقتصادية وعناصر الانتاج في كل من المجموعة النفطية والمجموعة غير النفطية، فإننا سنحاول ان نوضح في سياق هذه الدراسة كيف ان الاطار الراهن لتدفقات العمالة، والتدفقات المالية فيما بين المجموعتين، لا ينتج عنه بالضرورة نفع اقتصادي خالص ومتوازن لكلا المجموعتين (لا سيما مجموعة الأقطار المصدرة للعمالة). وبعبارة اخرى، فإننا نود ان نوضح ان تدفقات العمالة ورأس المال في كلا الاتجاهين ليست علاقات «متماثلة» (Symmetric) بالنسبة لكلا المجموعتين: النفطية وغير النفطية.

ويقودنا هذا الى القول بأن معظم الكتابات والدراسات الاقتصادية التي صدرت في السنوات الاخيرة حول التنمية والتكامل الاقتصادي العربي سارت، بدرجة أو أخرى، في اتجاه المبالغة في وزن الدور المرشح للأموال النفطية في عملية التنمية العربية[٨]. اذ قامت نتائج هذه التحليلات والكتابات على تصور ان مشكلة التبعية لم تعد مطروحة بالنسبة لعمليات التنمية في البلدان العربية النفطية وغير النفطية بعد توافر هذا الفيض من الاموال النفطية. كذلك رشحت الاموال النفطية لتحقيق اللقاء والتفاعل التلقائي بين عوامل الانتاج الموزعة توزيعاً بالغ الاختلال بين مختلف الاقطار العربية. فكما في **نظرية الأواني المستطرقة**، صوّر الامر بشكل ميكانيكي على أن **المال النفطي** سوف ينساب من بلدان الفائض الغنية الى بلدان العجز الفقيرة، سعياً وراء فرص الاستثمار الواسعة. كذلك

= رواد نموذج «الفجوتين» ولا سيما في مجال توضيح أهمية «عجز حصيلة النقد الاجنبي» Foreign exchange gap كقيد على عملية النمو. ويمكن الرجوع بصفة خاصة للدراسة التالية:

Hollis P. Chenery and Alan M. Strout, «Foreign Assistance and Economic Development,» *American Economic Review*, vol. 56, no. 4 (September 1966).

(٧) جاء في تقرير لوزارة التخطيط السعودية أن تنفيذ الخطة الخمسية السعودية، ١٩٧٥ - ١٩٨٠، التي تبلغ تكاليفها الاجمالية حوالى ١٤٥ مليار دولار، قد تأخر عن موعده في قطاعات معينة. وذكر التقرير ان احد الاسباب الرئيسية لذلك هو استحالة تلبية الطلب المستمر على العمالة الماهرة. انظر: القبس (الكويت)، ٢٣ / ٢ / ١٩٧٩.

(٨) لعل من الاستثناءات البارزة في هذا المجال مقال الاستاذ عادل حسين، «المال النفطي عائق للتوحيد والتكامل،» **المستقبل العربي**، السنة ١، العدد ٥ (كانون الثاني / يناير ١٩٧٧)، ص ١٦ - ٣١.

سوف تنتقل الايدي العاملة بسهولة ويسر من البلدان العربية المكتظة بالسكان الى البلدان العربية النفطية التي تزخر بالأموال ولكن تشكـو من نقص العمالة[9].

بيد ان المسألة لا يمكن ان تطرح بهذه البساطة على ضوء حركة الواقع العربي وتعقيداته الكثيرة. حيث أن الاهتمام باستكشاف امكانيات النفط والاموال النفطية في مجال تحقيق التوحد والتكامل الاقتصادي العربي قد طرح بدوره قضايا نظرية وعملية جديدة لم تكن مطروحة من قبل في اطار الاقتصاد السياسي لعملية التنمية العربية. فعلى سبيل المثال، فإن المقولة القائلة بأن «المستهلك لا بـد أن يكون منتجـاً أولاً لكي يكون مستهلكـاً» لم تعد صحيحة تماماً في ظل الحقبة النفطية الجديدة. إذ لم يعد ذلك شرطاً ضرورياً، حيث أصبح من السهل تماماً «أن يكون الفرد مستهلكاً متخماً دون ان يكـون منتجـاً بالمرة». كذلك لم تعد القضية تتعلق بالدور الاقتصادي «المجرد» للنفط والاموال النفطية العربية في عمليات التنمية والتكامل العربي، بل أصبح هناك حاجة لطرح البعد التحرري لعملية التنمية العربية. وهكذا أصبح من الصعب عزل «النفط»، هذا المتغير الخطير في الحياة الاقتصادية العربية المعاصرة، عن الجوانب الاجتماعية والسياسية والحضارية لعملية التنمية العربية.

وهنا نجد أنفسنا نطرح السؤال المركزي المهم: هل كان وسيكون «النفط العربي» عامل وحدة أم عامل تجزئة؟ كذلك هل كان وسيكون «النفط العربي» عامل تحرير للاقتصاد العربي، أم عامل تكريس للتبعية؟ فدراسة تجارب التنمية والتكامل في العالم الثالث تعلمنا أن التكامل لا يضمن بذاته الاستقلال الاقتصادي، وأن «التصنيع» يمكن ان يحد من التبعية الخارجية ويمكن ايضاً ان يؤكدها[10].

كذلك لعلّه من المفيد الاشارة الى الطابع السياسي الجديد الذي اخذ يطبع الحقبة النفطية في الوطن العربي. فقد كان «للحقبة النفطية» في المنطقة العربية طبيعة سياسية جديدة لا تخطئها العين. وقد عبر الاستاذ محمد حسنين هيكل عن طبيعة الارضية السياسية الجديدة التي طبعت حقبة السبعينات، مقارنة بحقبة الخمسينات والستينات، بوضوح

---

(٩) انظر على سبيل المثال: عبد المنعم القيسوني، «التطورات العالمية الاقتصادية الاخيرة للعالم العربي ولمصر،» **مصر المعاصرة**، السنة ٦٥، العدد ٣٥٦ (نيسان/ ابريل ١٩٧٤)؛ زكي عبد المتعال، بحث مقدم الى مجلس الشعب، آذار/ مارس ١٩٧٥؛ محمد عبد المنعم عفر، «الموارد المالية العربية والتكامل الاقتصادي،» **مصر المعاصرة**، السنة ٦٦، العدد ٣٦٠ (نيسان/ ابريل ١٩٧٥)؛ عبد الفتاح قنديل، «التزام رأس المال العربي نحو المنطقة العربية،» **مصر المعاصرة**، السنة ٦٦، العدد ٣٦٠ (نيسان/ ابريل ١٩٧٥)؛ احمد حسن زكي، «اموال البترول العربي،» **مصر المعاصرة**، السنة ٦٦، العدد ٣٦٠ (نيسان/ ابريل ١٩٧٥)، وحسن عباس زكي، في: **البترول**، (ايلول/ سبتمبر ١٩٧٥).

(١٠) انظر: اسماعيل صبري عبدالله، «تعقيب على تقرير اللجنة الثلاثية،» **المستقبل العربي**، السنة ١، العدد ٦ (آذار/ مارس ١٩٧٩).

وصراحة بالغتين على النحو التالي:

«وشهد الناس ايضاً كيف كانت السلطة تنتقل في العالم العربي الى ايدي رجال جدد. فعلى امتداد جيل كان الرجال الذين يوجهون مجرى الاحداث في العالم العربي أيديولوجيين أو ضباطاً في القوات المسلحة، أو كانوا احياناً ضباطاً تحولوا الى ايديولوجيين يحاولون التصرف كما لو كانوا ضباطاً». «وانضمت اليهم الآن الدفعة الاولى من سلالة جديدة تنتظم خليطاً من سماسرة الطاقة والوسطاء وتجار السلاح، والتجار الاثرياء الذين كانوا يطيرون بين الشرق والغرب، بين القصور الملكية ومكاتب شركات النفط»(11).

«وازاء ذلك لم يكن غريبا ان يشعر الناس في مصر وسوريا ان الوقت قد حان لكي يشهدوا هم ايضا تحسناً في ظروفهم المالية.. لقد عرفوا المشاق وبدأوا الآن يتطلعون الى المكافأة: طعام أوفر للتغذية وبيوت افضل للسكن، وبطبيعة الحال كان لا بد من ايجاد المال للانفاق على هذه المتطلبات، وهل يستطيع أحد أن يقول أن العرب ينقصهم المال؟.. لقد كان يقال ان العرب كانوا يمتلكون القدرة للوصول ببقية العالم الى حد المجاعة. فمن المؤكد اذن أن لديهم القدرة على أطعام انفسهم.. وهكذا اتجهت الابصار الى البلاد المنتجة للبترول، وبدأت حقول النفط تبدو للعيان اكبر حجماً من ميادين القتال، وقيل ان الثروة قد تسلمت مقاليد الامور من الثورة»(12).

ولقد وصل الامر ببعض كتّاب العلوم السياسية في الغرب إلى القول بأن الحقبة النفطية الجديدة قد عجلت بالموت البطيء لحركة «القومية العربية»، وأن بداية هذا الموت يمكن ان تؤرخ بمؤتمر الخرطوم عام ١٩٦٧، حيث نكست «رايات الثورة» وبدأت تعلو «رايات الثروة»(13).

ولكن هناك رؤية أخرى من الداخل للسيد حافظ اسماعيل، مستشار الامن القومي السابق في جمهورية مصر العربية وأحد الذين عاصروا وأسهموا في مهمة التخطيط العسكري والسياسي لحرب تشرين الاول / اكتوبر، فإنه يرى الخطوة الثورية في موقف دول الخليج جاءت في يوم ١٦ اكتوبر عندما قررت من جانب واحد رفع سعر برميل النفط من ٣,٠١ دولار للبرميل الى ٥,١٢ دولار.

ويصف الدلالة التاريخية لهذا الحدث على الصعيد العربي بقوله:

«وتوقفت أتأمل هذا القرار، مرتبطاً بحرب تشرين الاول / اكتوبر. ورأيت فيه «معركة» اخرى

---

(11) انظر: محمد حسنين هيكل، «حكاية السوفيات والعرب،» الوطن (الكويت)، ١٤/ ١/ ١٩٧٩، الحلقة ١٥.

(12) المصدر نفسه.

(13) Fouad Ajami, «The End of Pan-Arabism,» *Foreign Affairs*, vol. 57, no. 2 (Winter 1978-1979), pp. 355-373.

تخوضها دول عربية ـ ضمن دول البترول الاخرى ـ وتتوازى مع معركة السويس»، «معركة بدأت في حقيقة الامر منذ أربعة أعوام، فجرها العقيد القذافي في نهاية عام ١٩٦٩، عندما طالب برفع سعر نفط بلاده بنسبة ٢٠ بالمائة ولم يكن من قبيل الصدفة ـ في تقديري ـ ان يتزامن اعلان عبد الناصر بداية «معركة التحرير» في آذار / مارس ١٩٦٩. . وقرار العرب خوض. «معركة النفط». »[١٤].

ويسترسل السيد حافظ اسماعيل في تقويمه «لمعركة النفط»، فيقول:

«وتصاعد الموقف العربي على جبهة النفط منذ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣.

وأصبحت تستعر في قلب العالم العربي معركتان. .

احداهما تقودها مصر على جبهة المواجهة مع اسرائيل، بالحديد والنار.

والثانية تقودها الدول البترولية وعلى رأسها السعودية على جبهة المواجهة مع الغرب. . في ميدان الطاقة.

والمعركتان جناحا حركة نضالية واحدة، تقودنا على طريق السلام والرخاء، كانت كل منهما في خدمة الاخرى، كل منهما تكمل الاخرى. . التقدم في واحدة يدفع للتقدم في الاخرى، والتراجع في واحدة يقود بالانكماش في الاخرى»[١٥].

ويعتقد السيد حافظ اسماعيل ان الولايات المتحدة الأمريكية قد نجحت في ربيع ١٩٧٤ في فك الرابطة التاريخية بين المعركتين العسكرية والاقتصادية على الصعيد العربي، وبذلك تحطمت عُرى التضامن والتلاحم العربي التي تم نسجها بين معركة حرب تشرين الاول / اكتوبر وبين معركة النفط العربي[١٦].

ومن هنا بدأت **المأساة**. . . بل **الملهاة** في التاريخ العربي الحديث. تلك **المأساة / الملهاة** التي سوف نحاول أن نقص قصتها في هذا الكتاب من خلال متابعة وتحليل نمط العلاقات والتشابكات الاقتصادية والسياسية الجديدة وارتباط ذلك بمسيرة التحرر والتعاون والتعاضد العربي. وكيف أن النفط العربي هو «سلاح ذو حدين». . فهو نقمة ونعمة في آن واحد. ولعلنا بهذا العرض نكون قد أوفينا هذا الموضوع حقه دون إدعاء أو مغالاة، فحركة التاريخ أرحب وأغنى من أن تمسك بأطرافها دراسة واحدة مهما خلصت النوايا وصحت العزائم.

---

(١٤) حافظ اسماعيل، «ما بعد اكتوبر السلام والرخاء ؟!»، المصور، العدد ٣٠٨١ (٢٨ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٣)، ص ١٤.

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٥.

الفصل الثاني

تدفقات العمالة من الأقطار غير النفطية الى الأقطار النفطيّة

اولا: طبيعة وخصائص عملية انتقال الايدي العاملة داخل الوطن العربي في ظل الحقبة النفطية الجديدة

إن موجات الهجرة السكانية والعمالية الواسعة لهي ظاهرة مألوفة عبر التاريخ الانساني كله، بل ان تلك الهجرات عبر التاريخ هي التي شكلت الكثير من معالم عالمنا الراهن، ونسجت العديد من مشاكله المعاصرة[1]. والقانون العام الذي حكم حركة الانسان على مر الايام والعصور هو الهجرة «من حيث الحياة الصعبة الى الحياة الاسهل، ومن حيث الرزق الضيق الى الرزق الاوسع»، اذ هاجر الانسان تقليدياً من الصحاري والقفار. . . الى وديان الانهار او الى شواطىء البحار[2]. وفي الوطن العربي، كانت تيارات الهجرة التقليدية هي من الصحراء الى الشواطىء، أو الى وديان الانهار، وبذا كانت مراكز الثقل التاريخية في الوطن العربي هي عواصم هذه الوديان: بغداد، دمشق، القاهرة[3].

ومع تدفق النفط العربي بغزارة في مناطق صحراوية غير كثيفة السكان، ولا سيما في منطقة الخليج العربي وليبيا، بدأت موجات جديدة من الهجرة للسكان والايدي العاملة في اتجاه عكسي، من وديان الانهار، حيث تشح الموارد وتضيق فرص الرزق، الى المناطق

(١) حول موجات الهجرة الحديثة في القارة الافريقية واثارها الهامة في اعادة تشكيل خريطة افريقيا الحديثة. انظر: International African Seminar, 11th, Dakar, April 1972, *Modern Migration in Western Africa*, ed. Samir Amin (London: Oxford University Press for the International African Institute, 1974).

(٢) أنظر: احمد بهاء الدين، في: **الهدف** (الكويت)، آذار / مارس ١٩٧٩.

(٣) المصدر نفسه.

الصحراوية حيث يتدفق الذهب الاسود وتتسع ابواب الرزق. وقد نتج عن ذلك ان انبثقت في الاقطار النفطية «الصحراوية» كل مقومات الحياة المدنية الحديثة من مدن ومطارات وطرق وأسواق ونظم تعليمية. وبذا أخذت عواصم هذه الاقطار تكتسب مكانة تاريخية جديدة كمراكز جذب هامة للأيدي العاملة الوافدة العربية وغير العربية. وغدت عمليات الهجرة وانتقال الايدي العاملة من الاقطار العربية «غير النفطية» الى الاقطار العربية «النفطية» من أهم معالم الحياة العربية المعاصرة.

فبالرغم من وجود العديد من القيود الادارية والسياسية امام انتقال العمالة فيها بين الأقطار العربية، شهدت المنطقة اتجاهاً متنامياً ومتصلاً لانتقال العمالة من الأقطار غير النفطية الى الأقطار النفطية على نطاق واسع منذ اواخر الستينات. وقد تزايدت حركة تصدير الايدي العاملة إلى أقطار الخليج النفطية - على وجه الخصوص - منذ أوائل السبعينات، بعد حصول أقطار الخليج العربية على استقلالها السياسي وزيادة عائداتها من النفط وبدء تطبيق سياسات انفاقية تتسم بالتوسع السريع في مشروعات البنية الاساسية وفي تقديم الخدمات العامة (كالتعليم والصحة).

وقد ازداد هذا الاندفاع حدة بعد الزيادات التي طرأت على اسعار النفط عقب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ بصفة خاصة. فلقد أدت تلك الزيادة الهائلة في العوائد والمداخيل النفطية الى تبني خطط طموحة للتنمية وتزايد الاعتماد على **العمالة المستوردة**، سواء في الاقطار العربية التي اتصفت تقليدياً باستيراد العمالة كأقطار الخليج العربي الصغيرة والجماهيرية الليبية، او في الاقطار العربية التي كانت تستورد فئات محدودة من ذوي الكفاءات العالية والتي انتقلت الى استيراد اعداد كبيرة من القوى العاملة للوفاء بحاجات مشاريعها الاستثمارية الضخمة، ولمواكبة القفزة الكبرى في انفاقها الجاري والتنموي التي حدثت في أعقاب زيادة عوائد النفط في خريف عام ١٩٧٣[٤].

وهكذا أصبح الانتقال المستمر والمنتظم للأيدي العاملة العربية الى اقطار الخليج النفطية، ظاهرة ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية بالغة الاهمية بالنسبة للحاضر والمستقبل العربي. ونظراً لضخامة وأهمية عمليات الانتقال الواسعة للايدي العاملة من الأقطار «غير النفطية» الى «الأقطار النفطية»، بفعل عامل الجذب النفطي، أصبح من الضروري الوقوف بشكل علمي على الاسباب الدافعة لهذه الهجرة وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتعددة على مسارات الحياة في كل من الاقطار المستقبلة والاقطار

---

(٤) ابراهيم سعد الدين، «الآثار السلبية للفروق الدخلية بين الأقطار العربية على التنمية في الأقطار الاقل دخلاً: حالة مصر،» النفط والتعاون العربي، السنة ٣، العدد ٤ (١٩٧٧)، ص ٢٢.

المصدرة للعمالة على السواء[٥].

ولإعطاء فكرة مبدئية عن الحجم والابعاد الجديدة التي اكتسبتها ظاهرة العمالة العربية «المهاجرة» او «المتنقلة» خلال السبعينات، يكفي ان نذكر انه في عام ١٩٦٥ قدر جملة عدد العاملين المصريين في الخارج بحوالى مائة الف، معظمهم كانوا يعملون بصفة أساسية في الأقطار العربية الشقيقة كمدرسين ومهنيين. كذلك تشير بيانات تعداد السكان لدولة الكويت، لعام ١٩٦٥، الى أن العدد الاجمالي للعمالة المصرية الوافدة لدولة الكويت لم يكن يتجاوز اثني عشر الف شخص[٦] كذلك لم يتجاوز عدد المصريين المغادرين للعمل في الأقطار العربية خلال عام ١٩٧٠ ـ أي قبل حلول الحقبة النفطية الجديدة ـ حوالى ٤٨ ألف شخص، حسبما هو مسجل لدى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء[٧]، بينما تشير البيانات الاولية للتعداد الاخير للسكان في مصر، والذي أُجري في تشرين الثاني / نوفمبر من عام ١٩٧٦، الى القفزة الهائلة التي حدثت لعدد العاملين المصريين في الخارج إذ تم تسجيل انه كان يوجد حوالى ١,٤ مليون مواطن مصري في الخارج ليلة التعداد.

وتكتسب عملية الهجرة جانباً من الاهمية والخطورة عندما ندرك ان حجم الايدي العاملة «المهاجرة» أو «الوافدة» الى الأقطار العربية النفطية كان يمثل في منتصف السبعينات ٢٨ بالمائة من مجموع الأيدي العاملة في كل من الاردن واليمن العربية وعُمان وفقاً لأكثر التقديرات تحفظاً (أنظر جدول رقم ٢ ـ ١).

ومن ناحية اخرى، يمكن تبين خطورة الحجم المطلق والوزن النسبي «للعمالة الوافدة» في تركيب قوة العمل الكلية في الأقطار العربية النفطية المستقبلة للعمالة المهاجرة إذا ما تأملنا بيانات الجدول رقم (٢ ـ ٢)، حيث تصل نسبة الأيدي العاملة الوافدة الى مجموع الأيدي العاملة نسباً حرجة تصل الى ٨٩ بالمائة في حالة الامارات العربية المتحدة، ٨٥ بالمائة في حالة قطر، ٧٩ بالمائة في حالة الكويت، ٤٣ بالمائة في حالة السعودية و٣٨ ـ ٤٢ بالمائة في حالة الجماهيرية الليبية.

ورغم ان بحثاً ميدانياً شاملاً لم يجر بعد للتعرف على الأسباب التفصيلية التي يهاجر من أجلها اغلب العاملين العرب من الأقطار «الاقل دخلاً» الى الأقطار النفطية «الاكثر

---

(٥) محمد غانم الرميحي، «الهجرة العربية إلى الخليج: الاسباب الاقتصادية والآثار الاجتماعية،» العربي، السنة ٢١، العدد ٢٤٤ (آذار / مارس ١٩٧٩).

(٦) قارن: Nazli Choucri, «Migration Processes among Developing Countries: The Middle East,» paper presented at: Meeting of the American Political Science Association, Washington, D. C., 1 - 4 September 1977, p. 13.

(٧) أنظر: مصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، بحث رقم ٣ ـ ٢١٥.

جدول رقم (٢ ـ ١)

تطور حجم العمالة المهاجرة بصفة مؤقتة ونسبتها الى قوة العمل المحلية في الاقطار العربية المصدرة للعمالة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٠)

القطر العربي المصدر للعمالة	١٩٧٥			١٩٨٠		
	حجم قوة العمل الكلية (بالآلاف)	حجم قوة العمل المهاجرة (بالآلاف)	نسبتهم الى قوة العمل الكلية (٪)	حجم قوة العمل الكلية (بالآلاف)	حجم قوة العمل المهاجرة (بالآلاف)	نسبتهم الى قوة العمل الكلية (٪)
الاردن	٥٣٣	١٥٠	٢٨	٧٦٨	٢٦١(*)	٣٤
السودان	٥١٢٣	٤٥	٠,٩	٥٩٧٨	٨٤	١,٤
سوريا	١٨٣٩	٧٠	٣,٨	٢١٥٥	٧٣	٣,٤
مصر	٩٩٨٩	٣٩٧	٤	١٠٩٩٥	١٠٥٧	٩,٦
اليمن العربية	١٥١٩	٢٩٠	١٩	١٧٦٠	٥١٠	٢٩

(*) تشمل المهاجرين من أصل أردني وفلسطيني.

المصادر: احتسبت من: (١) تقديرات قوة العمل المهاجرة لعام ١٩٧٥: John Stace Birks and Clive A.Sinclair, «International Migration in The Arab Region: Rapid Growth, Changing Patterns and Broad Implications,» ورقة قدمت الى: ندوة السكان والعمالة والهجرة في دول الخليج العربي، الكويت، ١٦ ـ ١٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ (الكويت: المعهد العربي للتخطيط؛ منظمة العمل الدولية، ١٩٧٩)، جدول رقم (٥).

(٢) تقديرات قوة العمل المهاجرة لعام ١٩٨٠: ابراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل، انتقال العمالة العربية: المشاكل ـ الآثار ـ السياسات (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، جدول رقم (١ ـ ٢٧).

(٣) تقديرات قوة العمل الكلية لعامي ١٩٧٥ و ١٩٨٠: «Social Data,» in: World Bank, *World Tables, 1983*, 3rd ed. (Baltimore; London: John Hopkins University Press for the World Bank, 1983), vol. II, country pages.

دخلاً» إلا أن هناك ملاحظة أساسية يمكن ابداؤها حول هذا الموضوع[٨]، وهي أن الهجرة تتم في اغلب الحالات من أقطار عربية اكثر تقدماً وتطوراً من الناحية الثقافية والمهنية الى اقطار أقل تطوراً، كما ان الهجرة التي تتم في أغلب هذه الحالات هي «هجرة مؤقتة»، بمعنى ان المهاجر ينتقل للعمل لفترة قد تطول أو تقصر يعود بعدها الى موطنه الاصلي. ويمكننا من ذلك أن نستنتج أن العامل الأساسي في الهجرة الداخلية العربية هو عامل الجذب الاقتصادي (أو النفطي)، الذي تترتب عليه امكانيات للحصول على دخل أكبر في احد الاقطار العربية النفطية دون بلد عربي آخر. إن هذه الحقيقة تؤكدها كذلك الحركة الكبيرة للأيدي العاملة العربية من قطر عربي نفطي الى قطر عربي نفطي آخر، وذلك تبعاً للتغيرات التي تطرأ على مستويات الأجور الحقيقية في هذا القطر او ذاك، وذلك كنتيجة لعملية التنافس المستمرة لزيادة معدلات الاجور النقدية بين الأقطار النفطية المستوردة للعمالة.

ومع تسليمنا بداية بأن «عوامل الجذب» pull factors ولا سيما «الفروق الاجرية»، هي التي لعبت الدور الاساسي، كأحد المحددات الحاسمة لموجات «هجرة العمالة العربية» الى الأقطار العربية النفطية في السبعينات، فإنه يجب ايضاً عدم اغفال الدور المتواضع، ولكن الهام، الذي لعبته «العوامل الطاردة» push factors في البلدان المصدرة للعمالة في التعجيل باتساع نطاق عمليات هجرة العمالة وازدياد حدة اندفاعها. فليس هناك من شك في أن الاوضاع الاقتصادية المتردية في كل من مصر والاردن واليمن الديمقراطية في اعقاب هزيمة حزيران / يونيو ١٩٦٧ كانت سبباً رئيسياً وراء نمو ظاهرة هجرة العمالة الماهرة وغير الماهرة الى البلدان العربية النفطية، ولا سيما الخليجية منها. فاغلاق قناة السويس وتدمير مدينتي السويس والاسماعيلية نتج عنهما اقتلاع بضع مئات الالوف من العاملين في منطقة القناة من أعمالهم وموطن رزقهم ونزوحهم الى القاهرة والخارج بحثاً عن فرص العمل والكسب. كذلك فإن نزوح أعداد كبيرة من أبناء الضفة الغربية الى شرق الأردن خلق مشاكل اقتصادية غير متوقعة في مجال توفير فرص التوظيف والكسب. كذلك ترتب على اغلاق «قناة السويس» الحاق اضرار جسيمة باقتصاد اليمن الديمقراطية، وتقلص فرص التوظيف نتيجة للشلل الذي أصاب حركة ميناء عدن ومصفاة تكرير النفط بها.

وبصفة عامة يمكن التمييز في مجال «هجرة وتدفقات العمالة» فيما بين الاقطار العربية، بين خمسة انماط رئيسية من البلدان المصدرة والمستقبلة للعمالة، من خلال موقعها من خريطة الهجرة وطبيعة تدفقات العمالة العربية منها او اليها[٩]:

---

(٨) أنظر: سعد الدين، «الأثار السلبية للفروق الدخلية بين الاقطار العربية على التنمية في الاقطار الاقل دخلاً: حالة مصر،» ص ٢١.

(٩) للمقارنة مع تصنيفنا، انظر: Choucri, «Migration Processes among Developing Countries: The Middle East,».

جدول رقم (٢ - ٢)

تطور التركيب النسبي للقوى العاملة والوافدة في الاقطار العربية النفطية المستقبلة للعمالة (١٩٧٥ - ١٩٨٠)

القطر العربي (المستقبل للعمالة)	١٩٧٥			١٩٨٠ - ١٩٨١		
	حجم قوة العمل الوطنية (بالآلاف)	حجم قوة العمل الوافدة(*) (بالآلاف)	نسبة قوة العمل الوافدة الى مجموع قوة العمل (٪)	حجم قوة العمل الوطنية (بالآلاف)	حجم قوة العمل الوافدة(*) (بالآلاف)	نسبة قوة العمل الوافدة الى مجموع قوة العمل (٪)
الامارات العربية المتحدة	٤٥	٢٥١	٨٥	٦٠	٤٩١	٨٩
البحرين	٤٦	٣٠	٤٠	٥٧	٨١	٥٨
الجماهيرية العربية الليبية	٤٤٩	٣٣٢	٤٢	٨١٢,٨	٤٩٣(**)	٣٨
السعودية	١٠٢٦	٧٧٣	٤٣	-	١٢٤٣	-
قطـر	١٢,٥	٥٤	٨١	١٦,٩	٩٤	٨٥
الكويت	٩٢	٢٠٨	٦٩	١٠٣	٣٧٩	٧٩

(*) البيانات تشمل العمالة «العربية» و«غير العربية».

(* *) البيانات تقديرية.

ملاحظة عامة: تشير العلامة «-» الى ان البيانات غير متوفرة.

المصادر: احتسبت من: سعد الدين وعبد الفضيل، المصدر نفسه، ص ٧، و Nazli Choucri, *Migration in the Middle East: Transformations, Policies, and Processes,* Technology Adaptation Programme (Cairo: Cairo University; Massachusetts Institute of Technology [MIT], 1983), vol. I, table (3 - 8).

١ ـ البلدان المصدرة للعمالة الماهرة والمهنية المتخصصة بصفة رئيسية وعلى نطاق واسع (مصر بصفة أساسية والاردن والسودان بدرجة أقل).

٢ ـ البلدان المصدرة للعمالة «غير الماهرة» بصفة رئيسية وعلى نطاق واسع (اليمن العربية واليمن الديمقراطية بصفة رئيسية).

٣ ـ البلدان المصدرة للعمالة الماهرة وغير الماهرة باتجاه سوق العمل الاوروبي بصفة أساسية (مثل الجزائر والمغرب).

٤ ـ البلدان التي تستورد اعداداً كبيرة من الايدي العاملة، الماهرة وغير الماهرة، بالشكل الذي يجعل «العمالة الوافدة» تشكل نسبة عالية (وحرجة) من تركيب القوة العاملة الاجمالية لديها (الكويت، الامارات، السعودية، قطر، وليبيا).

٥ ـ البلدان «ذات الاكتفاء الذاتي النسبي» والتي لا تصدر او تستورد عمالة على نطاق واسع او ملموس (لبنان، سوريا، العراق(١٠)، تونس).

ويعتبر **اليمنان (الشمالي والجنوبي)** من البلدان المصدرة تقليدياً للعمالة قبل حلول «الحقبة النفطية الجديدة»، بحكم الظروف الاقتصادية «الطاردة» وهرباً من شظف العيش وضيق فرص العمالة والتوظف المحلية. وقد ساعدت الطفرة في عوائد النفط في بلدان الخليج النفطية على ارتفاع الطلب على الايدي العاملة الوافدة، مما ساعد بدوره على تزايد حجم القوى العاملة المهاجرة من اليمنين ولا سيما من الجمهورية العربية اليمنية. وتشير البيانات الرسمية لتعداد السكان لجمهورية اليمن العربية لعام ١٩٧٥ الى ان حوالى ١,٢ مليون شخص قد تم تسجيلهم كأفراد «متغيبين خارج البلاد»، بينما تشير بعض التقديرات عن اوضاع العمالة المهاجرة من اليمن العربية الى أنه في عام ١٩٧٥ كان هناك حوالى ٦٠٠ الف يمني يعملون ويتكسبون خارج اليمن، يمثلون حوالى ٣٧ بالمائة من مجموع الشبان الذكور البالغين في سن العمل(١١). وبالنسبة **لليمن الديمقراطية**، فبالرغم من شحة وقصور البيانات المتاحة عن العمالة المهاجرة، فهناك بعض التقديرات الرسمية التي تشير الى ان حوالى ١٦ بالمائة من سكان «وادي حضرموت» تم حصرهم غائبون خارج البلاد عند منتصف السبعينات، وأغلبهم يعملون في السعودية والكويت(١٢).

---

(١٠) يتسم وضع العراق في اطار هذا التقسيم الاجتهادي بنوع من الخصوصية، حيث تعتبر العراق من البلدان التي تعاني من «هجرات المهارات» والتي يجري تصديرها للبلدان النفطية الاخرى Skill Drain ولكنها تعتبر في الوقت نفسه من البلدان النفطية المستقبلة للعمالة المهنية والفنية العالية.

(١١) انظر: James Socknat and Clive A. Sinclair, *An Estimate of the Total Population and Workers Abroad from the Yemen Arab Republic* (Geneva: International Labour Office, 1975).

(١٢) John Stace Birks and Clive A. Sinclair, *A Preliminary Assessment of Labour Movement in the* =

كذلك شهد الاردن قفزة هائلة في حجم العمالة المهاجرة منذ عام ١٩٧٣ في اعقاب الزيادة في عوائد النفط، فقد ارتفع عدد الرعايا الاردنيين المغادرين والذين تم تسجيلهم لدى السلطات الرسمية من ٤٦٠ الف في عام ١٩٧٢ الى ٧١٥ الف شخص في عام ١٩٧٦، وذلك باتجاه بلدان الخليج وغيرها من الاقطار العربية النفطية[١٣]. وهكذا تصل قوة العمل المهاجرة إلى حوالى ثلث اجمالي سكان الاردن، حسبما جاء في الخطاب الرسمي الذي ألقاه الأمير حسن بن طلال ولي عهد الاردن في المؤتمر السنوي لمنظمة العمل الدولية لعام ١٩٧٧.

ومن ناحية اخرى، يلاحظ أن هجرة الأيدي العاملة السودانية، ولا سيما من الفنيين والمهنيين، للأقطار العربية النفطية فاقت كل التوقعات بعد عام ١٩٧٣، فبعد أن كان هناك حديث عن وجود بطالة منتشرة في صفوف المتعلمين في السودان[١٤]، تغيرت الصورة بسرعة كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية. وبالرغم من ان حجم العمالة الفنية والمهنية المهاجرة من السودان لم تتجاوز ٢٢ الف شخص عام ١٩٧٦، حسب اكثر التقديرات تحفظاً[١٥]، فانها تستنزف نسبة مهمة من جملة العمالة المهنية والفنية بالسودان. وبدراسة عيّنة محدودة من المهاجرين السودانيين في الأقطار العربية النفطية كالسعودية والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة، قامت بها مصلحة العمل في السودان، اتضح أن ٩٠ بالمائة من المهاجرين للعمل هم من الذكور في سن الشباب، وعلى وجه التحديد في الفئة العمرية ما بين ٢٠ ـ ٣٩ سنة. كذلك أكّدت نتائج هذه العيّنة على الحقيقة التي مفادها أن الأقطار العربية النفطية تستقطب اكثر العناصر تعليماً وخبرة كما يتضح من الجدول رقم (٢ ـ ٣)، الذي يعطي صورة عن التركيب المهني للمهاجرين السودانيين الذين شملتهم العيّنة.

واذا ما انتقلنا الى مصر نجد ان هجرة العمالة المصرية، على اختلاف مستويات مهارتها، تحتل مكاناً مميزاً في خريطة التدفقات العمالية الواسعة التي شهدتها المنطقة العربية في ظل الحقبة النفطية الجديدة. فتحت وطأة العوامل الاقتصادية «الطاردة» بمصر، من ناحية، وضخامة مواردها البشرية وجهازها التعليمي، من ناحية اخرى، نجد أن مصر قد غدت أنشط البلدان المصدرة للعمالة للبلدان العربية النفطية.

Arab Region: Background Perspectives and Prospects, World Employment Programme (Geneva: International Labour Office, 1977), p. 49.

(١٣) انظر: Clive A. Sinclair, «Manpower Development in Jordan: Some Critical Issues,» *Times* (London), 11/ 8/ 1977 (Supplement on Jordan).

(١٤) انظر: T. Mulat, *Educated Unemployment in Sudan* (Geneva: International Labour Office, 1975).

(١٥) انظر: Birks and Sinclair, *A Preliminary Assessment of Labour Movement in the Arab Region: Background Perspectives and Prospects*, p. 45.

جدول رقم (٢ - ٣)
التركيب المهني لعيّنة من المهاجرين السودانيين
في دول الخليج النفطية (١٩٧٦)

المهنة	العدد	الوزن النسبي (٪)
مهنيون واداريون	٦٠	١٢
كتبة ومحاسبون	٤٨	٩,٦
فنيون	١١٠	٢٢
حرفيون	١٠٣	٢٠,٦
عمال مهرة	٩٠	١٨
عمال عاديون	٥٦	١٠,٢
عاطلون عن العمل	٣٣	٦,٦

المصدر: احتسبت من: عائشة عبد الله، «دراسة عن السكان والعمالة والهجرة في السودان،» ورقة قُدمت الى: ندوة السكان والعمالة والهجرة في دول الخليج العربي، الكويت، ١٦ - ١٨ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٧.

إذ أننا نجد ان مصر تصدر عمالة على أعلى وأرقى مستوى للمهارة: من اساتذة للجامعات، اطباء، مهندسين، قضاة، ومحامين، مروراً بالعمالة الفنية والماهرة المتوسطة، ونزولاً الى ادنى درجات «العمالة غير الماهرة» من بوابين وحراس وخدم منازل. ومع ذلك تظل مصر المصدر الرئيسي للعمالة المهنية والماهرة على صعيد المنطقة العربية، نظراً لضخامة مواردها البشرية، والحجم الهائل لنظامها التعليمي الذي يساعد على تخريج عدد كبير من خريجي المدارس المتوسطة والثانوية والجامعات والمعاهد العليا كل عام. كذلك لا بد من الاشارة الى الوضع التاريخي الخاص للعمالة المصرية، حيث ان لها تاريخاً طويلاً وحافلاً كحلقة اتصال بين الصناعة الحديثة وفنون الانتاج الغربية، من ناحية، واحتياجات التنمية والتحديث العربية، من ناحية اخرى. وهكذا فقد تعزز الطلب على الأيدي العاملة المصرية الماهرة والفنية والمهنية من جانب الأقطار العربية النفطية، بسبب الاستيراد المتزايد لعناصر التكنولوجيا الغربية المتقدمة في كافة المجالات في اعقاب الطفرة في عوائد النفط[١٦].

وبالنسبة للجمهورية العربية السورية يمكن القول بأن مشاركتها في عملية «تصدير العمالة» للأقطار العربية النفطية تعتبر محدودة للغاية، إذ أن تحرك الأيدي العاملة السورية

(١٦) انظر في ذلك: Choucri, «Migration Processes among Developing Countries: The Middle East,».

باتجاه الاقطار العربية الاخرى كان معظمه يتجه الى لبنان حتى عام ١٩٧٥. وفي السنوات الاخيرة تم تسجيل هجرة للعمالة من سوريا بإتجاه الاردن، على نطاق غير واسع، للتعويض عن النقص في الايدي العاملة الذي يعاني منه الاردن، نتيجة هجرة ابنائه الى البلدان العربية النفطية. وفيما يتعلق بلبنان، فان تيارات الهجرة التقليدية للبنانيين كانت تجري باتجاه افريقيا وأمريكا اللاتينية وبلدان جنوب آسيا، اكثر من توجهها نحو باقي البلدان العربية. وعلى الرغم من ذلك، فهناك حركة محدودة للأيدي العاملة السورية واللبنانية ذات المهارة الفنية والمهنية العالية باتجاه البلدان النفطية الخليجية.

كذلك جرت بعض المحاولات في السنوات الاخيرة لإعادة تدوير تيار هجرة للأيدي العاملة المهاجرة من بلدان المغرب العربي الى اوروبا باتجاه السعودية وبعض أقطار الخليج. وكان ذلك يتم عن طريق شركات فرنسية والمانية كبرى انتدبت عمالاً مختصين تونسيين وجزائريين مهاجرين وأرسلتهم للعمل في مصانعها وفي ورشها الفنية في السعودية وغيرها من البلاد العربية النفطية. فهناك العديد من الشركات الاوروبية التي حصلت على عمليات تجهيزات كبرى مثل انشاء شبكة للتليفونات وبناء المطارات وشبكات الطرقات والارصاد الحديثة، وهي تلجأ في بعض الاحيان عند تنفيذ التزاماتها الى استعمال العمال العرب المغاربة المهاجرين بأوروبا وترسلهم الى اسواقها العربية للعمل هناك في نطاق ما يمكن تسميته بعمليات «**الهجرة المثلثة**»(١٧).

ثانياً: تقديرات حجم وتيارات العمالة العربية المهاجرة الى الأقطار النفطية

إن حجم العمالة المهاجرة من البلدان العربية «غير النفطية» الى البلدان العربية «النفطية» يصعب تقديره بشكل دقيق نظراً لتعدد مسالك الهجرة ووسائلها. فهنالك «الهجرة المشروعة» التي تتم تحت اشراف وبموافقة الاجهزة الرسمية، كما هو الحال بالنسبة لموظفي الدولة والمدرسين الذين تجري اعارتهم بالطريق الرسمي. وهناك كذلك من يتعاقد تعاقداً شخصياً مع اصحاب وجهات العمل المعنية لدى البلدان العربية النفطية. كذلك هناك عدد كبير من الذين يتخلفون عن العودة لبلد المنشأ ويقومون بالتعاقد للعمل في البلدان العربية النفطية اثناء البعثات الدراسية والتدريبية، أو اثناء القيام بالعمرة او الحج او الزيارة او ما شابه ذلك. لذلك يصعب الاستقرار على مجموعة موثوق بها من التقديرات حول حجم العمالة العربية المهاجرة من البلدان غير النفطية الى البلدان النفطية.

---

(١٧) انظر: أحمد الهرضام، «دراسة أولية عن العمال العرب المهاجرين الى أوروبا وبرامج الرعاية الخاصة بهم،» ورقة قُدّمت الى: مؤتمر العمل العربي، الاسكندرية، آذار / مارس ١٩٧٧.

ونظراً لتفاوت التقديرات حول حجم العمالة العربية المهاجرة تفاوتاً كبيراً حسب المصادر المختلفة، فقد قمنا بمقارنة أهم التقديرات المتاحة من المصادر الدولية (تقديرات صندوق النقد الدولي وتقديرات بحث جامعة درهام عن هجرة العمالة العربية بالاضافة الى التقديرات المستقاة من مصادر محلية) في الجدول رقم (٢ - ٤). ولعلّ اهم ما يلفت الانتباه هو التفاوت الشديد بخصوص أرقام العمالة المهاجرة من اليمنين، بين تقديرات الصندوق وبين تقديرات مشروع بحث جامعة درهام. ونحن نعتقد بدورنا ان تقديرات صندوق النقد الدولي هي اقرب للحقيقة في حالة اليمنين، لا سيما إذا ما أخذنا في الاعتبار تقديرات المصادر الوطنية في جمهورية اليمن العربية، حيث تشير بيانات الهيئة المركزية للتخطيط الى ان هناك حوالى ١,٢ مليون شخص خارج اليمن عام ١٩٧٦[١٨]. وباستخدام معدلات تقريبية للاعالة dependency ratio (٢,٤)، ونسبة تقريبية لمعدلات النشاط الخام[١٩] crude activity rate (٦٠ بالمائة)، يمكن اعتبار رقم «النصف مليون مهاجر» من اليمن الشمالي رقماً متحفظاً، وأن الرقم الحقيقي للعمالة المهاجرة يفوق ذلك بلا شك، فقد يقع الرقم الحقيقي للعمالة المهاجرة من اليمن العربية الى البلدان العربية النفطية ما بين ٦٠٠ الف و ٨٠٠ الف في عام ١٩٧٧[٢٠].

كذلك يثور الشك بخصوص حجم العمالة المهاجرة من الاردن والسودان، اذ تشير بعض تقديرات وزارة العمل بالاردن الى أن حجم العمالة الاردنية المهاجرة الى البلدان العربية النفطية قد يصل الى ٣٠٠ الف شخص[٢١]. وبالنسبة للسودان، جاء في دراسة لمصلحة العمل في السودان ان عدد المهاجرين الى الاقطار العربية النفطية (بعد استبعاد الهجرة التقليدية لمصر) يصل الى حوالى ١٧٤ الف شخص، منهم ١٤١ الفاً في المملكة العربية السعودية وحدها (٨١ بالمائة من جملة العمالة المهاجرة)[٢٢].

وبالنسبة للعمالة المصرية المهاجرة الى البلدان العربية النفطية نجد أن التقديرات المتاحة تتفاوت تفاوتاً هائلاً، إذ تشير النتائج الاولية لتعداد السكان الذي أُجري في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ الى تواجد ١,٤ مليون فرد خارج الوطن ليلة التعداد، كما تشير

---

(١٨) Joan Clark, «Yemen: A Profile,» paper presented at: Association for International Development [AID], Near East Bureau, Seminar on Labour Migration in the Middle East, Washington, D. C., 1977.

(١٩) يقصد «بمعدلات النشاط الخام»: درجة المشاركة للسكان في بلد معين في النشاط الاقتصادي. وتتوقف درجة المشاركة هذه على التركيب العمري للسكان الاصليين او المهاجرين، وكذلك نسبة الاناث الى الذكور، ودرجة دخول الاناث الى سوق العمل ومشاركتهم الفعلية في النشاط الاقتصادي.

(٢٠) انظر: Lee Ann Ross, «Yemen Migration: Blessing and Dilema,» paper presented at: AID, Near East Bureau, Ibid.

(٢١) انظر: Joan Clark, «Jordan: A Labour Receiver, a Labour Supplier,» paper presented at: Ibid.

(٢٢) انظر: عبد الله، «دراسة عن السكان والعمالة والهجرة في السودان،»

جدول رقم (٢ ـ ٤)
مقارنة لأهم التقديرات حول حجم العمالة العربية المهاجرة(*) من الاقطار غير النفطية الى الاقطار النفطية (١٩٧٥ ـ ١٩٧٧)

القطر	تقديرات صندوق النقد الدولي لعام ١٩٧٧[1] (بالآلاف)	تقديرات بحث جامعة درهام (بريطانيا) لعام ١٩٧٥[2] (بالآلاف)	التقدير الارجح[3] (بالآلاف)
أ ـ مجموعة الاقطار المصدرة للعمالة:			
الأردن	١٥٠	١٥٠	٢٢٥ (١٩٧٧)
تونس	ـ	٣٩	٣٩ (١٩٧٥)
السودان	٥٠	٤٦ (و٥٥ لعام ١٩٧٦)	١٧٤ (١٩٧٧)
سوريا	ـ	٧٠	٧٠ (١٩٧٥)
لبنان	ـ	٥٠	٥٠ (١٩٧٥)
مصر	٣٥٠	٤٣٠	٦٠٠ (١٩٧٧/ ١٩٧٨)
اليمن الديمقراطية	٣٠٠	٧١	٣٠٠ (١٩٧٧)
اليمن العربية	٥٠٠	٢٩٠	٦٠٠ (١٩٧٧/ ١٩٧٨)
المجموع	١٣٥٠	١١٤٦	٢٠٥٨
ب ـ مجموعة الاقطار المستقبلة للعمالة:			
الامارات العربية المتحدة	٩٦	٦٢	ـ
البحرين	٧	٦	ـ
الجماهيرية العربية الليبية	٣٢٥	٣١٠	ـ
السعودية	٩٠٠	٧٠٠	ـ
العراق	ـ	١٥	ـ
عمان	١٢	٩	ـ
قطر	١٩	١٥	ـ
الكويت	٢٧٦	١٤٣	ـ
المجموع	١٦٣٥	١٢٦٠	ـ

(*) تمثل ارقام العمالة المهاجرة في هذا الجدول افراد قوة العمل الذين يقومون بالتكسب فقط، وبالتالي

=تدخل أعداد «المُعالين» ضمن هذه التقديرات.

ملاحظة عامة: تشير العلامة «ـ» الى ان البيانات غير متوفرة.

المصادر: احتسبت من: (١) International Monetary Fund [IMF], *International Monetary Fund Survey*, (3 September 1978), pp. 260 - 262.

وقد تم تعديل أرقام العمالة الكلية الوافدة الى الاقطار العربية النفطية لكي تصبح معبرة عن حجم «العمالة العربية الوافدة» بعد استبعاد العمالة الاجنبية «غير العربية»، وذلك بتطبيق النسب المعروفة لعام ١٩٧٥ عن الوزن النسبي للعمالة العربية من جملة العمالة الوافدة الى الاقطار العربية النفطية.

(٢) تقديرات العمالة المهاجرة والعمالة الوافدة المستندة الى نتائج مشروع بحث جامعة درهام عن «هجرة العمالة العربية» المستخلصة عن *Country Case Studies* التي تم اعدادها ضمن اطار هذا المشروع تحت اشراف: John Stace Birks and Clive A. Sinclair انظر: مصفوفة العمالة العربية المهاجرة حسب الاقطار المصدرة والمستوردة للعمالة لعام ١٩٧٥، الجدول رقم (٢ ـ ٦).

(٣) التقديرات الأكثر رجحاناً لحجم العمالة المهاجرة التي يحتويها العمود الثالث من الجدول تم الوصول اليها على ضوء المصادر المحلية وبعض التقديرات للباحثين المستقلين على مستوى كل قطر على حدة.

الرقم بالنسبة للأردن (٢٢٥ ألف) يمثل المتوسط الحسابي ما بين تقديري الحد الأدنى (١٥٠ ألف) وتقدير الحد الاقصى حسبما أوردته مصادر وزارة العمل الأردنية (٣٠٠ ألف).

تقديرات «مشروع بحث معهد ماستشوستس عن الهجرة» MIT Migration Project الى تواجد حوالى مليون شخص مصري في البلدان العربية النفطية عام ١٩٧٨[٢٣]. ونحن نعتقد ان تلك التقديرات تشير الى جملة المواطنين المصريين الذين يتواجدون في البلدان العربية النفطية بما في ذلك الافراد المعالين وأفراد الاسر المصاحبة للعمال المهاجرين. وباستخدام معدلات للنشاط الخام Crude Activity rates تتراوح ما بين ٥٠ بالمائة و ٧٥ بالمائة حسب البلد المضيف، يخلص Birks and Sinclair في دراستهما القطرية عن مصر الى ان رقم المهاجرين المصريين الذين يقومون بالتكسب الفعلي Bread winners يتراوح ما بين ٤٠٠ الف و ٦٠٠ الف شخص متكسب عند منتصف السبعينات.

وهكذا يمكن القول أن الرقم الاكثر رجحاناً لحجم **العمالة المهاجرة** من البلدان غير النفطية (حوالى ٢ مليون فرد). عند منتصف السبعينات. ولمزيد من التوضيح للتغيرات التي طرأت على نمط تدفقات العمالة فيما بين البلدان العربية في ظل الحقبة النفطية الجديدة، فقد قمنا بإعداد مصفوفتين للعمالة العربية المهاجرة (مبوبتين حسب البلدان المصدرة والمستوردة للعمالة) قبل الطفرة في عوائد النفط (قبل عام ١٩٧٣) وبعد الطفرة في العوائد النفطية (عام ١٩٧٥) حسبما هو موضح في الجدولين رقم (٢ ـ ٥) و (٢ ـ ٦). كذلك يشير الشكل التوضيحي رقم (٢ ـ ١) الى حجم واتجاهات تيارات هجرة الأيدي العاملة من

(٢٣) انظر: Nazli Choucri, R. S. Eckaus and Amer Mohie-Eldine, *Migration and Employment in the Construction Sector: Critical Factors in Egyptian Development*, Technology Adaptation Programme (Cairo: Cairo University; Massachusetts Institute of Technology [MIT], 1978).

البلدان العربية غير النفطية (باستثناء السودان) الى البلدان العربية النفطية[٢٤]، تلك التيارات التي تشكل احد المعالم المهمة للصورة الاقتصادية الراهنة في الوطن العربي في ظل الحقبة النفطية الجديدة.

بيد ان تصوير الهجرة العمالية العربية عند لحظة زمنية معينة لا يكفي في حد ذاته لاعطاء صورة كاملة عن كافة ابعاد عملية الهجرة، فمتوسط مدة الاقامة يشكل مؤشراً هاماً «لمعدل دوران عملية الهجرة» ومدى انتشارها بين سكان البلدان العربية المصدرة للعمالة. فنظراً لأن معظم عمليات هجرة الأيدي العاملة التي شهدتها المنطقة العربية في ظل الحقبة النفطية الجديدة لها الصفة المؤقتة، فإن تدفقاتها تبقى متجددة عبر الزمن، وبذا تنتشر ايجابياتها وسلبياتها بين عدد واسع من المهاجرين لا يكفي لقياسه استخدام مفهوم «الرصيد» Stock او «التدفق السنوي» Annual flow للأيدي العاملة المهاجرة. فاذا نحن قسنا على التجربة الكويتية من خلال تعداد السكان لعام ١٩٧٠، (حيث تتوافر البيانات عن متوسط فترات الاقامة لغير الكويتيين)، نجد أن متوسط اقامة مواطني الجمهورية العربية اليمنية والاردنيين والفلسطينيين قد بلغ ٦,٣ سنوات، وبلغ متوسط اقامة المواطنين السوريين ٥ سنوات، يلي ذلك مواطنو جمهورية اليمن الديمقراطية، حيث بلغ متوسط فترة الاقامة ٤,٧ سنوات. وكان أقل متوسط مدة اقامة هي بالنسبة للمصريين، حيث بلغ متوسط الاقامة ٣,٦ سنة[٢٥].

وهذا يعني، على سبيل المثال، أن عملية الهجرة وتنقل الايدي العاملة المصرية الى البلدان العربية النفطية يمكن لها أن تمس ما بين ١,١ مليون - ١,٧ مليون متكسب كل عشر سنوات، وفقاً للمستويات السائدة للهجرة بعد عام ١٩٧٣، وذلك دون أن نأخذ بالاعتبار المُعالين وأفراد الاسر المصاحبة للعاملين المهاجرين. وليس هناك من شك في ان معدلات دوران الهجرة، مع استمرار عمليات الهجرة عند مستواها المرتفع الحالي، سوف تجعل من عمليات الهجرة وانتقال الايدي العاملة - إذا ما أحسن توجيهها - أداة هامة للتواصل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين أجزاء الوطن العربي، بشكل يفوق بكثير ما

---

(٢٤) تم اقتباس هذا الشكل التوضيحي من : Nazli Choucri, «Labour Transfers in the Arab World: Growing Interdependence in the Construction Sector,».
ورقة قُدمت الى: ندوة السكان والعمالة والهجرة في دول الخليج العربي، الكويت، ١٦ - ١٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨.

(٢٥) كذلك تختلف متوسطات مدى الاقامة ما بين «ذوي المهن» وبين من «ليس لهم مهنة»، أنظر: صفوح الأخرس، «مظاهر وعوامل استقرار قوة العمل الوافدة الى دولة الكويت،» ورقة قُدمت الى: ندوة السكان والتنمية في منطقة غربي آسيا، عمان، ١٨ - ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ (عمان: اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٧٨).

جدول رقم (٢ ـ ٥)

عدد العمال العرب المهاجرين حسب الأقطار المرسلة والمستقبلة للعمالة (قبل عام ١٩٧٣)

الأقطار المرسلة للعمالة / الاقطار المستقبلة للعمالة	السنوات المرجعية	اليمن الديمقراطية	سوريا	مصر	فلسطين	لبنان	الاردن	عمان	أقطار اخرى عربية	مجموع الأقطار العربية
الامارات العربية المتحدة	١٩٦٨	—	٦٦٤٠	١١١٠٠	٦٦٤٠	—	٦٦٤٠	٦٦٤٠	٤٤٣٠	٣٥٤٥٠
البحرين	١٩٧١	(٢٠٠٠)	—	—	(٢٠٠٠)	—	(٢٠٠٠)	(٥٦٠٠)	(٤٠٠٠)	(١٥٦٠٠)
الجماهيرية العربية الليبية	١٩٧٣	—	٦١٦٢	٦٠٧٥٢	٤٣٢٤	٨٣٢٤	٤٣٢٤	—	٢٤٢١٥	١٠٨١٠٠
السعودية	١٩٧٠	٢٠٠٠٠٠- ٢٥٠٠٠٠	(٤٠٠٠٠)	—	(٥٠٠٠٠)	(٣٠٠٠٠)	—	—	—	٣٤٥٠٠٠
عمان	١٩٧٣	—	—	—	—	—	—	—	—	(٢٠٠٠)
قطر	١٩٧٠	—	—	—	—	—	—	—	—	(٢٤٠٠٠)
الكويت	١٩٧٠	٦٨٩٨	١٢٦٥٩	١٧٧١٤	*	٨٤١٩	٤١٢٩٩	١٠٤٨٣	٢٤٤٦٧	١٢١٥١٤
لبنان	١٩٧٠	—	٣٣٨٠٠	٤٥٠٠	٨١٠٠	—	—	—	—	٤٦٤٠٠
الوضع الاجمالي	ما قبل ١٩٧٣	٢٣٣٨٩٨	٩٩٢٦١	٩٤٠٦٦	٩١٠٦٤	٤٦٧٤٣	٣٤٢٦٣	٢٢٧٢٣	٥٧١١٢	٦٥٢٠٨٩

(*) مشمولة مع الأردنيين.

ملاحظات عامة: ـ الارقام بين قوسين تشير الى تقديرات تقريبية.
ـ تشير العلامة «ـ» الى ان البيانات غير متوفرة.

المصدر: احتسبت من: Abdel-Megid Farrag, «Migration between Arab Countries,» in: International Labour Organization [ILO], *Manpower and Employment in Arab Countries: Some Critical Issues* (Geneva: ILO, 1976).

جدول رقم (٢ - ٦)

عدد العمال المهاجرين حسب الاقطار المرسلة والمستقبلة للعمالة (١٩٧٥)

الاقطار المرسلة للعمالة / البلدان المستقبلة للعمالة	مصر	اليمن	الاردن وفلسطين	اليمن الديمقراطية	سوريا	لبنان	السودان	تونس	عمان	العراق	الصومال	المغرب	الجزائر	عدد جميع الجنسيات العربية
الاردن (الضفة الشرقية)	٥٣٠٠	–	–	–	٢٠٠٠٠	٧٥٠٠	–	–	–	–	–	–	–	٣٢٨٠٠
	(٪١,٣)	–	–	–	(٪٢٨,٤)	(٪١٥,١)	–	–	–	–	–	–	–	(٪٢,٤)
الامارات العربية المتحدة	١٢٥٠٠	٤٥٠٠	١٤٥٠٠	٤٥٠٠	٤٥٠٠	٤٥٠٠	١٥٠٠	–	١٤٠٠٠	٥٠٠	١٠٠٠	–	–	٦٢٠٠٠
	(٪٣,١)	(٪١,٦)	(٪٥,٥)	(٪٦,٤)	(٪٦,٤)	(٪٩,٠)	(٪٣,٢)	–	(٪٣٦,٤)	(٪٢,٤)	(٪١٥,٢)	–	–	(٪٤,٨)
البحرين	١٢٣٧	١١٢١	٦١٤	١١٢٢	٦٨	١٢٩	٤٠٠	–	١٣٨٣	١٣٦	–	–	–	٦٢٠٠
	(٪٠,٣)	(٪٠,٤)	(٪٠,٢)	(٪١,٦)	(٪٠,١)	(٪٠,٣)	(٪٠,٩)	–	(٪٣,٦)	(٪٠,٦)	–	–	–	(٪٠,٥١)
الجماهيرية العربية الليبية	٢٢٩٥٠٠	–	١٤١٥٠	–	١٣٠٠٠	٥٧٠٠	٧٠٠٠	٣٨٥٠٠	–	–	–	٢٥٠٠	–	٣١٠٣٥٠
	(٪٥٧,٨)	–	(٪٥,٣)	–	(٪١٨,٥)	(٪١١,٥)	(٪١٥,٣)	(٪٩٩,٦)	–	–	–	(٪٩٨,٩)	–	(٪٢٤,٠)
السعودية	٩٥٠٠٠	٢٨٠٤٠٠	١٧٥٠٠٠	٥٥٠٠٠	١٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	٣٥٠٠٠	–	١٧٠٠٠	٢٠٠٠	٥٠٠٠	–	–	٦٩٩٤٠٠
	(٪٢٣,٩)	(٪٩٩,٩)	(٪٦٦,١)	(٪٧٧,٩)	(٪٢١,٣)	(٪٤٠,٣)	(٪٧٦,٣)	–	(٪٤٥,٦)	(٪٩,٧)	(٪٧٦,٤)	–	–	(٪٥٤,٠)
العراق	٧٠٠٠	–	٥٠٠٠	–	–	٣٠٠٠	٢٠٠	–	–	–	–	–	–	١٥٢٠٠
	(٪١,٨)	–	(٪١,٩)	–	–	(٪٦,٠)	(٪٠,٤)	–	–	–	–	–	–	٪١,٢

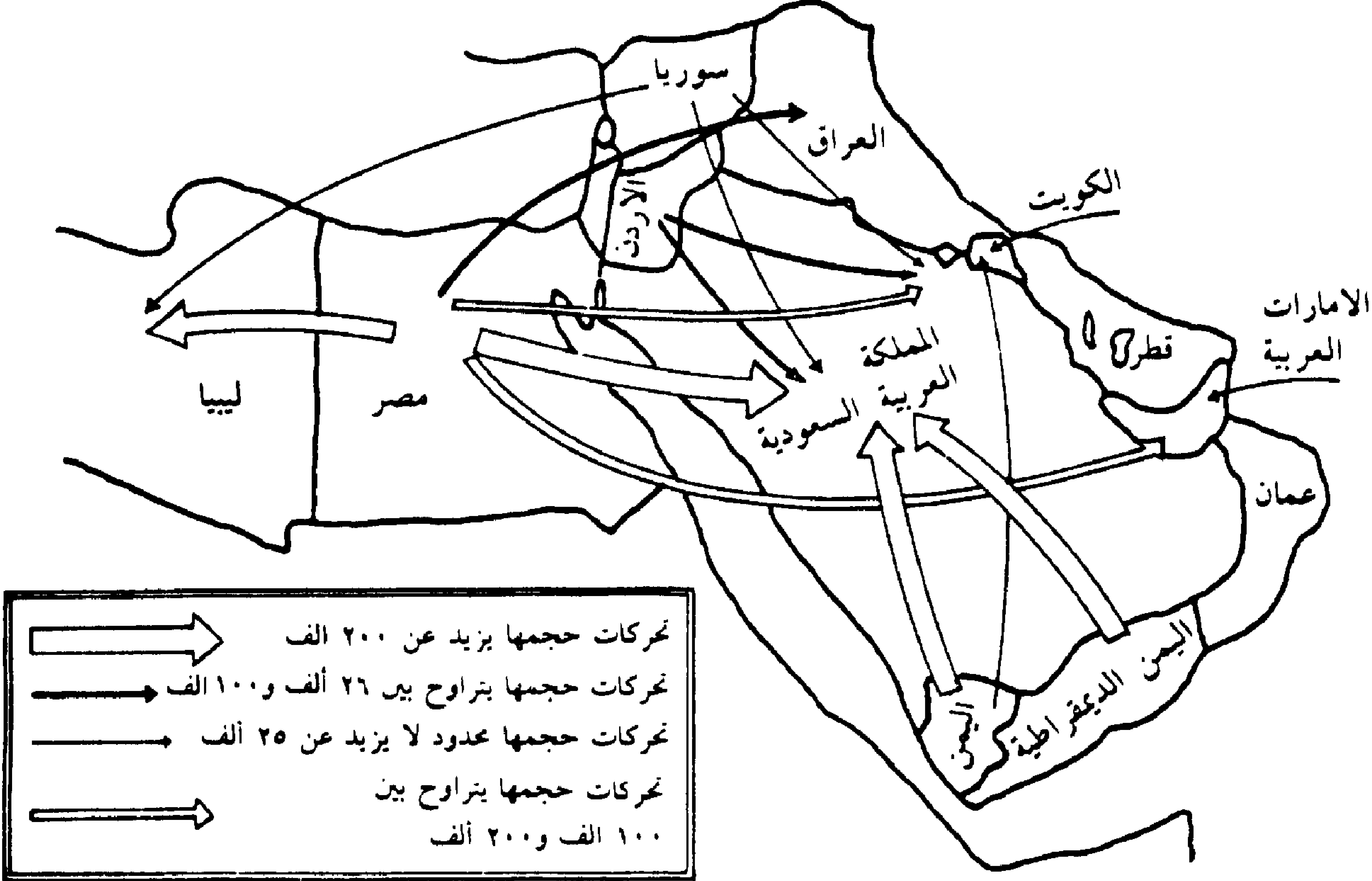
عمان	٤٦٠٠	١٠٠	١٦٠٠	١٠٠	٤٠٠	١١٠٠	٥٠٠	١٠٠	–	–	٣٠٠	–	–	٨٨٠٠
	(٪١,٢)	(٪٠,٠)	(٪٠,٦)	(٪٠,١)	(٪٠,٦)	(٪٢,٢)	(٪١,١)	(٪٠,٣)	–	–	(٪٤,٦)	–	–	(٪٠,٧)
قطر	٢٨٥٠	١٢٥٠	٦٠٠٠	١٢٥٠	٧٥٠	٥٠٠	٤٠٠	–	١٨٧٠	–	–	–	–	١٤٨٧٠
	(٪٠,٧)	(٪٠,٤)	(٪٢,٣)	(٪١,٨)	(٪١,١)	(٪١,٠)	(٪٠,٩)	–	(٪٤,٩)	–	–	–	–	(٪١,١)
الكويت	٣٧٥٥٨	٢٧٥٧	٤٧٦٥٣	٨٦٥٨	١٩٥٤٧	٧٢٣٢	٨٧٣	٤٩	٣٦٦٠	١٧٩٩٩	٢٤٧	٢٩	١٨	١٤٣٢٨٠
	(٪٩,٤)	(٪١,٠)	(٪١٨,٠)	(٪١٢,٣)	(٪٢٣,٤)	(٪١٤,٦)	(٪١,٩)	(٪٠,١)	(٪٩,٥)	(٪٨٧,٣)	(٪٣,٨)	(٪١,١)	(٪١٠٠,٠)	(٪١١,١)
اليمن	٢٠٠٠	–	٢٠٠	–	١٥٠	–	–	–	–	–	–	–	–	٢٣٥٠
	(٪٠,٥)	–	(٪٠,١)	–	(٪٠,٢)	–	–	–	–	–	–	–	–	(٪٠,٢)
المجموع	٣٩٧٥٤٥	٢٩٠١٢٨	٢٦٤٧١٧	٧٠٦٣٠	٧٠٤١٥	٤٩٦٦١	٤٥٨٧٣	٣٨٤٦٩	٣٨٤١٣	٢٠٦٢٥	٦٥٤٧	٢٥٢٩	١٨	١٢٩٥٧٥٠
	(٪١٠٠,٠)	(٪١٠٠,٠)	(٪١٠٠,٠)	(٪١٠٠,٠)	(٪١٠٠,٠)	(٪١٠٠,٠)	(٪١٠٠,٠)	(٪١٠٠,٠)	(٪١٠٠,٠)	(٪١٠٠,٠)	(٪١٠٠,٠)	(٪١٠٠,٠)	(٪١٠٠,٠)	(٪١٠٠,٠)

ملاحظة عامة: تشير العلامة «ـ» الى ان البيانات غير متوفرة.

المصادر: احتسبت من: John Stace Birks and Clive A. Sinclair, *Human Capital on the Nile: Development and Emigration in the Arab Republic of Egypt and in the Democratic Republic of the Sudan*, World Employment Research Programme (Geneva: International Labour Office, 1978), and *The Sultanate of Oman Economic Development: The Domestic Labour Market and International Migration*, World Employment Research Programme (Geneva: International Labour Office, 1978).

شكل (٢ - ١)

تحركات الايدي العاملة داخل المنطقة العربية (في منتصف السبعينات)



قد تشير اليه «التقديرات الساكنة» لتدفقات الهجرة والعمالة ما بين بلدان الوطن العربي عند نقطة زمنية معينة.

ثالثا: التوزيع القطاعي والمهني للعمالة العربية المهاجرة

تشير البيانات المتوافرة ـ رغم محدوديتها ـ الى ان عملية هجرة العمالة العربية من البلدان غير النفطية الى البلدان النفطية تميل الى ان تكون عملية «انتقائية» على الصعيدين المهني والقطاعي، اذ يلاحظ ان العمالة العربية الوافدة الى البلدان العربية النفطية لها توزيع قطاعي ومهني متميز.

فمن حيث التوزيع القطاعي للعمالة الوافدة يمكن الاستدلال على ذلك من بيانات الجدول رقم (٢ ـ ٧) الخاص بالعلاقة بين حجم العمالة المحلية وحجم العمالة الوافدة وتوزيعها النسبي حسب قطاعات النشاط الاقتصادي في مجموعة مختارة من البلدان العربية النفطية (الكويت، الجماهيرية الليبية، السعودية، عُمان). وفي ضوء هذه البيانات يلاحظ ان العمالة الوافدة تلعب دوراً مهماً ومتميزاً في قطاع البناء والتشييد وقطاع الخدمات (البنوك، التأمين، الصحة، التعليم وغيرها). ومن الواضح ان قطاع البناء والتشييد في البلدان العربية النفطية يرتكز بصفة اساسية الى العمالة الوافدة، كما يستدل على ذلك بجلاء من الشكل رقم (٢ ـ ٢). ويعود ذلك الى ان قطاع البناء والتشييد قد شهد نمواً ملحوظاً في البلدان العربية النفطية نظراً لارتفاع حجم الانفاق الاستثماري في مشروعات هياكل البنية الاساسية الاقتصادية والاجتماعية في أعقاب الطفرة في عوائد النفط.

ومن ناحية اخرى، يلاحظ ان العمالة الوافدة تلعب دوراً ملموساً، تختلف أهميته من بلد الى آخر، في فروع النشاط الاقتصادي المتعلقة بالصناعة التحويلية (كما هو الحال في الكويت والسعودية والجماهيرية الليبية). وكذلك تحتل العمالة الوافدة موقعاً مهماً في قطاع الخدمات (البنوك، التأمين، الصحة، التعليم الخ . . .) ولا سيما في الكويت، السعودية، وعمان. كذلك يلاحظ ان العمالة الوافدة تلعب دوراً مهماً ومتميزاً في قطاع «النقل والتخزين والمواصلات» في كل من الكويت والسعودية.

وإذا ما انتقلنا الى التوزيع المهني للعمالة الوافدة يلاحظ ان هناك توزيعا مهنيا متميزا ايضاً. اذ ترتفع درجة تمركز العمالة الوافدة في «فئة المهن العلمية والادارية»، حيث تبلغ نسبة الوافدين الى جملة العاملين في هذه الفئة ٧٦,٧ بالمائة في الكويت (١٩٧٥)، و ٧٥ بالمائة في السعودية (١٩٧٣) و٥٨ بالمائة في الجماهيرية الليبية (١٩٧٥) و٨٥ بالمائة في عمان (١٩٧٥)[٢٦]. وبالاستناد الى بيانات تعداد السكان في دولة الكويت لعام ١٩٧٥ يمكن

---

(٢٦) أنظر: محمد الامين فارس، «التعاون والتكامل الاقليمي للموارد البشرية العربية: استراتيجية الهجرة =

جدول رقم (٢ - ٧)

حجم العمالة المحلية والمستوردة وتوزيعها حسب قطاعات النشاط الاقتصادي في بعض الاقطار العربية النفطية المستقبِلة للعمالة (١٩٧٥)

قطاع النشاط الاقتصادي	السعودية					الجماهيرية العربية الليبية					الكويت					عمان	
	جملة المشتغلين	السعوديين	٪	غير السعوديين	٪	جملة المشتغلين	الليبيين	٪	غير الليبيين	٪	جملة المشتغلين	الكويتيين	٪	غير الكويتيين	٪	العمانيين ٪	الوافدين ٪
الزراعه والصيد	٥٨٥٥٥٠	٥٣٠٦٥٠	٩٠,٦	٥٤٩٠٠	٩,٤	١٣٣١٠٠	١١٥٥٠٠	٨٦,٨	١٧٦٠٠	١٣,٢	٧٥١٤	٣٩٨٣	٥٣,٠	٣٥٣١	٤٧,٠	–	–
الصناعات التحويلية (تشمل المناجم والمحاجر والنفط)	١٤٢٩٠٠	٣٦٩٥٠	٢٥,٩	١٠٥٩٥٠	٧٤,١	٥٠٥٠٠	٣١٢٠٠	٦١,٨	١٩٣٠٠	٣٨,٢	٢٩٣٢٦	٤٠٣٧	١٣,٦	٢٥٢٨٩	٨٦,٤	٦٤,١	٣٥,٩
التشييد والبناء	٢٣٩٣٠٠	٣٥٩٠٠	١٥,٠	٢٠٣٤٠٠	٨٥,٠	١٥٢٦٠٠	٣٤٦٠٠	٢٢,٧	١١٨٠٠٠	٧٧,٣	٣٢٢٥٦	١٧٥٦	٥,٥	٣٠٥٠٠	٩٤,٥	٣٣,٤	٦٦,٦
الكهرباء والغاز والمياه	٢٠٣٥٠	٧٢٠٠	٣٥,٤	١٣١٥٠	٦٤,٦	١٣٠٠٠	٩٤٠٠	٧٢,٣	٣٦٠٠	٢٧,٧	٧٢٧١	٢٠٣٤	٢٨,٠	٥٢٣٧	٧٢,٠	٨٠,٥	١٩,٥
التجارة الداخلية (الجملة والتجزئة)	١٩٢١٠٠	٦٠٦٠٠	٣١,٥	١٣١٥٠٠	٦٨,٥	[١]٤٨٥٠٠	٤٠٨٠٠	٨٤,١	٧٧٠٠	١٥,٩	٣٩٥٥٩	٦٣٢٧	١٦,٠	٣٣٢٣٢	٨٤,٠	٥٤,٠	٤٦,٠
النقل والتخزين والمواصلات	١٠٣٨٠٠	٧٢٩٠٠	٧٠,٢	٣٠٩٠٠	٢٩,٨	٥٣٤٠٠	٤٧٢٠٠	٨٨,٤	٦٢٠٠	١١,٦	١٥٦٨٥	٤٥٦٧	٢٩,١	١١١١٨	٧٠,٩	٨١,٤	١٨,٦
الادارة الحكومية والدفاع	[٢]٤٤٣٠٥٠	٢٤١٢٠٠	٥٤,٤	٢٠١٨٥٠	٤٥,٦	٧١١٠٠	٦٥٩٠٠	٩٢,٧	٥٢٠٠	٧,٣	–	–	–	–	–	–	–
الخدمات (تشمل بنوك، تأمين صحة، تعليم وخدمات اخرى)	[٣]١٢١٠٠	٥١٠٠	٤٢,١	٧٠٠٠	٥٧,٩	٩٦٢٠٠	٧٠٧٠٠	٧٣,٥	٢٥٥٠٠	٢٦,٥	١٦٦٨٠٢	٦٤٢٦٥	٣٨,٥	١٠٢٥٣٧	٦١,٥	٣٦,٠	٦٤,٠
النشاطات الاخرى التي يصعب تصنفيها	٦٠٦٥٠	٣٥٩٠٠	٥٩,٢	٢٤٧٥٠	٤٠,٨	٥٨٧٠٠	٣٩١٠٠	٦٦,٦	١٩٦٠٠	٣٣,٤	٢	٢	–	–	–	–	–
المجموع	١٧٩٩٨٠٠	١٠٢٦٤٠٠	٥٧,٠	٧٧٣٤٠٠	٤٣,٠	٦٧٧١٠٠	٤٥٤٤٠٠	٦٧,١	٢٢٢٧٠٠	٣٢,٩	٢٩٨٤١٥	٨٦٩٧١	٢٩,١	٢١١٤٤٤	٧٠,٩	–	–

ملاحظة عامة: تشير العلامة «ـ» الى ان البيانات غير متوفرة.

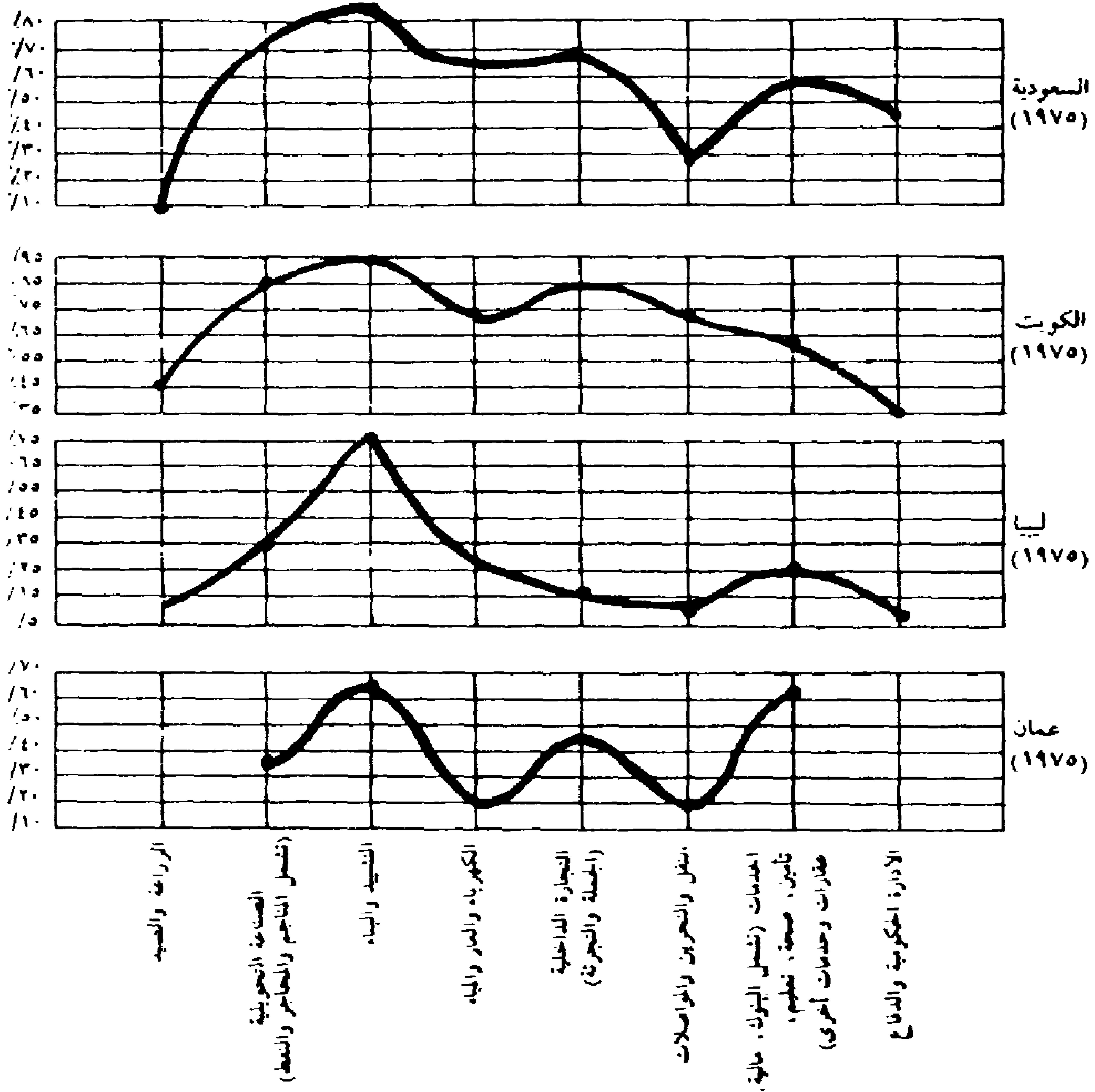
المصادر: احتسبت من: (١) الكويت، مجلس التخطيط، الادارة المركزية للاحصاء، التعداد العام للسكان (الكويت: المجلس، ١٩٧٦)، الجزء ٢، ص ٢١٦، جدول ٥٩.

(٢) مسح العمالة في القطاع الخاص للمنشآت التي تستخدم عشرة اشخاص فأكثر، كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ - آب / اغسطس ١٩٧٥ (عمان: [د. ن.، د. ت.]).

(٣) John Stace Birks and Clive A. Sinclair, *Migration for Employment Project: The Kingdom of Saudi Arabia and the Libyan Arab Jamahiriya: The Key Countries of Employment* (Geneva: International labour Office, 1979).

شكل (٢ ـ ٢)

التمركز النسبي للعمالة الوافدة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي في بعض البلدان النفطية المستقبلة للعمالة (عام ١٩٧٥)



اعطاء فكرة عن الحصة النسبية للعمالة الوافدة في المجموعات المهنية المختلفة التي تتكون منها قوة العمل في الكويت (انظر الجدول رقم ٢ ـ ٨)، حيث يتضح الدور الهام والحاسم الذي تلعبه العمالة الوافدة في شغل الوظائف التخصصية والمهنية والفنية.

بيد انه يجب الاشارة الى ان تيار الهجرة في ظل الحقبة النفطية الجديدة اصبح اكثر

= (ملاحظات اولية)،» ورقة قُدمت الى: ندوة السكان والعمالة والهجرة في دول الخليج العربي، الكويت، ١٦ ـ ١٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨.

جدول رقم (٢ - ٨)
الحصة النسبية للوافدين في المجموعات المهنية المختلفة في الكويت (١٩٧٥)

المجموعات المهنية	أعداد الكويتيين	٪	أعداد الوافدين	٪	المجموع
أ) الوظائف المهنية (التي تتطلب عادة درجة جامعية في العلوم والرياضيات)	١٠٥٠	١٠,٤	٩٠١١	٨٩,٦	١٠٠٦١
ب) الوظائف المهنية (التي تتطلب درجة جامعية في العلوم الانسانية)	٥١١٤	٥٣,٩	٤٣٧١	٤٦,١	٩٤٨٥
ج) الفنون والوظائف الاخرى (التي تتطلب عادة من سنة الى ثلاث سنوات بعد الشهادة الاعدادية)	١٠٢٣٩	٢٨,٦	٢٥٥٢٢	٧١,٤	٣٥٧٦١
د) المهن الماهرة وشبه الماهرة (بما في ذلك الاعمال المكتبية والكتابية)	٢١٢٠٤	٣٥,٦	٣٨٢٨٤	٦٤,٤	٥٩٤٨٨
هـ) العمالة اليدوية وشبه الماهرة	١٠٤١٢	١٤,٣	٦٢٠٢٧	٨٥,٧	٧٢٤٣٩
و) العمالة غير الماهرة	٣٨٦٠٢	٣٥,٠	٧١٦٩٤	٦٥,٠	١١٠٢٩٦
المجموع	٨٦٦٢١	٢٩,١	٢١٠٩٠٩	٧٠,٩	٢٩٧٥٣٠

المصدر: احتسبت من: John Stace Birks and Clive A. Sinclair, *Nature and Process of Labour Importing: The Arabian Gulf States of Kuwait, Bahrain, Qatar and the United Arab Emirates*, World Employment Research Programme (Geneva: International Labour Office, 1978), table 27.

تنوعاً عن ذي قبل، اذ انه سمح لأعداد كبيرة من عمال الانتاج وعمال الخدمات العاديين بالهجرة الى البلدان النفطية، وهي فئات لم تكن تهاجر على نطاق واسع من قبل. وتؤيد ذلك - على سبيل المثال - البيانات المتعلقة بتطور الهيكل المهني لقوة العمل المصرية في الكويت خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٥. ففي عام ١٩٦٥ كان معظم العاملين المصريين بالكويت ممن يشتغلون بالمهن العلمية والفنية، حيث بلغت نسبتهم الى مجموع العاملين المصريين ٥٢ بالمائة، ولكنها انخفضت الى ٢٩,٥ بالمائة من اجمالي العاملين المصريين في عام ١٩٧٥. وفي مقابل ذلك فإننا نجد ان عمال الانتاج والعمال العاديين من المصريين كانوا يمثلون نسبة قدرها ٢١,٨ بالمائة عام ١٩٦٥ من اجمالي قوة العمل المصرية الوافدة، فإذا بها ترتفع الى ٣٨,٣ بالمائة عام ١٩٧٥. كذلك نجد ان عمال الخدمات ارتفعت

نسبتهم من ١١ بالمائة عام ١٩٦٥ لتصبح ٢٢,٢ بالمائة عام ١٩٧٥ من اجمالي قوة العمل المصرية[٢٧].

ومما سبق يتضح الدور الاستراتيجي الذي تلعبه «العمالة الوافدة» في البلدان العربية النفطية في تسيير عجلة الحياة الاقتصادية في كافة فروع النشاط الاقتصادي المهمة، كما أنها تشكل «المتغير المقرر» Control Variable لمدى نجاح الخطط الاستثمارية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأعمال البناء والتشييد في تلك البلدان.

رابعاً: نظرة سريعة على آفاق عملية هجرة العمالة العربية

يوضح العرض السابق مدى الحاجة الملحة للأقطار العربية النفطية الى الايدي العاملة الوافدة لتنفيذ خططها التنموية، ولتسيير دولاب الحياة الاقتصادية بها. وتشير الدراسات التنبؤية التي تم اعدادها عن تقديرات العرض والطلب المتوقع من الايدي العاملة في الأقطار العربية النفطية الرئيسية الى استمرار أهمية الاعتماد على العمالة الوافدة، نظراً لقصور عرض القوى العاملة المحلية عن الوفاء باحتياجات تلك البلدان من العمالة.

جدول رقم (٢ - ٩)

تقديرات العرض والطلب من القوى العاملة عام ١٩٨٠ لأهم الاقطار العربية النفطية المستقبِلة للعمالة العربية

القطر	العرض (بالآلاف)	الطلب (بالآلاف)	حجم العجز (بالآلاف)
الجماهيرية العربية الليبية	٥٤٥	٩٢٩	٣٨٤
السعودية	١٥١٨	٢٣٣١	٨١٣
الكويت	٢٣٢	٣١٩	٨٧
المجموع	٢٢٩٥	٣٥٧٩	١٢٨٤

المصدر: احتسبت من: جامعة الدول العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ادارة الموارد البشرية، انتقال العمالة بين الاقطار العربية (القاهرة: الجامعة، ١٩٧٨).

ووفقاً للبيانات المتوافرة عن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة الغربية

(٢٧) انظر: محمد عبد الفتاح رمضان، «دراسة عن أوضاع المصريين في الكويت،» (دبلوم، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٧٨).

السعودية والجماهيرية الليبية، يتضح أن الوزن النسبي للعمالة الوافدة في تركيب قوة العمل الكلية قد ازداد بمعدلات كبيرة في عام ١٩٨٠ اذا ما قورن بالوضع القائم عام ١٩٧٥ (انظر جدول رقم ٢ ـ ١٠). وبالرغم من عدم توافر بيانات عن حجم الفوائض المتوقعة من الايدي العاملة في البلدان العربية المرسلة للعمالة، باستثناء مصر في النصف الاول من الثمانينات، فإن القضية الجوهرية هي ان هناك مجموعة من البلدان العربية النفطية سوف تعاني في المستقبل المنظور من عجز كبير في الموارد البشرية اللازمة لأغراض التنمية، وتسيير دولاب الحياة الاقتصادية، وفي الجانب الآخر هناك مجموعة اخرى من البلدان العربية التي تتوافر لديها «عمالة فائضة» قابلة للتصدير، يمكن ان تسد العجز في الموارد البشرية الذي تعاني منه المجموعة الاولى، بما يحقق اكبر قدر من التوازن في الموارد البشرية على صعيد الوطن العربي بين «بلدان العجز» و «بلدان الفائض» في الموارد البشرية.

وحتى يمكن ان تكون للعمالة العربية الافضلية والاولوية في سد العجز في الموارد البشرية اللازمة للبلدان العربية النفطية، لا بد من الاسراع بإعداد الخطط والسياسات الكفيلة بتحقيق هذا التوازن والتكامل في الموارد البشرية على صعيد المنطقة العربية كلها (بما فيها بلدان المغرب العربي المرتبطة اساساً بسوق العمل الاوروبي). وليس هناك من شك في ان هناك قصوراً فادحاً في البيانات المتوافرة عن «اسواق العمل القطرية» في البلدان العربية النفطية، وعن مدى حاجاتها الحاضرة والمستقبلة للأيدي العاملة وفقاً للمجموعات المهنية والمهارات المطلوبة. وقد طرح التقرير المعنون «العمال العرب المهاجرين الى اوروبا» المقدم الى مؤتمر العمل العربي المنعقد بالاسكندرية في آذار / مارس ١٩٧٧، لأول مرة فكرة إنشاء «وكالة عربية للتشغيل»، تكون مهمتها اعلامية في المرحلة الاولى حيث تتولى جمع بيانات عن امكانيات التشغيل وعروض العمل المختلفة من الشركات والمؤسسات العاملة في البلدان العربية المستقبلة للعمالة، ثم تقوم بعد ذلك بنشر هذه العروض ومواصفات العمالة المطلوبة في البلدان المرسلة للعمالة. ثم يمكن لهذه «الوكالة العربية للتشغيل» ان تتطور بعد ذلك لتلعب دوراً اساسياً في خلق حالة من «التوازن شبه المستمر» بين العرض والطلب في اسواق التشغيل والعمل العربية[٢٨].

وضمن هذا الاطار، لا بد من الاشارة الى قضية بالغة الخطورة، ألا وهي أن ترك عملية الاستعانة بالايدي العاملة الوافدة لقوى السوق وحدها سوف يؤدي الى تعميق الاتجاهات الراهنة في اقطار الخليج للاستعانة باليد العاملة الاجنبية والآسيوية خاصة، حيث يمكن الحصول على مستويات عمالية اكثر تدريباً ومهارة وأقل اجراً، وذلك دون ان

---

(٢٨) أنظر: المرضام، «دراسة أولية عن العمال العرب المهاجرين الى أوروبا وبرامج الرعاية الخاصة بهم،» ص ١٨٦ ـ ١٨٧.

جدول رقم (٢ ـ ١٠)

تطور الوزن النسبي للعمالة المحلية والعمالة الوافدة في تركيب جملة قوة العمل في الجماهيرية العربية الليبية والسعودية (١٩٧٥ ـ ١٩٨٠)

القطر	عدد العمال (بالآلاف)		معدل النمو السنوي المركب (١٩٧٥ ـ ١٩٨٠) (٪)	النسبة المئوية (٪)		معدل النمو السنوي المركب (١٩٧٥ ـ ١٩٨٠) (٪)
	الوضع القائم عام ١٩٧٥	الوضع المتوقع عام ١٩٨٠		الوضع القائم عام ١٩٧٥	الوضع المتوقع عام ١٩٨٠	
الجماهيرية العربية الليبية						
عمال محليون	٤٥٤	٥٤٥	٣,٧	٦٧,١	٥٨,٧	ـ ٢,٦
عمال وافدون	٢٢٣	٣٨٣	١١,٤	٣٢,٩	٤١,٣	٤,٧
جملة قوة العمل	٦٧٧	٩٢٨	٦,٥	١٠٠,٠	١٠٠,٠	—
٢ ـ السعودية						
عمال محليون	١٢٨٦	١٥١٨	٣,٤	٨٠,٤	٦٥,٢	ـ ٤,١
عمال وافدون	٣١٤	٨١٢	٢١,٠	١٩,٦	٣٤,٨	١٢,٢
جملة قوة العمل	١٦٠٠	٢٣٣٠	٧,٨	١٠٠,٠	١٠٠,٠	—

ملاحظة عامة: تشير العلامة «ـ» الى ان البيانات غير متوفرة.

المصادر: احتسبت من: (١) ليبيا، وزارة التخطيط والبحث العلمي، **مشروع الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٣٩٦ ـ ١٤٠٠ هـ/ ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠** ([طرابلس (ليبيا)]: دار الحرية للطباعة، ١٩٧٦).

(٢) السعودية، وزارة التخطيط، **خطة التنمية الثانية، ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠** (الرياض: الوزارة، ١٩٧٥).

يتحمل البلد المضيف اية اعباء قومية من اي نوع بهذا الخصوص[٢٩]. وقد حذر وزراء العمل العرب منذ اول اجتماع لهم عام ١٩٦٤ من مخاطر الهجرة الآسيوية واتساع حجمها في بلدان الخليج العربي على مستقبل الوطن العربي ووحدته باعتبار منطقة الخليج العربي «منطقة مفصل» مهمة من الناحيتين الجغرافية والتاريخية.

ووجود اليد العاملة الآسيوية في البلدان العربية الخليجية يتخذ احد شكلين: **الشكل الاول** هو «الهجرة الرسمية» او «المشروعة»، وهي التي تشير اليها الارقام المستمدة من تعدادات السكان الرسمية ورُخَص العمل الممنوحة، **والشكل الثاني** يأخذ شكل «الهجرة غير المشروعة»، وحجمه غير معروف ويخضع فقط للتخمين والتقدير. وقد بلغت

(٢٩) الرميحي، «الهجرة العربية إلى الخليج: الأسباب الاقتصادية والآثار الاجتماعية،» ص ٥٩.

جدول رقم (٢ - ١١)
حجم العمالة الوافدة للأقطار العربية النفطية وتوزيعها النسبي حسب الجنسيات (١٩٧٥)

الاقطار العربية النفطية المستقبلة للعمالة الوافدة	جملة قوة العمل الوافدة	قوة العمل العربية الوافدة		قوة العمل الآسيوية الوافدة(*)		قوة العمل الوافدة من جنسيات أخرى(**)	
	(بالآلاف)	(بالآلاف)	نسبة مئوية الى جملة قوة العمل الوافدة (٪)	(بالآلاف)	نسبة مئوية الى جملة قوة العمل الوافدة (٪)	(بالآلاف)	نسبة مئوية الى جملة قوة العمل الوافدة(٪)
الامارات العربية المتحدة	٢٥٢	٦٢	٢٤,٦	١٦٤	٦٥,١	٢٦	١٠,٣
البحرين	٣٠	٦	٢٠,٠	١٧	٥٦,٧	٧	٢٣,٣
الجماهيرية العربية الليبية	٣٣٢	٣١٠	٩٣,٤	٥,٥	١,٧	١٦,٥	٥,٠
السعودية	٧٧٣	٧٠٠	٩٠,٦	٣٨	٤,٩	٣٥	٤,٥
قطر	٥٤	١٥	٢٧,٨	٣٤	٦٣,٠	٥	٩,٣
الكويت	٢٠٨	١٤٣	٦٨,٨	٣٤	١٦,٣	٣١	١٤,٩

(*) لا تشمل العمالة الآسيوية الايرانية وإنما تقتصر على المهاجرين من شبه القارة الهندية وجنوب شرق آسيا.

(* *) تشمل الاوروبيين، والأتراك والايرانيين والافريقيين وغير ذلك من الجنسيات.

المصدر: احتسبت من: تقديرات العمالة المهاجرة والعمالة الوافدة المستندة الى نتائج مشروع بحث درهام عن هجرة العمالة العربية المستخلصة عن Country Case Studies .

الهجرة الآسيوية «المسجلة» (مع انها ليست كل الهجرة الفعلية) نسباً عالية من جملة «العمالة الوافدة» في كل من دولة الامارات العربية المتحدة، وقطر، والبحرين حسبما يتضح من الجدول رقم (٢ - ١١).

وقد ساعد على تنشيط موجة الهجرة الآسيوية الى بلدان الخليج في السنوات الاخيرة الشركات الاجنبية المتعاقدة في مجال البناء والتشييد، وفي مجال الخدمات. وتشير التقارير الصادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في دولة الكويت، انه ابتداء من الربع الثالث من عام ١٩٧٨، فإن اعلى نسبة من الداخلين الجدد الى الكويت بهدف العمل كانت من القادمين من الدول الآسيوية، إذ بلغت نسبة هؤلاء ٥١,٣ بالمائة من مجموع التصاريح بالعمل لأول مرة، بينما كانت هذه النسبة ٤٥,٨ بالمائة في الفترة نفسها من عام ١٩٧٧. وبارتفاع نسبة الآسيويين القادمين الى الكويت للعمل، انخفضت نسبة العمالة العربية القادمة الى ٤٣,١ بالمائة في الربع الثالث من عام ١٩٧٨ بعد أن كانت ٤٩ بالمائة في نفس

الفترة من عام ١٩٧٧[٣٠]. وتشير هذه التقارير الى ان اعلى نسبة للعمالة الآسيوية الجديدة تم تسجيلها في قطاع التشييد والبناء، حيث بلغت ٦٨,٣ بالمائة من جملة التصاريح بالدخول للعمل، بينما كانت ٥٥,٩ بالمائة في الفترة نفسها من عام ١٩٧٧[٣١].

ولا شك ان الاقطار الخليجية المضيفة تفضل استيراد ساعات عمل لا أسر عمالية، وهذا التصور يحبذ استيراد العمالة الآسيوية. وهكذا فانه اذا استمرت الامور على ما عليه فانه من المتوقع ان يكون حجم هجرة الايدي العاملة الاجنبية الآسيوية الى بلدان الخليج العربي النفطية بمعدلات تفوق هجرة الايدي العاملة العربية في السنوات القادمة، مما يفرض مشكلات رئيسية تتعلق بإغراق منطقة الخليج العربي بالعمالة الاجنبية الوافدة على حساب العمالة العربية. ولذلك فإن خطر «التلوين الديموغرافي» لمنطقة الخليج العربي قد يزداد مع مرور الزمن، وبدون عمل اوعى قد تظهر الى السطح في المستقبل دعوات تطالب بحق تقرير المصير للمجتمعات الخليجية على اساس اعتبارات الغلبة السكانية[٣٢].

ومما لا شك فيه ان قيام شكل ارقى من التعاون في قضايا العمل والعمال على صعيد الوطن العربي ككل، لسد حاجة اقطار الخليج العربي التي تستورد عمالة بهذا الحجم والمستوى، امر له أهمية مصيرية، ويعود بالنفع على البلدان المستقبلة والمرسلة للعمالة على السواء. كذلك تظل نقطة الضعف الأساسية في الموقف الراهن هي استمرار عدم دمج «العمالة المغربية المهاجرة» في السوق العربية للعمل. وقد حدثت بعض التطورات الايجابية المحدودة في هذا الاتجاه في السنوات الاخيرة، إذ تم تطور تيار للهجرة العمالية منذ سنوات قليلة بين تونس والجماهيرية الليبية، وكذلك بدأت بعض التجارب بارسال العمال التونسيين الى السعودية وبلدان الخليج[٣٣]. ومن ناحية اخرى جرت بعض المحاولات المحددة لارسال عدد قليل من العمال الجزائريين والتونسيين الى الجماهيرية الليبية[٣٤]. ولكن تظل هناك امكانيات حقيقية وهائلة لتطوير تنقل الايدي العاملة المغربية باتجاه

---

(٣٠) القبس (الكويت)، ١٩ / ١١ / ١٩٧٨.

(٣١) المصدر نفسه.

(٣٢) لمناقشة مستفيضة لقضايا ومشاكل العمالة الاجنبية في اقطار الخليج العربي يمكن للقارىء الرجوع الى بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط، انظر: ندوة العمالة الاجنبية في أقطار الخليج العربي، الكويت، ١٥ ـ ١٨ كانون الثاني / يناير ١٩٨٣، تحرير نادر فرجاني (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣).

(٣٣) يمكن الاشارة الى اتجاه مماثل في العراق حيث تلعب العمالة التونسية دوراً متزايداً في القطاع السياحي والفندقي.

(٣٤) المرضام، «دراسة أولية عن العمال العرب المهاجرين الى أوروبا وبرامج الرعاية الخاصة بهم،» ص ١٦٧.

الجماهيرية الليبية والسعودية وبلدان الخليج العربي، وذلك في نطاق مشروع للتكامل الاقتصادي والحضاري العربي الشامل بين بلدان المشرق والمغرب العربي[٣٥].

(٣٥) يعيش حالياً في بلاد السوق الأوروبية المشتركة أكثر من مليون ونصف مليون مهاجر عربي، قدمت الاغلبية العظمى منهم من بلاد المغرب العربي واستقروا خاصة في فرنسا، حتى وصل عددهم هناك وفقاً لأحدث الاحصاءات، الى حوالي ١,٣ مليون نسمة.

الفصل الثالث

الآثار الإيجابية والسلبية لهجرة العمالة العربية الى البلدان النفطية

اولاً: الآثار الايجابية لهجرة العمالة العربية الى البلدان النفطية

قد لا نبالغ كثيراً بالقول ان هجرة الايدي العاملة من البلدان العربية «غير النفطية» الى بلدان «الذهب الاسود»، على نطاق واسع خلال السبعينات، قد أدت الى إحداث انقلاب صامت في الاوضاع الاقتصادية وفي موازين المدفوعات لمجموعة البلدان المرسلة للعمالة كمصر والاردن واليمن بشطريه الشمالي والجنوبي، حيث غدت تحويلات دخول ومدخرات العاملين في البلدان العربية النفطية من أهم موارد ومقومات موازين المدفوعات، ومن مصادر تكوين الدخل القومي القابل للتصرف. فقد اخذت حصيلة النقد الاجنبي المتولدة من تحويلات دخول العاملين بالخارج تتصاعد تدريجياً منذ عام ١٩٧٤ حتى اصبحت تفوق في معظم الاحوال حصيلة الصادرات من السلع التصديرية التقليدية.

وهكذا أخذت تتبلور اوضاع اقتصادية هيكلية جديدة لمجموعة «البلدان المرسلة للعمالة» لم تكن قائمة من قبل، اذ غدت «تحويلات العاملين بالخارج» Worker's remittances تشكل ثقلاً كبيراً كأحد المصادر الرئيسية لتغذية حصيلة النقد الاجنبي المتاحة للاقتصاد الوطني، مما يجعل من الصعب على المخطط او راسم السياسة الاقتصادية في البلاد المرسلة للعمالة تجاهل آثارها الهيكلية على سلوك المتغيرات الكلية في الاقتصاد الوطني، كالاستهلاك، والادخار، والاستثمار، والتوظيف، والميل للاستيراد. وهذا اخذ ينعكس بدوره على النسيج الجديد لعلاقات التشابك الاقتصادي التي اخذت تربط بين مجموعتي البلدان « المرسلة للنفط» و«المصدرة للعمالة». إذ

نشأت اوضاع جديدة تحكم مسار العلاقات الاقتصادية العربية بفعل الآثار التراكمية لعلاقات التشابك والترابط التي تولدت خلال «الحقبة النفطية الجديدة»، بحيث اصبح «رفاه» المجتمعات المرسلة للعمالة يتأثر بدرجة كبيرة بالسياسات السكانية والاوضاع الاقتصادية السائدة في البلدان العربية المصدرة للنفط.

ويمكن لنا تتبع تطور حصيلة «تحويلات العاملين في الخارج» (التي تمثل ذلك الجزء غير المنفق والمحول من الدخول التي يجتنونها في الخارج) في معظم البلدان العربية المرسلة للعمالة انطلاقاً من واقع الاحصاءات التي يحتويها **الكتاب السنوي لموازين المدفوعات**، الذي يصدر بصفة دورية عن صندوق النقد الدولي. وقد حاولنا تركيب صورة مجمعة لتطور حجم متحصلات «تحويلات العاملين في الخارج» في البلدان العربية المرسلة للعمالة (أنظر الجدول رقم ٣ ـ ١)، ومقارنة ذلك بقيم الصادرات والواردات السلعية الكلية خلال الفترة (١٩٧٤ ـ ١٩٨٠) كما هو مبين بالجدول رقم (٣ ـ ٢).

واذا ما تأملنا البيانات التي يتضمنها الجدول رقم (٣ ـ ١) يتضح التطور الهائل الذي طرأ على الحجم المطلق «لتحويلات العاملين في الخارج»، وكذلك الوزن النسبي لهذه

جدول رقم (٣ ـ ١)

تطور التحويلات «المسجلة» للعاملين في الخارج في عدد مختار من الاقطار العربية المرسلة للعمالة خلال الفترة (١٩٧٣ ـ ١٩٨١)

القطـر	التحويلات (بملايين الدولارات الامريكية)									التغير النسبي خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٠
	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	(٪)
الاردن	٤٥	٧٥,٢	١٦٦,٧	٤١٠,٨	٤٦٩,٩	٥٢٠,٠	٦٠٠,٥	٧٩٢,٤	١٠٤٧,٣	٢٢٢٧,٣
سوريا	٥١	٦٢	٩٩	١٤٠	٢٤٣	٢٣١	٢٩٠	*٧٧٤	*٥٨٢	١٠٤١,٢
مصر	٨٥	٢٦٨,٢	٣٦٥,٥	٧٥٥	٨٩٦,٦	١٧٧٢,٨	٢٢١٣,٢	٢٦٩٥,٤	٢١٨١,٤	٢٣٦٦,٣
اليمن الديمقراطية	٣٣	٤٣,٨	٦١,٩	١٢٠,٨	١٨٤,٧	٢٥٧,٧	٣١٦,٨	٣٥٢,١	*٤٠٦,٢	١١٣١,٠
اليمن العربية	١٠٨	١٥٦,٩	٣٠٩,٧	٧٩٥,١	١١٩٣,٣	١٢٢٢,٠	١١٧٧,٣	١٢٥٥,٥	٩٢٦,٥	٧٥٧,٨

(*) البيانات تقديرية.

المصادر: احتسبت من: International Monetary Fund [IMF), *International Financial Statistics*, Various issues, and Nazli Choucri, *Migration in the Middle East: Transformations, Policies, and Processes* (Cairo Cairo University; Massachusetts Institute of Technology [MIT] , 1983), vol I, table(3 - 10).

(التحويلات) في تغذية حصيلة النقد الاجنبي من العمليات الجارية خلال السبعينات. وتتضح الاهمية الاستراتيجية لهذه التحويلات بصفة خاصة في هيكل موازين المدفوعات الخاصة بالأردن ومصر واليمن العربية واليمن الديمقراطية. ورغم ذلك فلا بد من تسجيل

جدول رقم (٣ ـ ٢)

تطور قيمة التحويلات «المسجلة» للعاملين في الخارج وعلاقتها بالصادرات والواردات الاجمالية من السلع في عدد مختار من الاقطار العربية المرسلة للعمالة (١٩٧٤ ـ ١٩٨٠)

القطر المصدر للعمالة	قيمة التحويلات عام ١٩٧٤			قيمة التحويلات عام ١٩٧٥			قيمة التحويلات عام ١٩٧٦			قيمة التحويلات عام ١٩٧٧			قيمة التحويلات عام ١٩٧٨			قيمة التحويلات عام ١٩٧٩			قيمة التحويلات عام ١٩٨٠		
	بملايين الدولارات الامريكية	نسبة ٪ من		بملايين الدولارات الامريكية	نسبة ٪ من		بملايين الدولارات الامريكية	نسبة ٪ من		بملايين الدولارات الامريكية	نسبة ٪ من		بملايين الدولارات الامريكية	نسبة ٪ من		بملايين الدولارات الامريكية	نسبة ٪ من		بملايين الدولارات الامريكية	نسبة ٪ من	
		الصادرات	الواردات		الصادرات	الواردات		الصادرات	الواردات		الصادرات	الواردات		الصادرات	الواردات		الصادرات	الواردات		الصادرات	الواردات
الاردن	١٥	٤٨	١٢	١٦٧	١١٦,٥	٢٣,٥	٣٩٦	١٩١,٤	١٩	٤٢٥	١٧٠,٧	٢٩,٥	٤٣٨	١٤٧,٥	٢٨,٠	٥١٠	١٢٦,٩	٢٥,٥	٦٣٠	١٠٩,٨	٣٦
سوريا	٦٢	٨	٤	٩٩	*٨,٣	*٥,٢	١٤٠	١٣,١	٥,٩	٢٤٣	٢٢,٧	٩,١	٢٣١	٢١,٨	٩,٤	٢٩٠	١٧,٨	٨,٧	*٧٧٤	٣٦,٦	١٨,٧
مصر	١٨٩	١١	٥	٣٦٧	٢٣,٤	١٠	٧٥٤	٤٦,٨	٢٣,٠	١٤٢٥	٧٢,٢	٣٦,٩	١٧٦١	٩٠,٨	٣٤,١	٢٢٨٢	٩٤,١	٧٨,٣	٢٦٢٥	٦٨,١	٦٨,٨
اليمن الديمقراطية	٤١	٤١٠	٢٣	*٥٨	*١٦٩,٦	٣٠,٤	١١٩	٢٦٨,٦	٢٨,٩	١٨٨	٤٠١	٤٢	٢٥٧	٦٥٣,٣	٥٨,١	٣١٤	٨٠٩,٣	٤٤,٨	٣٤٢	٥٧٣,٨	٤٨,٠
اليمن العربية	١٥٩	١٣٢٥	٦٩	*٢٢١	*٣٠٢٧	٢٩٥	٥٢٥	٣٨٦٠,٣	١٤٨,٠	١٠١٣	٦٨٤٤,٥	١١٨	٩٤٦	١٦٨٩٢	٩٦	١٠٢٥	٢٠٥٠٠	٩٠,٥	١٠٦٩,٥	٨٤٨٨	٧٣,٣

المصادر: (*) احتسبت من: الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، الحسابات القومية للبلدان العربية، ١٩٧١ ـ ١٩٨٢ (الكويت: الصندوق، ١٩٨٣)؛ اما بالنسبة للبيانات الاخرى فقد احتسبت من: IMF, *International Financial Statistics*, vol. 29, no. 10 (October 1976), and IMF, *International Financial Statistics*, vol. 36, no. 10 (October 1983).

حقيقة هامة وهي ان التحويلات التي يجري تسجيل حركتها في موازين المدفوعات تمثل فقط ذلك الجزء من التحويلات من دخول العاملين في الخارج الذي يجري تحويله من خلال القنوات المصرفية الرسمية والتشجيعية. ولكن هذه البيانات لا تحوي سوى جانباً فقط من التحويلات من دخول العاملين في الخارج الذي يجري تحويله عن طريق «السوق السوداء للصرف الاجنبي»، وكذلك لا تشتمل التحويلات التي تأخذ شكلاً «عينياً» عن طريق الورود العيني للسلع بصحبة الركاب عند عودتهم في إجازاتهم الدورية أو لدى العودة النهائية.

كذلك لا بد لنا من الاشارة الى تحفظ هام بخصوص هذه البيانات، وهو أنه لا يمكن افتراض أن كل العاملين في الخارج الذين يقومون بهذه التحويلات لبلادهم الاصلية يعملون في الأقطار العربية النفطية فقط، لا سيما وأن نسبة غير قليلة من العاملين المهنيين في الخارج تتكون ممن ينطبق عليهم تعبير «العقول المهاجرة»، والذين يهاجرون اساساً للدول الغربية المتقدمة (اوروبا وأمريكا). ولكن للأسف، نظراً لعدم توافر البيانات التفصيلية اللازمة، يصعب تحديد نسبة تحويلات العاملين في الخارج التي تأتي من الاقطار العربية النفطية وحدها دون غيرها، بما يسمح بفصلها عن تحويلات العاملين في الخارج من الدول الاخرى. ولكنه يمكن الافتراض، دون الابتعاد عن الحقيقة كثيراً، بأن الجانب الاعظم من هذه التحويلات (حوالى ٧٥ بالمائة ـ ٩٠ بالمائة) يأتي اساساً من العاملين في الأقطار العربية النفطية (باستثناء بلدان المغرب العربي الثلاثة).

وهكذا فإن حصيلة التحويلات من دخول العاملين المصريين في الخارج قد تفوق الحصيلة المجتمعة لصادرات القطن وحصيلة رسوم المرور في قناة السويس، مما يؤكد حدوث «انقلاب مهم» في هيكل ومقومات ميزان المدفوعات المصري نتيجة لحركة المتغيرات الاقتصادية في الحقبة النفطية الجديدة.

وبصفة عامة، يمكن التقدير اجمالاً بأن هناك ما بين ٣,٥ ـ ٥ مليار دولار يعاد تدويرها سنوياً من البلدان العربية «النفطية» الى البلدان العربية «المرسلة للعمالة»، في شكل تحويلات من دخول ومدخرات العاملين المتنقلين والمهاجرين في الوطن العربي[1].

وهكذا فإن «تحويلات العاملين في الخارج» يمكن لها ان تلعب دوراً متزايداً للحلول محل «التدفقات الرأسمالية من الخارج»، وبالتالي فقد كان من المفترض ان تساهم في الاقلال من الاعتماد على الاقتراض الخارجي والموارد الاجنبية لسد العجز في موازين

---

(١) بُني هذا الرقم على أساس تقديرات صندوق النقد الدولي المنشورة في:
IMF, International Monetary Fund Survey, (3 September 1978),
بعد إضافة تقدير تخميني لمقدار التحويلات التي تأخذ شكل «الورود السلعي العيني» غير المسجل في موازين المدفوعات.

المدفوعات وتعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويل احتياجات التنمية والبرامج الاستثمارية. فقد ساعدت تحويلات المصريين العاملين في الخارج على سد ما يوازي ٢٦ بالمائة من مقدار العجز التجاري في ميزان المدفوعات المصري لعام ١٩٧٦(٢).

كذلك ساعدت «تحويلات العاملين في البلدان النفطية» على رفع **الطاقة الادخارية** للمجتمعات المرسلة للعمالة، إذ أنه في ظل سياسة ادخارية فعّالة يمكن أن تسهم تحويلات العاملين في الخارج على رفع مستوى «الميل الحدي للادخار» في الاقتصاد القومي، حيث أن معظم البلدان المرسلة للعمالة تعاني من ضعف الطاقة الادخارية. فالميل الحدي للادخار في الاقتصاد المصري مثلاً كان **بالسالب** خلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٥ في حدود ١٢,٥ بالمائة، كما ان المتوسط السنوي للادخار الفردي «بدون الدعم العربي» لم يتعد ١,٧ جنيه مصري خلال الفترة نفسها(٣). وبهذا فقد اضيف الى مصادر تكوين المدخرات في البلدان المرسلة للعمالة مصدر ادخاري جديد ومهم، اذا ما أحسن استخدامه وتوجيهه الى المجالات الاستثمارية والاغراض الانمائية، ليساهم مساهمة فعّالة في حل المشكلة التمويلية الحادة لتلك البلدان.

كذلك يجب ألّا يغيب عن بالنا ان «تحويلات العاملين في الخارج» أصبحت تؤثر تأثيراً مباشراً على **الاوضاع المعيشية** لقطاع مهم من السكان في البلدان المرسلة للعمالة. فإذا افترضنا ان هناك اليوم حوالى مليون متكسب مصري يعملون في البلدان العربية النفطية، وأن كل فرد من هؤلاء يساهم بتحويلاته الدورية مساهمة مباشرة في دعم وإعانة الاوضاع المعيشية لذوي القربى من اخوة وأبناء وأمهات وغيرهم من الاقارب «Family maintenance»، فإنه يمكن القول ان الاوضاع المعيشية لحوالى مليون ونصف مليون من سكان ريف مصر وحضرها(٤) (اي ما يوازي ٧,٥ بالمائة من سكان جمهورية مصر العربية) قد غدت مرتبطة، او تتأثر تأثيراً مباشراً، بعائد العمل والتحويلات الخاصة بالمصريين العاملين في البلدان العربية النفطية.

ومن ناحية اخرى بلغت تحويلات العاملين في الخارج حوالى ٢٠٥ دولار امريكي في المتوسط بالنسبة لكل فرد من سكان اليمن العربية في عام ١٩٧٧(٥)، بينما كان نصيب

---

(٢) أنظر: *The Economist*, (13 November 1976).

(٣) سيد احمد البواب، «المشكلات الادخارية والتمويلية،» **الاهرام الاقتصادي**، العدد ٥١٣ (كانون الثاني / يناير ١٩٧٧)، ص ١١.

(٤) تم الوصول الى هذا التقدير بافتراض ان معدل الاعالة المتوسطة ٢,٥ شخص للفرد المتكسب في البلدان النفطية، وهو معدل متواضع للغاية.

(٥) انظر: John Stace Birks and Clive A. Sinclair, *Nature and Process of Labour Importing: The Arabian Gulf States of Kuwait, Bahrain, Qatar and the United Arab Emirates*, World Employment =

الفرد من الدخل المحلي المتولد في اليمن ١٥٦ دولاراً فقط وفقاً للحسابات القومية الخاصة بعام ١٩٧٣[٦].

وكل هذا يجعل من تحويلات العاملين في البلدان العربية النفطية «سلاحاً ذا حدين» بالنسبة لمجموعة البلدان المصدرة للعمالة. فهي، من ناحية، تمثل مصدراً مهماً لاعادة التوازن الى موازين المدفوعات وتساعد على رفع الطاقة الادخارية في مجموعة البلدان المرسلة للعمالة، ولكنها، من ناحية اخرى، تعتبر مصدراً غير ثابت ومتقلباً للدخل القومي وللادخار القومي، إذ ان حصيلتها معرضة للتقلب والتقلص معاً في المستقبل، مما يجعل دورها في الحياة الاقتصادية للبلدان المرسلة للعمالة «دوراً مرحلياً» ومحفوفاً بالمخاطر في المستقبل[٧]، وذلك على ضوء التطورات التي سوف تطرأ على عائدات ومعدلات انتاج النفط وسياسات الهجرة في مجموعة البلدان المصدرة للنفط.

ثانياً: الآثار السلبية لهجرة العمالة الى البلدان النفطية

بالرغم من العديد من المنافع التي تعود على مجموعة البلدان العربية غير النفطية من جرّاء عملية تصدير العمالة الى البلدان النفطية، والتي تتمثل بصفة اساسية في التخفيف من حدة مشكلة البطالة لدى بعض فئات العمالة، من ناحية، وفي شكل تحويلات لمدخرات ودخول العاملين في الخارج، وما لذلك من دور مهم في المساهمة في حل أزمة موازين المدفوعات للبلدان المرسلة للعمالة، على النحو الذي أوضحناه في الفقرة السابقة من هذه الدراسة، فإن القضية الرئيسية تتعلق بما إذا كانت العوائد والمنافع التي تحصل عليها البلدان المرسلة للعمالة من تدفق عمالتها الى البلدان النفطية تعادل او تفوق الآثار السلبية التي يمكن ان تترتب على هجرة العمالة (ولا سيما الفئات الماهرة والمهنية منها). ولهذا فانه يصبح من الواجب قياس وتحديد حجم « التكاليف والمغارم الاجتماعية» Social Costs التي يتحملها الاقتصاد الوطني بشكل غير مباشر، نتيجة تدفقات العمالة للخارج في مجموعة البلدان المرسلة للعمالة.

ورغم الصعوبات العديدة التي تكتنف أية عملية قياس دقيق للتكاليف الاجتماعية

Research Programme (Geneva: International Labour Office, 1978), p. 51.

(٦) United Nations [UN], Economic Commission for Western Asia [ECWA], *Studies on Development Problems in Countries of Western Asia* (New York: U. N., 1977).

(٧) بهذا الخصوص، انظر: Georges Tapinos, *L'économie des migrations internationales* (Paris: Armand Colin, 1974), pp. 178 - 183.

غير المباشرة المترتبة على هجرة العمالة للبلدان النفطية، فإنه يمكن بصفة عامة إثارة قضيتين جوهريتين حول الآثار السلبية لهجرة العمالة الى البلدان النفطية[٨]. **الاولى**: هي ان العناصر المهاجرة عادة ما تكون من اكثر العناصر قدرة ومهارة، ومن ثم يجري حرمان البلد المصدر للعمالة من اكفأ العناصر الادارية والفنية وفئات العمالة الماهرة. أما القضية الثانية فهي ان حدة «الفروق الاجرية» بين من يستمرون في العمل داخل البلد المرسل للعمالة وبين من ينتقلون للعمل في الخارج تؤدي الى ضعف «الحوافز المعنوية» لدى العاملين في الداخل، اذ تصبح تطلعاتهم وآمالهم غير مرتبطة اساساً بتحقيق مستويات اعلى من الانتاجية وتحقيق مزيد من الترقي والتقدم داخل مجتمعاتهم، وانما تصبح فرص تقدمهم في الحياة مرتبطة بترك العمل في مؤسسات الاقتصاد الوطني واللحاق بقوافل المهاجرين الى الاقطار العربية النفطية. ويؤدي انتشار مثل هذا الشعور إلى فقدان الحافز على التقدم وزيادة الانتاجية، ويؤدي في عديد من الحالات الى انتشار روح اللامبالاة واللامسؤولية وانهيار «روح الانضباط في العمل» على مستوى الوحدات الانتاجية وتدهور مستوى الخدمات في العديد من المرافق.

وبهذا الخصوص يشير Birks and Sinclair في دراستهما المشتركة عن «هجرة العمالة المصرية» الى ان تلك الهجرة قد ادت الى نقص المعروض من الايدي العاملة الماهرة والفنية، دون ان يصاحب ذلك تخفيض ملموس في المستوى العام لحجم البطالة في المجتمع المصري، نظراً لضعف «الحراك المهني» Occupational Mobility في سوق العمل المصرية[٩]. إذ ان الهجرة للخارج ليست دوافعها الاساسية البحث عن «فرص للعمل» بل البحث عن «شروط افضل للعمل»، فهي تجتذب بالضرورة فئات العاملين من ذوي الكفاءات والخبرة من المهنيين والاداريين والفنيين والحرفيين.

فوفقاً للاحصاءات المتوافرة عن هجرة العمالة المصرية يتضح ان اكثر من ٩٥ بالمائة من هؤلاء الذين يغادرون للخارج يكونون من ذوي خبرات طويلة بالعمل، تتراوح خبرتهم ما بين ٤ الى ٨ سنوات[١٠]. وبالنسبة **للسودان** لا تشكل نسبة الباحثين عن عمل

---

(٨) انظر: ابراهيم سعد الدين، «الآثار السلبية للفروق الدخلية بين الاقطار العربية على التنمية في الاقطار الاقل دخلاً: حالة مصر،» **النفط والتعاون العربي**، السنة ٣، العدد ٤ (١٩٧٧)، ص ٢٣ ـ ٢٤.

(٩) انظر: John Stace Birks and Clive A. Sinclair, *Human Capital on the Nile: Development and Emigration in the Arab Republic of Egypt and in the Democratic Republic of the Sudan*, World employment research programme (Geneva: International Labour Office, 1978), p. 29.

(١٠) انظر: عبد الفتاح قنديل، «التزام رأس المال العربي نحو المنطقة العربية،» ورقة قُدمت الى: مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب، ٥، بغداد، ١٢ ـ ١٥ نيسان / ابريل ١٩٧٥، **اعمال المؤتمر** (بغداد: اتحاد الاقتصاديين العرب، [١٩٧٦])، ص ٣٦.

لأول مرة سوى نسبة ضئيلة (٦ , ٦ بالمائة) من بين المهاجرين، كما يشكل العمال العاديون من غير ذوي المهارة ٢ , ١١ بالمائة فقط من جملة المهاجرين الى البلدان العربية النفطية[11].

كذلك نتج عن الاتجاه المتصاعد للهجرة من السودان خلال السنوات الاخيرة قصور كبير في الايدي العاملة الماهرة وفي الفئات الفنية والمهنية والحرفية، الى درجة اصبحت تهدد كفاءة تنفيذ مشروعات التنمية المدرجة في الخطة السداسية للتنمية (١٩٧٧ ـ ١٩٨٣)[12]. كما ترتب على مغادرة العمال اللازمين لتنفيذ مشروعات التشييد والبناء في مصر، بأعداد كبيرة، حدوث نقص شديد في هذه الفئة، الامر الذي كان له أثر سلبي على تنفيذ برامج التشييد والبناء المدرجة ضمن اطار الخطة الانتقالية لعام ١٩٧٥[13].

وفي بعض الحالات كانت النتيجة الطبيعية لنقص المعروض من الايدي العاملة المحلية هي اللجوء للاستعانة بالايدي العاملة الاجنبية لسد هذا العجز. وقد شهدنا بالفعل ما سمي بظاهرة «الهجرة الاحلالية» Replacement Migration على نطاق ملموس، في عدد من البلدان المرسلة للعمالة، أهمها الاردن وجمهورية اليمن العربية. فمن الجدير بالتسجيل هنا أنه قد نتج عن هجرة أعداد كبيرة من الذكور البالغين من رعايا الاردن وجمهورية اليمن العربية الى استنزاف جانب مهم من رصيد القوى العاملة المنتجة في المجتمعين الاردني واليمني، بالشكل الذي اخذ يؤثر تأثيراً بالغاً على معدلات نمو الاقتصاد القومي في مجمله، وعلى قدرة بعض القطاعات على تحقيق أي تقدم يذكر.

وقد انعكس ذلك في حالة اليمن العربية في صورة تدهور مستوى الانتاجية الزراعية، وتخلف معدلات نمو القطاع الزراعي ومشروعات البنية الاساسية، حيث بلغ عدد العاملين في الخارج ما يزيد عن ثلث قوة العمل من الذكور البالغين في عام ١٩٧٥. وقد بلغت حدة الازمة مداها عندما قرر المخطط اليمني اللجوء «لاستيراد العمالة» من الخارج لكي يمكن لليمن العربية تنفيذ خطتها الخمسية الجديدة، حيث تم توقيع اتفاقية بين حكومة اليمن العربية والحكومة الهندية في شهر كانون الاول / ديسمبر عام ١٩٧٧، تتيح لليمن العربية استيراد اي عدد من العمال الهنود تدعو الحاجة الى استجلابهم، لتنفيذ مشاريع التنمية المدرجة في الخطة[14].

---

(١١) عائشة عبد الله، «دراسة عن السكان والعمالة والهجرة في السودان،» ورقة قُدمت الى: ندوة السكان والعمالة والهجرة في دول الخليج العربي، الكويت، ١٦ ـ ١٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ (الكويت: المعهد العربي للتخطيط؛ منظمة العمل الدولية، ١٩٧٩).

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) قنديل، المصدر نفسه.

(١٤) انظر: تصريحات محمد سالم باسندوه، في: القبس (الكويت)، ٣٠ / ٤ / ١٩٧٨.

وفي حالة الاردن تشير احصاءات وزارة العمل الاردنية الى ان حوالى ٢٥ الف شخص «غير اردني» كانوا يعملون في الاردن في عام ١٩٧٥، وأن هذا الرقم قد ارتفع الى ٦٠ الف شخص عام ١٩٧٦(١٥). ويأتي الجانب الاعظم من هذه «العمالة الاحلالية» من سوريا ومصر وباكستان، وإن كان من المتوقع ان يزيد الوزن النسبي للعمال الباكستانيين بعد توقيع اتفاق رسمي مع حكومة باكستان لاستيراد العمالة في عام ١٩٧٦. ومعظم هؤلاء القادمين يكونون غالباً من العمال «غير المهرة» الذين يقومون بأعمال يدوية في قطاعات الزراعة والبناء والتشييد(١٦).

وهكذا ظهرت مجموعة متميزة من البلدان العربية «المرسلة والمستقبلة» للعمالة في آن واحد وهي: الاردن، اليمن العربية وعُمان، مما يجعل عمليات حساب «التكلفة والعائد القومي» لعملية الهجرة اكثر تعقيداً من ذي قبل، نظراً لاستنزاف جانب مهم من موارد النقد الاجنبي التي يتم توفيرها من خلال عمليات تصدير العمالة المحلية، من جهة، ولصعوبة قياس بعض الآثار الاجتماعية والسياسية السلبية المترتبة على «عدم استقرار» قوة العمل في بعض القطاعات المهمة مثل الزراعة والبناء والتشييد، من جهة اخرى.

ومن زاوية اخرى، ادى تدفق رؤوس الاموال الخاصة من البلدان العربية النفطية الى البلدان العربية «غير النفطية» الى زيادة معدلات الانفاق والنمو في بعض القطاعات والنشاطات مثل أعمال البناء والتشييد والنشاطات السياحية. وقد ادى ذلك بدوره الى نشوء تناقض بين متطلبات التنمية القطرية في البلدان غير النفطية وحاجتها لتصدير جانب مهم من العمالة الفنية والمهنية اللازمة للوفاء بحاجة الأقطار العربية النفطية. ويبدو أن هذا التناقض قد حسم لصالح مجموعة الأقطار النفطية المستوردة للعمالة نظراً لارتفاع مستوى الأجور النقدية فيها بالنسبة للمستويات السائدة في البلدان المرسلة للعمالة(١٧).

ولعلّ من أهم الآثار التراكمية السلبية لعملية هجرة العمالة الى البلدان النفطية، من وجهة النظر القطرية، حدوث اختلال واضح في الهيكل المهني لعرض القوى العاملة في البلدان المصدرة للعمالة، نتج عنه قصور في العرض من بعض فئات العمالة الماهرة والحرفية، مما صاحبه اختلال سريع في سلم الاجور بالنسبة لبعض فئات العمالة المحلية.

---

(١٥) Jawad Anani, «The Labour Situation in Jordan,» paper presented at: ندوة السكان والعمالة والهجرة في دول الخليج العربي، الكويت، ١٦ - ١٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨.

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) عصام منتصر، «النظام الاقتصادي العربي واستراتيجية تنميته: مدخل تحليلي - قومي - شمولي،» ورقة قُدمت الى: المؤتمر القومي لستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، ١، بغداد، ٦ - ١٢ آذار / مارس ١٩٧٨. ([د. م.]: جامعة الدول العربية، الادارة الاقتصادية؛ اتحاد الاقتصاديين العرب، الامانة العامة، [د. ت.]).

فقد نتج عن هجرة العمالة المصرية، على نطاق واسع، الى الأقطار العربية النفطية، أن اصبحت «سوق العمل المصرية» تعاني من نقص في عديد من المهارات الفنية المهنية والحرفية (في قطاع البناء وصناعة الاخشاب مثلاً)، وحتى من نقص في بعض انواع العمالة «غير الماهرة» مثل العمالة الزراعية. لذلك فإننا نجد ان متوسط الاجور النقدية في قطاع التشييد في مصر (وهو قطاع يتميز بكثافة عمالية عالية) تضاعف اربع مرات خلال الفترة من ١٩٧٣ حتى ١٩٧٥، كما ان مستوى الاجور النقدية في قطاع الزراعة ارتفع الى مستويات قياسية خلال الفترة نفسها[١٨].

ثم تبقى هناك قضية من اخطر القضايا المستترة والمترتبة على تدفقات العمالة من البلدان العربية «ذات الاجر المنخفض» الى البلدان العربية النفطية «ذات الاجر المرتفع». وهي ان انتقال هذه العمالة لم يأخذ شكل انتقال العمالة من نشاطات «منخفضة الانتاجية» في البلدان المرسلة للعمالة الى نشاطات اقتصادية «مرتفعة الانتاجية» في البلدان المستقبلة للعمالة، مثلما كان عليه الحال بالنسبة لتدفقات العمالة المهاجرة في الخمسينات والستينات من بلدان جنوب ووسط اوروبا كايطاليا والبرتغال وتركيا ويوغسلافيا الى بلدان غرب وشمال اوروبا كألمانيا الغربية وبريطانيا وفرنسا والتي تتمتع بمستويات عالية من الانتاجية والخبرة الصناعية، حيث نتج عن هذه الحركة للأيدي العاملة اكتساب خبرات ومهارات جديدة في نشاطات عالية الانتاجية مما أدى الى ترقية نوعية العمل[١٩] Upgrading of Labour.

بيد اننا نجد تدفقات العمالة في المنطقة العربية في ظل الحقبة النفطية الجديدة لا تخضع للمنطق نفسه، ولا تحمل في طياتها نفس النتائج والآثار التي ترتبت على تيارات تدفقات العمالة من جنوب ووسط أوروبا الى بلدان شمال وغرب أوروبا المتقدمة صناعياً. فارتفاع مستوى الاجور النقدية في البلدان العربية النفطية «المستوردة للعمالة»، ليس في حد ذاته تعبيراً عن ارتفاع مستويات انتاجية العمل، وبالتالي ارتفاع «عائد العمل» في تلك

---

(١٨) حدث ارتفاع حاد في مستويات الاجور النقدية لعمال البناء المهرة في مصر بعد عام ١٩٧٣، حيث تضاعفت الاجور اليومية خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٧ عدة مرات لمعظم عمال البناء. وقد أخذت زيادة الاجور النقدية شكلاً حاداً في حالة البنائين، عمال خلط الخرسانة المسلحة، وعمال القيشاني والأدوات الصحية.

انظر: Nazli Choucri, R. S. Eckaus, and Amer Mohie-Eldine, *Migration and Employment in the Construction Sector: Critical Factors in Egyptian Development*, Technology Adaptation Programme (Cairo: Cairo University; Massachusetts Institute of Technology [MIT], 1978), p. 52.

(١٩) خلال الفترة الممتدة بين عامي (١٩٥٠ ـ ١٩٧٥) شكل تدفق العمالة من دول جنوب اوروبا المطلة على البحر الابيض المتوسط ـ وأيضاً بعض دول الشمال الافريقي ـ الى دول اوروبا الغربية الاكثر تقدماً إحدى الظواهر المهمة في الاقتصاد الاوروبي. وقد أطلق على هذا النوع من العمالة الخارجية المؤقتة مصطلح Temporary Recruited Labour. بالنسبة لحالة «تركيا»، انظر: Suzanne Paine, *Exporting Workers: The Turkish Case* (Cambridge: Cambridge University Press, 1974).

البلدان، انما هو في الأساس انعكاس لظاهرة «الريع النفطي». إذ أن الاجور النقدية السائدة قي تلك البلدان، **لا سيما بالنسبة لفئات العمالة الماهرة والفنية والمهنية**، تحتوي ضمناً على «عنصر ريعي» Rent Element، لا علاقة له البتة بمستويات الكفاءة الانتاجية السائدة في فروع النشاط الاقتصادي المختلفة في تلك البلدان. وهكذا فإن من أبرز الآثار السلبية للحقبة النفطية الجديدة **ظهور فجوة كبيرة تزداد اتساعاً مع مرور الزمن بين انتاجية العمل وتكلفته على المستوى العربي الكلي**.

ففي حالات كثيرة، كان اللهاث وراء «الاجر الاعلى» في البلدان العربية النفطية يدفع بالكثير من المهنيين والفنيين والعمال المهرة للقبول بأعمال ووظائف وظروف عمل لا تتناسب مع مستويات خبراتهم ومهاراتهم المكتسبة في موطن العمل الاصلي... مما نتج عنه نمو ظاهرة ما يمكن تسميته «تدهور وتدني نوعية العمل» «Degradation and Downgrading of Labour» ولا سيما في بلدان الخليج النفطية. إذ أنه من الملاحظ أن الكثير من العاملين قد ابتعدوا عن ممارسة اختصاصاتهم الرئيسية وتوقفت مقدرتهم على استيعاب خبرات جديدة، مما قد يترتب عليه مزيد من سوء التوزيع وعدم كفاءة استغلال الموارد البشرية المتاحة على الصعيد العربي في الأمد الطويل.

ثالثاً: الآثار السلبية لانتقال «النمط الاستهلاكي» السائد في البلدان النفطية الى البلدان المرسلة للعمالة

باستثناء حالات محدودة، ادت الزيادة في الدخول في البلدان العربية النفطية الى تبلور وانتشار «نمط استهلاكي جديد» يتسم بالبذخ الشديد والمظهرية والاقدام على حيازة آخر ما تقدمه البلدان الصناعية المتقدمة من مستحدثات وسلع جديدة في مجال الاستهلاك الخاص[20]. ولعلّ من أهم «العادات الاستهلاكية» الجديدة التي تكونت خلال السنوات الاخيرة هي التوسع الشديد في اقتناء **السلع الاستهلاكية المعمرة** Consumer Durables، **وارتفاع سرعة دوران واهلاك** هذه السلع المعمرة بمعدلات تفوق المعدلات السائدة في البلدان الصناعية المتقدمة ذاتها (تغيير موديلات وأنواع السيارات والتهافت على شراء أجهزة الفيديو - كاسيت).

ويؤثر «النمط الاستهلاكي» السائد في البلدان العربية النفطية بدوره على النمط الاستهلاكي السائد في مجموعة البلدان العربية المرسلة للعمالة عن طريقين: فهناك أولاً التأثير الاستهلاكي الذي ينتقل الى المجتمعات المرسلة للعمالة من خلال قوة العمل

---

(٢٠) سعد الدين، «الاثار السلبية للفروق الدخلية بين الاقطار العربية على التنمية في الاقطار الاقل دخلاً: حالة مصر،» ص ٢٥.

المهاجرة. فعناصر قوة العمل المهاجرة تتبنى، بدرجة أو بأخرى، «النمط الاستهلاكي الجديد» الذي يسود في البلدان النفطية الغنية التي تعمل فيها، نظراً لزيادة دخولها من ناحية، ونظراً للدور النشط والمهم الذي يلعبه «الائتمان الاستهلاكي» Consumer Credit في تمويل عمليات الشراء للسلع الاستهلاكية المعمرة في البلدان النفطية بهدف ترويجها وتوسيع انتشارها وتغلغلها. ومن ناحية ثانية، فإن قوة العمل المهاجرة تلعب دوراً مهماً كوسيط محلي في مجال نقل ونشر «النمط الاستهلاكي والترفي» بين مواطني البلدان المرسلة للعمالة، عن طريق تغذية تيار الانفاق على هذه السلع من واقع «التحويلات النقدية» للعاملين في الخارج، بالاضافة الى «الورود العيني» للسلع الاستهلاكية الجديدة بصحبة العاملين في الخارج لدى عودتهم المؤقتة او الدائمة.

كذلك نجم عن التفاوت الهائل في مستويات الاجور النقدية بين العاملين في الخارج، في البلدان النفطية، والعاملين في الداخل نمو قطاع مهم من «ذوي الاجور والدخول العالية»، الذين تفوق دخولهم بكثير مستويات الاجر والدخل المتوسط السائدة في المجتمع المرسل للعمالة ككل. وقد أخذ ذلك ينعكس على سلوك وأنماط الاستهلاك الخاص بالبلدان المرسلة للعمالة، في شكل انتشار حجم ونطاق استهلاك السلع المظهرية والترفية والمعمرة.

واذا ما رجعنا الى تطور ارقام حجم الاستهلاك الكلي الخاص بالاسعار المثبتة (انظر الجدولين رقم (٣ - ٣) و (٣ -٤)). فإننا نجد تأييداً احصائياً للفرضية القائلة بحدوث قفزة كبيرة في حجم الاستهلاك الكلي الخاص في البلدان النفطية وغير النفطية في اعقاب الطفرة في عوائد النفط، وابتداء من عام ١٩٧٥.

بيد ان تطور ارقام الاستهلاك الخاص الكلي في البلدان غير النفطية «المرسلة للعمالة» لا يعطي فكرة صادقة عن معدلات التطور النسبية التي قد تكون طرأت على انماط الاستهلاك الخاص حسب المجموعات السلعية المختلفة، او لدى فئات اجتماعية بعينها، تكون بطبيعتها اكثر تعرضاً للتأثر بأنماط استهلاكية جديدة تميل للاستهلاك الترفي والمظهري. وهنا يلعب اثر «المشاهدة» أو «المحاكاة» Demonstration Effect[٢١] دوراً مهماً

---

(٢١) قد يكون من المفيد هنا استرجاع الصياغة الاولى والأساسية لأثر «المشاهدة» أو «المحاكاة» في التحليل الاقتصادي:

«It now becomes clear how habit patterns can be broken without a change in.income or prices. For any particular family the frequency of contact with superior goods will increase primarily as the consumption expenditures of others increase. When that occurs, impulses to increase expenditure will increase in frequency, and strength and resistance to them will be inadequate. The result will be an increase in expenditure at the expense of saving. We might call this the «demonstration effect».

جدول رقم (٣ - ٣)

تطور الاستهلاك الخاص والرقم القياسي (بالأسعار الجارية والثابتة) لعدد مختار من الاقطار العربية النفطية خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٢)

سنة الاساس: ١٩٧٠ = ١٠٠

القطر	وحدة العملة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
الجزائر														
قيمة الاستهلاك الخاص (بالأسعار الجارية)	مليار	١٢,٢	١٢,٨	١٤,١	١٧,٢	١٩,٢	٢٢,٦	٣١,٨	٣٨,٩	٤٧,٨	٥٥,١	٦٧,٣	٨١,٦	٨٣,٨
الرقم القياسي (بالأسعار الجارية)	دينار	١٠٠	١٠٤,٢	١١٥,١	١٤٠,٩	١٥٧,٤	١٨٥,٢	٢٦٠,٦	٣١٨,٨	٣٩١,٨	٤٥١,٦	٥٥١,٦	٦٦٨,٨	٦٨٦,٨
الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك	جزائري	١٠٠	١٠٢,٦	١٠٦,٤	١١٢,٩	١١٨,٢	١٢٨	١٤٠,١	١٥٣,٧	١٨٤,٣	٢٠٥,٣	٢٢٥	٢٥٧,٩	–
قيمة الاستهلاك الخاص (بالأسعار الثابتة)		١٢,٢	١٢,٥	١٣,٣	١٥,٢	١٦,٢	١٧,٦	٢٢,٧	٢٥,٣	٢٦	٢٦,٨	٣٠	٣١,٧	–
الرقم القياسي (بالأسعار الثابتة)		١٠٠	١٠٢,٤	١٠٩	١٢٤,٣	١٣٣	١٤٤,٣	١٨٦	٢٠٧,٣	٢١٣	٢١٩,٦	٢٤٦	٢٦٠	–
الجماهيرية العربية الليبية														
قيمة الاستهلاك الخاص (بالأسعار الجارية)	مليون	٣٩٥	٤٦٩	٥٤٣	٧٠٣	١١٨٦	١١٩٣,٥	١٣٣٦,٦	١٤٨٦,٠	١٦٥٧	١٨٩٤,٨	٢١٤٥,٠	٢٣٢٤	٢٥٧٢
الرقم القياسي (بالأسعار الجارية)	دينار	١٠٠	١١٨,٧	١٣٧,٥	١٧٨,٠	٣٠٠,٣	٣٠٢,٢	٣٣٨,١	٣٧٦,٢	٣٩٦,٧	٤٦٩,٧	٥٤٣,٠	٥٨٨,٣	٦٥١
الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك	ليبي	١٠٠	٩٧	٩٧	١٠٤,٥	١١٢,٥	١٢٢,٩	١٢٩,٦	١٣٧,٦	١٧٨,٢	١٦٧,٤	–	–	–
قيمة الاستهلاك الخاص (بالأسعار الثابتة)		٣٩٥	٤٨٣,٥	٥٥٩,٧	٦٧٢,٧	١٠٥٤,٢	٩٧١,١	١٠٣١,٣	١٠٨٤,٦	٩٢٩,٨	١١٣٢	–	–	–
الرقم القياسي (بالأسعار الثابتة)		١٠٠	١٢٢,٤	١٤١,٦	١٧٠,٣	٢٦٦,٨	٢٤٥,٨	٢٦١	٢٧٥	٢٣٥,٤	٢٨٦,٥	–	–	–
السعودية														
قيمة الاستهلاك الخاص (بالاسعار الجارية)	مليون	٥٨٥٩	٦٤١٢	٦٩١٥	٧٨٩٥	٩٨٢٧	١٨٠٣٨	٢٣٩٠٣	٣٤٣٧٢	٥٤٦٠٧	٦٠٨٤٥	٧٠١٨٦	١٠٢٦٨٧	١٢٦٧٤٧
الرقم القياسي (بالاسعار الجارية)	ريال	١٠٠	١٠٩,٤	١١٨	١٣٤,٧	١٦٧,٧	٣٠٧,٨	٤٠٨	٥٨٦,٦	٩٣٢	١٠٣٨,٤	١١٩٨	١٧٥٣	٢١٦٣
الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك	سعودي	١٠٠	١٠٤,٥	١٠٩	١٢٧,٠	١٥٤,٢	٢٠٧,٦	٢٦٦,٦	٢٩٧,٦	٢٩٤,٥	٢٩٧,٦	٣١٠	٣١٦,٢	٣١٩,٢
قيمة الاستهلاك الخاص (بالأسعار الثابتة)		٥٨٥٩	٦١٣٦	٦٣٤٤	٦٢١٦,٥	٦٣٧٣	٨٦٨٩,٣	٨٩٦٦	١١٥٤٩,٧	١٨٥٤٢,٢	٢٠٤٤٥,٢	٢٢٦٤٠	٣٢٤٧٥	٤٠٠٨٤
الرقم القياسي (بالأسعار الثابتة)		١٠٠	١٠٤,٧	١٠٨,٣	١٠٦,١	١٠٨,٨	١٤٨,٣	١٥٣	١٩٧,١	٣١٦,٥	٣٤٩	٣٨٦,٤	٥٥٤	٦٨٤
العراق														
قيمة الاستهلاك الخاص (بالأسعار الجارية)	مليون	٦٠٩,٩	٦٦١,٥	٦٤٤,٨	٥١٢,٢	٩٠٢,٣	١٥١٣,٤	١٤١٨,٢	٢٣١٢,٣	٢٥٣٤,٣	٢٧٧٧,٦	٣٠٤٤,٢	٤١٣٨,٠	٤١٨٣,٨
الرقم القياسي (بالأسعار الجارية)	دينار	١٠٠	١٠٨,٤	١٠٥,٧	٨٣,٩	١٤٧,٩	٢٤٨,١	٢٣٢,٥	٣٧٩,١	٤١٥,٥	٤٥٥,٤	٤٩٩,١	٦٧٨,٤	٦٨٦
الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك	عراقي	١٠٠	١٠٣,٦	١٠٩	١١٤,٣	١٢٣,٨	١٣٥,٤	١٤٩,٥	١٦١,٧	١٦٩	–	–	–	–
قيمة الاستهلاك الخاص (بالأسعار الثابتة)		٦٠٩,٩	٦٣٨,٥	٥٩١,٥	٤٤٨,١	٧٣٣,٤	١١٢٠,٧	٩٤٨,٤	١٤٣٠	١٥٠٠	–	–	–	–
الرقم القياسي (بالأسعار الثابتة)		١٠٠	١٠٤,٧	٩٧,٠	٧٣,٥	١٢٠,٢	١٨٣,٨	١٦١,٤	٢٣٤,٥	٢٤٥,٩	–	–	–	–

يتبع

تابع جدول رقم (٣ - ٣)

القطر	وحدة العملة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
عُمان														
قيمة الاستهلاك الخاص (بالأسعار الجارية)	مليون	٢٠,٢	٢١,٤	٣٥,١	٤٠,٦	٤٩,٦	١١٥,١	١١٧,٦	٢٠٣,٩	٢٧١	٣٠٨,٦	٣١٦,٩	٣٨٨	٤٧٥
الرقم القياسي (بالأسعار الجارية)	ريال	١٠٠	١٠٤,٩	١٧٣,٨	٢٠٠,٩	٢٤٥,٥	٥٧٠	٥٨٢,٢	١٠٠٩,٤	١٣٤١,٥	١٥٢٧,٧	١٥٦٩	١٩٢٠,٧	٢٣٥١,٤
الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك	عماني	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قيمة الاستهلاك الخاص (بالأسعار الثابتة)		-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الرقم القياسي (بالأسعار الثابتة)		-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الكويت														
قيمة الاستهلاك الخاص (بالأسعار الجارية)	مليون	٢٤٠,٢	٤٢٠	٤٢٧	٤٣٨,٧	٥٦٣,٨	٧٥٨,٧	١٠٢٩,٨	١٣١٩,٣	١٤٧٧,٩	١٧٤١,٦	٢٢٠٠,٢	٢٦٢٩,٣	٢٨٩٢,٢
الرقم القياسي (بالأسعار الجارية)	دينار	١٠٠	١٧٤,٨	١٧٧,٨	١٨٢,٦	٢٢٣,٥	٣١٥,٨	٤٢٨,٧	٥٤٩,٢	٦١٥,٣	٧٢٥	٩١٥,٩	١٠٩٤,٦	١٢٠٤
الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك	كويتي	١٠٠	١٠١,٣	١٢٦,٨	١٠٨,٤	١٢٢,٧	١٣٣,٧	١٤١	١٥٣,٩	١٦٦,٠	١٧٧,٧	٩٠,٠	٢٠٤	٢٢٠,٦
قيمة الاستهلاك الخاص (بالأسعار الثابتة)		٢٤٠,٢	٤١٤,٦	٣٣٢	٤٠٤,٠	٤٥٩,٥	٥٦٧,٥	٧٣٠,٣	٨٥٧,٢	٨٩٠	٩٨٠	١١٥٨	١٢٨٨,٨	١٣١١
الرقم القياسي (بالأسعار الثابتة)		١٠٠	١٧٢,٦	١٣٨,٢	١٦٨,٢	١٩١,٢	٢٣٦,٣	٣٠٤	٣٥٧	٣٧٠,٥	٤٠٨	٤٨٢	٥٣٦,٥	٥٤٥,٨

ملاحظة عامة: تشير العلامة « - » الى أن البيانات غير متوفرة.

المصادر : احتسبت من: United Nations [U. N.], Economic Commission for Western Asia [ECWA], *Statistical Abstract of the Arab World, 1968 - 1975* (Amman: ECWA, 1977); IMF, *International Financial Statistics*, vol. 30, no. 5 (May 1977); vol. 31, no. 2 (February 1978), and vol. 36, no. 10 (October 1983), Supplement; United Nations [U. N.], *Yearbook of National Accounts Statistics* (New York: U. N., 1973), 3 vols; International Labour Organization [ILO], *Yearbook of Labour Statistics* (Geneva : ILO, 1977), and ILO, *Yearbook of Labour Statistics* (Geneva: ILO, 1983).

جدول رقم (٣ ـ ٤)

تطور الاستهلاك الخاص والرقم القياسي (بالأسعار الجارية والثابتة) خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٢

لمجموعة الاقطار العربية غير النفطية

سنة الأساس: ١٩٧٠ = ١٠٠

القطر	وحدة العملة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
الأردن	مليون دينار اردني													
قيمة الاستهلاك الخاص (بالأسعار الجارية)		١٦٥,١	١٦١,٧	١٧٧,٤	١٨٣,١	١٩٩,٨	٣٠٤,٦	٣٧١,٣	٤٨١,٥	٥٧٢,٨	٧٣٦,٨	٨٤٣,٤	١٠٩٥,٣	١١٧٠,٨
الرقم القياسي (بالأسعار الجارية)		١٠٠	٩٧,٩	١٠٧,٥	١١٠,٩	١٢١	١٨٤,٥	٢٢٤,٨	٢٩١,٦	٣٤٧	٤٤٦,٣	٥١٠,٨	٦٦٣,٤	٧٠٩,١
الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك		١٠٠	١٠٤,٤	١١٢,٦	١٢٤,٥	١٤٩,٤	١٦٧,٣	١٩٢,٤	٢١٢	٢٢٨,١	٢٦٠,٥	٢٨٩	٣٢١,٤	٣٤٤
قيمة الاستهلاك الخاص (بالأسعار الثابتة)		١٦٥,١	١٥٤,٩	١٥٧,٥	١٤٧,٠	١٣٤,٠	١٨٢	١٩٣,٤	٢٢٧	٢٥١,٢	٢٨٣	٢٩٢	٣٤٠,٨	٣٤٠,٣
الرقم القياسي (بالأسعار الثابتة)		١٠٠	٩٣,٨	٩٥,٤	٨٩	٨١,٢	١١٠,٢	١١٧,١	١٣٧,٥	١٥٢,٢	١٧١,٤	١٧٦,٨	٢٠٦,٤	٢٠٦,١
تونس	مليون دينار تونسي													
قيمة الاستهلاك الخاص (بالأسعار الجارية		٥٠٧,٥	٥٩٦,٤	٧٠٦,٩	٧٨٩,٨	٩٨٣,٩	١٠٦٢,١	١١٩٠,١	١٤٢١,٢	١٥٩٣,٤	١٧٧١,١	٢١٢٧,٩	٢٤٨٤	٢٨٦٧
الرقم القياسي (بالأسعار الجارية)		١٠٠	١١٧,٥	١٣٩,٢	١٥٥,٦	١٩٣,٨	٢٠٩,٣	٢٣٤,٥	٢٨٠,٠	٣١٤	٣٤٩	٤١٩,٢	٤٨٩,٤	٥٦٥
الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك		١٠٠	١٠٦	١٠٨	١١٣,١	١١٧,٧	١٢٨,٩	١٣٥,٨	١٤٤,٤	١٥١,٧	١٦٣,٦	١٧٨,٦	١٩٦	٢٢٢,٦
قيمة الاستهلاك الخاص (بالأسعار الثابتة)		٥٠٧,٥	٥٦٢,٦	٦٥٤,٥	٦٩٨,٣	٨٣٦	٨٢٤	٨٧٦,٤	٩٨٤,٢	١٠٥٠,٤	١٠٨٢,٥	١١٩١,٤	١٢٦٧,٣	٢٢٨٨,٠
الرقم القياسي (بالأسعار الثابتة)		١٠٠	١١٠,٨	١٢٨,٩	١٣٧,٦	١٦٤,٧	١٦٢,٣	١٧٢,٦	١٩٤	٢٠٧	٢١٣,٣	٢٣٤,٧	٢٤٩,٧	٤٥١,٣
السودان	مليون جنيه سوداني													
قيمة الاستهلاك الخاص (بالأسعار الجارية)		٣٤٨,٥	٥٢٣,٤	٦٢٢,٨	٦٢٤,٢	٨٨٤,٨	١٢١٠,٤	١٣٧٤,٩	١٨٠٩,٩	٢٣٦٩,٥	٢٦٢٣,٩	٣٣٦٧,٨	٣٨٨٧,٨	٥٠٨٢,٨
الرقم القياسي (بالأسعار الجارية)		١٠٠	١٥٠,٢	١٧٨,٧	١٧٩,١	٢٤٢,٤	٣٤٧,٣	٣٩٤,٥	٥١٩,٣	٦٧٩,٩	٧٥٣	٩٦٦,٣	١١١٥,٥	١٤٥٨,٤
الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك		١٠٠	١٠١,٣	١١٣,٣	١٣٢,٦	١٦٧,٢	٢٠٧,٣	٢١٠,٨	٢٤٦,٢	٢٩٤,٩	٣٨٥,٩	–	–	–
قيمة الاستهلاك الخاص (بالأسعار الثابتة)		٣٤٨,٥	٥١٦,٧	٥٤٩,٧	٤٧٠,٧	٥٢٩,٢	٥٨٣,٨	٦٥٢,٢	٧٣٥,١	٨٠٣,٤	٦٨٠	–	–	–
الرقم القياسي (بالأسعار الثابتة)		١٠٠	١٤٨,٢	١٥٧,٧	١٣٥	١٥١,٨	١٦٧,٥	١٨٧,١	٢١١	٢٣٠,٥	١٩٥,١	–	–	–
سوريا	مليون ليرة سورية													
قيمة الاستهلاك الخاص (بالأسعار الجارية)		٤٥٢٣	٥٨٢٣	٦٢٩٤	٦٩٦٠	١٠٧٠٤	١٣٠٤٤	١٤٩٤٠	١٨٧٦٩	٢١٦٢٧	٢٧٣٩٩	٣٥٥٥٦	٤٧٧١٣	٥٣٠١٤
الرقم القياسي (بالأسعار الجارية)		١٠٠	١٢٨,٧	١٣٩,١	١٥٣,٨	٢٣٦,٦	٢٨٨,٤	٣٣٠,٣	٤١٥	٤٧٨,١	٦٠٥,٧	٧٨٦,١	١٠٥٤,٨	١١٧٢,٠
الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك		١٠٠	١٠٥	١٠٦	١٢٧	١٩٩,٣	٢٢٢,٢	٢٤٧,٦	٢٧٦,٨	٢٩٠,٨	٣٠٣,٥	٣٦٢	٤٢٨	٤٩٠,٢
قيمة الاستهلاك الخاص (بالأسعار الثابتة)		٤٥٢٣	٥٥٤٥,٧	٥٩٣٨	٥٤٨٠,٣	٦٣٧١	٥٨٧٠,٣	٦٠٣٤	٦٧٨٠,٧	٧٤٣٧	٩٠٢٧,٦	٩٨٢٢	١١١٤٧,٨	١٠٨١٤,٧
الرقم القياسي (بالأسطار الثابتة)		١٠٠	١٢٢,٦	١٣١,٣	١٢١,٢	١١٨,٧	١٢٩,٧	١٣٣,٤	١٤٩,٩	١٦٤,٤	١٩٩,٥	٢١٧,١	٢٤٦,٥	٢٣٩

يتبع

تابع جدول رقم (٣ - ٤)

القطر	وحدة العملة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
الصومال	مليون شلن صومالي													
قيمة الاستهلاك الخاص (بالأسعار الجارية)		٩٠٨,٣	٢٠٠٦,٣	٢٠٥٩,٣	٢٥١٨,٩	٢٠٩١,٤	٣٤٧٥,٤	٤٠٥١,٧	٤٦٢٥,١	٥٤٥٠	٥٩١٩,٤	٧٥٥٥,٦	٦٦٢٥,٧	٧٧٨٩,١
الرقم القياسي (بالأسعار الجارية)		١٠٠	٢٢٠,٨	٢٢٦,٧	٢٧٧,٣	٢٣٠,٢	٣٨٢,٦	٤٤٦,٠	٥٠٩,٢	٦٠٠	٦٥١,٧	٨٣١,٨	٧٢٩,٤	٨٥٧,٥
الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك		١٠٠	٩٩,٤	٩٦,٥	١٠٢,٧	١٢١,٥	١٤٥	١٦٥,٤	١٨٢,٩	٢٠٧,٣	٢٤٦	٣٩٠,٦	—	—
قيمة الاستهلاك الخاص (بالأسعار الثابتة)		٩٠٨,٣	٢٠١٨,٤	٢١٣٤	٢٤٥٢,٦	١٧٢١,٣	٢٣٩٦,٨	٢٤٤٩,٦	٢٥٢٨,٧	٢٢٢٩	٢٤٠٦,٣	١٩٣٤,٣	—	—
الرقم القياسي (بالأسعار الثابتة)		١٠٠	٢٢٢,٢	٢٣٤,٩	٢٧٠	١٨٩,٥	٢٦٣,٨	٢٦٩,٦	٢٧٨,٣	٢٨٩,٤	٢٦٤,٨	٢١٣,٠	—	—
لبنان	مليون ليرة لبنانية													
قيمة الاستهلاك الخاص (بالأسعار الجارية)		٤١٩٧	٤٦٥٦	٥٥٤٣	٦٠٧٤	٧٠٦٦	٦٩٨٣	٣٥٧٨	٧٥٢٣	٧٦٢٨	٩٦٦١,٠	١٢١٣٠	١٥٢٣١,٢	١٤٢٩٤,٢
الرقم القياسي (بالأسعار الجارية)		١٠٠	١١٠,٩	١٣٢,٠	١٤٤,٧	١٦٨,٣	١٦٦,٣	٨٥,٢	١٧٩,٢	١٨١,٧	٢٣٠,١	٢٨٩	٣٦٣	٣٤٠,٥
مصر	مليون جنيه مصري													
قيمة الاستهلاك الخاص (بالأسعار الجارية)		٢٠٦٥,٨	٢٠٦٦	٢٢٣٧	٢٣٣٩	٣١٩١	٣٢٨٠	٣٩٣٦	٥١٧٦	٦١٧٨	٨٢٥٩	١٠٨٢٦	١٤٥٥١	١٨٩١٦,٣
الرقم القياسي (بالأسعار الجارية)		١٠٠	١٠٠	١٠٨,٣	١١٣,٢	١٥٤,٤	١٥٨,٧	١٩٠,٥	٢٥٠,٥	٢٩٩	٣٩٩,٧	٥٢٤	٧٠٤,٣	٩١٥,٦
الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك		١٠٠	١٠٣,١	١٠٥,٣	١٠٩,٨	١٢١,٧	١٣٣,٥	١٤٧,٣	١٦٦,٥	١٨٤,٤	٢٠٢,٧	٢٤٤,٦	٢٧٠,١	٣١٠,١
قيمة الاستهلاك الخاص (بالأسعار الثابتة)		٢٠٦٥,٨	٢٠٠٣,٨	٢١٢٤,٤	٢١٣٠,٢	٢٦٢٢	٢٤٥٧	٢٦٧٢	٣١٠٨,٧	٣٣٥٠,٣	٤٠٧٤,٥	٤٤٢٦	٥٣٨٧,٣	٦١٠٠
الرقم القياسي (بالأسعار الثابتة)		١٠٠	٩٧	١٠٢,٨	١٠٣,١	١٢٦,٩	١١٨,٩	١٢٩,٣	١٥٠,٤	١٦٢,١	١٩٧,٢	٢١٤,٢	٢٦٠,٧	٢٩٥,٢
المغرب	مليون درهم مغربي													
قيمة الاستهلاك الخاص (بالأسعار الجارية)		١٢٣٠٠	١٥٨٠٦	١٥٨٨١	١٨٤٠٠	٢٢٤٤٨	٣١٨١٠	٢٧٦٦٠	٣١٨١٠	٣٦٢٨	٤٠٨٠٧	٤٦٤٢٨	٥٣٠٠٠	٦١٠٨١
الرقم القياسي (بالأسعار الجارية)		١٠٠	١٢٨,٥	١٢٩,١	١٤٩,٥	١٨٢,٥	٢٠١,٧	٢٢٤,٨	٢٥٨,٦	٢٩٥	٣٣١,٧	٣٧٧,٥	٤٣٠,٨	٤٩٦,٥
الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك		١٠	١٠٤,١	١٠٨,٠	١١٢,٥	١٣٢,٤	١٤٢,٤	١٥٤,٥	١٧٤ ٠	١٩٠,٨	٢٠٦,٧	٢٢٦,٢	٢٥٤,٤	—
قيمة الاستهلاك الخاص (بالأسعار الثابتة)		١٢٣٠٠	١٥١٨٣,٤	١٤٧٠٤,٦	١٦٣٥٥,٥	١٦٩٥٤,٧	١٧٤٢٢,٧	١٧٩٠٣	١٨٢٨١,٦	١٩٠١٥,٧	١٩٧٤٢	٢٠٥٢٥,٢	٢٠٨٣٣,٣	—
الرقم القياسي (بالأسعار الثابتة)		١٠٠	١٢٣,٤	١١٩,٥	١٣٢,٩	١٣٧,٨	١٤١,٦	١٤٥,٥	١٤٨,٦	١٥٤,٥	١٦٠,٥	١٦٦,٨	١٦٩,٣	—

موريتانيا	مليون اوقية موريتانيا													
قيمة الاستهلاك الخاص (بالأسعار الجارية)		٦٤٨٠	٦٢٣٤	٦٤٧٢	٦٧٧٠	٨٠٢٠	١١٦٥٢	١٣١٥٥	١٤٢١٣	١٦٢٩٠	١٨٢٧٧	١٩٤١٢	٢٠٩٤٤	٢٨٢٦٤
الرقم القياسي (بالأسعار الجارية)		١٠٠	٩٦,٢	٩٩,٨	١٠٤,٥	١٢٣,٨	١٧٩,٨	٢٠٣	٢١٩,٣	٢٥١,٤	٢٨٢,٠	٢٩٩,٥	٣٢٣,٢	٤٣٦,٢
الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك		١٠٠	١٠٠,٣	١٠٥,٦	١١٩,٩	١٥٤,٨	١٧٧,٧	٢٠٢,٤	٢٢٣,٣	٢٣٩,٥	–	–	–	–
قيمة الاستهلاك (بالأسعار الثابتة)		٦٤٨٠	٦٢١٥,٤	٦١٢٨,٨	٥٦٤٦,٣	٥١٨٠,٨	٦٥٥٧,١	٦٥٠٠	٦٣٦٥	٦٨٠٢	–	–	–	–
الرقم القياسي (بالأسعار الثابتة)		١٠٠	٩٦	٩٤,٥	٨٧,١	٨٠	١٠١,٢	١٠٠,٣	٩٨	١٠٥	–	–	–	–
اليمن	مليون ريال يمني													
قيمة الاستهلاك الخاص (بالأسعار الجارية)		١٦٨١	١٤٧٧	١٧٠٩	٢١٨٨	٢٧٠٧	٣٦٤٩	٤٩٠٢	٧٤٦٢	٧٦٥٢	١٠٢٠٥	١٢١٥٤	١٢٧٠٧	١٣٢٨٥,٢
الرقم القياسي (بالأسعار الجارية)		١٠٠	٨٧,٨	١٠٢	١٣٠,٢	١٦١	٢١٧	٢٩١,٦	٤٤٤	٤٥٥,٢	٦٠٧	٧٢٣	٧٥٥,٩	٧٩٠,٣
الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك		–	–	١٠٠	١٤٣	١٨١	٢٢٤	٢٦١	٣٢٧	٣٦٧	–	–	–	–
قيمة الاستهلاك (بالأسعار الثابتة)		–	–	١٧٠٩	١٥٣٠	١٤٩٦	١٦٢٩	١٨٧٨	٢٢٨٢	٢٠٨٥	–	–	–	–
الرقم القياسي (بالأسعار الثابتة)		–	–	١٠٠	٨٩,٥	٨٧,٥	٩٥,٣	١٠٩,٨	١٣٣,٥	١٢٢,٠	–	–	–	–

ملاحظات عامة: ـ تشير العلامة «ـ» الى ان البيانات غير متوفرة.

ـ تم استخراج معامل التصحيح لبعض البلاد كالتالي:

$$م = \frac{\text{الرقم القياسي للسنة ن بأساس ١٩٧٠}}{\text{الرقم القياسي للسنة ن بأساس السنة ء}}$$

ـ قمنا بضرب المعامل م في الرقم القياسي للسنة ء وما يتلوها حتى انقطاع السلسلة.

المصادر: احتسبت من: International Labour Organization [ILO], *Yearbook of Labour Statistics* (Geneva: ILO, 1980); ILO, *Yearbook of Labour Statistics* (Geneva: ILO, 1983); International Monetary Fund [IMF], *International Financial Statistics*, vol. 25, no. 10 (October 1972), country pages ; vol. 29, no. 10 (October 1976), country pages; vol. 36, no. 10 (October 1983), country pages, and United Nations [U. N.], Economic Commission for Western Asia [ECWA], *Statistical Abstract of the Arab World, 1968 - 1975* (Amman: ECWA, 1977).

وحاسماً في انتشار وتغلغل عناصر «النمط الاستهلاكي الجديد» لدى فئات عديدة في البلدان المرسلة للعمالة، قد لا تسمح دخولهم عادة بالوفاء به. وجدير بالملاحظة هنا أن «تأثير المشاهدة» بين الشعوب العربية هو أقوى بكثير من دور تأثير مشاهدة الشعوب العربية لغيرها من الشعوب، وذلك بسبب عاملين[٢٢]: **العامل الاول**، ان عملية المشاهدة والمقارنة تزيد من احساس الافراد من «الأقطار غير النفطية» الذين يعملون في الاطار العربي بأن من حقهم ان يتمتعوا بمثل ما يتمتع به غيرهم من مواطني البلدان النفطية المجاورة من أنماط وسلع استهلاكية متقدمة. **والعامل الثاني**، يرتبط «بأثر الانتشار» Diffusion effect لعناصر النمط الاستهلاكي الترفي والمظهري، بطريقة غير مباشرة، داخل المجتمعات المرسلة للعمالة من الفئات الاعلى دخلاً الى الفئات الادنى دخلاً من أسر العاملين بالخارج، الذين يتمتعون بأوضاع دخلية متميزة، غير مرتبطة بمستويات الدخول والاجور السائدة في الاقتصاد الوطني.

ولعلّ كثرة وتنوع السلع الاستهلاكية المستوردة التي تمتلىء بها اسواق القاهرة وعمان وصنعاء هي خير دليل على ارتفاع الطلب على هذه السلع من جانب افراد الطبقة الوسطى والفئات محدودة الدخل، الذين يضطرون في كثير من الاحيان الى ارهاق أنفسهم ومواردهم للحصول على العديد من صنوف السلع الاستهلاكية المظهرية والمتقدمة، دون أن يكون لذلك ادنى علاقة بإشباع «حاجاتهم الاساسية». وللتحقق من صحة هذه المقولة، فقد قمنا بدراسة تطور تركيب الواردات السلعية في كل من البلدان النفطية وغير النفطية المرسلة للعمالة قبل الطفرة النفطية في عام ١٩٧٣، وكذلك في العامين التاليين لذلك حسبما سمحت به البيانات المتاحة (انظر الجدولين رقم (٣ ـ ٥) ورقم (٣ ـ ٦)). ويتضح من الجدول رقم (٣ ـ ٦) أن النصيب النسبي لمجموعة **السلع الاستهلاكية المعمرة والترفية** في هيكل الواردات السلعية قد تزايد بوضوح في حالة كل من الاردن واليمن العربية خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٦. وبالنسبة لحالة مصر، يلاحظ أن الحصة النسبية «لسلع الاستهلاك المعمرة والترفية» قد مالت للانخفاض ثم عادت لمستواها عام ١٩٧٠، ولكن القيم المطلقة لواردات هذه السلع زادت أكثر من أربعة أضعاف خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٦.

ورغم ان بيانات الجدولين رقم (٣ ـ ٥) و رقم (٣ ـ ٦) لا تعتبر حاسمة في مجال التدليل على الظاهرة التي نتحدث عنها نظراً لاحتواء مجموعة «السلع الوسيطة» على بعض المكونات التي يمكن أن تخدم أغراض الاستهلاك الكمالي والترفي بصفة غير مباشرة، من ناحية، ونظراً لأن قسماً مهماً من واردات السلع الكمالية والترفية يأتي عن طريق «التهريب» والورود العيني بصحبة الركاب، دون ان يدخل ذلك ضمن حركة ومعاملات الميزان

(٢٢) انظر: سعد الدين، المصدر نفسه، ص ٢٦.

جدول رقم (٣ - ٥)

تطور هيكل الاستيراد السلعي في الاقطار العربية النفطية للسنوات ١٩٦٠ و ١٩٦٥ و ١٩٧٠ و ١٩٧٣ - ١٩٧٦

(القيمة بآلاف الدولارات الامريكية)

القطر	١٩٦٠		١٩٦٥		١٩٧٠		١٩٧٣		١٩٧٤		١٩٧٥		١٩٧٦	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الجزائر														
سلع الاستهلاك الاساسي	٣٥٧٦٤٦	٢٨,٣	١٧٩٩٤٤	٢٦,٨	٢٠٠٥٧٩	١٦,٠	٤٢٨٤٣٧	١٩,٠	٨٥٥٣٧٤	٢١,٢	١٣٩٦٤٢٥	٢٣,٤	١٠٤٢٠٦٤	١٩,٦
سلع الاستهلاك المعمرة والترفية	٩٤٨٦٢	٧,٥	٧٠٩٥٣	١٠,٦	٨٦٤٢٢	٦,٩	١٣١٢٥٣	٥,٨	١٩٥٦٣٣	٤,٨	٢٨٩٥٤٨	٤,٨	٢٠٥٣٤٤	٣,٩
السلع الوسيطة	٤٢٩٤٩٢	٣٤,٠	٢٠٤٧١٥	٣٠,٥	٥٢٥٩٥٤	٤١,٨	٨٢٧٥٢٥	٣٦,٧	١٦٢٨٤٥٩	٤٠,٤	١٩٤٣٦١٦	٣٢,٥	١٦٢٠٦٦١	٣٠,٥
السلع الاستثمارية	٩٠٣٦٤	٧,١	٥٦٦٥٣	٨,٥	٣٥٨٣٨٥	٢٨,٥	٦٢٥٢٥٢	٢٧,٧	١٠٥٨٠٣٦	٢٦,٢	١٨٣٨٥٧٤	٣٠,٨	١٧٤٨٥٠١	٣٣,٠
معدات النقل	٧٤٧٨٣	٥,٩	٢٦٩٧٩	٤,٠	٧٣٣٩٣	٥,٨	٢٤١٠٨٥	١٠,٧	٢٨٩٥٠٣	٧,٢	٤٩٧٤٤٤	٨,٣	٦٧٩٧٩٥	١٢,٨
اخرى (٢)	(٢) ٢١٧٤٢٠	١٧,٢	(٢) ١٣١٠٦٩	١٩,٦	(٣) ١٠٦٩٧	١,٠	—	—	—	—	—	—	—	—
المجموع	١٢٦٤٥٦٨	١٠٠,٠	٦٧٠٣١٣	١٠٠,٠	١٢٥٦٧٨٤	١٠٠,٠	٢٢٥٨٧٣١	٩٩,٩	٤٠٣٥٥٤٧	٩٩,٨	٥٩٧٧٩١٨	٩٩,٨	٥٣٠٦٥٠٩	٩٩,٨
الجماهيرية العربية الليبية	١٩٦١													
سلع الاستهلاك الاساسي	٣٢٩٩٦	٢٢,١	٦٨٥٠٢	٢١,٤	١٧٨٢٨٢	٣٢,٢	٤٥٢٤٨٢	٢٥,١	٦٤٣٣٦٠	٢٣,٣	٧٥٨٢٣٨	٢١,٤	٦٤٤٢٥٩	٢٠,١
سلع الاستهلاك المعمرة والترفية	١٧٣٥٧	١١,٦	٤٤٧٧٥	١٤,٠	٧٣٦٦١	١٣,٣	١٩٢٦٢٧	١٠,٧	٣٠٥٨٨٤	١١,١	٣٧٩٨٤٠	١٠,٧	٤٣٦٤٤٦	١٣,٦
السلع الوسيطة	٥٣٢٨١	٣٥,٧	١٠٦٧٠٨	٣٣,٣	١٥٨٨٢٥	٢٨,٦	٦٠٤٩٣٧	٣٣,٦	٩٩٢٠٥١	٣٥,٩	١٢٩٣٦٥٨	٣٦,٥	١١١٣٢٣٣	٣٤,٧
السلع الاستثمارية	٢٩٢٧١	١٩,٦	٧١٣٠٨	٢٢,٣	١١٤٤٧٣	٢٠,٦	٤١٦٠٤٦	٢٣,١	٦٠٦٣٦١	٢١,٩	٨٢٧٠٨٨	٢٣,٣	٧٣٣٤٥٩	٢٢,٨
معدات النقل	١٢٠٠١	٨,٠	٢٤٨٩٢	٧,٨	٢٧٩٨٢	٥,٠	١٣١١٩٧	٧,٣	٢١٠٠٤٢	٧,٦	٢٧٦٦٤١	٧,٨	٢٧٧٨٨٧	٨,٧
أخرى (٢)	٦	٠,٠	٨	٠,٠	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
المجموع	١٤٩١٦٧	٩٧,٠	٣٢٠٣٦٥	٩٨,٨	٥٥٤٤٠٥	٩٩,٧	١٨٠٢٥٢٨	٩٩,٨	٢٧٦٤٣١٠	٩٩,٨	٣٥٤٢٥٢٢	٩٩,٧	٣٢١١٧٣٧	٩٩,٩

يتبع

تابع جدول رقم (٣ ـ ٥)

القطر	١٩٦٠[١]		١٩٦٥[١]		١٩٧٠		١٩٧٣		١٩٧٤		١٩٧٥		١٩٧٩	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
السعودية														
سلع الاستهلاك الاساسي	٧٣٧٧٨	٣٦,٢	١٢٢٤٤٤	٣٥,٠	٢٤٠٠٣٢	٣٤.٧	٥٤٤٦١٣	٢٧.٥	٦٩٤١٢٩	٢٤.٤	٨٠٥٧٩٠	١٩,٥	١٢٦٦٩٣٤	١٥,١
سلع الاستهلاك المعمرة والترفية	٣٧٧٨	١,٩	٣٤٢٢٢	٩.٨	٤٩٥١٨	٧.٢	٢٧١١٧٥	١٣.٧	٥١٩٠١٠	١٨.٢	٨٣٥٤١٥	٢٠.٢	١٢٥٩٧٧٠	١٥,٠
السلع الوسيطة	٤٤٨٨٩	٢٢,٠	٨٤٠٠٠	٢٤.٠	١٦١٣٩٣	٢٣.٣	٤٩٠٢١٣	٢٤.٨	٧٤٠٩٠٤	٢٦.١	١٠٢٢٨٤١	٢٤.٧	٢٣٦٣٣٦١	٢٨.١
السلع الاستثمارية	١٠٢٢٢	٥,٠	٤١١١١	١١,٧	١٣٥٩١٠	١٩,٦	٤٢٥١٣٨	٢١,٥	٥٨٦٤٥٠	٢٠,٦	٨٥١٣٢٢	٢٠,٦	٢١٥٢٩٥١	٢٥,٦
معدات النقل	٢٧١١١	١٣.٣	٤٣٧٧٨	١٢,٥	٨٩٦٠٥	١٢,٩	٢٠٧٧٤٠	١٠,٥	٢٩٣٥٥٦	١٠,٣	٦٠٨٣٤٢	١٤.٧	١٢٥٦٣٦٣	١٤.٩
أخرى[٢]	[٣]٤٤٢٢٢	٢١.٦	[٣]٢٤٦٦٧	٧.١	٧٦٦	٠.١	٨٠٢	٠,٣	٦٥٣٢	٠,٢	٦٠٧٩	٠,١	٨٥١٢٥	١,٠
المجموع	٢٠٤٠٠٠	١٠٠,٠	٣٥٠٢٢٢	١٠٠.٠	٦٩٢٠٩١	٩٧.٨	١٩٧٧٤٥٣	٩٨.٣	٢٨٤٧٩٠٣	٩٩.٨	٤١٤١٢٣٨	٩٩.٨	٨٤٠٨٨٣٤	٩٩.٧
العراق														
سلع الاستهلاك الاساسي	٩١٠٠٠	٢٣,٤	٩٧٢١٦	٢١,٤	١٠٥٩٩٤	٢٠.٨	٢٣٣٦٠٩	٢٦.٠	٧٠٢٣٩٣	٢٩,٧	٧٩٤٢١٩	١٨,٩	٥٥٢٢٣١	١٥,٩
سلع الاستهلاك المعمرة والترفية	٩٦٠٤	٢,٥	٨٥١٢	١,٩	٣٩٥٦١	٧.٨	٤٥٦٢٧	٥,١	١٤٢٤١٣	٦,٠	٢٦٤٥٢٩	٦,٣	٢٢٦٢٨٧	٦,٥
السلع الوسيطة	١١٦٥٠٨	٣٠,٠	١٣٧٠٣٢	٣٠,١	٢١٩٦٢٩	٤٣,٢	٣٤٠٨١٢	٣٧.٩	٩٥٤٥١٦	٤٠,٤	١٥٥٣٥٢٦	٣٦,٩	١١٣٩٨٦٣	٣٢,٩
السلع الاستثمارية	٤٠٤٣٢	١٠,٤	٦٠٧٠٤	١٣.٣	١٠٨٨٤٧	٢١,٤	٢١٠٣٥٥	٢٣.٤	٤٠٤٨٦٠	١٧,١	٩٣٥٣١٧	٢٢,٢	١١٥٣٥٨٢	٣٣,٢
معدات النقل	٢٢٢٠٤	٥.٧	٢١٠٥٦	٤,٦	٢٥٨١٣	٥,١	٦٦٤٨٤	٧.٤	١٥٦٥١٤	٦.٦	٦٤١٩٦٨	١٥,٣	٣٨٠٨٨٩	١١,٠
اخرى[٢]	[٣]١٠٩٢٠٠	٢٨,١	[٣]١٣٠٧٨٨	٢٨.٧	[٣]٨٤٣٠	١,٧	—	—	—	—	—	—	—	—
المجموع	٣٨٨٩٤٨	١٠٠,٠	٤٥٥٣٠٨	١٠٠,٠	٥٠٨٦٢٤	١٠٠,٠	٨٩٨٤٥٨	٩٩,٨	٢٣٦٤٧٥٦	٩٩,٨	٤٢٠٤٥٦٧	٩٩,٦	٣٤٦٩٦٩٤	٩٩,٥

الكويت														
سلع الاستهلاك الاساسي	٦٧٢٢٨	٢٣,٦	١٢٦٠٢٨	٣٣,٤	١٧٢٨٨٠	٢٧,٧	٢٩٠١٢٢	٢٧,٨	٣٨١٣٢٩	٢٤,٥	٥٥٢٩٩٨	٢٣,٢	–	–
سلع الاستهلاك المعمرة	٣٥٥٠٤	١٢,٤	٦٧٠٦٠	١٧,٨	١٢٦٦٩٠	٢٠,٣	٢٣٥٣١٣	٢٢;٦	٣٤١١٣٩	٢٢,٠	٥٠٣٠٢٤	٢١,١	–	–
السلع الوسيطة	٨٢٠٩٦	٢٨,٨	٨٦٠١٦	٢٢,٨	١٣٩٢٣٤	٢٢,٣	٢٤٣٢٧٩	٢٣,٣	٤٢٦٩٤٥	٢٧,٥	٤٦١٠٤٨	١٩,٣	–	–
السلع الاستثمارية	٥٦٦١٦	١٩,٩	٧٩١٥٦	٢١,٠	١٤٠١٨٦	٢٢,٤	١٧٣٧١٢	١٦,٧	٢٤٠٨٤٩	١٥,٥	٤٣٨٥٤٥	١٨,٤	–	–
معدات النقل	٢٨٧٥٦	١٠,١	١٨٨٧٢	٥,٠	٤٣٢٤٣	٦,٩	٨٤٤٩٨	٨,١	١٤٥٩٠٥	٩,٤	٤٠٩٣٥٤	١٧,١	–	–
أخرى[٢]	[٣]١٥٠٠٨	٥,٣	٠,٠	١٠٦٦	٠,٢	١١٢٩٤	١,١	١١٧٧١	٠,٨	١٤٦٤٩	٠,٦	–	–	–
المجموع	٢٨٥٢٠٨	١٠٠,٠	٣٧٧١٦٠	١٠٠,٠	٦٢٥١٤٧	٩٩,٨	١٠٤٢١٩٥	٩٩,٦	١٥٥٣٤٨١	٩٩,٧	٢٣٨٨٢٣٨	٩٩,٧	–	–

(١) قيم الاستيراد في عامي ١٩٦٠ و ١٩٦٥ محولة من ملايين وحدات العملات المحلية في الاقطار العربية الى ملايين الدولارات الامريكية وذلك وفقاً لأسعار الصرف السائدة في منتصف الفترات الزمنية Period Averages كما وردت في المصدر: International Monetary [IMF] *International Financial Statistics*, vol. 32 (1979).

ملاحظة عامة: ـ مجموع الاستيراد لا يساوي بالضرورة ١٠٠ بالمائة وذلك بسبب عملية التقريب من ناحية، ومن ناحية اخرى بسبب غياب بعض البنود التفصيلية.

ـ في بعض السنوات لم تتوفر فيها القيم المطلقة لبعض البنود التفصيلية للمجموعات السلعية المختلفة، لجأنا الى اخذ متوسط السنوات الثلاث التالية او السابقة للسنة المعنية.

المصادر: احتسبت من:

United Nations, [U. N.], Statistical Office, *Yearbook of International Trade Statistics, 1963* (New York [N. Y.]: U. N., 1964); U. N., *Yearbook of International Trade Statistics, 1965* (N. Y: U. N., 1966); U. N., *Yearbook of International Trade Statistics, 1968.* (N.Y.: U. N., 1969); U. N., *Yearbook of International Trade Statistics, 1972 - 1973* (N. Y.: U. N., 1974); U. N., *Yearbook of International Trade Statistics, 1974* (N. Y.: U. N., 1975), vol. 1; U. N., *Yearbook of International Trade Statistics, 1975* (N. Y.: U. N., 1976), vol. 1, and U. N., *Yearbook of International Trade Statistics, 1977* (N. Y.: U. N., 1978), vol. 1.

جدول رقم (٣ - ٦)

تطور هيكل الاستيراد السلعي في الاقطار العربية غير النفطية للسنوات ١٩٦٠ و ١٩٦٥ و ١٩٧٠ و ١٩٧٣ - ١٩٧٦ (القيمة بآلاف الدولارات الامريكية)

القطر	١٩٦٠(١)		١٩٦٥(١)		١٩٧٠		١٩٧٣		١٩٧٤		١٩٧٥		١٩٧٦	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
الاردن														
سلع الاستهلاك الاساسي	٣٤٩٤١	٢٩,١	٥٣٢٥٣	٣٣,٩	٦٣٣٧٦	٣٤,٤	١١١٧٦٨	٣٤,١	١٥١٣٣٥	٣١,١	١٩٦٢٣٧	٢٦,٩	٢٨٧٣٦٤	٢٨,١
سلع الاستهلاك المعمرة والترفية	٦٢٢٤	٥,٢	١١٥٤٧	٧,٤	١٥١٥٣	٨,٢	٢٤٧٢٣	٧,٥	٣٧٨٦٥	٧,٨	٥٧٩٦٦	٧,٩	٩١٥٤٩	٩,٠
السلع الوسيطة	٣٩١٣٠	٣٢,٥	٦٠٠٥٢	٣٨,٣	٦٥٧٨٨	٣٥,٧	١٠٠٠٠٧	٣٠,٥	١٤٦٨٩٦	٣٠,٢	٢٥١٨٤٦	٣٤,٥	٣٦٦٢٠٣	٣٥,٨
السلع الاستثمارية	١٣١٤٩	١٠,٩	١٩٩٠٠	١٢,٧	١٨٩١٣	١٠,٣	٣٣٠٣٨	١٠,١	٥٥٦٧٠	١١,٤	١١٥٨٣٩	١٥,٩	١٦٩٩٧٦	١٦,٦
معدات النقل	٣١٤٧	٢,٦	٥٥٣٨	٣,٥	٨٩٢٧	٤,٨	١٢٣٥٣	٣,٨	٤٤٨٤٨	٩,٢	٩٨٤٧٤	١٣,٥	١٠١٠١٧	٩,٩
أخرى(٢)	(٣)٢٣٦٢٦	١٩,٧	٦٥٥٢	٤,٢	١٢١٣٨	٦,٦	٤٦٠١٠	١٤,٠	٤٩٧٢٠	١٠,٢	١٠٠١٩	١,٤	٥٣٧١	٠,٥
المجموع	١٢٠٢١٨	١٠٠,٠	١٥٦٩١٨	١٠٠,٠	١٨٤٤٧٠	١٠٠,٠	٣٢٧٨٩١	١٠٠,٠	٤٨٦٥٥٧	٩٩,٩	٧٣٠٨٣١	١٠٠,٠	١٠٢٢١١١	٩٩,٩
تونس														
سلع الاستهلاك الاساسي	٥١٥٨٨	٢٧,٣	٤٨٦٢٧	١٩,٧	٩٣٦٧١	٣٠,٨	١٤٢٨٧٣	٢٣,٦	٢٦٢٢٣٧	٢٣,٤	٣١٢٧٨٦	٢٢,١	٢٦٩٣٥٧	١٧,٧
سلع الاستهلاك المعمرة والترفية	١٤٥٨٩	٧,٧	١٢٥٢١	٥,١	١٧٧١٠	٥,٨	٣٤٢٩٢	٥,٧	٤٧٨١١	٤,٣	٦٣١٤٧	٤,٥	٧٤٧٤٥	٤,٩
السلع الوسيطة	٨١١٥٥	٤٣,٠	١٠٨٤٤٧	٤٣,٩	١١٤٤٩١	٣٧,٦	٢٣٧٤٠٠	٣٩,٢	٥٢٦٧٧٠	٤٧,٠	٥٨٥٠٣٣	٤١,٣	٦٦٣١٨٩	٤٣,٥
السلع الاستثمارية	٢٩٤٨٢	١٥,٦	٦٢٤٨٥	٢٥,٣	٦٤٧٨٠	٢١,٣	١٣٥٨٥٨	٢٢,٤	١٩٧٥١١	١٧,٦	٣٢٣١٧١	٢٢,٨	٣٧٨٩٣٥	٢٥,٤
معدات النقل	١١٥٠٣	٦,١	١٤٦٧٢	٥,٩	١٣٠٧٩	٤,٣	٥٣٩٨١	٨,٩	٨٣٦٠٩	٧,٥	١٣٠٠٤٣	٩,٢	١٢٣٤٣٢	٨,١
أخرى(٢)	٨٦	٠,٠	٤٢	٠,٠	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
المجموع	١٨٨٩٤٢	٩٩,٧	٢٤٦٩٩٧	٩٩,٩	٣٠٤٦٢٠	٩٩,٨	٦٠٥٥٧٢	٩٩,٨	١١٢٠١٠٤	٩٩,٨	١٤١٧٨١٩	٩٩,٩	١٥٢٥٧٤٦	٩٩,٦

السودان	١٩٦٢													
سلع الاستهلاك الاساسي	٤٥٢٧٧	١٧,٤	٦١٠٨٨	٢٩,٤	٧٧٨٤٤	٢٥,٠	١٣٣١١٢	٢٧,٨	١٧٤٩٦٦	٢٦,٧	٢١١١٨٤	٢٢,١	–	–
سلع الاستهلاك المعمرة والترفية	٢٣٥١٣	٩,٠	١٩٤٩٢	٩,٤	٢٥١١١	٨,١	٣٥٤٤٦	٧,٤	٤٢٠٤١	٦,٤	٦٢٤٠٨	٦,٥	–	–
السلع الوسيطة	١١٤٠٢٥	٤٣,٨	٨٢٤٨٤	٣٩,٧	١٢٣٩١٦	٣٩,٨	١٨٠٠٢٠	٣٧,٥	٢٥٦٧١٦	٣٩,١	٣٨٣٥٣٥	٤٠,١		–
السلع الاستثمارية	٣٣٦٩٢	١٢,٩	٢٦٦٢٣	١٢,٨	٤٦١٤٠	١٤,٨	٦١٩٨٦	١٢,٩	٩٤٨٩٠	١٤,٥	١٥٨١٤٢	١٦,٥	–	–
معدات النقل	٤٣٠٦٥	١٦,٦	١٤٩٤٧	٧,٢	٣٥٢٤٧	١١,٣	٦٤٠١٩	١٣,٤	٨٧٧٢١	١٣,٦	١٣٤٧٠٩	١٤,١	–	–
أخرى[٢]	١٤١	٠,١	٢٣٨٩	١,٢	٢٤٤٠	٠,٨	٣٦٤٤	٠,٨	٣١٢٨	٠,٥	٣٨٤٧	٠,٤	–	–
المجموع	٢٦٠١٨٤	٩٩,٨	٢٠٧٥٨٦	٩٩,٩	٣١١١٤٥	٩٩,٨	٤٧٩٤٧٤	٩٩,٨	٦٥٥٨٣١	٩٩,٨	٩٥٦٩٥٧	٩٩,٧	–	–
سوريا														
سلع الاستهلاك الاساسي	٦٢٤٦٤	٢٧,٨	٥٦٦٦٢	٢٦,٧	١١٧٤٨٣	٣٣,٦	١٨١٩٣٤	٢٩,٧	٣٧٧٢٧١	٣٠,٧	٤٢٣٣٦٤	٢٥,٤	٣٩٠٤٤٣	١٩,٧
سلع الاستهلاك المعمرة والترفية	٢٤٥٥	١,١	١٤٠٩٤	٦,٦	١٧٤٠٢	٥,٠	٤٢٤٤٩	٦,٩	٥٧٣٦٣	٤,٧	٩٢١٣٨	٥,٥	١٣٢٩٣٩	٦,٧
السلع الوسيطة	٩٦٥٦٧	٤٣,٠	١٠٨٩٢١	٥١,٤	١٥٣١٣٥	٤٣,٨	٢٤٨٠٣١	٤٠,٤	٥٦١١٦٧٣	٤٥,٧	٦٩٠٨٥٤	٤١,٤	٨٣٢٣٣٤	٤٢,١
السلع الاستثمارية	١٥٦١٧	٧,٠	٢٨٠٦٨	١٣,٢	٤٨٧٦٥	١٣,٩	١١٧٨٤٣	١٩,٢	١٧٥٧٩٢	١٤,٣	٢٧٨١٤٢	١٦,٧	٤٢٦٥٥٥	٢١,٦
معدات النقل	٨٨٩٩	٤,٠	٤٢٣٠	٢,٠	١٢٢٨١	٣,٥	٢٠٣٥٧	٣,٣	٥٣٩٩٥	٤,٤	١٨٠٣٩٣	١٠,٨	١٨٨٧٣٠	٩,٥
اخرى[٢]	[٣]٣٨٤٤٧	١٧,١	٣٩	٠,٠	٣٩١	٠,١	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع	٢٢٤٤٥٠	١٠٠,٠	٢١٢٠٧١	٩٩,٩	٣٤٩٩٩٣	٩٩,٩	٦١٣٢٤٤	٩٩,٥	١٢٢٩٤٤٤	٩٩,٨	١٦٦٩٠٨٥	٩٩,٨	١٩٧٨٨٠٦	٩٩,٦
الصومال	١٩٦١													
سلع الاستهلاك الاساسي	١٢٢٩١	٣٨,١	١٨٤٠٦	٣٧,٢	١٨٠٤٠	٤٠,٠	٣٤٤٤٣	٣١,٩	٣٦٤٩٢	٢٥,٦	٤٦١٠٠	٢٩,٨	–	–
سلع الاستهلاك المعمرة والترفية	٣٢٢٧	١٠,٠	٣٧١٧	٧,٥	٢٨٠٨	٦,٢	٧٧٢٦	٧,٢	٧٦٩٥	٥,٤	٨٢٧٩	٥,٤	–	–
السلع الوسيطة	١٢٢٢١	٣٧,٩	١٦٤٢٨	٣٣,٢	١٦٩٩٢	٣٧,٦	٣٨١٩٧	٣٥,٣	٦٨٦٠١	٤٨,١	٥٢٤٩٦	٣٣,٩	–	–
السلع الاستثمارية	٢٥٣٣	٧,٩	٧٨٦٠	١٥,٩	٢٩١٤	٦,٥	١٥٣٦٣	١٤,٢	١٩٨٧٣	١٣,٩	٢٩٩٤٤	١٩,٤	–	–
معدات النقل	١٣٢٥	٤,١	٢٧٠٥	٥,٥	٤٢٠٤	٩,٣	١١٩٠٨	١١,٠	٩٦٣٥	٦,٧	١٧٤٢٨	١١,٣	–	–
اخرى[٢]	٥٢٨	١,٦	٢٦٩	٠,٥	١٣٧	٠,٣	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع	٣٢٢٣٨	٩٩,٦	٤٩٥١١	٩٩,٨	٤٥١٠٤	٩٩,٩	١٠٨٠٥٥	٩٩,٦	١٤٢٧٥٦	٩٩,٧	١٥٤٦٨٤	٩٩,٨	–	–

يتبع

تابع جدول رقم (٣ ـ ٦)

القطر	١٩٦٠[١] القيمة	١٩٦٠[١] ٪	١٩٦٥[١] القيمة	١٩٦٥[١] ٪	١٩٧٠ القيمة	١٩٧٠ ٪	١٩٧٣ القيمة	١٩٧٣ ٪	١٩٧٤ القيمة	١٩٧٤ ٪	١٩٧٥ القيمة	١٩٧٥ ٪	١٩٧٦ القيمة	١٩٧٦ ٪
لبنان														
سلع الاستهلاك الاساسي	٤٠٦٠١	٢٠٫٥	١١٢٧٨٤	٢٣٫٤	١٦١٤٧٨	٢٨٫٥	٣٦٨٠٤٦	٢١٫٩	–	–	–	–	–	–
سلع الاستهلاك المعمرة والترفية	١٢٥٩٢	٦٫٤	٣٤٠٧٣	٧٫١	٦٨٦٧٦	١٢٫١	١٦٧٤٤٠	١٣٫٧	–	–	–	–	–	–
السلع الوسيطة	٦٩٩٧٩	٣٥٫٤	١٢٣٢٠١	٢٥٫٥	٢٤٤٠٦٧	٤٣٫٠	٥٤٢١٩٨	٤٤٫٣	–	–	–	–	–	–
السلع الاستثمارية	١٢٥٠١	٦٫٣	٢٣٢٦٢	٤٫٨	٧٢٢٧٧	١٢٫٧	١٨٥٥٩٣	١٥٫٢	–	–	–	–	–	–
معدات النقل	٤٥٥٦	٢٫٣	٧٧٢٥	١٫٦	١٨٧٤٦	٣٫٣	٥٥٤٢٥	٤٫٥	–	–	–	–	–	–
أخرى[٢]	[٣]٥٧٦٧٧	٢٩٫١	[٣]١٨١٩٤٦	٣٧٫٦	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع	١٩٧٩٠٥٠	١٠٠٫٠	٤٨٢٩٩١	١٠٠٫٠	٥٦٧٤٨٩	٩٩٫٦	١٢٢٤٥٢٢	٩٩٫٦	–	–	–	–	–	–
مصر														
سلع الاستهلاك الاساسي	١٥٩١٧٣	٢٤٫٨	٢٨٦٨٧٩	٣٠٫١	١٩٠٨٥١	٢٤٫٣	٢٩٧٥٠٨	٣٢٫٥	١٠٣٩٥٨٣	٤٤٫٢	١٤٣٠٩٢٠	٣٦٫٤	١٠٩٧٧٧٣	٢٨٫٤
سلع الاستهلاك المعمرة والترفية	٢٧٨١٦	٤٫٣	٦٠٤٦٧	٦٫٥	٣٤٣٠٧	٤٫٤	٣٨٤٣٨	٤٫٢	٦٠٢٦٧	٢٫٦	١٤٤٣٨٥	٣٫٧	١٦٩٠٠٤	٤٫٤
السلع الوسيطة	٢٩٢٩٥٢	٤٥٫٧	٣٧٩٦٣٨	٤٠٫٧	٣٥٥٤٩١	٤٥٫٢	٣٥٠٠٠١	٣٨٫٩	٨٤٠٥٤٤	٣٥٫٨	١٥٩٤٧٢٤	٤٠٫٥	١٤٤٢٢٠٠	٣٧٫٣
السلع الاستثمارية	١٢١٥٥٣	١٩٫٠	١٣٩٧٠٢	١٥٫٠	١٣٢٩٨٠	١٦٫٩	١٣٥٠٥٧	١٤٫٨	٢٠٣١٠٩	٨٫٦	٤٥١٧٣٨	١١٫٥	٧٣٦٨٠٤	١٩٫١
معدات النقل	٣٣٨٨٧	٥٫٣	٦٥٢٩٧	٧٫٠	٧١٢٦٨	٩٫١	٨٧١٤٦	٩٫٥	٢٠٥٢٨٩	٨٫٧	٣٠٧٥٠١	٧٫٨	٤٠٩٧٧٨	١٠٫٦
أخرى[٢]	٥٦٤٣	٠٫٩	٦٩	٠٫١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع	٦٤١٣٩٣	٩٩٫٩	٩٣٣١٧	١٠٠٫٠	٧٨٦٥٩٦	٩٩٫٩	–	٩١٤٤١٥	٩٩٫٩	٢٣٥٠٦٩٠	٩٩٫٩	٣٩٣٢٧٣٠	٣٨٦١٧٣٣	٩٩٫٨

اليمن الديمقراطية														
سلع الاستهلاك الاساسي	٤٠٢٧٦	١٨,٧	–	–	٥٩٥٣٨	٢٧,٣	–	–	–	–	–	–	–	–
سلع الاستهلاك المعمرة والترفية	٧١٨٨	٣,٣	–	–	٨٩٣٥	٤,١	–	–	–	–	–	–	–	–
السلع الوسيطة	١٤٣٤٣٤	٦٦,٧	–	–	١٣٤٣٧١	٦١,٦	–	–	–	–	–	–	–	–
السلع الاستثمارية	٩٧٥١	٤,٥	–	–	٨٦٣٠	٤,٠	–	–	–	–	–	–	–	–
معدات النقل	٣٠٦٠	١,٤	–	–	٢٨١٣	١,٣	–	–	–	–	–	–	–	–
أخرى[٢]	٣١٨١	١,٥	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–		
المجموع	٢١٥٠١٦	٩٦,١	–	–	٢١٨٢١٠	٩٨,٣	–	–	–	–	–	–	–	–
اليمن العربية														
سلع الاستهلاك الاساسي	–	–	–	–	٢٠٦٦٤	٦٥,٢	–	–	٧٠٧٥١	٥٧,٧	–	–	١٥٣٩٦٣	٥٢,١	١٩٢٢٩٧	٤٦,٩
سلع الاستهلاك المعمرة والترفية	–	–	–	–	١١٤٩	٣,٦	–	–	١٠٢٩٤	٨,٤	–	–	٢٣٨٠٨	٨,١	٤٠٩٨٧	١٠,٠
السلع الوسيطة	–	–	–	–	٧٢٧٨	٢٣,٠	–	–	٢٧٦٠٧	٢٢,٥	–	–	٧٤٦٠٦	٢٥,٤	٨٧٩٩٧	٢١,٤
السلع الاستثمارية	–	–	–	–	١٤٩٨	٤,٧	–	–	٧٧٥١	٦,٣	–	–	٢٥٨٧٢	٨,٨	٥٢٠٨٣	١٢,٧
معدات النقل	–	–	–	–	٨٦٤	٢,٧	–	–	٥٢٧٣	٤,٣	–	–	١٥١٧٧	٥,٢	٣٤٨٣٧	٨,٥
أخرى[٢]	–	–	–	–	١٨٣	٠,٦	–	–	٤٦٤	٠,٤	–	–	٤١٢	٠,١	٤٥٧	٠,١
المجموع	–	–	–	–	٣١٧١٠	٩٩,٨	–	–	١٢٢٦٦٢	٩٩,٦	–	–	٢٩٣٨٥٢	٩٩,٧	٤١٠٣٠٤	٩٩,٦

انظر: ملاحظات وهوامش ومصادر الجدول رقم (٣ ـ ٥).

التجاري. إذ لا يتم تسجيل هذه الواردات من خلال بيانات الجمارك الرسمية، او من خلال حركة المدفوعات بالنقد الاجنبي لدى السلطات النقدية الرسمية. ولكن يمكن الاستشهاد هنا ببعض القرائن المتفرقة التي تشير الى مقولتنا العامة حول انتقال «النمط الاستهلاكي الترفي» الى البلدان المرسلة للعمالة. فمن المعروف ان الجانب الاعظم من مدخرات المصريين العاملين في الخارج بدلاً من أن تأخذ طريقها الى البنوك والقنوات المصرفية الرسمية، نجدها تتجه لتمويل عمليات «الاستيراد بدون تحويل عملة» التي تعتبر مسؤولة عن اغراق الاسواق المصرية بالسلع الاستهلاكية والترفية المستوردة. فلقد ارتفعت قيمة الواردات التي تتم عن طريق هذه المدخرات من ٥١,٨ مليون جنيه مصري في عام ١٩٧٥ الى ٢٦٥,٢ مليون جنيه مصري عام ١٩٧٧[٢٣]. كذلك يلاحظ ان اقتناء السلع الاستهلاكية الكمالية قد أخذ ينتشر بين السودانيين العاملين بالبلدان العربية النفطية مما يحد من تحويل مدخراتهم، إذ لم يزد مجموع تحويلات السودانيين المهاجرين بالطريق الرسمي عن ١٧ مليون جنيه سوداني خلال السنوات ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧[٢٤].

ولعلّ من أخطر الآثار السلبية، المترتبة على انتقال النمط الاستهلاكي الترفي الى البلدان المرسلة للعمالة، تثبيت وترسيخ «الانماط الاستهلاكية الجديدة» وتنشيط العادات الاستهلاكية البذخية والمظهرية دون أن تكون تلك الأنماط والعادات الاستهلاكية مرتبطة في الأساس بمستويات الدخل القابل للتصرف على المستويين الفردي او العائلي. فالأنماط والعادات الاستهلاكية الجديدة التي وجدت طريقها الى «المستهلك العربي»، في ظل الحقبة النفطية الجديدة، غالباً ما سيجري تقنيتها في شكل «دالات استهلاكية» Consumption Functions جديدة، تبتعد كثيراً عن «الصيغة الكينزية» المعروفة التي تربط تقلبات حجم الاستهلاك الخاص خلال فترة زمنية معينة (فيها يتجاوز الحد الادنى للاستهلاك الفردي الذي لا يمكن النزول عنه) بالتغييرات التي تطرأ على حجم الدخل الجاري القابل للتصرف خلال نفس الفترة. إذ يمكن الادعاء بأن «دالات الاستهلاك» الجديدة، التي هي اليوم في طور التكوين، هي أقرب ما تكون الى صياغة فريدمان «لدالة الاستهلاك»، حيث يصبح حجم الاستهلاك الخاص خلال فترة زمنية معينة دالة في مستويات الدخل السابق، وفقا لما اسماه ميلتون فريدمان «فرضية الدخل الدائم» Permanent Income Hypothesis[٢٥].

---

(٢٣) الاهرام، ١٣ / ١٢ / ١٩٧٨.

(٢٤) عائشة عبد الله، «دراسة عن السكان والعمالة والهجرة في السودان،» ورقة قُدمت الى: ندوة السكان والعمالة والهجرة في دول الخليج العربي، الكويت، ١٦ ـ ١٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ (الكويت: المعهد العربي للتخطيط؛ منظمة العمل الدولية، ١٩٧٩).

(٢٥) انظر: Milton Friedman, *A Theory of the Consumption Function*, Series no. 63 (Princeton, N. J.: Princeton University Press for the National Bureau of Economic Research, 1957), p. 221.

ومعنى ذلك ان كل مستهلك، ضمن الفئات الاجتماعية والاقتصادية المتأثرة بعمليات «الهجرة المؤقتة» للبلدان النفطية، يتصرف على اساس انه يتمتع بدخل «افتراضي» دائم، مع ما قد يستدعيه ذلك من عدم ضغط انفاقه الاستهلاكي للتمشي مع انخفاض وتقلص مستوى الدخل الجاري القابل للتصرف بعد العودة من الخارج. بل نجده يحاول الحفاظ على النمط الاستهلاكي السائد والمترسخ عن طريق السحب من المدخرات السابقة، بل وعن طريق الاقتراض عند الضرورة.

وتكمن خطورة تبلور هذا النوع من «دالات الاستهلاك» في البلدان العربية «المرسلة للعمالة» في ان المستويات والمكونات الاستهلاكية الحالية لهذه البلدان هي وليدة **ظروف دخلية استثنائية لا يوجد اي ضمان لاستمرارها في المستقبل**، نظراً لعناصر «عدم التأكد» العديدة التي تحيط بمستويات العوائد النفطية وبسياسات تصدير واستيراد العمالة العربية. ولذا فإن ظاهرة الانغماس في دوامة الاستهلاك لدى عناصر الطبقة المتوسطة في المجتمعات المرسلة للعمالة، وتبديد جانب مهم من الاموال القابلة للاستثمار، تؤدي في حد ذاتها الى التقويض التدريجي للشروط الموضوعية لبناء قاعدة انتاجية صلبة للاقتصاديات المرسلة للعمالة تساعد بدورها على توليد مستويات أعلى ومنتظمة من الدخل القومي، على اسس اكثر رسوخاً وثباتاً في المستقبل. اضف الى ذلك سلسلة «الآثار التخريبية» المتولدة عن الاندماج المفرط بمجتمع الاستهلاك Consumerism التي تؤدي بدورها الى مزيد من «التغريب» للمواطن العربي وعزله المستمر عن وسطه الانتاجي والاستهلاكي والمعيشي الطبيعي، وبذا التشويه المستمر لقيم ونمط نمو المجتمع العربي.

رابعا: نظـرة اجماليـة علـى الآثـار السلبيـــة والايجابية لعملية هجرة العمالة العربية

في ضوء العوامل والاعتبارات السابقة جميعها يبدو أن التكلفة الاجتماعية (المباشرة وغير المباشرة) لهجرة العمالة، من وجهة نظر مجموعة البلدان المرسلة للعمالة، حجمها كبير اذا ما قيست على اساس ما يفقده المجتمع فعلياً من مهارات وفئات مهنية تشتد الحاجة اليها لتحقيق التنمية والحفاظ على مستوى الخدمات العامة، ولتأثير الهجرة السلبي على «الحوافز المادية والمعنوية» للعاملين في الداخل والذين لم يلحقوا بركب الهجرة الى البلدان النفطية. **وهذا يقتضي بدوره تطوير أدوات جديدة «للمحاسبة القومية» عن كافة عناصر الخسارة والتكلفة التي تتحملها البلدان المرسلة للعمالة، حتى يمكن اجراء موازنة اكثر وضوحاً بين عناصر المنافع والتكاليف على المستوى القطري**، بهدف ترشيد القرارات والسياسات المتعلقة بعملية تصدير العمالة على الصعيد العربي والقومي.

وفي هذا الاطار لا بد من تسجيل حقيقة مهمة ألاّ وهي ان انتقال العمالة الفنية والمهنية من بعض البلدان العربية غير النفطية (كمصر والاردن والسودان) الى غيرها من البلدان النفطية (كالكويت والسعودية والامارات) يتضمن، وفق الاطار الراهن، تحويلاً لجانب مهم من الموارد الاستثمارية (رأس المال البشري) المتوافرة لدى البلدان غير النفطية في اتجاه البلدان العربية النفطية المستقبلة للعمالة. وبعبارة اخرى، فإن عملية هجرة العمالة الماهرة والفنية الى البلدان العربية النفطية تنطوي على عملية اعادة توزيع غير مباشر للموارد المستثمرة في العنصر البشري والنظام التعليمي (نعني بذلك العمل المدرب والمؤهل فنياً ومهنياً) من البلدان المرسلة للعمالة (بلدان العجز في رأس المال) الى بلدان الفائض النفطي المستقبلة للعمالة[٢٦]. وتلك تعتبر من أبرز معالم الأزمة الراهنة في مجال تصدير العمالة العربية.

ومن ناحية اخرى، تتولد بعض الآثار السلبية نتيجة الاعتماد الكبير للبلدان النفطية المستقبلة للعمالة على هجرة الفنيين والمهنيين على نطاق واسع. حيث ان سهولة ويسر استقدام العمالة المهنية والفنية من البلدان العربية المجاورة تبطىء بدورها من المجهودات اللازمة لتطوير قوة العمل المحلية وتضعف من اتجاهات تدريبها وتوظيفها توظيفاً منتجاً. إذ ان الدور الحاسم الذي تلعبه العمالة الوافدة في البلدان العربية النفطية في تسيير عجلة الحياة الاقتصادية يساعد على خلق روح اتكالية كاملة، ونوع من الاستعلاء على الاعمال اليدوية والمنتجة لدى مواطني تلك البلدان. ومن هنا نجد أن بعض الكتّاب والمحللين يتحدثون عن المأزق الذي تعاني منه أقطار الخليج بصفة خاصة، حيث تجد قوة العمل المحلية نفسها بمثابة أقلية تعيش على هامش العملية الانتاجية، في حين تقوم القاعدة الانتاجية على اكتاف عمالة عربية وآسيوية[٢٧].

ولعلّ السؤال المهم الذي يثور بخصوص الموازنة بين الآثار السلبية والايجابية لهجرة العمالة، من وجهة نظر البلدان المرسلة للعمالة، هو محاولة التعرف على عدد من المؤشرات المهمة لقياس عناصر التكلفة الاقتصادية والاجتماعية والعائد للاقتصاد الوطني المترتب على عملية تصدير العمالة. فقياس العائد، من زاوية «تعظيم حصيلة النقد الاجنبي» من واقع تحويلات العاملين في الخارج، لا يمثل سوى مؤشر جزئي ومحدود الدلالة، إذ أنه لا يأخذ

---

(٢٦) جودة عبد الخالق، «ملاحظات حول الاطار الراهن لانتقال العمل بين البلاد العربية ومدى ملاءمته للتنمية في المنطقة،» ورقة قُدمت الى: المؤتمر القومي لستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، ١، بغداد، ٦ - ١٢ آذار / مارس ١٩٧٨، ص ٧.

(٢٧) محمد غانم الرميحي، «الهجرة العربية الى الخليج: الاسباب الاقتصادية والآثار الاجتماعية،» العربي، السنة ٢١، العدد ٢٤٤ (اذار / مارس ١٩٧٩)، ص ٥٥.

بالحسبان العناصر الاخرى التي تؤثر بالسلب على عملية تعظيم «العائد الاجتماعي» من عملية تصدير العمالة، من منظور قطري. ولذا فإنه يصبح من الضروري الوصول الى مؤشر تركيبي يقيس العائد بما يسمح بالمحاسبة عن الآثار السلبية التي تتولد نتيجة هجرة العمالة في مجالات خفض انتاجية العمل، وتزايد الضغوط التضخمية، وتبديد جزء مهم من الطاقة الادخارية المتولدة من عملية تصدير العمالة للبلدان النفطية في عمليات الاستهلاك والاستيراد غير الضروري.

وقد حاول أحد الباحثين L. Hadley، في دراسة له عن هجرة المدرسين المصريين للعمل في البلدان العربية النفطية، تطوير اطار تحليلي لتقويم آثار عملية هجرة العمالة بصفة عامة من زاوية «الرفاه الفردي» Individual welfare من ناحية، مقارنة بزاوية «التنمية على الصعيد الوطني» National Development، من ناحية اخرى. وقد خرجت دراسته بنتيجة مؤداها ان عملية هجرة المدرسين تؤدي الى تعظيم ملموس لقيمة العائد المادي ومقدار الرفاه الفردي الذي يحظى به العاملون في الخارج وأسرهم، وأن العائد من وجهة نظر التنمية على مستوى الاقتصاد الوطني في مجمله يقل بكثير عن معدلات العائد والرفاه الفرديين، وإن كان العائد الصافي يظل موجباً[٢٨].

بيد ان الفرضية الأساسية التي تستند اليها حسابات هادلي هي أن عملية الهجرة لا يترتب عليها وفورات خارجية سالبة[٢٩] Negative Foregone externalities، وبالتالي لا تدخل مثل هذه «الوفورات السالبة» ضمن الاعباء والتكاليف غير المباشرة التي يتحملها الاقتصاد الوطني مقابل عملية الهجرة لبعض الفئات المهنية والفنية. ففي حالة العديد من الفئات المهنية (مثل الاطباء والمهندسين) وبعض فئات العمالة الفنية والماهرة (بما في ذلك الحرفيين)، يصبح «حجم الوفورات الخارجية السالبة» التي يتحملها الاقتصاد القومي على جانب كبير من الاهمية، وتقلل كثيراً من قيمة العائد الكلي المتولد عن عملية هجرة العمالة[٣٠]، وذلك من وجهة النظر القطرية البحتة.

---

(٢٨) L. H. Hadley, *The Export of Human Capital from Egypt* (Cairo: American University, [n.d.]).

(٢٩) يعتبر مصطلح «الوفورات الخارجية» من المفاهيم المهمة في التحليل الاقتصادي الحديث، إذ أن هذا المصطلح يقصد به التعبير عن الآثار الخارجية السلبية أو الايجابية التي ترتب على قرارات المستهلكين والمنتجين الفرديين... أي تلك الآثار التي تتولد في الاقتصاد نتيجة لقرارات الافراد دون أن تكون هذه الآثار التراكمية محسوبة بوضوح ضمن عناصر القرار الفردي للمستهلك أو المنتج أو المهاجر. وفي اطار تحليلنا هنا نقصد «بالوفورات الخارجية السالبة»، تلك الآثار السلبية التي تتولد في الاقتصاد المحلي نتيجة تراكم القرارات الخاصة بالمهاجرين الفرديين، ولا سيما اولئك الذين ينتمون للفئات المهنية والفنية.

(٣٠) انظر بهذا الخصوص: Birks and Sinclair, *Human Capital on the Nile: Development and Emigration in the Arab Republic of Egypt and in the Democratic Republic of the Sudan.*

ولذا، فإنه في غياب اطار تنظيمي وتخطيطي شامل يحكم حركة الهجرة وانتقال العمالة العربية من البلدان غير النفطية الى البلدان النفطية، على الصعيدين القطري والقومي[31]، فإنه لا مفر من نشوء تناقض حاد بين اعتبارات «الرفاه الفردي» واعتبارات «الرفاه الاجتماعي» من الزاوية التنموية، كلما اتسع نطاق الهجرة وتزايدت مثالبها، من وجهة نظر البلدان المصدرة للعمالة.

وبصفة عامة يمكن القول ان الزيادة الكبيرة التي لحقت بمستويات الاجور النقدية في البلدان العربية المرسلة والمستقبلة للعمالة على السواء، منذ حرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣، لم تصاحبها اية زيادة ملحوظة في متوسط الانتاجية، بل على العكس من ذلك فقد تكون تلك الانتاجية قد انخفضت، على المستوى العربي الكلي، عن مستوياتها السابقة. وقد أدى ذلك بدوره الى تزايد «الضغوط التضخمية» في اقتصاديات البلدان المرسلة للعمالة والبلدان المصدرة للنفط على السواء، حيث تعتبر العملية التضخمية في كلا المجموعتين من البلدان وجهين لعملة واحدة[32]. بل لقد حدث في بعض الاحيان ان فاقت أثمان بعض السلع والخدمات في البلدان المرسلة للعمالة مثيلتها في البلدان النفطية، مثال ذلك ان معدلات الزيادة في أثمان الاراضي وايجارات المساكن في صنعاء والاردن ومصر مثلاً فاقت مثيلاتها في الكويت والسعودية في بعض الاحيان.

كذلك فإن النتيجة المنطقية للاتجاه نحو تزايد الانفاق الاستهلاكي الخاص، ولا سيما الانفاق على السلع الاستهلاكية المعمرة والمظهرية، هو الحد من قدرة المجتمعات المرسلة للعمالة على الادخار، وتبديد جزء مهم من المدخرات التي يجنيها العاملون في الخارج في شكل سلع وخدمات استهلاكية، بدلاً من أن تصب في «الاوعية الادخارية» لكي توضع تحت تصرف المجتمع الذي هو في أشد الحاجة اليها من أجل تمويل الاستثمارات التي تتطلبها عملية التنمية.

وهكذا، فإنه في ظل الاوضاع الاقتصادية العربية الراهنة فإن اتساع الفجوة بين «انتاجية» و«تكلفة العمل» قد يكون له تأثيرات بالغة السلبية على امكانيات النمو الاقتصادي العربي في المدى البعيد. إذ ان الريع المتولد في «قطاع النفط» يجعل البلدان النفطية في غنى عن فائض القطاعات الانتاجية الاخرى (السلعية والخدمية) لتمويل

---

(٣١) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، انظر: ابراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل، **انتقال العمالة العربية: المشاكل ـ الآثار ـ السياسات** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، الفصلين ٤ و ٥.

(٣٢) محمود عبد الفضيل، **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية**، سلسلة عالم المعرفة، ١٦ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٩)، الفصل الثامن، ص ١٣١ ـ ١٥٠.

الاستهلاك الخاص والعام والنشاطات الاستثمارية. إلا أنه في المدى الطويل، وبعد ان تتضاءل أهمية «الفوائض النفطية»، فإن استمرار مثل هذا الاختلال سيكون له بلا شك آثار خطيرة على مستقبل النمو والتوازنات الاساسية للاقتصاد العربي في مجموعه[٣٣].

(٣٣) منتصر، «النظام الاقتصادي العربي واستراتيجية تنميته: مدخل تحليلي - قومي - شمولي،».

الفصل الرابع

التدفقات المالية من البلدان العربية النفطية الى البلدان العربية غير النفطية

بلغ مجموع ميزانيات التنمية في مجمل البلدان العربية عام ١٩٧٧ ما يقرب من ٥٥,١ مليار دولار، في الوقت الذي مثلت فيه العائدات النفطية العربية لعام ١٩٧٧ ما يوازي مرة ونصف مجمل ميزانيات التنمية المعتمدة في مجموع الوطن العربي[1]. ولا شك ان وضعاً كهذا قد يقود للاعتقاد الخاطىء بأن العائدات النفطية العربية تفوق امكانيات الاستيعاب المباشر في المنطقة العربية. ولكن واقع الامر غير ذلك، إذ أن ما يسمى مشكلة «الفوائض المالية النفطية العربية» هي فقط مشكلة على الصعيد القطري، وفي الاجل المتوسط فحسب، اذ انها ترتبط «بعدم قابلية» قطر عربي بمفرده على انفاق واستيعاب ايراداته النفطية بالمعدل الذي يستلمها به.

فمشكلة ما سمي «بالفوائض المالية» هي اذن مشكلة مطروحة على المستوى القطري وليس على المستوى القومي، إذ اننا عندما نناقش قضية «الفوائض المالية» على الصعيد العربي القومي نجد أن المشكلة غير مطروحة أصلاً، إذ يصبح الحديث عن «الفائض» قضية غير ذات معنى[2]. وهكذا فإن ظاهرة «الفوائض المالية النفطية» ليست دليلاً على ثراء المنطقة العربية، وانما هي مؤشر لبعض مظاهر تخلفها الاقتصادي ودليل ساطع على عدم كفاءة تنظيم اسواقها المالية، وعلى درجة فقدان التنسيق في مجال استخدام العائدات النفطية لتمويل خطط التنمية العربية القطرية.

---

(١) Nicolas Sarkis, «Pétrole et développement économique,» *Le Monde diplomatique*, 25 année, no. 293 (Août 1978), p. 6.

(٢) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، استخدامات عوائد النفط العربي حتى نهاية السبعينات (القاهرة: الجامعة، ١٩٧٧)، ص ١٠٠.

بيد ان قطرية «الفوائض المالية العربية» هي أمر واقع لا يمكن انكاره، في ظل الاوضاع السياسية والمؤسسية القائمة. ولذا يصبح السؤال المثار هو مدى كفاءة وفعالية مؤسسات التمويل الانمائي في اقطار الوطن العربي عامة، وفي «بلدان الفائض» خاصة، في تيسير حركة «الفوائض المالية» داخل الوطن العربي وفي الوفاء بمتطلبات التنمية الاقتصادية العربية. لا سيما وأن الارصدة المالية الموجهة من جانب الاقطار العربية النفطية الى داخل المنطقة العربية تعتبر محدودة للغاية إذا ما قورنت بتلك الارصدة الموجهة للأسواق المالية الخارجية والمجالات الاستثمارية المختلفة في الدول الغربية المتقدمة.

وسوف نتناول بالعرض والتحليل في هذا الفصل سياسات التمويل الاقراضي لصناديق الانماء العربية، وكذلك التدفقات المالية الثنائية من البلدان العربية النفطية الى البلدان العربية غير النفطية، باعتبارها أهم اشكال حركة اعادة تدوير الاموال النفطية داخل المنطقة العربية.

اولاً: دور المؤسسات العربية للتمويل الانمائي في مجال تيسير حركة «الفائض» داخل المنطقة العربية

لقد تحقق تقدم ملحوظ خلال السنوات الاخيرة في مجال التدفقات المالية التي اتخذت شكل «التمويل الاقراضي» debt financing لأغراض الانماء داخل المنطقة العربية من خلال المؤسسات المالية وصناديق الانماء العربية. ويمكن تقسيم مؤسسات التمويل الانمائي العربية الى مجموعتين اساسيتين:

١ ـ **مؤسسات التمويل متعددة الاطراف**، وهي المؤسسات التي انشئت على نطاق عربي بين عدد معين من الأقطار العربية، ومثالها الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، والشركة العربية للاستثمار، والمصرف العربي للاستثمارات والتجارة الخارجية، والبنك الاسلامي للتنمية[٣].

٢ ـ **مؤسسات التمويل الانمائي القطرية**، وهي مؤسسات التمويل التي انشأتها منفردة اقطار عربية مصدرة للنفط لتلعب دوراً أساسياً في مجال «التمويل الاقراضي»، ولتقديم العون المالي والفني للأقطار العربية وغيرها من البلدان النامية ومثالها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وصندوق ابو ظبي للتنمية الاقتصادية، والصندوق العراقي

(٣) على الرغم من أن «البنك الاسلامي للتنمية» يساهم في رأسماله دول أخرى غير عربية (أهمها الباكستان) الا ان ثلثي الاموال الموضوعة تحت تصرف البنك جاءت من اربعة اقطار عربية نفطية هي: السعودية، الجماهيرية الليبية، دولة الامارات والكويت.

للتنمية الخارجية، والصندوق السعودي للتنمية، والمصرف العربي ـ الليبي الخارجي.

وباستثناء الصندوق الكويتي الذي تأسس منذ فترة طويلة نسبياً (٣١ / ١٢ / ١٩٦١) والذي يعتبر بحق «التجربة الاولى» في مجال التمويل الانمائي العربي من منطلقات قطرية، فقد ظهرت الصناديق الاربعة الاخرى في غضون اربع سنوات فقط خلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٤. إذ تم تأسيس الصندوق العربي للانماء وصندوق أبو ظبي عام ١٩٧١، وانشيء كل من الصندوق السعودي والصندوق العراقي خلال عام ١٩٧٤. ولهذا يعتبر عام ١٩٧٤ نقطة تحول مهمة في تاريخ المؤسسات العربية للتمويل الانمائي. فبالاضافة الى مولد احدث عضوين في اسرة صناديق الانماء العربية، فقد زيد رأسمال الصندوق الكويتي الى خمسة أمثاله (من ٢٠٠ الى ١٠٠٠ مليون دينار كويتي) وزيد رأسمال صندوق أبو ظبي الى اربعة أمثاله (من ٥٠٠ الى ٢٠٠٠ مليون درهم)[٤]. كذلك رفع رأسمال الصندوق العربي للإنماء من ١٠٠ مليون دينار كويتي الى ٤٠٠ مليون دينار كويتي عام ١٩٧٥.

ورغم أن التفسير الواسع للاتفاقيات والقوانين المنظمة للمؤسسات العربية للتمويل الانمائي هو في اتجاه ان يسمح لها بالمساهمة في رؤوس اموال المشروعات العربية[٥]، إلاّ أنّ الطابع الذي يطغى على نشاط صناديق الانماء العربي هو طابع «التمويل الاقراضي». ولذا فسوف تقتصر دراستنا في هذا الجزء على تحليل نشاط صناديق الانماء العربية في مجال «التمويل الاقراضي»، وذلك في محاولة لفهم طبيعة وحدود الدور الذي تلعبه هذه الصناديق في مجال تسهيل حركة الفائض في المنطقة العربية. وسوف نقتصر في دراستنا على نشاطات الصندوق العربي والصندوق الكويتي وصندوق أبو ظبي والصندوق السعودي، حيث لم تتوافر لدينا بيانات كافية عن طبيعة عمليات الصندوق العراقي للتنمية الخارجية وكذلك المصرف العربي ـ الليبي الخارجي الذي تأسس عام ١٩٧٢.

ولقد بلغت جملة **رأس المال المصرح به** لصناديق الانماء الخمسة (الكويتي، العربي، ابو ظبي، السعودي، العراقي) ٨,٣ مليار دولار، بينما بلغ مجمل **رأس المال المدفوع والاحتياطيات** للصناديق الخمسة ٣,٨ مليار دولار في عام ١٩٧٦ في أعقاب الطفرة في العوائد النفطية. وهو بلا شك مبلغ جد متواضع إذا ما قورن بحجم الموارد المالية التي اصبحت متاحة للبلدان العربية المصدرة للنفط، أو بحجم الموارد المالية المطلوبة للتمويل الانمائي في الاقطار العربية الاخرى. فإذا ما قارنا جملة رأس المال المدفوع والاحتياطيات

---

(٤) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، المصدر نفسه، ص ١٠٠.

(٥) انظر: ابراهيم شحاتة، «المشروعات العربية المشتركة،» ورقة قُدّمت الى: مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب، ٦، الرباط، ١ ـ ٣ حزيران / يونيو ١٩٧٦ (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٧٦)، ص ٢٥ ـ ٢٦.

جدول رقم (٤ - ١)
بيان مقارنة عن صناديق الانماء العربي

الصندوق	(١) تاريخ التأسيس	(٢) الطبيعة	(٣) رأس المال المصرح به	(٤) رأس المال المدفوع	(٥) نسبة رأس المال المدفوع الى المصرح به (٤) : (٣)	(٦) حجم الاقتراض الاضافي المسموح به للصندوق	(٧) مجال النشاط
١) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	ديسمبر (كانون اول) ١٩٦١	مؤسسة عامة قطرية	١٠٠٠ مليون دينار كويتي (٣,٤٥ مليار دولار)	٤٥٢,٣ مليون دينار كويتي (١,٥٧ مليار دولار في ٣٠/ ٦/ ١٩٧٧).	٤٥ ٪	٨,٠٥ مليار دولار	قبل يوليو (تموز) ١٩٧٤ تمويل المشروعات في البلاد العربية. وبعد هذا التاريخ تمويل المشروعات والبرامج في الاقطار النامية
٢) الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	ديسمبر (كانون اول) ١٩٧١	مؤسسة عامة اقليمية عربية	٤٠٠ مليون دينار (١,٣ مليار دولار)[1]	١٣١,٩ مليون دينار كويتي (٤٥٩ مليون دولار في ٣١/ ١٢/ ١٩٧٧).	٣٣ ٪	٢,٨٤ مليار دولار	تمويل المشروعات الاستثمارية وتوفير الخبرات والمعونات الفنية في البلاد العربية
٣) صندوق ابو ظبي للتنمية الاقتصادية العربية	يوليو (تموز) ١٩٧١	مؤسسة عامة قطرية	٢ مليار درهم (٥١٣ مليون دولار)	٦١٧,٥ مليون درهم (١٥٥ مليون دولار في ١٩٧٦/١٢/٣١).	٣١ ٪	١,٤٢ مليار دولار	قبل ١٩٧٤ تمويل مشروعات التنمية في البلاد العربية. بعد ١٩٧٤ - تمويل والاسهام في مشروعات التنمية في البلاد العربية والآسيوية والافريقية الاسلامية
٤) صندوق التنمية السعودي	سبتمبر (ايلول) ١٩٧٤	مؤسسة عامة قطرية	١٠ مليار ريال (٢,٩ مليار دولار)	٨ مليار ريال سعودي (٢,٢٧ مليار دولار) في يونيو - حزيران ١٩٧٧	٨٠ ٪		تمويل مشروعات التنمية خصوصاً مشروعات البنية الاساسية.
٥) الصندوق العراقي للتنمية الخارجية	١٩٧٤	مؤسسة عامة قطرية	٥٠ مليون دينار عراقي (١٧٠ مليون دولار).	٥٠ مليون دينار عراقي (١٧٠ مليون دولار)	١٠٠ ٪		تمويل المشروعات الانمائية في الاقطار العربية والبلدان النامية.

(١) يصل نصيب الاقطار العربية النفطية في رأس مال الصندوق العربي الى حوالي ٧٤ بالمائة (منها ٢٠ بالمائة لكل من الكويت والسعودية، ١٣ بالمائة للجماهيرية الليبية، ٨ بالمائة لكل من العراق والجزائر و ٥ بالمائة للامارات العربية المتحدة).

المصدر: احتسبت من: القوائم المالية لصناديق الانماء العربي.

المتراكمة للصناديق الخمسة بجملة الاحتياطيات المالية الخارجية للأقطار العربية النفطية في أواخر عام ١٩٧٥ (انظر الجدول رقم ٤ ـ ٢) ـ وهي الفترة التي شهدت صعود ونمو الموارد المخصصة لصناديق الإنماء العربي ـ نجد أن جملة رأس المال المدفوع والاحتياطيات المتراكمة لدى الصناديق الخمس في عام ١٩٧٦ لا تتجاوز ٨ بالمائة من جملة الاحتياطيات المالية الخارجية للبلدان العربية النفطية.

جدول رقم (٤ ـ ٢)

تطور الاحتياطيات المالية الخارجية للأقطار العربية النفطية كما هي في آخر كانون الاول / ديسمبر لسنوات مختارة

(القيمة بملايين الدولارات الامريكية)

القطر	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٢
الامارات العربية المتحدة	—	٢٠٠٠(١)	٢٠٤١	٣٢٣٢(٢)
الجزائر	٣٣٩	١٣٥٣	٤٠٢٧	٢٦٧٦
الجماهيرية العربية الليبية	١٥٩٠	٢١٩٥	١٣٢٤٩,٨	٧٢٤٣,٦
السعودية	٦٦٢	٢٣٣١٩	٢٣٦٤٥	٢٩٧٥٧
العراق	٤٦٢,٢	٢٧٢٧,٣	—	—
قطر	١٧,٨	١٠٤,٤	٣٦٤,٩	٤٣٢,٨
الكويت	٣٠٣,٣	١٦٥٤,٩	٤٠٤٤,١	٦٠٢٨,٨
المجموع	٣٣٧٤,٣	٣٣٣٥٣,٦	٤٧٣٧١	٤٩٣٧٠,٢

(١) البيانات تقديرية وكما وردت في: *Financial Times*, 29 / 3 / 1976.

(٢) بيانات خاصة بعام ١٩٨١.

ملاحظة عامة: تشير العلامة «ـ» الى ان البيانات غير متوفرة.

المصدر: اجتسبت من: International Monetary Fund [IMF], *International Financial Statistics*, vol. 29, no. 10 (October 1976), country pages, and vol. 36, no. 10 (October 1983), country pages.

وفي سياق عقد المقارنات، نجد ان البلدان العربية (النفطية منها بصفة خاصة) قد ساهمت في تمويل اصدارات البنك الدولي للانشاء والتعمير من السندات وغيرها من ادوات الدين بما قدره ٢,٣ مليار دولار امريكي وفقاً للقوائم المالية للبنك الدولي والمنشورة في ٣٠ حزيران / يونيو ١٩٧٧. كذلك التزمت المملكة العربية السعودية بتخصيص مبلغ ٢,٥ مليار دولار امريكي للتسهيلات الائتمانية الجديدة التي أراد صندوق النقد الدولي

تخصيصها تحت ما يسمى «تسهيل ويتيفين»[٦] Witteveen Facility .

وكل هذا يشير الى **الضآلة النسبية للموارد المالية المخصصة لصناديق الانماء العربي من جانب الاقطار العربية المصدرة للنفط**، مقارنة بما خصصته من أموال وما التزمت به من أعباء مالية إزاء مؤسسات التمويل الدولي (البنك الدولي ـ صندوق النقد الدولي).

ومن ناحية اخرى، ظلت الودائع في «سوق الدولار ـ الاوروبي»، واستثمارات حافظة الاوراق المالية في اذون للخزانة وسندات حكومية وأسهم الشركات الاجنبية، تمثل الشكل الاسهل والاكثر ضماناً نسبياً الذي يطغى على نمط استثمار الفوائض المالية العربية اذا ما قورنت بمجالات الاستثمار المباشر في الاقطار العربية او النامية (انظر الجدول رقم ٤ ـ ٣). ويعود ذلك بصفة اساسية الى عقلية المستثمر الخاص في الاقطار النفطية ـ فهو عادة مستثمر يعرف طريقه بسهولة في مجال **الاستثمارات العقارية وأعمال الوساطة التجارية**، ولكنه محدود الخبرة في مجال الاستثمارات المباشرة الاكثر تعقيداً في المجال الصناعي، ولذا فهو يؤثر عليها بالقرارات السهلة، مثل ايداع أمواله لدى احد المصارف الاجنبية، او شراء الاوراق المالية الغربية (استثمارات الحافظة) عن طريق مكاتب السمسرة المنتشرة في البلدان العربية النفطية[٧].

ولقد قدر مجموع استثمارات دول الاوبك في العالم عند نهاية عام ١٩٧٨ بحوالى (١٦٨) مليار دولار. ومن أصل هذا المبلغ قدرت استثمارات الاقطار العربية بحوالى (١٤٥ ـ ١٥٠) مليار دولار، كما بلغ الرصيد المتراكم لجملة الاستثمارات الخارجية لمجموع بلدان الاوبك عند نهاية عام ١٩٨١ نحو ٣٧٨ مليار دولار[٨]. ويشير الجدول رقم (٤ ـ ٣) الى التوزيع التقريبي لاستثمارات دول الاوبك في اواخر عام ١٩٨١. ومنه يتبين بوضوح ان الاستثمار في الاسواق المالية الدولية، وبصفة خاصة الاسواق المالية المحلية للدول الصناعية، مثل الولايات المتحدة، يشكلان المجال الاكبر والأهم لاحتواء الاموال النفطية الفائضة التي يجري تدويرها الى الخارج.

وقد يكون من الانصاف القول أن الاقطار النفطية العربية لم يكن امامها في الاجل القصير ـ وغداة الطفرة في عائدات النفط ـ سوى البحث عن سبل الحصول على افضل

---

(٦) John Law, *Arab Aid: Who Gets it, for What, and How?* (New York: Chase World Information Corporation, 1978).

(٧) ابراهيم شحاتة، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ودورها في توجيه حركة الاستثمارات العربية (الكويت: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، ١٩٧٤)، ص ٧.

(٨) انظر: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول [اوابك]، تقرير الامين العام السنوي التاسع لعام ١٩٨٢ (الكويت: اوابك، ١٩٨٣)، ص ٨٨.

جدول رقم (٤ - ٣)

نمط توزيع الأستثمارات المتراكمة لدول الأوبك حسب المجموعات الدولية عند نهاية عام ١٩٨١

الدولة	مليار دولار	التوزيع الجغرافي ٪
الولايات المتحدة	٨١,١	٢١,٥
المملكة المتحدة	٧٥,٩	٢٠,١
(منها ودائع في سوق النقد الاوروبية)	٦٢,٤	١٦,٥
دول صناعية اخرى	١٥٠,١	٣٩,٧
الدول النامية	٥٣,٧	١٤,٢
مؤسسات دولية	١٦,٩	٤,٥
اجمالي الاستثمارات المتراكمة	٣٧٧,٧	١٠٠,٠

ملاحظة عامة: تم تقدير نصيب كل من الدول الصناعية الاخرى والدول النامية من الاستثمارات الطويلة الاجل خلال الأعوام ١٩٧٦ ـ ١٩٧٨ على اساس الاتجاه السائد خلال السنوات الاخرى بسبب عدم توفر بيانات مفصلة عنها في تلك الفترة (٤٨ بالمائة: ٥٢ بالمائة).

المصادر: احتسبت من: Bank of England, *Quarterly Bulletin;* Bank for International Settlements, *Annual Report*, Various editions, and

منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول [اوابك]، **تقرير الامين العام السنوي التاسع لعام ١٩٨٢** (الكويت: اوابك، ١٩٨٣)، ص ٨٦.

«ريع مالي» ممكن من خلال تنويع استخدامات فوائض اموالها بين نقد سائل وودائع مصرفية وعقارات وأسهم وسندات في دول مختلفة، وبعملات شتى. ولكن اية نظرة مستقبلية للأمور لا بد ان يرافقها تصور استراتيجي لمستقبل التنمية في الوطن العربي، ولموقع الاقتصاد العربي من الخريطة المستقبلية للاقتصاد العالمي. ولذا فإنه اذا كان هناك مجال لقبول وتبرير هذا السلوك في الاجل القصير والمتوسط، باعتباره اسهل الحلول الممكنة، وفي ظل غياب «الرؤية التاريخية» للأمور، فليس هناك ما يبرر استمرار هذا «النمط الاستثماري» في المستقبل. إذ أن الرؤية المستقبلية لسياسات وبدائل استثمار الاموال العربية النفطية لا بد لها وأن تكون رؤية شاملة لها بعد استراتيجي وقومي، لا سيما وأن هناك ازمة حقيقية ومخاطر هائلة تتهدد الاستثمارات العربية في الخارج.

إذ أن الاستثمارات المالية العربية الخارجية تتعرض للعديد من المخاطر الاقتصادية والسياسية، على عكس ما يتصور البعض. فلما كان الجانب الاعظم من الاستثمارات المالية الخارجية للأقطار العربية النفطية يأخذ شكل دائنية للغير في صورة ودائع مصرفية، وقروض، وأذونات خزانة وسندات، فإن هذه الدائنية تتعرض بالاضافة الى المخاطر

السياسية لنوعين اساسيين من المخاطر الاقتصادية لا مناص من مواجهتها[٩].

الخطر الاول: هو خطر انخفاض قيمة العملة الرئيسية المقوَّمة بها تلك «الحقوق الدائنة» نتيجة تقلبات اسعار صرف العملات الاجنبية، ولا سيما تلك الحقوق المقوَّمة بالدولار الامريكي.

الخطر الثاني: وهو خطر انخفاض قيمة العملات النقدية في مجموعها وضعف قوتها الشرائية بصفة عامة بالنسبة للسلع والخدمات بفعل التضخم بعد انقضاء فترة الاستقرار النقدي التي سادت في الخمسينات والستينات.

ويمكن القول ان الجزء الاكبر من الاستثمارات المالية العربية الخارجية معرض للخطرين معاً: مخاطر تقلبات اسعار الصرف للعملات الاجنبية ومخاطر التضخم العالمي. وتلك المخاطر تمثل نقطة الضعف الاساسية في الوضع الاقتصادي الدولي الراهن. وهكذا يصبح من الامور المطروحة بالحاح هي بذل محاولات جادة **لاعادة توطين الارصدة المالية العربية وتشجيع التدفقات الاستثمارية نحو أكثر القطاعات قابلية للنمو في الوطن العربي**. ومثل هذا التصور يجعل من دور المؤسسات المالية العربية دوراً مركزياً من حيث السعي لزيادة فاعلية تدفقات الاموال العربية النفطية الى داخل المنطقة العربية. وبإيجاز فإن المطلوب اليوم وبإلحاح هو **انجاز التدوير الحقيقي للأرصدة العربية داخل المنطقة العربية وليس خارجها**.

ولكن لا بد من الاعتراف بداية ببعض حقائق الوضع الراهن، حيث ان الجانب الاعظم من حركة «الفوائض المالية» للبلدان العربية النفطية يجري اعادة تدويره خارج اطار صناديق الانماء العربي. ولا يقف الامر عند هذا الحد، بل هناك تفاوت كبير بين **«الطاقة التمويلية»** لهذه الصناديق و**«طاقتها الاقراضية»**. فالملاحظ عند تحليل نشاط صناديق التمويل الانمائي العربية ان طاقة خلق «التمويل الاقراضي» من اجل التنمية في الوطن العربي لم تساير قدرة هذه الصناديق على تعبئة الموارد المالية المتاحة لها. فبالرغم من ان القواعد المنظمة للتمويل المنصوص عليها في المواثيق والنظم الاساسية تسمح لبعض هذه الصناديق (مثل الصندوق الكويتي وصندوق ابو ظبي) باقتراض اموال اضافية واصدار سندات في حدود ضعفي رأس المال المصرح به، وبالتالي امكانية توسيع طاقة التمويل الاقراضي في حدود هذا المبلغ الاضافي، الا انه يبدو ان صناديق الانماء القطرية لدول الفائض قد استقرت في ممارساتها العملية على انتهاج سياسة محافظة بهذا الشأن.

---

(٩) محمود عبد الفضيل، **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية**، سلسلة عالم المعرفة، ١٦ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٩)، الفصل ٧.

ويتضح من تحليل ميزانيات صناديق الانماء العربي لعام ١٩٧٧[١٠] غداة الطفرة في العوائد النفطية، ان نسبة القروض المقررة والنافذة (بما فيها «القروض غير المسحوبة») بالنسبة الى حجم الموارد التي وضعت تحت تصرف كل صندوق (الرأسمال المدفوع مضافاً اليه الاحتياطي المتجمع من دخله) كانت على النحو التالي:

- الصندوق الكويتي ٣٤,٦ بالمائة.
- صندوق ابو ظبي ٢١,٧ بالمائة.
- الصندوق السعودي ٣٠,٣ بالمائة.
- الصندوق العربي ١٦٨,٢ بالمائة.

ويمكن تكوين فكرة اوضح عن نمط استخدام الموارد المالية الموضوعة تحت تصرف صناديق الانماء العربية بالرجوع الى الجدول رقم (٤ ـ ٤) الذي يوضح الوزن النسبي لكل من الودائع لدى البنوك، والاستثمار في الاصول المالية (اسهم وسندات وغيرها) والقروض الانمائية في هيكل الاصول. ويستدل من بيانات هذا الجدول على ان الجانب الاعظم من الموارد المالية لهذه الصناديق موزع بين بندي الودائع لدى البنوك، والاستثمارات المالية، وذلك دون ان نأخذ في اعتبارنا ذلك الجزء المهم من «القروض غير المسحوبة» والذي يجري إعادة استثماره بصفة مؤقتة على هيئة ودائع لدى البنوك وأصول مالية متنوعة.

ولعلّ ذلك يقودنا الى القول بأن صناديق الانماءالقطرية «لبلدان الفوائض النفطية» لم تقم قط بتعبئة موارد مالية اضافية عن طريق الاقتراض، وفق ما تسمح به اللوائح والنظم الاساسية المنشئة لهذه الصناديق، بل هي اميل الى الاستمرار في انتهاج سياسة محافظة في مجال التمويل الاقراضي لأغراض التنمية العربية. وينطلق هذا النهج المحافظ للسياسة المالية للصناديق القطرية من الاقتناع ـ وفقاً لما يراه السيد عبد اللطيف الحمد المدير العام السابق للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ـ «بأن نجاح مؤسسة ما للتمويل الانمائي لا ينبغي ان يقاس بمجرد حجم القروض المعقودة او بمجرد الاستثمارات التي يحفز على تنفيذها، وانما ايضاً وبنفس القدر بحسن تدبير المؤسسة للموارد التي عهد بها اليها. وهذا لا يخدم السلامة المالية المطلوبة من كل مؤسسة قادرة على الحياة والاستمرار فحسب، وانما يخدم ايضاً القيام بالمهام الانمائية المطلوبة من الصندوق»[١١].

---

(١٠) نظراً لشحة البيانات المتاحة لدينا عن عمليات الصندوق العراقي للتنمية الخارجية لم نستطع استخلاص نسبة القروض المقررة والنافذة الى جملة رأس المال المدفوع والاحتياطات المتجمعة.

(١١) عبد اللطيف الحمد، «خمسة عشر عاماً من العمل الانمائي الدولي: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية،» **النفط والتعاون العربي**، السنة ٣، العدد ١ (١٩٧٧)، ص ٢٤، ٢٦.

جدول رقم (٤ ـ ٤)

التركيب النسبي للودائع والاستثمارات المالية والقروض الانمائية في هيكل الاصول لصناديق الانماء العربية (١٩٧٦ ـ ١٩٧٧)

(القيمة بملايين الدنانير الكويتية)(*)

المؤشرات	الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية				الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي				صندوق التنمية السعودي				صندوق ابو ظبي للانماء الاقتصادي العربي			
	الميزانية في ٣٠ / ٦ / ١٩٧٦		الميزانية في ٣٠ / ٦ / ١٩٧٧		الميزانية في ٣١ / ١٢ / ١٩٧٦		الميزانية في ٣١ / ١٢ / ١٩٧٧		الميزانية في ١٦ / ٦ / ١٩٧٦		الميزانية في ١٦ / ٦ / ١٩٧٧		الميزانية في ٣١ / ١٢ / ١٩٧٦		الميزانية في ٣١ / ١٢ / ١٩٧٧	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
١) الودائع لدى البنوك(١)	١٣٤٫٦	٢٨٫٦	١٣٩٫٤	٢٤٫٨	٥٩٫١	٢٧٫٢	٥٩٫٧	١٨٫٩	١٧٫٤	٣٫٣	٢١٦٫٥	٢٤٫٨	٤٣٫٠	٨٩٫٨	٣٤٫٨	٦٤٫٣
٢) الاستثمارات «أسهم وسندات»	١٧٢٫٤	٣٦٫٦	٢١١٫١	٣٧٫٥	١٣٫٤	٦٫٢	٢٥٫١	٨٫٠	(٢)٤٠٣٫٧	٧٦٫٥	(٢)٤٣٤٫٢	٤٩٫٦	١٫٣	٢٫٧	٣٫٢	٥٫٩
٣) القروض	(٣)١٤١٫٠	٣٠٫٠	(٣)١٩٤٫٤	٣٤٫٥	١٣٩٫٥	٦٤٫٣	٢٢١٫٩	٧٠٫٤	٩٧٫٠	١٨٫٤	٢١٤٫٣	٢٤٫٥	٠٫٨	١٫٧	١١٫٠	٣٠٫٣
٤) المجموع ١ + ٢ + ٣(٤)	٤٤٨٫٠	٩٥٫٢	٥٤٤٫٩	٩٦٫٨	٢١٢٫٠	٩٧٫٧	٣٠٦٫٧	٩٧٫٣	٥١٨٫١	٩٨٫٢	٨٦٥٫٠	٩٨٫٩	٤٥٫١	٩٤٫٢	٤٨٫٩	٩٠٫٤
٥) جملة الأصول	٤٧٠٫٦	١٠٠	٥٦٣٫١	١٠٠	٢١٧٫٠	١٠٠	٣١٥٫٣	١٠٠	٥٢٧٫٤	١٠٠	٧٤٫٧	١٠٠	٤٧٫٩	١٠٠	٥٤٫١	١٠٠

(*) تم توحيد الوحدة النقدية المستخدمة لتسهيل عقد المقارنات بين الارقام المطلقة التي تشتمل عليها المراكز المالية، وذلك بتحويل العملات المحلية المختلفة الى الدينار الكويتي وفق متوسط سعر الصرف السائد خلال السنة التي يعبر عنها المركز المالي.

(١) لا تشمل الودائع لدى البنوك «الحسابات الجارية وتحت الطلب».

(٢) بالنسبة لصندوق التنمية السعودي تشمل الاستثمارات «أصول نقدية تستحق في آجال مختلفة».

(٣) بالنسبة للصندوق الكويتي للتنمية تشمل القروض مساهمات في مؤسسات إنمائية عربية.

(٤) مجموع النسب لا يتساوى مع ١٠٠ نظراً لوجود اصول اخرى.

المصادر: احتسبت من: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، **التقرير السنوي الخامس عشر، ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧** (الكويت: الصندوق، ١٩٧٧)؛ الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، **التقرير السنوي لعام ١٩٧٧** (الكويت: الصندوق، ١٩٧٨)؛ صندوق التنمية السعودي، **التقرير السنوي لعام ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧** ([الرياض: الصندوق، د. ت.])، وصندوق ابو ظبي للانماء الاقتصادي العربي، **التقرير السنوي لعام ١٩٧٦** (ابو ظبي: الصندوق، [د. ت.]).

«فالتمويل الانمائي في نظر الصندوق (الكويتي) ليس توزيعاً لموارد من المال او تقديمها كمساعدات خيرية (فهذا وإن كان وارداً ايضاً فهو من صلاحية مؤسسات اخرى)، كما انه ليس تكويناً لبيروقراطية واسعة متميزة، وانما التمويل الانمائي هو الجمع بين اداء الخدمات ذات الاثر الفعال مع اقتصاد الموارد والعمل على تثميرها زيادة للقدرات المتاحة ولامكانيات التمويل في المستقبل»(١٢).

ويستفيض السيد عبد اللطيف الحمد في توضيح وجهة النظر هذه بقوله: «والواقع ان مثل هذا الموقف قد اصبح الآن اصلاً من اصول تسيير مؤسسات التمويل الانمائي، وذلك منذ عمل البنك الدولي للانشاء والتعمير على انتهاج سبيل مخالف لما كان ينتظره بعض مؤسسيه من سرعة توزيع موارده واستنفاذها في بضع سنين كمعيار لاداء المهمة المطلوبة منه. فالصندوق يعلم كل العلم ان حجم الموارد التي يمكن ان يخصصها للتمويل الانمائي مهما بلغ نطاقها سوف تظل بالضرورة جد متواضعة إذا ما قورنت بالحاجات الاستثمارية الضخمة للأقطار التي يعمل على خدمتها. ومن ثم فالمسؤولية الملقاة على عاتقه ـ شأنه شأن غيره من المؤسسات المماثلة ـ ليست محاولة لسد هذه الحاجات او التسابق على تغطية أكبر قدر منها، وانما هي بلوغ اقصى الفاعلية في استخدام ما عهد اليه به، والحفاظ دوماً على مستويات عالية من الاداء عن طريق تخيره لما يشارك فيه من مبادءات، وعن طريق تأمين قدرته المالية ضد شتى الاحتمالات»(١٣).

وأياً كانت التفسيرات والحجج التي يمكن ان تساق لتبرير هذا «النهج المحافظ» في السياسة الاقراضية لصناديق الانماء القطرية لبلدان الفائض، فإن الحقيقة التي لا يمكن اغفالها هي وجود «**طاقة تمويلية عاطلة**» مهمة لدى هذه الصناديق في الوقت الذي توجد فيه حاجات انمائية واستثمارية كبيرة وملحة لدى العديد من الاقطار العربية **غير النفطية**، مما يجعلنا نعتقد أن صناديق الانماء العربية القطرية لم تلعب دورها المنشود والكامل في مجال تيسير حركة الفائض داخل المنطقة العربية، بما في ذلك المساعدة على «إستكشاف وصياغة» المشروعات الانمائية المناسبة. ولذا فإن المجال ما زال مفتوحاً امام هذه الصناديق لكي تعظم من مساهمتها في تحقيق الاهداف الانمائية للوطن العربي في حدود ما لديها من الموارد المالية والبشرية، وفي ضوء ما قد تأخذ به من شروط السلامة المالية.

ثانياً: سياسات وأولويات التمويل لصناديق الانماء العربي

يفترض عند رسم السياسة التمويلية لصناديق الانماء العربي وتحديد أولويات التمويل أن تتوافر لدى كل صندوق معايير محددة تصلح اساساً للخيار بين المشاريع

---

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) انظر: الحمد، «خمسة عشر عاماً من العمل الانمائي الدولي: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية،» ص ٢٦.

المعروضة عليه، بحيث ينتقي من بينها ما هو اكثر اسهاماً في توليد وتعظيم الآثار الانمائية. إذ من المتوقع ان تخضع طلبات التمويل المقدمة لصناديق الانماء لدراسة تقويمية تحاول ليس فقط تقدير فرص نجاح المشروع وقدرته على الوفاء بالتزاماته المالية، وفقاً للمعايير المالية التقليدية لتقويم المشروعات، بل يجب ان تتعدى ذلك الى التعرض للآثار الانمائية والاندماجية المرتقبة على الاوضاع الكلية للاقتصاد الوطني: المساهمة في توليد زيادة في حجم الدخل القومي، في توسيع فرص العمالة، وفي تحسين وضع ميزان المدفوعات، وفي توليد المزيد من علاقات الترابط والتشابك داخل الاقتصاد العربي في مجموعه(١٤)، وغير ذلك مما قد يمكن تقديره من آثار انمائية بالنسبة لكل مشروع على حدة.

بيد انه قد يكون من المتعذر عملياً وضع مثل تلك المعايير موضع التنفيذ بفعالية لترشيد نشاط وعمليات التمويل الاقراضي التي تقوم بها صناديق الانماء العربية في ظل سيادة وغلبة «نمط التمويل المشروعي»(١٥). ورغم محاولة الصناديق الالتزام بما يعنيه القطر صاحب المشروع المرشح للتمويل من أولويات إنمائية، فإنه يجب الاعتراف بأن الاولويات المرسومة في الخطط الاقتصادية والانمائية العامة لكل قطر ليست مفصلة وواضحة بالدرجة الكافية بحيث تصلح أساساً لترشيد نشاط وعمليات «التمويل المشروعي» التي تقوم بها صناديق الانماء العربية. لذا فلا مناص من الاعتراف بواقع ان صناديق الانماء العربية تعمل إلى حد كبير على اساس ذاتي، اواعتماداً على ما يسنح لها من فرص اكثر من عملها على اساس برنامج انمائي معين. كذلك تفضل بعض الصناديق (مثل الصندوق الكويتي) العمل في المجالات التي استطاع فيها الصندوق ان يجمع خبرات كافية، فيتجنب بقدر الامكان انواع المشاريع التي لا تزال غريبة عنه(١٦).

ونجد انعكاساً لهذه الفلسفة والممارسات في نمط التوزيع القطاعي السائد لعمليات الاقراض التي قامت بها صناديق الانماء العربي(١٧). ويبيّن الجدول رقم (٤ ـ ٥) نمط توزيع

---

(١٤) انظر: K. N. Raj, «Linkages in Industrialization and Development Strategy: Some Basic Issues,» *Journal of Development Planning*, no. 8 (1975), pp. 105 - 120.

(١٥) أسلوب «التمويل المشروعي» هو اسلوب تخصص فيه الموارد المالية المقدمة لتنفيذ أعمال خاصة بإنشاءات محددة تشكل في مجموعها وحدة ذات معالم واضحة. وقد تتراوح هذه الأعمال بين إنشاء مصنع لانتاج الاسمنت مثلاً، أو محطة لتوليد الكهرباء (أو مجرد توسيع طاقة المصنع أو المحطة)، أو انجاز برنامج كامل لاستصلاح مساحة معينة وتهيئتها للزراعة بما في ذلك التزويد بالتسهيلات اللازمة للري والصرف والنقل وتوطين المزارعين وتدريبهم وتوفير شتى الخدمات لهم. أنظر: الحمد، المصدر نفسه، ص ١٦.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢١.

(١٧) لم يقدم الصندوق العراقي للتنمية الخارجية معلومات عن قروضه إلا في الربع الاخير من عام ١٩٧٨، حيث ظهرت في تقارير أمانة التنسيق، وكانت حول ثلاثة قروض، القرض الاول منها بقيمة ١٥ مليون دولار وقد مُنح الى الصومال لمساعدتها في رفع نصيبها في رأسمال الشركة الصومالية ـ العراقية التي تأسست لأغراض التنمية

جدول رقم (٤ ـ ٥)

توزيع قروض صناديق الانماء العربية حسب القطاعات (*)

(نسب مئوية)

القطاع / الصندوق	الصناعة	الزراعة	الطاقة الكهربائية	انابيب نقل النفط والغاز والتخزين	المياه والمجاري	النقل	الاتصالات السلكية	المدارس والمستشفيات
الصندوق الكويتي	٢٤,٦	٢٤,٦	٢١,٩	٦,١	٠,٨٥	٢١,١	٠,٨٥	—
صندوق ابو ظبي	٤٥,٦	٨,٧	٢٣,٩	٢,٢	٢,٢	١٧,٤	—	—
الصندوق السعودي	٨,٨	١٩,٣	١٧,٥	—	٣,٥	٣٥,١	٥,٣	١٠,٥
الصندوق العربي	١٣,٦	٩,٢	٢٢,٧	٦,٨	١١,٤	٣١,٨	٤,٥	—

(*) تغطي بيانات القروض الارقام المجمعة منذ بداية عمليات كل صندوق حتى نهاية عام ١٩٧٧.

ملاحظة عامة: تشير العلامة «ـ» الى ان البيانات غير متوفرة.

المصدر: احتسبت من: John Law, *Arab Aid: Who Gets It, for What and How?* (New York: Chase World Information Corporation, 1978).

قروض صناديق الانماء العربي على قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة حتى نهاية عام ١٩٧٧. وإذا تأملنا الشكل رقم (٤ ـ ١) نجد أن الصناديق الاربعة محل البحث لا تختلف اختلافاً بيّناً من حيث نمط التوزيع القطاعي للقروض الانمائية، اذ اننا نجد ان معظم العمليات الاقراضية للصناديق الاربعة مركزة حالياً في قطاعات البنية الاساسية ومشروعات الطاقة الكهربائية، وكذلك مشروعات النقل والتخزين والطرق والمواصلات، بينما تحتل المشروعات الزراعية والصناعية المرتبة الثانية. وليس هناك من شك في ان غلبة «مشروعات البنية الاساسية» في عمليات الاقراض التمويلي لصناديق الانماء العربية يجعل مجمل نشاط هذه الصناديق لا يخرج كثيراً عن القالب التقليدي لعمل مؤسسات التمويل الدولية، مثل البنك الدولي للانشاء والتعمير ووكالة التنمية الدولية الامريكية. كما ان هذا التركز في مشروعات البنية الاساسية يعكس، من ناحية اخرى، نمط الاولويات التي اختارتها الدول المستفيدة من القروض الانمائية التي تمنحها الصناديق العربية وتخلف مراحل النمو الاقتصادي التي تمر بها البلدان المستفيدة.

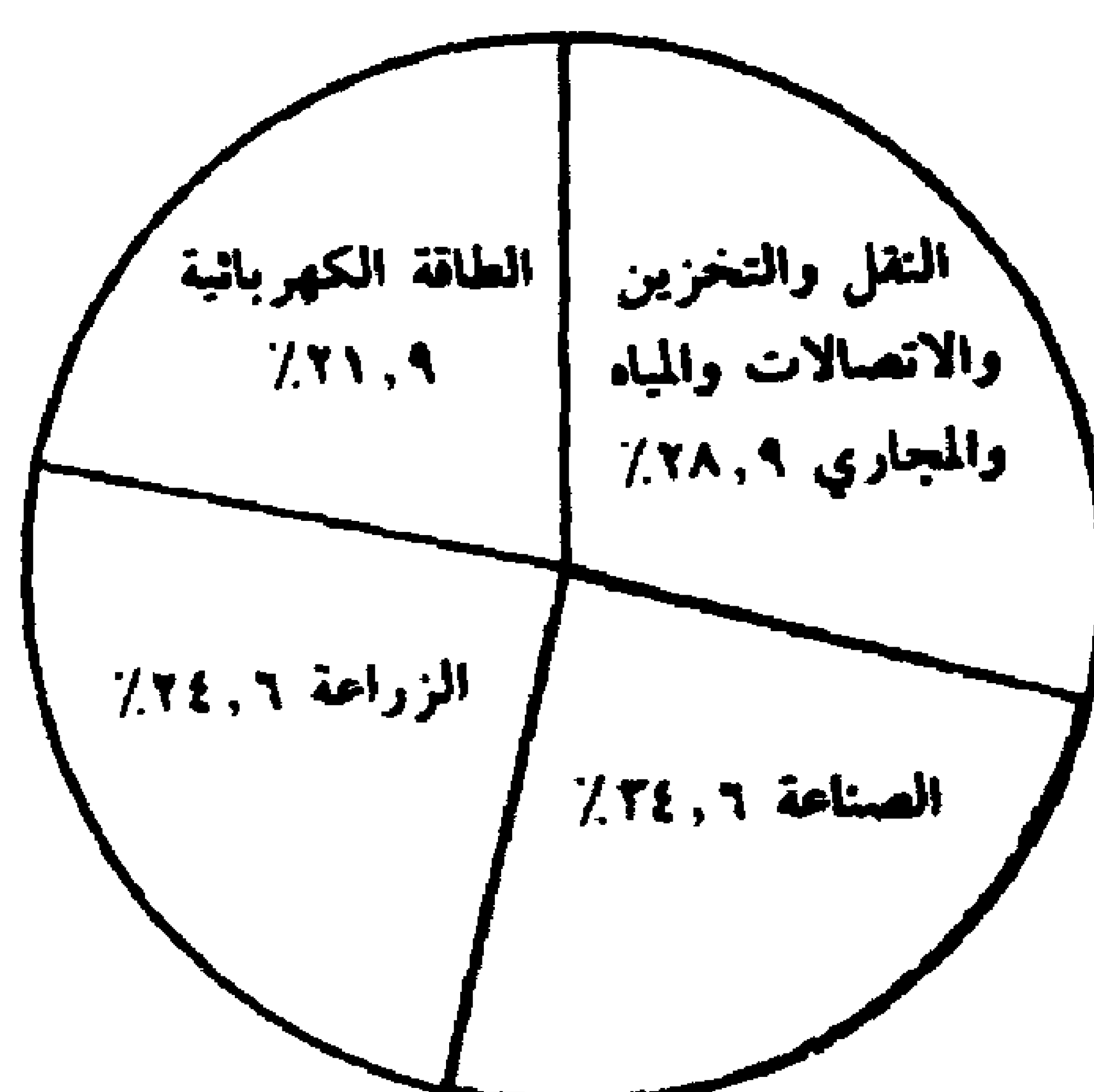
ومن حيث توزيع القروض حسب الدول المستفيدة يلاحظ ان ٦٩ بالمائة من جملة قيم القروض المتعاقد عليها تذهب للأقطار العربية في حالة الصندوق الكويتي للتنمية، وحوالى

= الزراعية. أما القرض الثاني فقد وجه الى مساعدة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية لرفع نصيبها في رأسمال الشركة اليمنية العراقية التي تأسست لتنمية صيد الاسماك. والقرض الثالث والاخير وكان من نصيب بنغلادش ووجه الى انشاء مصنعين لصناعة سجاد الجوت مع مركزين للتدريب. انظر: **نشرة منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول**، السنة ٥، العدد ٣ (آذار/ مارس ١٩٧٩)، ص ١٩.

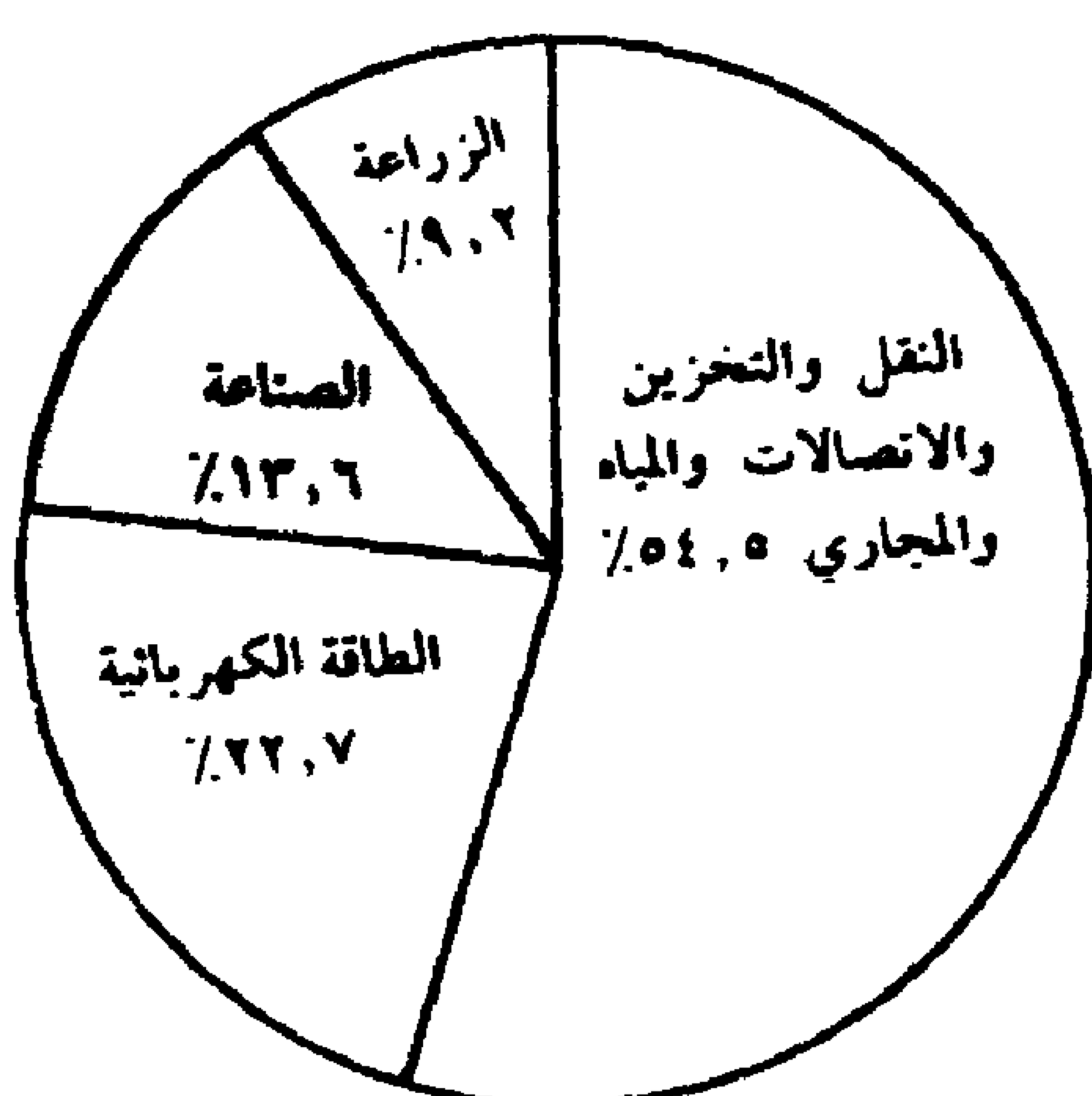
النصف من قيمة القروض التي ارتبط بها الصندوق السعودي للتنمية ذهبت للأقطار العربية بينما بلغت هذه النسبة ٧٩ بالمائة في حالة قروض صندوق ابو ظبي للتنمية الاقتصادية العربية. وفي حالة الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، فإن كل قروضه تستفيد منها الاقطار العربية وحدها دون غيرها. وفي هذا الاطار يلاحظ ان مصر والسودان قد استأثرتا بحوالي ثلث القروض الممنوحة من الصندوق منذ بداية عملياته.

شكل (٤ - ١)

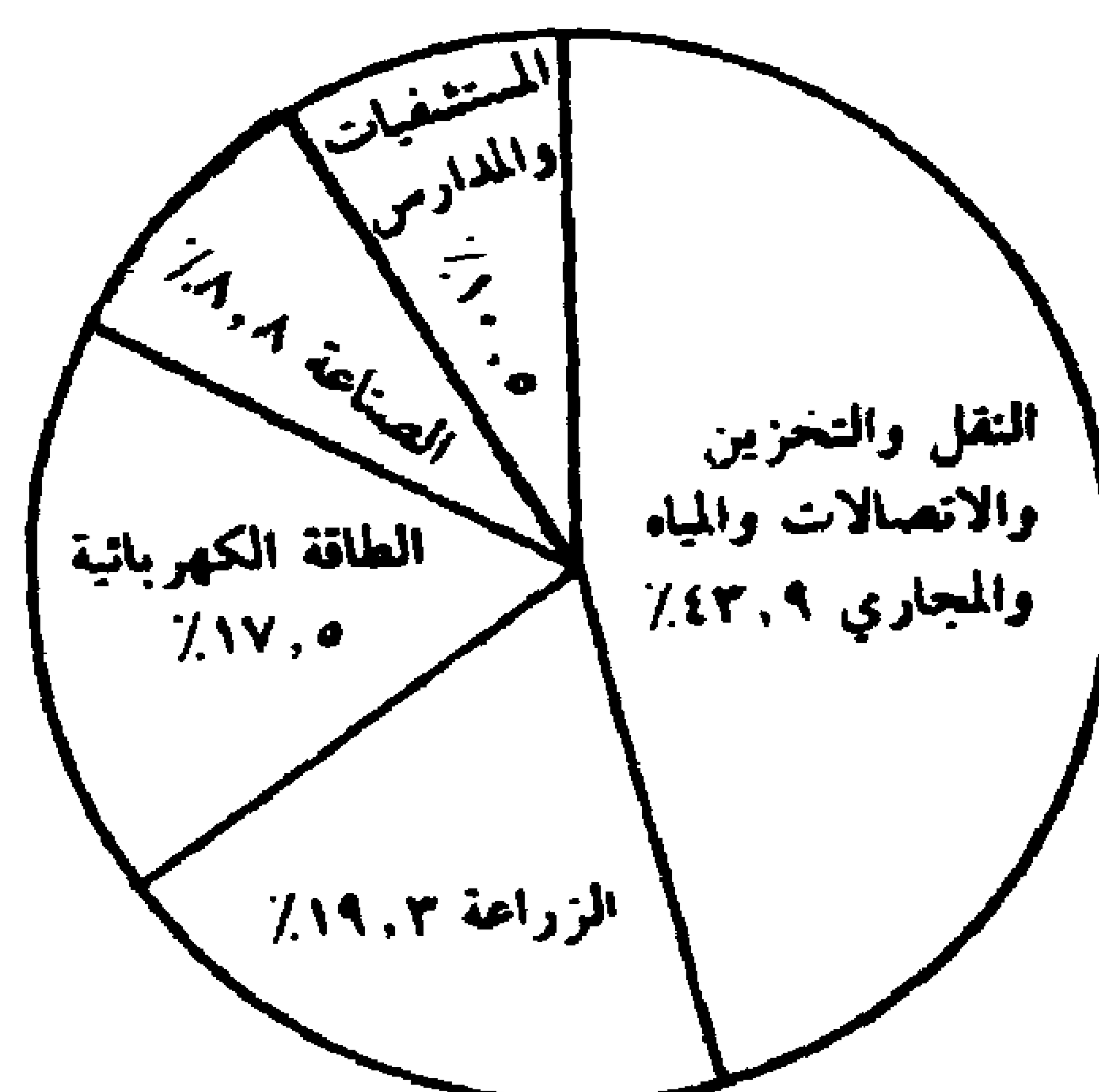
(أ) التوزيع القطاعي للقروض الانمائية (الصندوق الكويتي)



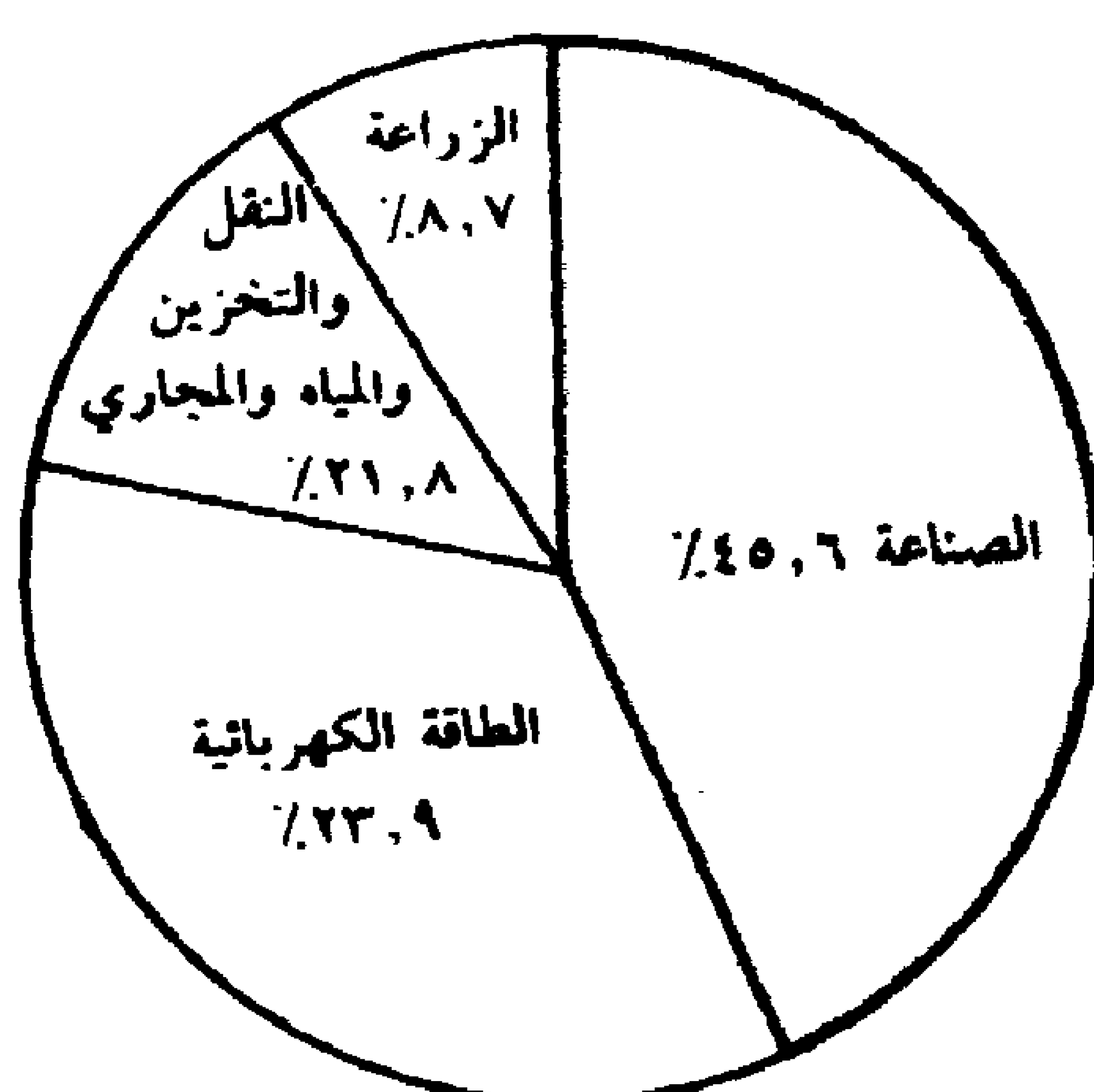
(ب) التوزيع القطاعي للقروض الانمائية (الصندوق العربي)



(ج) التوزيع القطاعي للعروض الانمائية (الصندوق السعودي)



(د) التوزيع القطاعي للقروض الانمائية (صندوق ابو ظبي)



المصدر: Law, *Arab Aid, Who Gets it, for What, and How?*

وقد بلغ اجمالي القروض المقدمة من الصندوق الكويتي الى الاقطار العربية الاقل نموا حتى ٣٠ / ٦ / ١٩٧٧ حوالى ٩٩ مليون دينار كويتي وهي تمثل ٣٢,٨ بالمائة من مجموع القروض المقدمة لجميع البلدان العربية. فإذا علمنا أن مجموع سكان هذه الدول يمثل ٢٣ بالمائة من مجموع سكان الاقطار العربية في عام ١٩٧٦، فإن هذا يظهر اهتمام الصندوق بالدول الافقر نسبياً. ومن مجموع هذه القروض يحصل القطاع الزراعي على نصيب الاسد، ٣٩,٤ مليون دينار كويتي تقريباً اي بنسبة ٤٠ بالمائة من المجموع الكلي وذلك بالمقارنة مع ٢٣,٥ بالمائة بالنسبة لجملة البلدان العربية ٢٢,٢ بالمائة بالنسبة لمجموع نشاط الصندوق[١٨]. اما بالنسبة لنصيب القطاع الزراعي من مجموع القروض داخل كل قطر فقد تراوح بين حوالى ٣٩ بالمائة بالنسبة لليمن الجنوبي وحوالى ٦٤ بالمائة بالنسبة لليمن الشمالي. وحصل القطاع الزراعي على حوالى نصف القروض التي حصلت عليها الصومال من الصندوق، اما في السودان فكانت هذه النسبة نحو ٤٥ بالمائة[١٩].

بيد ان الطابع القطري للغالبية العظمى من المشروعات الممولة حتى الآن من جانب صناديق الانماء العربية يعكس تخلفاً مهماً في الاداء في مجال استكشاف وإعداد وترويج المشروعات والبرامج الاستثمارية العربية المشتركة، والتي تدفع باتجاه التكامل الاقتصادي العربي. وقد نشط الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي في هذا الاتجاه على صعيد المسوح والدراسات فقط، فقد قام الصندوق العربي خلال عام ١٩٧٧، بالتعاون والتنسيق مع مركز التنمية الصناعية للأقطار العربية، بإجراء مسح «يهدف الى تقدير حجم الطلب على الآلات والمعدات الزراعية في الوطن العربي وتقويم الوضع الفني والاقتصادي والمالي والتنظيمي للمشاركات الثنائية بين بعض اقطار المنطقة العربية، وذلك بغرض وضع تصور شامل لاستراتيجية واضحة لترشيد هذه الصناعة على نطاق اقليمي، بغية الاستفادة من السوق العربية الكبيرة وتجانس الموارد والميزات»[٢٠].

كذلك فقد قام الصندوق العربي خلال عام ١٩٧٧ بتشكيل فريق عمل ميداني لوضع قائمة حصرية بأفكار المشروعات العربية بالمنطقة العربية، ضمن نشاطات البرنامج الاقليمي المشترك بين الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة للانماء (UNDP)، لكي يصل الى تحديد مجموعة من الافكار الاكثر قابلية للتحقيق في مجال انشاء «المشروعات العربية

---

(١٨) أنظر: محمد سلطان أبو علي، «بعض جوانب خبرات الصندوق الكويتي في مجال التنمية الريفية بالدول العربية الأقل نمواً،» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، السنة ٥، العدد ١٧ (كانون الثاني / يناير ١٩٧٩)، ص ٦٥.

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) أنظر: الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، **التقرير السنوي لعام ١٩٧٧** (الكويت: الصندوق الكويتي، ١٩٧٨).

المشتركة»[21]، والتي تتمتع بأولويات الحكومات المعنية وإخضاعها للدراسة التفصيلية، وجعلها متاحة لمؤسسات التمويل الاخرى داخل المنطقة وخارجها. وبغض النظر عن مقدار النجاح او الفشل الذي تحقق في مجال انجاز المهمتين. . . فإن كلتا المحاولتين تمثلان خطوة مهمة على طريق التوجه المنشود لنشاطات وعمليات صناديق الانماء العربية، ولفتح «نافذة جديدة» اكثر رحابة وأبعد اثراً من النافذة التقليدية «لتمويل المشروعات القطرية»، بما يساعد على بناء عناصر القاعدة المادية للتكامل الاقتصادي العربي.

وقد يكون الاسلوب الامثل لعمليات الاقراض الانمائي لصناديق الانماء العربية هو اسلوب «تمويل برامج التنمية» لتفادي عيوب وسلبيات اسلوب «التمويل المشروعي»[22] رغم ما يتميـز به من وضوح وتحديد وبساطة في الاجراءات. إذ أن «البرنامج الانمائي»، على عكس «المشروع»، عادة ما يحتوي على مجموعة متسقة ومترابطة من المشروعات ذات آثار انمائية متداخلة، يساند بعضها البعض، كما انها تحمل بالضرورة نظاماً للأولويات يعكس البعد الاستراتيجي الكامن وراء عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في قطر عربي بعينه، او في مجموعة من الاقطار العربية[23]. كما ان اسلوب «تمويل برامج التنمية» يعتبر انسب الصيغ كإطار لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية ذات الطابع التكاملي على صعيد المنطقة العربية (مثل برامج الأمن الغذائي).

ولعلّ من ابرز الامثلة التي تستحق الاشارة في هذا المجال انشاء الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي لتتولى تنفيذ برنامج اساسي لتطوير القطاع الزراعي في السودان اولاً، ثم تنفيذ برامج مماثلة في اقطار عربية اخرى.

وقد أيّدت الدراسات التمهيدية التي اجراها الصندوق العربي للانماء ان الوسيلة المثلى لترشيد العمل العربي المشترك في مجال الانماء والاستثمار الزراعي هي انشاء مؤسسة تمارس الدورين: الانمائي والاستثماري في مجال التنمية الزراعية، ويطلق عليها «الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي»، يشترك في عضويتها السودان والأقطار العربية الاخرى، وتعبر في تكوينها عن المصالح المتبادلة بين الأقطار ذات الامكانيات الزراعية والأقطار العربية النفطية المصدرة للأموال. حيث تلتزم مجموعة الأقطار «ذات الامكانيات الزراعية» بتعبئة جهودها الذاتية لاتباع مناهج للتنمية تعبر عن طموحاتها الوطنية وتساهم في الوقت

---

(٢١) أنظر: شحاتة، «المشروعات العربية المشتركة،».

(٢٢) بمقتضى القانون رقم٣٥ لعام ١٩٧٤الخاص بإعادة تنظيم الصندوق الكويتي،أصبح من المسموح به تمويل برامج الانماء بالاضافة الى المشروعات.

(٢٣) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، استخدامات عوائد النفط العربي حتى نهاية السبعينات، ص ١٤٤.

نفسه في الوفاء باحتياجات الأقطار العربية من المواد الغذائية، وفي مقابل ذلك تلتزم مجموعة «الأقطار العربية النفطية» بالدعم المالي والتنظيمي.

ولقد استكملت اجراءات تأسيس هذه الهيئة في نيسان / ابريل ١٩٧٧، وشارك في تأسيسها ثلاثة عشر قطراً هي: السعودية، دولة الامارات، قطر، الكويت، العراق، سوريا، مصر، السودان، الصومال، الجماهيرية الليبية، الجزائر، المغرب، وموريتانيا، وتقرر ان يكون رأس مال الهيئة ١٥٠ مليون دينار كويتي. وتعكس اتفاقية انشاء الهيئة ونظامها الاساسي مقتضيات الدور المزدوج: الاستثماري والانمائي الذي على الهيئة ان تؤديه في مجال التنمية الزراعية العربية. إذ يشتمل البرنامج الاساسي للهيئة على مائة مشروع، ويقدر حجم الاستثمارات الكلية اللازمة لتنفيذها ٢,٣ مليار جنيه سوداني (بأسعار عام ١٩٧٥). وتنتمي هذه المشاريع الى ثلاث مجموعات استثمارية[٢٤]:

١ ـ مجموعة المشاريع الملائمة للتمويل المشترك ذات المردود التجاري (٣١ مشروعاً في قطاعات انتاج المحاصيل النباتية والحيوانية والصناعات الزراعية والصناعات المكملة والخدمات ـ تمثل ٤٦ بالمائة من جملة الاستثمارات):

٢ ـ مجموعة مشاريع التنمية الزراعية والصناعية، وهي مشاريع ذات مردود اقتصادي مجز إلا أنها ملائمة فقط للمستثمر والمنتج السوداني. وتعنى هذه المشاريع اساساً بتحديث الانتاج الزراعي التقليدي وتطوير عدد من الصناعات الزراعية (٢٥ مشروعاً تمثل ٢٥ بالمائة من جملة الاستثمارات).

٣ ـ مجموعة مشاريع البنيات الاساسية والخدمات المؤسسية، كمشاريع النقل والسيطرة على مياه الري وتوزيعها وتوليد الطاقة الكهربائية ومنشآت خزن الغلال وتطوير القوى العاملة... الخ (٤٤ مشروعاً تمثل ٢٩ بالمائة من جملة الاستثمارات).

ولقد رؤي أن الاعتبارات العملية تتطلب ان يتم تنفيذ البرنامج الاساسي بموجب خطط استثمارية متعاقبة بحيث تتناسب متطلبات تنفيذها مع الامكانات المادية والمؤسسية المتوافرة، او التي يمكن توافرها، خلال فترات التنفيذ المقررة لها. وعلى ضوء ذلك تم اعداد الخطة الاستثمارية الاولى، التي صممت لكي تكون بحد ذاتها برنامجاً متكاملاً يتصف، قدر الامكان، بخصائص البرنامج الاساسي الرئيسية نفسها التي سبق ذكرها. وبهذا الاسلوب يمكّن اختبار الاساليب والسياسات المقترحة لتنفيذ البرنامج الاساسي، كما تؤدي

---

(٢٤) انظر: خالد محسين علي، «الأمن الغذائي والعمل العربي المشترك،» النفط والتعاون العربي، السنة ٤، العدد ١ (١٩٧٨)، ص ١٧ - ٤٩.

الخبرة العملية المكتسبة في تنفيذها الى تطوير المراحل التالية في البرنامج الاساسي بالشكل الذي ينسجم والواقع الفعلي السائد[٢٥].

ثالثاً: تدفقات المعونات الحكومية من الاقطار العربية النفطية الى الاقطار العربية غير النفطية

تعتبر المعونات المالية الحكومية التي تقدمها الأقطار العربية النفطية الى الأقطار العربية غير النفطية ظاهرة جديدة تختلف في سماتها الاساسية عن المعونات الرسمية التي تقدمها الدول الصناعية المتقدمة للبلدان النامية. ويستهدف هذا الجزء من الدراسة ايضاح وتقويم ما تم انجازه في مجال التعاون المالي على اساس حكومي وثنائي بين الأقطار العربية النفطية (بلدان الفائض) والأقطار العربية غير النفطية (بلدان العجز) منذ الطفرة التي طرأت على اسعار وعوائد النفط في خريف عام ١٩٧٣.

ويعود تاريخ التعاون المالي بين الأقطار العربية النفطية والأقطار العربية غير النفطية (اقطار المواجهة) الى قبل عام ١٩٧٣. ففي اواخر الستينات، وبالتحديد بعد مؤتمر القمة العربي الرابع الذي عقد بمدينة الخرطوم في آب / اغسطس ١٩٦٧، بدأت ثلاثة أقطار عربية نفطية، هي الكويت والجماهيرية الليبية والمملكة العربية السعودية، تقديم دعم كبير في شكل منح لكل من مصر والاردن وسوريا. ويختلف هذا الدعم المالي كثيراً عن قروض صناديق الانماء، فلم يكن تقديمه مرتبطاً بتمويل مشروعات معينة او خطة انمائية محددة، وانما قدم كدعم مباشر للميزانية، اذ كان الهدف من هذا الدعم مساعدة الاقطار التي تضررت من العدوان الاسرائيلي المسلح في حزيران / يونيو ١٩٦٧ ومما اعقبه من احتلال عسكري[٢٦].

والواقع ان الأقطار العربية المصدرة للنفط قد رفعت من مساعداتها وقروضها لدول العالم الثالث بصفة عامة، وللأقطار العربية بصفة خاصة، في السنوات التي تلت حرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣. فقد ارتفع مجموع المساعدات والقروض الميسرة المرتبط بها الممنوحة بواسطة الأقطار العربية النفطية من ٦٧٤,٥ مليون دولار عام ١٩٧٣ ليصل الى ٦١٩٤,٥ مليون دولار في عام ١٩٧٥. وبلغت المساعدات والقروض الميسرة المدفوعة في عام ١٩٧٥، ٤٨٧٤,٩ مليون دولار بعد ان كانت ٤٧٣,٤ مليون دولار فقط عام ١٩٧٣. ولم تكن الزيادة قاصرة على حجم الاموال فحسب، بل ان معدل المساعدات

---

(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦) ابراهيم شحاتة وروبرت مابرو، «معونات دول الأوبك ـ دراسة تحليلية،» النفط والتعاون العربي، السنة ٤، العدد ١ (١٩٧٨)، ص ١٠٢ ـ ١٠٣.

الميسرة المدفوعة قد سجل معدلات مرتفعة من الناتج القومي الاجمالي للأقطار العربية النفطية. اذ ارتفعت نسبة المبالغ المدفوعة على هيئة مساعدات وقروض ميسرة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من ٣,٢١ بالمائة الى ٦,٥١ بالمائة بالنسبة للكويت، ومن ٠,٧٤ بالمائة الى ٢,١٧ بالمائة بالنسبة للجماهيرية الليبية، ومن ١,٧١ بالمائة الى ٦,٠ بالمائة بالنسبة للسعودية، ومن ٠,٧ بالمائة الى ١٥,٥٦ بالمائة بالنسبة لقطر، ومن ٣,٦ بالمائة الى ١١,٨ بالمائة بالنسبة لدولة الامارات، وذلك بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٥، حسبما تشير اليه بيانات الجدول رقم (٤ ـ ٦).

وهكذا خلال السنوات اللاحقة لحرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣، اخذت التدفقات المالية من البلدان العربية النفطية الى البلدان العربية غير النفطية تشكل عنصراً مهماً من عناصر السياسات الاقتصادية الخارجية للأقطار العربية النفطية. وقد جرت العادة في التحليلات على تقسيم التدفقات المالية من الأقطار العربية النفطية الى الأقطار العربية غير النفطية الى تدفقات ميسرة Concessional flows، وتدفقات غير ميسرة الشروط non-Concessional flows (بالشروط التجارية). كما أن كل نوع من هذه التدفقات ينقسم بدوره الى تدفقات على اساس ثنائي وتدفقات على اساس متعدد الاطراف، اي من خلال مؤسسات التمويل الاقليمي والدولي (مثل صندوق النقد العربي، الصندوق العربي للانماء، الصندوق الخاص لمنظمة «الاوبك»).

كذلك تجري التفرقة في هذا النوع من الدراسات بين حجم الارتباطات Commit-ments والحجم الفعلي للمسحوبات (او المدفوعات الفعلية) net disbursements. إذ يوجد عادة تباين كبير بين المبالغ «المرتبط بها» والمبالغ «المسحوبة» فعلاً، حيث ان المبالغ المسحوبة تقيس حجم التدفقات المالية التي استفادت منها بالفعل البلدان العربية غير النفطية. وقد اعتمدنا في قياس حجم التدفقات المالية من البلدان العربية النفطية الى البلدان العربية غير النفطية على البيانات الاحصائية المتاحة في النشرات المختلفة الصادرة عن «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» OECD.

ويلاحظ بصفة عامة أن عام ١٩٧٥ كان «عام «الذروة» Peak Year بالنسبة للحجم المطلق والنسبي للتدفقات المالية من الأقطار العربية النفطية الى الأقطار العربية غير النفطية. وفي خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧ ظهرت كل من السعودية، الكويت، دولة الامارات، كمجموعة مهمة من بين مجموعة الأقطار العربية النفطية، من حيث الحجم المطلق للمعونات المالية التي تقدمها بشروط ميسرة للأقطار العربية غير النفطية(٢٧). وفيما

---

(٢٧) لا تشمل البيانات المنشورة حجم الودائع التي تقوم بعض الدول النفطية بإيداعها لدى البنوك المركزية للدول العربية غير النفطية والتي تعاني من ضعف موقف احتياطي العملات الاجنبية لديها، وذلك بهدف دعم مركزها=

جدول رقم (٤ ـ ٦)

تدفقات المساعدات والقروض الميسرة الممنوحة من الاقطار العربية النفطية في الاعوام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٧ (بملايين الدولارات)

القطر	السنة	الارتباطات (Commitments)			المبالغ المدفوعة (Net disbursements)			المبالغ المدفوعة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (نسبة مئوية)
		اتفاقيات ثنائية	اتفاقيات متعددة الاطراف	الجملة	اتفاقيات ثنائية	اتفاقيات متعددة الاطراف	الجملة	
الامارات العربية المتحدة	١٩٧٣	١١٢,٤	١,٨	١١٤,٢	٨٣,٨	١,٨	٨٥,٦	٣,٥٧
	١٩٧٤	٤٥٩,٤	٨٢,٤	٥٤١,٨	٢٦٠,٠	٣١,٩	٢٩١,٩	٣,٨٩
	١٩٧٥	١٠٥٧,١	٦٦,٢	١١٢٣,٣	٩٧١,٤	٧٤,٧	١٠٤٦,١	١١,٧٩
	١٩٧٦	١٠٨٥,١	٣٩٥,٨	١٤٨٠,٩	٩٦٩,٣	٩٠,٩	١٠٦٠,٢	١٠,٩٤
	١٩٧٧	٩٦٨,٣	١٠٨,١	١٠٧٦,٤	١٠١٠,٠	٢٥١,٨	١٢٦١,٨	١٠,٩٧
الجزائر	١٩٧٣	١,٦	١,٥	٣,١	١,٦	١,٥	٣,١	٠,٠٤
	١٩٧٤	٤,٨	٥٥,٩	٦٠,٧	٢,٨	٣٩,٩	٤٢,٧	٠,٣٧
	١٩٧٥	٣٠,٨	٢٨,٨	٥٩,٦	٢٩,٨	١٠,٩	٤٠,٧	٠,٣٠
	١٩٧٦	٤٤,٦	٣٣,٣	٧٧,٩	٤٤,٦	٩,٠	٥٣,٦	٠,٣٣
	١٩٧٧	١٠,٠	٥١,٥	٦١,٥	١٠,٠	٣٦,٧	٤٦,٧	٠,٢٤
الجماهيرية العربية الليبية	١٩٧٣	٢٢,٤	٤,٦	٢٧,٠	٢٠,٠	٢١,٩	٤١,٩	٠,٧٤
	١٩٧٤	١٣٥,٢	١٠٠,٦	٢٣٥,٨	٨٨,٥	٢٩,١	١١٧,٦	١,٠٣
	١٩٧٥	٢١٥,٦	٧٦,٠	٢٩١,٦	١٦٥,٩	٩٥,٢	٢٦١,١	٢,١٣
	١٩٧٦	٩١,٣	١٢٥,٩	٢١٧,٢	٢٧,٦	٦٦,٠	٩٣,٦	٠,٦١
	١٩٧٧	٢٤,٦	١١١,٨	١٣٦,٤	٢٥,٠	٨٤,٤	١٠٩,٤	٠,٦٣
السعودية	١٩٧٣	٢٠٥,٥	٠,٧	٢٠٦,٢	١٨٠,٠	٠,٧	١٨٠,٧	١,٧٤
	١٩٧٤	٨١٢,١	٢٠٠,٨	١٠١٢,٩	٧٩,٠	٨٠,٠	٨٧٠,٠	٢,٤٧
	١٩٧٥	٢٥٨٥,٥	٢٠٤,٦	٢٧٩٠,١	١٧٨٠,٠	٢١٧,٤	١٩٩٧,٤	٦,٠١
	١٩٧٦	٢٣٤٧,٧	١٢٢٢,٣	٣٥٧٠,٠	٢٠٦٥,٠	٣٤٢,١	٢٤٠٧,١	٥,٨٤
	١٩٧٧	٢٥١٥,٠	٤٤٩,٢	٢٩٦٤,٢	١٦٦٠,٠	٧١٣,٠	٢٣٧٣,٠	٤,٨٢

العراق	١٩٧٣	١١٢,٥	٢,٦	١١٥,١	٧,٣	٢,٦	٩,٩	٠,١٧
	١٩٧٤	٤٢٧,٠	٥٦,٦	٤٩٢,٦	٣٧٢,٠	٣٣,٦	٤٠٥,٦	٣,١٣
	١٩٧٥	٣٤٤,١	٢٦,٧	٣٧٠,٨	١٩٥,٤	٢٠,٠	٢١٥,٤	١,٦٣
	١٩٧٦	٢١٣,٢	٨٤,١	٢٩٧,٣	١٨٧,٣	٤٤,٤	٢٣١,٧	١,٤٦
	١٩٧٧	١٠٨,٦	٢٧,٠	١٣٥,٦	٢٥,٠	٢٨,٤	٥٣,٤	٠,٢٨
قطر	١٩٧٣	٤,٨	٠,٥	٥,٣	٣,٦	٠,٥	٤,١	٠,٦٩
	١٩٧٤	٩٧,٨	٣٠,٣	١٢٨,١	٧٦,٠	١٠,٥	٨٦,٥	٤,٣٣
	١٩٧٥	٣٣٧,٤	٣١,٧	٣٦٩,١	٣٠٢,٧	٣٦,٢	٣٣٨,٩	١٥,٦٢
	١٩٧٦	٩٦,٦	٢٣٩,٣	٣٣٥,٩	١٤٣,٩	٥١,١	١٩٥,٠	٧,٩٥
	١٩٧٧	١٠٤,٦	٤٧,٦	١٥٢,٢	١٠٠,٠	١٧,٦	١١٧,٦	٤,٧١
الكويت	١٩٧٣	١٩١,٣	١٢,٣	٢٠٣,٦	١٣٥,٠	١٣,١	١٤٨,١	٣,٢٢
	١٩٧٤	٣٩٢,٢	١٠٢,٦	٤٩٤,٨	٢٢٥,٠	٤٩,٨	٢٧٤,٨	٢,٢٤
	١٩٧٥	١٠٩٦,٣	٩٣,٧	١١٩٠,٠	٩١٠,٣	٦٥,٠	٩٧٥,٣	٦,٥٢
	١٩٧٦	٥٤٥,٣	٩١٠,٨	١٤٥٦,١	٣٧٦,٢	٢٣٨,١	٦١٤,٣	٤,٣٤
	١٩٧٧	١٠٣٩,٤	٢١٢,٧	١٢٥٢,١	٧٩٢,٠	٦٤٩,٨	١٤٤١,٨	١٠,١٨
المجموع	١٩٧٣	٦٥٠,٥	٢٤,٠	٦٧٤,٥	٤٣١,٣	٤٢,١	٧٣,٤	١,٠٨
	١٩٧٤	٢٣٢٨,٥	٦٣٨,٢	٢٩٦٦,٧	١٨١٤,٣	٢٧٤,٨	٢٠٨٩,١	٢,٥٩
	١٩٧٥	٥٦٦٦,٨	٥٢٧,٨	٦١٩٤,٥	٤٣٥٥,٥	٥١٩,٤	٤٨٧٤,٩	٥,٠٦
	١٩٧٦	٤٤٢٣,٨	٣٠١١,٥	٧٣٥,٣	٣٨١٣,٩	٨٤٠,٦	٤٦٥٤,٥	٣,٩٠
	١٩٧٧	٥٧٧٠,٣	١٠٠٧,٩	٥٧٧٨,٤	٣٦٢٢,٠	١٨٨١,٧	٥٥٠٣,٧	

المصادر: احتسبت من: بيانات عام ١٩٧٣ : Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), *Financial Flows from OPEC Members to Developing Countries* (Paris: OECD, 1976).

بيانات عام ١٩٧٤ : OECD, *The Aid Programmes of OPEC Members* (Paris: OECD, 1976), p. 101.

بيانات عام ١٩٧٥ : OECD, *Development Cooperation: Efforts ad Policies of the Members of DAC, 1977 Review* (Paris: OECD, 1977), p. 224.

بيانات عام ١٩٧٦ و ١٩٧٧ : OECD, *Development Cooperation: Efforts and Policies of the Members of DAC, 1978 Review* (Paris:OECD, 1978).

يتعلق بتوزيع الارتباطات والمبالغ المسحوبة بشروط ميسرة بين الاتفاقيات الثنائية وبين الاتفاقيات متعددة الاطراف، فإن الميزان قد مال بصفة عامة لصالح التدفقات على اساس ثنائي (انظر الجدول رقم (٤ ـ ٦).

واذا انتقلنا من المقارنات الكمية والنوعية الى بحث النمط الجغرافي لتوزيع تدفقات المعونات الميسرة «على اساس ثنائي» من البلدان العربية النفطية الى البلدان العربية غير النفطية لوجدنا توسعاً مستمراً فيما يتعلق بعدد الأقطار العربية غير النفطية المستفيدة من هذه التدفقات (انظر الجدول رقم (٤ ـ ٧). ويلاحظ ان مصر وسوريا والاردن قد استحوذت على حوالي ٧٤ بالمائة من جملة المبالغ المدفوعة على اساس ثنائي، وبشروط ميسرة خلال عام ١٩٧٥.

وقد اعدت وزارة الاقتصاد في مصر تقريراً شاملاً عن المساعدات التي تلقتها مصر من الأقطار العربية منذ عام ١٩٦٧ وحتى نهاية عام ١٩٧٦. ويتضمن التقرير جميع المساعدات المادية والعينية التي تم تقديمها لمصر طبقاً لمؤتمر الخرطوم الذي عقد في آب / اغسطس سنة ١٩٦٧ ومؤتمر الرباط عام ١٩٧٠، ومؤتمر الرباط عام ١٩٧٤. وقد بلغ مجموع مبالغ الدعم المالي المقدم على شكل منح ١,٧ مليار جنيه مصري. قدمت المملكة العربية السعودية منها ٧٧٨,١ مليون جنيه، والكويت ٥٧٢,٥ مليون جنيه والجماهيرية الليبية ١٨٥,٣ مليون جنيه، وقطر ٦٨,٣ مليون جنيه ودولة الامارات ١٩٠ مليون جنيه، والبحرين ٧٠٠ الف جنيه، والعراق ١٩,١ مليون جنيه، والجزائر ٢,٦ مليون جنيه[٢٨].

ولم تختلف كثيراً حصيلة الدعم العربي لمصر (التي لا تشمل الودائع والقروض) في عام ١٩٧٥ عن عام ١٩٧٤، إذ بلغت في عام ١٩٧٥ مبلغ ٣٨٦ مليون جنيه مصري في كل من احصاءات الموازنة النقدية وميزان المدفوعات، في حين بلغت في ١٩٧٤ حوالى ٤٠٥ مليون جنيه مصري. وتفصيل هذا الدعم على الوجه الآتي (بملايين الجنيهات المصرية)[٢٩].

= الاقتراضي في سوق المال العالمية. وقد بلغ اجمالي الودائع الحكومية للبلدان النفطية والمودعة لدى البنك المركزي المصري في نهاية عام ١٩٧٩: ١٩٣٤ مليون دولار، مقسم على الوجه التالي: ٨٣٧,٥ مليون دولار لمؤسسة النقد السعودي، ٩٣٧,١ مليون دولار لبنك الكويت المركزي، ١٢٧,٩ مليون دولار لمصرف الجماهيرية الليبية المركزي، ٣١,٧ مليون دولار للبنك المركزي العراقي، انظر: **الاهرام**، ١/ ٢ / ١٩٨٠.

(٢٨) **الوطن** (الكويت)، ٢٦ / ١ / ١٩٧٧.

(٢٩) انظر: مصر، وزارة التخطيط، **التقرير المبدئي لمتابعة الخطة العامة للدولة عن عام ١٩٧٥** (القاهرة: الوزارة، ١٩٧٦)، ص ٤٩.

جدول رقم (٤ ـ ٧)

نمط تدفق المعونات الميسرة (على أساس ثنائي) من الاقطار العربية النفطية الى الاقطار العربية غير النفطية (١٩٧٣ ـ ١٩٨١)

(بملايين الدولارات الامريكية)

الاقطار النفطية المانحة للمعونات / الاقطار المستفيدة	السنة	الامارات العربية المتحدة	الجزائر	الجماهيرية العربية الليبية	العراق	قطر	الكويت	السعودية	المجموع
الاردن	١٩٧٣	١٥,٢	–	–	–	–	٣٤,٢	٤٤,٠	٩٣,٤
	١٩٧٤	٣٤,٧	–	–	١٤,٠	١٨,٥	٩١,٦	٤٤,٠	١٨٨,٨
	١٩٧٥	٦٤,٩	–	–	١٤,٠	٠,١	١١٤,٥	١٠٠,٠	٢٩٣,٥
	١٩٧٦	٨٧,٨	–	–	٢٧,٠	٨,٢	٧٣,٥	١٦٥,٠	٣٦١,٥
	١٩٧٧	٥٧,٨	–	٠,٣	١١,٨	–	٦٢,٦	٢٦٥,٠	٣٩٧,٥
	١٩٧٨	٢٠٦,٧	٨٩,٠	١٩٦,٠	٢١٥,٠	٨٢.٣	٢٨,٠	٣٦٨,٠	٧٨٤.٣
	١٩٧٩	٠,٣	٨٩,٠	١٩٧,٧	١٩,٠	٨٢,٣	٢٨,٠	٣٦٨,٠	٧٨٤,٣
	١٩٨٠	٣,١	٨٩,٠	١٩٦,٠	٢٧٤,٩	١٦٤,٥	٣٣٢,٧	٣٧٨	١٤٣٨,٢
	١٩٨١	–	–	٦,٩	–	–	–	–	٦,٩
تونس	١٩٧٣								
	١٩٧٤	٥,١	–	١,١	–	١٠,٠	–	١,٠	١٧,٢
	١٩٧٥	٢٠,٨	–	–	٥,٠	٥,٠	٤,٧	٢٠,٠	٥٥,٥
	١٩٧٦	٦,٢	–	–	–	٥,٠	١١,٣	–	٢٢,٥
	١٩٧٧	١١,٠	–	–	١٠,٠	٣,٠	٤,٨	٢,٠	٣٠,٨
	١٩٧٨	٢,١	–	–	–	–	١٠,٠	٣,٠	١٥,١
	١٩٧٩	٣٤,١	–	–	–	–	١٤,١	٣٢,٠	٨٠,٢
	١٩٨٠	٢٠,٤	–	–	–	–	٢٤,٢	١٠,٠	٥٤,٦
	١٩٨١	٥,٥	–	–	–	–	٩,٣	١٥,٠	٢٩,٨
السودان	١٩٧٣	–	–	–	–	–	٠,٣	–	٠,٣
	١٩٧٤	١٥,١	–	–	١٠,٠	١٤,٠	٥,٣	١٤,٠	٥٨,٤
	١٩٧٥	٤٩,٣	–	٠,٣	–	٢,٠	٨,٤	٩٥,٠	١٥٥,٠
	١٩٧٦	٢٥,٤	–	–	١,٠	٠,٦	١٦,٨	١٦٤,٠	٢٠٧,٨
	١٩٧٧	٣٥,٧	–	–	–	–	١٢,٥	٨٥,٠	١٣٣,٢
	١٩٧٨	١٠,٦	–	–	٢,٠	١,٠	١٨,٤	٢٣,٠	٥٥,٠
	١٩٧٩	٥,٣	–	–	–	١٥,٢	٢٩,٧	١٠٩,٠	١٥٩,٢
	١٩٨٠	١٣,٧	–	–	–	–	١٣,٥	٢٢,٠	٤٩,٢
	١٩٨١	٣,٦	–	–	–	–	١١,٠	١٦,٠	٣٠,٦
سوريا	١٩٧٣	١٥,٠	٢,٠	–	٢,٥	–	٧٥,٠	٧٠,٠	١٨٢,٥
	١٩٧٤	١٥٣,٥	–	١٦,٩	١٢٠,٥	–	١٢٢,٣	١٦٢,٠	٥٧٥,٢
	١٩٧٥	١١٦,٥	–	–	–	٠,٧	١٧٩,١	٢٤٢,٠	٥٣٨,٣
	١٩٧٦	٢٥٠,٦	–	–	–	٧,١	٧,٢	١٩٠,٠	٤٥٤,٩
	١٩٧٧	٢٩٠,٧	–	–	–	٣,٠	١٨٤,٦	٣٨٧,٠	٨٦٥,٣
	١٩٧٨	٣٤٠,٠	١٣٢,٢	٢٩٧,٠	٢٧٤,٩	١٢١,٦	٢٩٨,٩	٧٠٦,٠	٢١٧٠,٦
	١٩٧٩	٥,٠	–	٢٩٧,٠	–	١٢١,٦	٢٩٨,٩	٧٠٦,٠	٢١٧٠,٦
	١٩٨٠	٢,٤	١٣٢,٥	٢٩٧,٠	–	١٢١,٦	٢٩٤,٠	٥٤٩,٠	١٣٩٦,٥
	١٩٨١	٦,٣	١٣٢,٥	٢٩٧,٠	٢٧٤,٩	٢٤٢,١	٢٩٠,٤	٥٥٩,٠	١٨٠٢,٢

يتبع

تابع جدول رقم (٤ - ٧)

الاقطار النفطية المانحة للمعونات / الاقطار المستفيدة	السنة	الامارات العربية المتحدة	الجزائر	الجماهيرية العربية الليبية	العراق	قطر	الكويت	السعودية	المجموع
الصومال	١٩٧٣	٣,٠	١,٠	١,٥	—	١,٠	—	—	٣.٨
	١٩٧٤	٥,٥	٠٣,٠	١٢,٢	٤,٠	١٦,٠	٣.٦	١٠,٠	٥٤.٣
	١٩٧٥	١٥,٥	—	—	١٨.٦	٢,٧	٣,٠	١٧.٠	٥٦.٨
	١٩٧٦	٠,١	—	—	—	—	٧.٠	٢٣.٠	٣٠.١
	١٩٧٧	٧٢,٥	—	—	—	—	٢٤,٧	١٧٢.٠	٢٦٩.٢
	١٩٧٨	٣٣,٢	—	—	١٠,٠	٣.٥	٢٣.٣	٤.٠	٧٤.٠
	١٩٧٩	٢٥,٨	—	—	—	١,٥	١٢,٠	٥٢,٠	٩٠.٦
	١٩٨٠	١٣,١	—	—	—	٦٩.٧	٢٧,٩	٢٢.٠	١٣٢.٧
	١٩٨١	—	—	—	—	—	٣,١	٨.٠	١١,١
لبنان	١٩٧٣	—	—	—	—	—	—	—	—
	١٩٧٤	٢,١	—	—	١٠٧,٦	٢,٠	—	٦.٠	١١٧.٧
	١٩٧٥	٠,٣	—	—	—	٠,٩	٠,١	—	١.٣
	١٩٧٦	٨,٠	—	—	—	—	—	—	٨.٠
	١٩٧٧	١٠,٠	—	١,٩	—	—	-٠,٦	٢٣.٠	٣٤.٣
	١٩٧٨	—	—	—	—	—	١٩٦,١	٢١٠,٠	٤٠٦,١
	١٩٧٩	٥,٠	—	—	١٥,٠	٢٨,٥	١٩٩,٦	١١٩,٠	٣٦٧.١
	١٩٨٠	٤٩,٠	—	١٠,٠	٥٩,٤	٢٦,٣	٢٢١,٢	١٦٧.٠	٥٣٢.٩
	١٩٨١	٩٢,٣	—	٦٦.٨	٣٣,٠	٣٠,٣	٢٦٤.٢	٢٩٣,٠	٧٧٩.٦
مصر	١٩٧٣	٢٠,٧	—	١٧٠,٠	—	—	١٩٤,٩	١٧٠,٠	٥٥٥,٦
	١٩٧٤	١٢٠,٧	—	١٦,٩	—	١٥,٠	٢٤٢,٨	٤٧١,٠	٨٦٦.٤
	١٩٧٥	٢٨٤,٠	—	—	١٢٣,٠	٥٥,٢	٤٤٩,٦	٩٤٩,٠	١٨٦٠.٨
	١٩٧٦	٣٣٤,٣	—	—	—	٧٥,٥	١٨٥,٠	٤٩١,٠	١٠٨٥.٨
	١٩٧٧	١٨٦,٢	—	٠,١	—	٩٥,٠	٣٠٢,٩	٢٨٨,٠	٧٧٢.٢
	١٩٧٨	١٣١,٧	—	—	—	—	٢٦,٤	٢٠٩,٠	٣٦٧,١
	١٩٧٩	٣,٢	—	—	—	—	٨,٦	—	١١.٨
	١٩٨٠	٥,٣	-	—	—	—	٣,٤	—	٨,٧
	١٩٨١	٢,٤	—	—	—	—	٤,٢	—	١,٨
المغرب	١٩٧٣	—	—	—	—	—	—	—	—
	١٩٧٤	—	—	—	—	٨,٠	١,٠	—	٩,٠
	١٩٧٥	٢٥,٢	—	—	—	١٢,٠	٩,٣	٣٥,٠	٨١,٥
	١٩٧٦	٣٥,٥	—	—	—	—	٨,٦	—	٤٤,١
	١٩٧٧	٤١,٤	—	—	—	—	١٠,٨	١٠٥,٠	١٥١,٢
	١٩٧٨	٠,٩	—	—	—	—	٢٤,٧	٩,٠	٣٤,٦
	١٩٧٩	٠,١	—	—	—	١٧,٢	١٦,٠	١٦٩,٠	٢٠٢,٣
	١٩٨٠	٥,٢	—	—	٤,٧	—	١٦,٥	١٣,٠	٣٩.٤
		٥,٠	—	—	—	—	١,٧	٦١١,٠	٦١٤,٣
موريتانيا	١٩٧٣	—	—	٥,٤	—	—	—	—	٥,٤
	١٩٧٤	—	—	٦,٥	—	١٢,٠	٠,٢	١٨,٠	٣٦,٧
	١٩٧٥	١٥,٠	—	٢,٠	—	١,٥	٢,٦	—	٢١,١
	١٩٧٦	١٠,٠	—	—	—	١,٥	٨,٠	٩٤,٠	١١٣,٥
	١٩٧٧	١٠,٠	—	—	—	—	١٣,٥	١٠٩,٠	١٣٢,٥
	١٩٧٨	—	—	—	—	١,٠	٧,٩	١٠٠,٠	١٠٨,٠
	١٩٧٩	٤,١	٢٥,٠	—	٢٥,٠	٦,٠	١٠,٧	٤,٠	٧٤,٨
	١٩٨٠	٠,٣	—	—	—	٣,٣	٢١,٤	١٠,٠	٣٥,٠
	١٩٨١	٩,٩	—	—	—	—	١٢,٧	٣,٠	٢٥.٦

يتبع

الاقطار النفطية المانحة للمعونات / الاقطار المستفيدة	السنة	الامارات العربية المتحدة	الجزائر	الجماهيرية العربية الليبية	العراق	قطر	الكويت	السعودية	المجموع
اليمن الديمقراطية	١٩٧٣	—	—	١,٧	—	—	—	—	١,٧
	١٩٧٤	—	—	١٠,١	٦,٢	—	٤,٨	—	٢١,٥
	١٩٧٥	١,٢	—	١٤,٣	—	٣,٠	١٣,٢	—	٣١,٦
	١٩٧٦	١٨,٤	١,٠	٢,٦	٣,٠	٢,٠	١٦,٦	١٠٠,٠	١٤٣,٦
	١٩٧٧	١٧,٣	—	—	—	—	٥,٢	٥٠,٠	٧٢,٥
	١٩٧٨	٠,٩	—	—	١٣,٣	—	٦,٣	—	٢٠,٥
	١٩٧٩	٠,٨	—	—	—	٣,٢	٧,٠	—	١١,٠
	١٩٨٠	-٠,١	—	٧,٢	—	—	١٢,٨	—	١٩,٩
	١٩٨١	—	—	١٣,٠	—	—	١٠,٨	—	٢٣,٨
اليمن العربية	١٩٧٣	١,٠	—	—	٠,٥	١,١	٠,١	٠,٩	٣,٦
	١٩٧٤	١٤,٨	—	٥,٣	٥,٠	٢,٠	٦,٤	٤٤,٠	٧٧,٥
	١٩٧٥	١٣,٦	—	٣,٤	٤,٨	—	٢٠,٥	١٠٦,٠	١٤٨,٣
	١٩٧٦	٣٥,٥	—	٢,٢	٢,٧	١,٤	٢٤,٩	١٤١,٠	٢٠٧,٧
	١٩٧٧	١١,٧	—	—	١٥,٠	—	٦,٥	٢٣٤,٠	٢٦٧,٢
	١٩٧٨	٢,٥	—	—	—	—	٣,٢	١٢٦,٠	١٣١,٧
	١٩٧٩	٢,٧	٣٠,٠	—	١٠,٠	—	٧,٠	٢٧٧,٠	٣٢٦,٧
	١٩٨٠	٧,٨	—	—	٢,٠	—	٦,٤	٢٢٧,٠	٢٤٣,٢
	١٩٨١	٥,٨	—	—	—	—	٥,٠	١٦٨,٠	١٧٨,٨
غير مخصصة(*)	١٩٧٣	٨٢,٧	٢١,٥	١٨٨,٩	٣,٠	٩٢,٦	٣٣٤,١	١٢٩٣,٠	٢٠١٥,٨
	١٩٧٤	٤٥٩,٧	٧,٢	١٣٢,٧	٣٦٩,٣	٢٠٤,٤	٥٥٥,٢	٢٥٣٦,٠	٢٢٦٤,٥
	١٩٧٥	٩٧١,٣	٢٩,٨	١٣١,٢	٢١٤,٠	٢٧٢,١	٨٤٤,٧	٣٧٧٣,٠	٦٢٣٦,١
	١٩٧٦	٩٥٨,١	٤٩,١	٦٢,٨	٣٦,٨	٢٠٠,٦	٥٣٠,٢	٣٥٥٢,٠	٥٣٨٩,٦
	١٩٧٧	٩٠٩,٢	١٤٩,٧	٧,٢	١٥٣,٨	١٠٢,٨	٦١٧,٠	٢٩٨١,٠	٤٩٢٠,٧
	١٩٧٨	٧٨٦,٩	٢٣٣,٨	٥٢٤,١	٥٩٨,٣	٢٢١,٥	٨٠٤,٠	٤٨٥٤,٠	٨٠٢٢,٦
	١٩٧٩	١١٢٨,٩	١٦٤,٩	٥٦٦,٩	١٢٦٧,٥	٣٥٧,٥	٨٧٥,٠	٤١٩٩,٠	٨٥٥٩,٧
	١٩٨٠	٩٤٦,١	٣٥٨,٢	٥٧٤,٦	٢٤٩٩,٠	٣٢٧,٨	١٣٤٥,٢	٥٥٠٤,٠	١١٥٥٤,٩
	١٩٨١	١٧٢,٨	٣٧٨,٢	٧٠٨,٥	٦٧٢,٣	٤٦٩,٤	١١٩٨,٧	٤٩٦٣,٠	٨٥٦٢,٩
المجموع	١٩٧٣	١٣٤,٩	٤٢,٥	٣٧٤,٤	٦,٠	٩٤,٧	٦٣٨,٦	١٥٧٧,٩	٢٨٦٩
	١٩٧٤	٨١١,٢	١٠,٢	٢٠١,٧	٦٢٢,٦	٣٠١,٩	١٠٣٣,٢	٣٣٠٦,٠	٦٢٨٦,٨
	١٩٧٥	١٥٧٧,٦	٢٩,٨	١٥١,١	٣٧٩,٤	٣٥٥,٢	١٦٤٩,٧	٥٣٣٧,٠	٩٤٧٩,٨
	١٩٧٦	١٧٦٩,٩	٥٠,١	٦٧,٦	٧٠,٥	٣٠١,٩	٨٨٩,١	٤٩٢,٠	٨٠٦٩,١
	١٩٧٧	١٦٥٣,٥	١٤٩,٧	٩,٥	١٩٠,٦	٢٠٣,٨	١١٤٤,٥	٤٧٠١,٠	٨٠٥٢,٦
	١٩٧٨	١٥١٥,٥	٤٥٥,٠	١٠١٧,١	١١١٣,٥	٤٢٩,٧	١٤٢٨,٩	٦٥٢٧,٠	١٢٤٨٦,٧
	١٩٧٩	١٢١٤,٦	٣٠٨,٩	١٠٦١,٦	١٣٣٦,٥	٦٣٣,٠	١٤٩٨,٨	٥٩٦٥,٠	١٢٠١٨,٤
	١٩٨٠	١٠٦٤,٩	٥٧٩,٧	١٠٨٤,٩	٢٦٣٦,٠	٦٣٠,٧	٢٣١٢,٨	٦٩١٣,٠	١٥٢٢٢,٠
	١٩٨١	—	—	—	—	—	—	—	١٣٤٩٥,٧
المجموع بدون المبالغ غير المخصصة	١٩٧٣	٥٢,٢	٢١,٠	١٨٥,٥	٣,٠	٢,١	٣٠٤,٥	٢٨٤,٩	٨٥٣,٢
	١٩٧٤	٣٥١,٥	٣,٠	٦٩,٠	٢٥٣,٣	٩٧,٥	٤٧٨,٠	٧٧٠,٠	٢٠٢٢,٣
	١٩٧٥	٦٠٦,٣	—	١٩,٩	١٦٥,٤	٨٣,١	٨٠٥,٠	١٥٦٤,٠	٣٢٤٣,٧
	١٩٧٦	٨١١,٨	١,٠	٤,٨	٣٣,٧	١٠١,٣	٣٥٨,٩	١٣٦٨,٠	٢٦٧٩,٥
	١٩٧٧	٧٤٤,٣	—	٢,٣	٣٦,٨	١٠١,٠	٥٢٧,٥	١٧٢٠,٠	٣١٣١,٩
	١٩٧٨	٧٢٨,٦	٢٢١,٢	٤٩٣,٠	٥١٥,٢	٢٠٨,٢	٦٢٤,٩	١٦٧٢,٠	٤٤٦٤,١
	١٩٧٩	٨٥,٧	١٤٤,٠	٤٩٤,٧	٦٩,٠	٢٧٥,٥	٦٢٣,٨	١٧٦٦,٠	٣٤٥٨,٧
	١٩٨٠	١١٨,٨	٢٢١,٥	٥١٠,٣	١٣٧,٠	٣٠٢,٩	٩٦٧,٦	١٤٠٩,٠	٣٦٦٧,١
	١٩٨١	١٣٣,٩	٢٢١,٥	٥٧٢,٨	٥٨٢,٨	٤٣٦,٩	٩٣٣,٩	٢٠٥١,٠	٤٩٣٢,٠

(المصادر على الصفحة التالية)

(*) لا تتعلق بالاقطار العربية غير النفطية وحدها، ولكنها تخص كل البلاد النامية المقترضة من الاقطار العربية النفطية.

ملاحظة عامة: تشير العلامة «ـ» الى ان البيانات غير متوفرة.

المصدر: احتسبت من: United Nations, Conference on Trade and Development [UNCTAD], *Financial Solidarity for Development, 1984 Review: Development Assistance from OPEC Members and Institutions to other Developing Countries, 1973-1981* (New York: United Nations, 1984).

(أ) دعم الخرطوم:		١٩٧٥
		٥٩,٧
السعودية	٣٦,١	
الكويت	٢٣,٦	
(ب) دعم الرباط:		١٦٥,٦
السعودية	٦٦,٦	
الكويت	٢٧,٥	
قطر	٢٤,٩	
ابو ظبي	٣٠,٠	
العراق	١٦,٦	
(ج) دعم آخر:		١٥٠,٦
السعودية	٤٣,٠	
الكويت	٩٧,٨	
ابو ظبي	٩,٨	
(د) اجمالي الدعم:		٣٨٥,٩

ومن ذلك يتضح ان اجمالي الدعم لمصر خلال عام ١٩٧٥ موزع على الاقطار العربية النفطية كالآتي(٣٠):

السعودية	١٤٥,٧
الكويت	١٥٨,٩

(٣٠) Law, *Arab Aid: Who Gets it, for What, and How?*, p. xvi.

قطر	٢٤,٩
ابو ظبي	٣٩,٨
العراق	١٦,٦
	٣٨٥,٩

بيد انـه يلاحظ ان التدفقات المالية الميسرة للاقطار العربية النفطية قد اتجهت لمزيد من التنوع الجغرافي في السنوات الاخيرة، بعد ان كانت مركزة بصفة اساسية في الاقطار الاعضاء في جامعة الدول العربية. فبينما ذهب ٩٧ بالمائة من اجمالي التدفقات المالية الميسرة للاقطار العربية النفطية الى الاقطار العربية الشقيقة في عام ١٩٧٣، نجد ان ٧٤ بالمائة فقط من اجمالي التدفقات المالية الميسرة ذهب الى البلدان الاعضاء في الجامعة العربية عام ١٩٧٧.

وتتميز المعونات والتدفقات المالية الميسرة للاقطار العربية النفطية من حيث الغرض الذي تخصص من اجله. إذ ان اهم ما يميز المعونات المالية للاقطار العربية النفطية في هذا المجال هو توجيه جانب كبير منها لدعم موازين المدفوعات وسد العجز في ميزانيات الاقطار العربية المستفيدة (دعم الاقتصاد الوطني). فقد بلغت التدفقات الثنائية من هذا النوع حوالى ٥٠ بالمائة من حجم الارتباطات وحوالى ٧٦ بالمائة من جملة المبالغ المدفوعة بشروط ميسرة خلال الفترة (١٩٧٣ ـ ١٩٧٥)[٣١]، كما يتضح من الجدول رقم (٤ ـ ٨).

ومن ناحية اخرى، يلاحظ ان القروض الحكومية الميسرة والمخصصة لتمويل مشروعات في الاقطار العربية غير النفطية تتضمن حريات نسبية اكبر بالنسبة للدول المستفيدة، فهي «معونات غير مقيدة» Untied aid[٣٢]، اذ انها ليست مقيدة في استخدامها بالشراء من القطر مصدر المعونة. وذلك بعكس معونات اقطار لجنة المساعدة الدولية DAC (التي تشمل الدول الصناعية الغربية واليابان) والتي تكون عادة مقيدة بالشراء من

(٣١) يلاحظ هنا أن سحب القروض والهبات المقدمة لدعم موازين المدفوعات أو سد العجز في الميزانية يتم على نحو أسرع كثيراً من سحب القروض المخصصة لتمويل المشروعات، أنظر: شحاتة ومابرو، «معونات دول الاوبك ـ دراسة تحليلية،» ص ١١.

(٣٢) في تفصيل مفهوم وممارسات «المعونات المقيدة» والمعونات «غير المقيدة» الدراسة الرائدة في هذا المجال، انظر: Jagdish Baghwati, *The Tying of Aid,* TD / 7 / Supp. 4 (Geneva: United Nations Conference on Trade and Development, 1967), pp. 1 - 57.

جدول رقم (٤ ـ ٨)

توزيع التمويل العربي طبقاً لنوع القروض ونوعية النشاط عن المدة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥

(القيمة بملايين الدولارات الامريكية)

نوع النشاط	القروض الميسرة				القروض غير الميسرة				مجموع القروض			
	الارتباطات		المدفوعات		الارتباطات		المدفوعات		الارتباطات		المدفوعات	
	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية
المشروعات الصناعية	٢٨١	٦,٦	١٦	٠,٦	١٤٠	٣,٩	٤١	٢,٦	٤٢١	٥,٤	٥٧	١,٣
المشروعات الزراعية	٤٥٣	١٠,٦	١٣١	٤,٩	١٥	٠,٤	—	—	٤٦٨	٦,٠	١٣١	٣,١
مشروعات البنية الاساسية	٣١٠	٧,٣	٣٥	١,٣	٢٥	٠,٧	—	—	٣٣٥	٤,٣	٣٥	٠,٨
مشروعات الخدمات	٨٩١	٢٠,٩	٢٨٩	١٠,٩	٤١٤	١١,٧	٦٩	٤,٤	١٣٠٥	١٦,٧	٣٥٨	٨,٥
مشروعات اخرى	٢٠٧	٤,٩	١٥٦	٥,٩	١٢	٠,٣	١٢	٠,٨	٢١٩	٢,٨	١٦٨	٤,٠
دعم الاقتصاد القومي	٢١١٥	٤٩,٧	٢٠٣٥	٧٦,٤	١٧٩٩	٥٠,٧	١٤٤٠	٩١,٦	٣٩١٤	٥٠,١	٣٤٧٥	٨٢,١
المشاركة في المشروعات العربية المشتركة	—	—	—	—	١١٤٧	٣٢,٣	١٠	٠,٦	١١٤٧	١٤,٧	١٠	٠,٢
المجموع	٤٢٥٧	١٠٠,٠	٢٦٦٢	١٠٠,٠	٣٥٥٢	١٠٠,٠	١٥٧٢	١٠٠,٠	٧٨٠٩	١٠٠,٠	٤٢٣٤	١٠٠,٠

المصدر: مستنسخ من الجدول الخاص بتوزيع المساعدات والقروض الميسرة وغير الميسرة الممنوحة من الأقطار العربية المصدرة للنفط، ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥، في: Law, *Arab Aid: Who Gets It, for What, and How?*, pp. 240 - 244, and OECD, *Development Cooperation: Efforts and Policies of the Members of DAC, 1977 Review*, pp. 226 - 229.

الـدول المـانحـة. بيد ان ذلك لا يعني ان هاجس الحرية المتاح وفقاً لهذا النوع من المعونات غير المقيدة مستغل بالكامل من جانب الاقطار العربية غير النفطية المستفيدة، نظراً لضعف الـطاقـات الوطنية لاعداد الدراسات التمهيدية ودراسات الجدوى والتحيز المغـالى فيه احيانـاً في اتجـاه الاستعـانـة ببيوت الخبـرة الاجنبية لاعـداد الـدراسات الاستشـارية واختيار الفنون الانتاجية الخاصة بهذه المشروعات. وهكذا فإننا نجد في احوال كثيرة ان «المعونات غير المقيدة» للاقطار العربية النفطية تعود من جديد للدول الغربية المتقدمة في شكل شراء آلات ومواد ونظم معلومات.

والآن لقد مضى اكثر من عشر سنوات على حرب تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٣، التي كان من نتائجها البارزة بدء مرحلة جديدة في التعاون المالي بين الاقطار العربية النفطية والاقطار العربية غير النفطية. ولعلّ من اهم التساؤلات المطروحة بهذا الصدد: ما يتعلق بالبواعث التي دفعت الاقطار العربية النفطية الى تقديم هذه المعونات المالية للاقطار العربية غير النفطية؟ إذ ان من المعروف ان المعونات المالية يتم تقديمها بصفة عامة لاعتبارات اخلاقية واقتصادية وسياسية(٣٣).

ولكن الاعتبارات الاخلاقية، رغم اهميتها، لا تفسر سوى جانب محدود للغاية من التـدفقـات المـالية من الاقـطار النفـطية الى الاقـطار غير النفـطية بشروط ميسرة. اما الاعتبـارات الاقتصـاديـة مثـل اهمية المحافظة على علاقات تجارية طيبة مع الاقطار المستفيدة، وفتح اسواق جديدة لمنتجات الاقطار المانحة، فإنها لا تلعب دوراً ملموساً في حالة البلدان العربية النفطية، اذ انه ليس لديها مصالح تجارية مباشرة في مجال فتح اسواق جديدة في البلدان المستفيدة من التدفقات المالية. يبقى اخيراً، دور الاعتبارات السيـاسيـة، حيث تلعب هذه الاعتبارات دوراً حاسماً في تفسير نمط التدفقات المالية الميسرة على اساس ثنائي من الاقطار العربية النفطية الى الاقطار العربية غير النفطية، في مجـال دعم العـلاقـات السياسية مع الاقطار المجاورة، وتحقيق بعض المكاسب للسياسة الخارجية للاقطار المانحة للدعم المالي (مثل حالة السعودية بالنسبة للسودان وجمهورية اليمن العربية). كذلك تندرج تحت بند البواعث السياسية الرغبة في استخدام برنامج المعونات الخارجية من جانب بعض الاقطار العربية النفطية المانحة لخلق «مناخ استثمـاري» اكثـر ملاءمة في الاقطار المستفيدة من الدعم، بما يسمح بفتح الاسواق المالية امامها، ويساعد بذلك على تسهيل حركة انتقال رؤوس الاموال اليها (وابرز مثال على ذلك العلاقات السعودية ـ المصرية في هذا المجال قبل توقيع «اتفاقية كامب ديفيد» والعلاقات السعودية ـ السودانية).

(٣٣) انظر: شحاتة ومابرو، المصدر نفسه، ص ١١٦.

وليس هناك من شك في ان التعاقب السريع للأحداث بعد تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣، والزيادة الكبيرة في حجم المعونات المالية التي قدمتها الأقطار النفطية الى الأقطار العربية غير النفطية قد تم بصورة «غير مخططة»، مما جعل كثيراً من الاموال تتدفق دون فلسفة مسبقة للمعونة وسياسات مفصلة حول طرائقها وأهدافها، واجراءات تقديمها بما يتناسب مع حجمها الجديد. ولا شك ان هناك نواقص كثيرة شابت علاقات التعاون المالي بين الأقطار العربية النفطية وغير النفطية تحت ضغط العمل السريع الذي فرضته الظروف الجديدة المتغيرة(٣٤). ولعلّ اخطر هذه النواقص هو تقديم المعونة المالية في احيان كثيرة، كرد فعل لمطالب الجهات المستفيدة، سواء كانت اقطاراً أو منظمات دولية(٣٥).

مما سبق يمكن القول انه بالمقاييس الدولية، اي بمقاييس العلاقة بين أقطار منفصلة لا تربط بينها رابطة الوحدة القومية، فإن الأقطار العربية النفطية، قد قدمت مساعدات وقروضاً مهمة ومتزايدة للأقطار العربية غير النفطية. ولكن هذه القروض والمساعدات تظل أقل من حجم تطلعات الأقطار العربية غير النفطية، خاصة تلك التي تعاني من ازمات حادة في ميزان مدفوعاتها. وهي أزمات كانت الى حد كبير نتيجة للالتزام العربي لبعض أقطار المواجهة كمصر وسوريا مثلاً(٣٦).

«على أن القضية الحقيقية لا ترتبط بما إذا كانت هذه المساعدات والقروض تمثل نسبة مرتفعة نسبياً من المساعدات والقروض بالمقاييس الدولية، او ما إذا كانت هذه المساعدات هي أقل من تطلعات الأقطار العربية غير النفطية أو انها تفي بهذه التطلعات، بل ان القضية الحقيقية هي ان هذا التوجه في النظر الى المساعدات والقروض، بل وإلى التنمية، يستبعد النظرة التكاملية لتنمية الوطن العربي في مجموعه، ومحاولة دفع عجلة التقدم فيه بأقصى سرعة ممكنة ولصالح مجموع الشعب العربي وكل قطر من اقطاره على حدة»(٣٧).

---

(٣٤) كان من المفروض أن تستخدم مصر رأس مال هيئة الخليج لتنمية مصر على مدى خمس سنوات، ولكنها فضلت استخدامه في عام واحد في سداد المتأخرات من الديون القصيرة الأجل التي كانت تدفع عنها فوائد كبيرة. كما استخدمت جزءاً من هذه الأموال لسداد قيمة وارداتها من السلع الغذائية والسلع الاخرى اللازمة لتشغيل الطاقات العاطلة. انظر: **الاهرام**، ٢٨ / ٤ / ١٩٧٨.

(٣٥) أنظر: شحاتة ومابرو، المصدر نفسه، ص ١١٧.

(٣٦) ابراهيم سعد الدين، **الارتفاع في العائد من النفط في البلاد العربية وأثره في تصنيع الوطن العربي** (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٧٧)، ص ٥٩.

(٣٧) المصدر نفسه.

الفصل الخامس

أموال النفط والمشروعات العربيّة المشتركة

اولاً: الاموال النفطية وصيغة «المشروع العربي المشترك»

ترجع فكرة اهمية اقامة المشروعات العربية المشتركة الى اوائل الخمسينات حيث جرت بعض المناقشات بين الاقتصاديين والسياسيين العرب حول اهمية ومنافع هذه المشروعات لدعم مسيرة التكامل الاقتصادي العربي[1]. كذلك خلص المؤتمر الثاني لاتحاد الاقتصاديين العرب ـ والذي انعقد في مدينة بغداد خلال الفترة: ٨ ـ ١٣ آذار/ مارس ١٩٦٩ ـ الى ان «المهمة الاقتصادية الاساسية امام البلدان العربية هي تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية سريعة، وهذا يستوجب أساساً اقامة مشروعات عربية مشتركة كأداة اساسية لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية»[2]. كما اكدت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية على اهمية المشروعات العربية المشتركة بالنسبة لحركة التكامل الاقتصادي العربي، اذ التزمت البلدان الاعضاء بموجب الفقرة (جـ) من المادة التاسعة من اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بـ «تنسيق الانماء الاقتصادي، ووضع برامج لتحقيق مشاريع الانماء العربية المشتركة».

وليس هناك من شك في ان صيغة «المشروع العربي المشترك» يمكن اعتبارها من اكفأ الصيغ الممكنة عملياً لدفع عملية التنمية العربية في اتجاه تنموي وتكاملي، على أن يكون ذلك ضمن اطار عملية اعادة هيكلة اوسع لأوضاع الاقتصاد العربي في مجموعه. ويعود

---

(١) انظر: ابراهيم شحاتة، «الدولارات البترولية والمشروعات العربية المشتركة،» السياسة الدولية، السنة ١٢، العدد ٤٦ (تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٦)، ص ٦.

(٢) احمد فارس مراد، «تقويم المشروعات العربية المشتركة كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي،» المستقبل العربي، السنة ١، العدد ٤ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨)، ص ١٣٠.

الحماس الشديد لصيغة «المشروع العربي المشترك» خلال السنوات العشر الاخيرة لأسباب عديدة من اهمها ان «المشروعات العربية المشتركة تحل الى حد كبير مشاكل التمويل والتصريف التي تعاني منها المشروعات القطرية، وتستفيد من مزايا الانتاج الكبير عن طريق تحقيق الوفورات القطرية والاقليمية، كما انها تحرض الآثار المضاعفة للاستثمار على المستوى القومي»(٣).

وعلى الرغم من التأكيدات النظرية العديدة على أهمية اقامة المشروعات العربية المشتركة، منذ بداية الخمسينات، فإننا نجد أن غالبية المشروعات العربية المشتركة القائمة اليوم في الوطن العربي قد انشئت بالفعل بعد عام ١٩٧٣ في ظل «الحقبة النفطية الجديدة»، وكجزء من الحركة العامة لتدوير «الدولارات - النفطية» في الوطن العربي. وحيث ان المشروعات العربية المشتركة تعد من اهم صور التدفقات الاستثمارية لأغراض التملك «Equity Investment» في المنطقة العربية، فإن الهدف من هذا الفصل هو تقويم الخطوات التي تم اتخاذها في مجال تأسيس المشروعات العربية المشتركة. . وذلك بغرض تحديد موقعها ضمن الحركة العامة لانسياب الاموال النفطية بين الاقطار العربية. إذ أن هذا الشكل الذي تأخذه حركة انسياب الأموال النفطية لا يقل، بل قد يفوق، في الأهمية الأشكال الأخرى لانسياب الأموال النفطية العربية في شكل قروض انمائية او اعانات مالية حكومية او استثمارات مباشرة.

ويميل فريق هام من الاقتصاديين والسياسيين العرب اليوم الى النظر الى صيغة «المشروعات العربية المشتركة» على انها من اهم ادوات السياسة الاقتصادية العربية المشتركة المؤدية الى تحقيق الاهداف التكاملية. «فالمشروع المشترك» بالنسبة لدول العجز، اي الاقطار العربية المستوردة لرأس المال، صيغة تسمح بالتحرر من الاعباء المالية المتمثلة في خدمة الدين، وخاصة لتلك الأقطار المثقلة بعبء الديون الخارجية. وبالنسبة لدول الفائض، اي الاقطار العربية المصدرة لرأس المال، فإن هذا الضرب من الاستثمار يشركها في امتلاك التسهيلات الانتاجية في المنطقة العربية، بحيث لا تكون فقط جهات مقرضة للاموال(٤). اذ ان مفهوم المشروع المشترك «هو من المرونة بحيث يتمشى مع مختلف الظروف والاعتبارات، اذ يمكن ان يأتي على هيئة شركة قابضة تمتلك اسهماً او حصصاً في مشاريع اقليمية، كما يمكن ان يأتي على صورة اسهام مباشر على مستوى عمليات الانتاج والتوزيع ذاتها»(٥).

كذلك يميل الرأي في اوساط رجال المال والاعمال العرب الى ان الظروف قد غدت

---

(٣) المصدر نفسه، ص ١٣٣.

(٤) حكمت شريف النشاشيبي، «المؤسسات والمراكز المالية العربية تشترك فعلياً في جهود التنمية الاقليمية،» نشرة منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، السنة ٣، العدد ٦ (حزيران/ يونيو ١٩٧٧)، ص ٢١.

(٥) المصدر نفسه.

مهيأة في المنطقة العربية، بعد عام ١٩٧٣ واكثر من اي وقت مضى، للتوسع في المشروعات العربية المشتركة لتشمل مختلف قطاعات الانتاج والخدمات، بما يحقق الاستغلال الامثل للموارد المالية العربية المتاحة، دون الاصطدام بالمصالح العربية والقطرية المتناقضة.

«فالمشروعات المشتركة، بعكس اسلوب منطقة التجارة الحرة او الاتحاد الجمركي او السوق المشتركة، لا تمس الا جزءاً من الاقتصاد القومي، ولا تتعدى تعاون عدد من الدول فيما يتعلق بمنتجات معينة محددة سلفاً، ولهذا السبب نفسه فإن ما تثيره محاولات انشائها من مشكلات لا بد ان تكون اقل عدداً واكثر قابلية للحل. ذلك انه نادراً ما تتطلب اقامة مشروع مشترك ان تتخذ الدول الاطراف اجراءات مساعدة، او يفرض عليها اعباء اضافية في خارج القطاع الذي ينتسب اليه المشروع. ومن ثم يمكن لكل دولة ان تحتفظ بسيطرتها وسياساتها الخاصة في خارج هذا القطاع. اضف الى ذلك ان من الممكن تقدير المنافع والاعباء التي تجنيها او تتحملها كل دولة من الدول الاطراف في المشروعات المشتركة، على نحو اكثر دقة بكثير مما يمكن به تقدير منافع واعباء صور التكامل الاخرى الاكثر شمولاً، الامر الذي يجعل اسهل ان تتفق الدول الاطراف على اقامة المشروع المشترك من ان تتفق على الدخول في اتحاد جمركي او سوق مشترك يصعب التنبؤ بآثارهما على كل منها»(٦).

وهكذا فإن المشروع العربي المشترك يمكن اعتباره ـ وفقاً لهذا التحليل ـ افضل السبل لتنفيذ المشروعات الضخمة التي تعجز موارد قطر عربي بمفرده عن تمويلها، او عن تصريف منتجاتها في سوقها المحلية. لذا فإن التكامل في الموارد والمصالح والاسواق بين الاطراف المؤسسة لمشروعات عربية مشتركة يتأكد بشكل واضح، من خلال توفير الفرصة الانسب لتلاقي اقتصاديات مجموعة الاقطار العربية النفطية، التي تتراكم لديها موارد مالية اكبر من طاقتها على الاستيعاب، بتلك التي تعاني من النقص في الموارد المالية وتتوافر لديها فرص اكبر للاستثمار والمقدرة على الاستيعاب. وبهذا فإن صيغة المشروع العربي المشترك تأتي كحل امثل لمشكلات الطرفين(٧). كذلك يرى الدكتور الياس غنطوس ان فكرة «المشروع العربي المشترك» هي فكرة ايجابية، «من حيث انها تجمع عناصر انتاج من اكثر من بلد واحد وتسعى للاستفادة المثلى من الموارد المتاحة، وبالتالي زيادة الانتاج والعمل في نطاق سوق واسعة»(٨).

ويمكن لنا ان نعزو الدفعة الجديدة التي حظيت بها «المشروعات العربية المشتركة» الى التحسن الكبير الذي طرأ على العلاقات السياسية بين مجموعة الاقطار العربية «المصدرة

---

(٦) عبد اللطيف الحمد، الاستثمار متعدد الاطراف والتكامل الاقتصادي العربي (الكويت: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، ١٩٧٤)، ص ١١ ـ ١٢.

(٧) جامعة الدول العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الامانة العامة، المشروعات العربية والمشروعات العربية الدولية المشتركة: حصر وتبويب، ومقدمة تحليلية (القاهرة: الجامعة، ١٩٧٧)، ص ٩.

(٨) الياس غنطوس، «دور المشروعات المشتركة في التكامل الاقتصادي العربي،» المستقبل العربي، السنة ٧، العدد ٦٦ (آب/ اغسطس ١٩٨٤)، ص ١٩.

لرأس المال»، ومجموعة الأقطار العربية «المستوردة لرأس المال» والذي ترتب عليه ظهور نظرة جديدة لدى اقطار كل من هاتين المجموعتين نحو فرص التعاون الاقتصادي العربي، وذلك في اعقاب الزيادة في الاصول السائلة التي حققتها الأقطار العربية المصدرة لرأس المال غداة الطفرة الهائلة في عوائد النفط[9]، والأخذ بسياسات «الانفتاح الاقتصادي» في عدد من البلدان المستقبلة للأموال النفطية.

ولعل محاولة تقويم آثار المشروعات العربية المشتركة، التي تم انشاؤها حتى الآن، على دفع عملية التكامل الاقتصادي العربي قد تكون محاولة سابقة لأوانها. ولكن ذلك لا يمنعنا من ابداء بعض الملاحظات الاولية على طبيعة النشاطات التي تزاولها هذه الشركات العربية المشتركة، والاتجاهات الرئيسية لحركة تكوين المشروعات العربية المشتركة وآثارها على مستقبل عملية التنمية العربية.

كان عدد المشروعات العربية المشتركة التي تم تأسيسها حتى مطلع عام ١٩٧٧ (٨١) مشروعاً[10]، بينما بلغ عدد المشروعات الصناعية العربية المشتركة نحو (٩٣) مشروعاً حتى نهاية عام ١٩٨٢، تبلغ مجموع رؤوس اموالها ٤,٨ مليار دولار امريكي[11].

«يمكن تصنيف المشروعات العربية المشتركة في ثلاث مجموعات. فهناك اولاً، المشروعات التي تهدف بعامّة الى تقوية حركة التكامل الاقتصادي العربي، وتشتمل هذه المجموعة اساساً على المشروعات التي بادرت بها جامعة الدول العربية من خلال المجلس الاقتصادي العربي، والتي بادر بها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. وثانياً، هناك المشروعات المشتركة التي تستهدف التنمية المتكاملة لقطاع انتاجي معين في عدة بلدان، ومثل هذه المشروعات أقامتها منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (اوابك). كما ان قيام مجلس التعاون لبلدان الخليج العربي يوفر اطاراً مؤسسياً لإقامة مشروعات مشتركة من هذا النوع. وثالثاً، هناك المشروعات المشتركة التي تستهدف تنمية قطاع معين في بلد ما، وذلك من ضمن تطلع قومي. ومثل

---

(٩) شحاتة، «الدولارات البترولية والمشروعات العربية المشتركة،» ص ٦ ـ ٨.

(١٠) في الكتيب الذي اصدره مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عن المشروعات العربية (ونشر في شباط/ فبراير ١٩٧٧) تم حصر ١٤٢ مشروعاً عربياً ودولياً مشتركاً، قد اعتمد على هذا الحصر في تحديد المشروعات العربية المشتركة التي تعمل في الاطار العربي. وإذا ما استبعدنا من الحصر الوارد في ذلك الكتيب تلك المؤسسات التي تسيطر عليها دولة واحدة، حتى لو كانت تقوم بنشاط عربي، كأمثال الصندوق الكويتي للتنمية في ابو ظبي والعراق والسعودية للتنمية... الخ، كذلك إذا استبعدنا المشروعات المقامة في بلدان العالم الثالث «غير العربية» او التي يوجد مقرها الرئيسي في الخارج، فإن عدد المشروعات العربية المشتركة العاملة في البلاد العربية يبلغ ٨١ مشروعاً فقط، وتتضمن هذه الشركات عدداً من الشركات التي لم تر النور مثل الشركات المنشأة بواسطة اتحاد الجمهوريات العربية بين مصر وسوريا والجماهيرية الليبية، حيث أدت الخلافات السياسية لوقف نشاطها.

(١١) سميح مسعود، «عرض عام للمشروعات الصناعية العربية حسب المجالات التي تغطيها،» ورقة قدمت الى: ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، الدوحة، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢، تحرير احمد جامع (القاهرة: جامعة الدول العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ١٩٧٦)، ص ٤٢.

هذه المشروعـات تقع اساساً ضمن اهتمامات الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وغيره من المنظمات العربية»[١٢].

وفي اطار المجموعة الاولى من المشروعات، قام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بتأسيس اربع شركات:

ـ الشركة العربية للتعدين، برأسمال قدره (١٢٠) مليون دينار كويتي ومقرها عمان.

ـ الشركـة العربية لتنمية الثروة الحيوانية، برأسمال قدره (٦٦) مليون دينار كويتي ومقرها دمشق.

ـ الشركـة العـربيـة للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية، برأسمال قدره (٥٠) مليون دينار كويتي، ومقرها القاهرة.

ـ الشركة العربية للصناعات الهندسية.

كما تقرر انشاء الشركة العربية للاستشارت الصناعية برأسمال قدره (١٥٠) مليون دينار عراقي، ومقرها بغداد، وكذلك الشركة العربية لمصايد الاسماك.

وهنـاك شركـات اخـرى في طريقها الى الانشاء كالشركة العربية للزراعة والانتاج الغـذائي، والشركـة العـربية للسياحـة، كما ان مجلس الوحدة الاقتصادي بصدد اعداد الدراسات التمهيدية ودراسات الجدوى اللازمة لانشاء شركة للمقاولات، واخرى لتمويل الصادرات والمخزون السلعي[١٣].

والى جانب هذه المجموعات الثلاث للمشروعات العربية المشتركة، توجد مجموعة اخرى (رابعة) من المشروعات المشتركة «التي تقام من خلال التفاوض المباشر بين مؤسسات حكومية عامـة ومؤسسـات خاصة في البلدان العربية، ومن ابرزها المصارف التجارية والاستشارية المشتركة التي انشئت خلال السنوات الاخيرة. هذا بالاضافة الى قيام البلدان العربية التي لديها ارصدة مالية وفيرة بالتعاون فيما بينها في الاسواق المالية العالمية على غرار ما هو الحال بالنسبة لعدد من المؤسسات المصرفية العربية ومجموعة التأمين العربية «اريج»، او بالتعاون تحت مظلة غير عربية كما هو الحال بالنسبة لبعض المصارف العربية الاوروبية المشتركة»[١٤].

---

(١٢) غنطوس، «دور المشروعات المشتركة في التكامل الاقتصادي العربي،» ص ٢٠.

(١٣) جامعة الدول العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الامانة العامة، «نحو تقويم العمل العربي الاقتصادي المشترك ومستقبله،» ورقة قدمت الى: المؤتمر القومي لستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، ١، بغداد، ٦ ـ ١٢ آذار/ مارس ١٩٧٨ (د. م.]: جامعة الدول العربية، الادارة الاقتصادية؛ اتحاد الاقتصاديين العرب، الامانة العامة، [د. ت.]).

(١٤) غنطوس، المصدر نفسه، ص ٢٠.

ويأتي انشاء المشروعات المشتركة من هذا النوع بمبادرة من جانب الشركة المشتركة للاستثمار التي تعمل كشركة قابضة في الاقطار المضيفة، وتتولى بدورها ترويج وتكوين مشروعات مشتركة في ذلك القطر. وقد ثبت نجاح هذه الطريقة كوسيلة لترويج وانشاء المشروعات الخاصة. وثمة شركات استثمار مشتركة من هذا النوع تعمل الآن في مصر والسودان بصورة خاصة، ومثال ذلك الشركة السودانية ـ المصرية للري والبناء. وفي هذا الاطار يمكن لنا ايضاً ذكر الشركة السودانية ـ الكويتية للانتاج الحيواني وعلف الحيوان، الشركة السودانية ـ الكويتية للنقل البري، والشركة السودانية ـ الكويتية للتشييد والبناء. وكلها مشروعات ذات طبيعة ثنائية واضحة.

كذلك يمكن الاشارة الى تجربة الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية في إقامة مشروعات مشتركة باعتبارها تجربة متميزة في مجال مبادرات القطاع الخاص. «ومما يذكر ان هذا الاتحاد سعى في مطلع الستينات من اجل اقامة شركة عربية اهلية للاستثمار يكون غرضها الاساسي تجميع الادخارات العربية بغية توظيفها في استثمارات طويلة الاجل، الا أن الجو الاستثماري العام آنئذٍ لم يكن مواتياً للقطاع الخاص، مما أدى الى تأجيل تنفيذ الفكرة. وفي عام ١٩٧٩ نجح الاتحاد في تأسيس الشركة العربية للاستثمارات العامة (شعاع)، والتي اتخذت من دبي مقراً لها»(١٥). وينص النظام الاساسي لهذه الشركة على ان من بين اهدافها التعرف على الفرص وانتقاء المشاريع الاستثمارية في مجالات الصناعة والزراعة والعقار والسياحة والمال والمصارف والخدمات(١٦).

واذا ما تم توزيع مجموع المشروعات المشتركة وفقا للانشطة الاقتصادية الرئيسية: الزراعة، الصناعة، التشييد والبناء، النقل، المالية، والخدمات الاخرى، لظهرت لنا بوضوح المجالات الرئيسية التي يتركز فيها نشاط المشروعات العربية المشتركة كما يستدل على ذلك من الجدول رقم (٥ ـ ١). إذ يلاحظ أن الغلبة العددية هي للمشروعات الثنائية (٥٣ بالمائة) بالنسبة لجملة المشروعات العربية المشتركة (ومن أهمها مشروعات الوحدة السورية ـ الاردنية) مما يدل على الدور الذي قد تلعبه العوامل السياسية المباشرة واعتبارات التقارب الثنائي في تأسيس العديد من المشروعات العربية المشتركة ذات الطبيعة الثنائية.

وفي ضوء الصورة المبينة للتوزيع القطاعي للمشروعات والشركات العربية الثنائية والمتعددة الاطراف العاملة في البلاد العربية، يمكن القول انه باستثناء المشروعات العربية المشتركة التي انشئت بمبادرة من جانب المؤسسات العربية المشتركة ذات الطابع العام (مثل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط) فإن المشروعات العربية المشتركة التي تم انشاؤها حتى عام ١٩٧٧ تركزت في ثلاثة قطاعات رئيسية:

---

(١٥) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(١٦) المصدر نفسه.

١ - قطاع المال والبنوك والتأمين، حيث ان الجانب الاعظم من المشروعات العربية المشتركة اتخذ شكل انشاء صناديق للتنمية، وشركات استثمار وبنوك اعمال وشركات للتأمين واعادة التأمين. فمن بين ٨١ مشروعاً عربياً مشتركاً تنشط في البلاد العربية يوجد ٣٢ شركة للاستثمار او بنك او صندوق للتنمية.

٢ - قطاع المشروعات العقارية والسياحية، حيث اتجه جانب مهم من مجهودات الاستثمارات العربية المشتركة الى تكوين شركات التعمير والفنادق والسياحة بالاضافة الى نشاطات المقاولات المدنية(١٧).

جدول رقم (٥ - ١)

عدد المشروعات العربية المشتركة حسب نوع المشروع وقطاع النشاط

قطاع النشاط / نوع المشروع	مشروعات ميثاق طرابلس	مشروعات ثنائية	مشروعات متعددة الاطراف	اجمالي
١ - الزراعة	١	٤	٣	٨
٢ - الصناعة	—	٧	٧	١٤
٣ - التشييد والبناء	١	١٣	٢	١٦
٤ - النقل	٢	٣	٤	٩
٥ - مالية	٢	١٥	١٥	٣٢
٦ - خدمات اخرى	—	١	١	٢
اجمالي	٦	٤٣	٣٢	٨١

المصدر: احتسبت من: جامعة الدول العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الامانة العامة، المشروعات العربية والمشروعات العربية والدولية المشتركة: حصر وتبويب، ومقدمة تحليلية (القاهرة: الجامعة، ١٩٧٧).

٣ - قطاع شركات الملاحة والنقل البحري، حيث تم تكوين عدد مهم من شركات الملاحة والنقل البحري.

ولعل مما يفسر التركيز على هذه القطاعات الثلاثة ما يجمعها من مميزات مشتركة: فكلها تشبع حاجات واضحة وآنية، وتتطلب حداً ادنى من الدراسات السابقة للاستثمار، ولا يحتاج تنفيذها الى درجة عالية من التقنية المتقدمة(١٨). كذلك يجمع المشروعات المشتركة

(١٧) بلغت قيمة الاتفاقات التي عقدتها المجموعة الاستثمارية العقارية لتنفيذ نشاطات عقارية في المنطقة العربية حوالى ٧٥٠ مليون دولار، انظر: النشاشيبي، «المؤسسات والمراكز المالية العربية تشترك فعلياً في جهود التنمية الاقليمية،» ص ٢١.

(١٨) شحاتة، «الدولارات البترولية والمشروعات العربية،» ص ٩.

التي تمت أساساً بمبادرة من بنوك الاعمال وشركات الاستثمار، وبمبادرات مستثمرين فرديين، سيادة «العقلية التجارية» التي تهدف الى تحقيق اقصى ربح ممكن في اقصر فترة ممكنة (ولا سيما في مجال المشروعات العقارية والسياحية). كما ان آثارها الانمائية والتكاملية البعيدة المدى تكاد تكون محدودة للغاية باستثناء شركات الملاحة والنقل البحري.

وقد تتضح معالم الصورة بشكل افضل لو نظرنا الى مقدار رؤوس اموال هذه المشروعات، لتكوين فكرة اولية عن الوزن النسبي لمجالات النشاط المختلفة في تركيبة رأس المال الخاصة بالمشروعات العربية المشتركة كما هو مبين في الجدول رقم (٥ ـ ٢).

ويستدل من الجدول رقم (٥ ـ ٢) على حقيقة مهمة مفادها انه بالرغم من الغلبة العددية للمشروعات ذات الطبيعة الثنائية في تركيبة المشروعات العربية المشتركة التي تم انشاؤها حتى عام ١٩٧٧، فإن جملة رأس مال المشروعات المتعددة الاطراف تصل في حقيقة الامر الى حوالى ١٣ ضعفاً لرأس مال المشروعات الثنائية. كذلك يلاحظ الوزن النسبي الهائل للاموال الموجهة لمشروعات النقل ضمن مجموعة مشروعات ميثاق طرابلس، وكذلك الاهمية النسبية الكبرى لقطاع المال ضمن تركيبة رؤوس اموال المشروعات المشتركة (٤٤ بالمائة بالنسبة للمشروعات الثنائية و٤٩ بالمائة بالنسبة للمشروعات متعددة الاطراف)، مما يدعم ويؤكد استنتاجاتنا السابقة بهذا الصدد.

وإذا نظرنا الى توزيع المشروعات الصناعية العربية المشتركة التي تم تأسيسها حتى نهاية عام ١٩٨٢ (انظر الجدول رقم (٥ ـ ٣))، ان عدد المشروعات الثنائية قد بلغ ٥٥ مشروعاً في مقابل ٣٨ مشروعاً جماعياً (او متعدد الاطراف). وتتركز اهم المشروعات الجماعية في مجال الصناعات الدوائية، بينما تتركز المشروعات الثنائية في مجال صناعة الغزل والنسيج وصناعات الاسمنت ومواد البناء، وبدرجة اقل الصناعات الغذائية.

ثانياً: الدور التكاملي للمشروعات العربية المشتركة في قطاع النفط

ظهرت في منتصف الستينات فكرة اقامة منظمة عربية للنفط، يكون هدفها تنسيق السياسات النفطية العربية، وربط النفط بالتنمية الاقتصادية وتنمية قدرات الاقطار الاعضاء في مختلف مجالات صناعة النفط والصناعات المرتبطة بها او المنبثقة عنها. وقد صدر قرار بانشاء تلك المنظمة عن مؤتمر النفط العربي الخامس عام ١٩٦٥[١٩]. وفي كانون الثاني /

(١٩) محمود رشدي، «تطور سيطرة الدول العربية المنتجة على ثرواتها النفطية،» ورقة قدمت الى: دورة اساسيات صناعة النفط والغاز، ٢، الكويت، ٥ كانون الثاني/ يناير ـ ٤ آذار/ مارس ١٩٧٦ (الكويت: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، ١٩٧٧)، الجزء ٣: الدراسات القانونية والادارية، ص ٦٧ ـ ٦٨.

جدول رقم (٥ ـ ٢)

تركيبة رأسمال المشروعات العربية المشتركة

(القيمة بملايين الدولارات الامريكية)

نوع المشروع / مجال النشاط	مشروعات ميثاق طرابلس		مشروعات ثنائية		مشروعات متعددة الاطراف		اجمالي المشروعات	
	القيمة	نسبة مئوية	القيمة	نسبة مئوية	القيمة	نسبة مئوية	القيمة	نسبة مئوية
١ ـ الزراعة	٦،٧٦	٣	٣٤،٩٢	٦	٨٩٦،٢٠	١٢	٩٣٧،٨٨	١١
٢ ـ الصناعة	—	—	١٠٩،٠٧	١٩	١٨٣٤،٧٧	٢٥	١٩٤٣،٨٤	٢٤
٣ ـ التشييد والبناء	٣٣،٧٨	١٥	١٣٢،٤٥	٢٤	١٧،٠٦	٠،٢	١٨٣،٢٩	٢
٤ ـ النقل	١٣٨،٤٩	٦١	٣٧،٧٦	٧	٩٢٢،٥٩	١٣	١٠٩٨،٨٤	١٤
٥ ـ المال	٤٧،٢٩	٢١	٢٤٤،٦٠	٤٤	٣٥٧٢،٠٥	٤٩	٣٨٦٣،٩٤	٤٨
٦ ـ خدمات اخرى	—	—	٠،٢٩	—	٥٠،٨	٠،٨	٥١،٠٩	١
اجمالي	٢٢٦،٣٢	١٠٠	٥٥٩،٠٩	١٠٠	٧٢٩٣،٤٧	١٠٠	٨٠٧٨،٨٨	١٠٠

ملاحظة عامة: تم حساب النسب المئوية بواسطة المؤلف.

المصدر: احتسبت من: احمد فارس مراد، «تقويم المشروعات العربية المشتركة كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ١، العدد ٤ (تشرين الثاني/ نوفمبر **١٩٧٨**).

يناير **١٩٦٨** اعلنت ثلاثة اقطار عربية، هي : المملكة العربية السعودية ودولة الكويت والمملكة الليبية المتحدة، انشاء منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (اوابك)، التي تطورت منذ ذلك التاريخ لتصبح من اهم واقوى التجمعات الاقتصادية العربية في مجال ربط النفط بمسيرة التنمية العربية.

وتهدف المنظمة أساساً الى تحقيق تعاون اقتصادي وثيق بين اعضائها في مجال صناعة النفط والصناعات المشتقة منها، حفاظاً على مصالح اعضائها المشروعة، فيما يتعلق بسياسات الانتاج والاسعار والتسويق بكافة انواعه والتصنيع في قطاع النفط. كما تهدف المنظمة، ضمن ما تهدف، الى توفير المناخ المناسب لاستثمار رؤوس الاموال والاستفادة من الخبرات المتوفرة لأي من الاقطار الاعضاء لتنمية الصناعات النفطية لديها. وقد ابرزت ديباجة اتفاقية انشاء المنظمة الفهم الواضح لدى الاقطار الاعضاء بأن «البترول ثروة آيلة للنضوب وان ذلك يلقي عليها ازاء الاجيال المقبلة تبعة الحفاظ عليه، ومسؤولية استثمار الثروة المتأتية منه استثماراً اقتصادياً في مشاريع انتاجية وانمائية تتوفر لها مقومات الحياة والازدهار...».

وتتوخى المنظمة على وجه الخصوص تحقيق اوجه النشاطات التالية[٢٠]:

---

(٢٠) منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول [اوابك]، تقرير موجز عن نشاط المنظمة خلال الفترة، ١٩٦٨ ـ ١٩٧٣ (الكويت: اوابك، [د. ت.])، ص **١٢**.

جدول رقم (٥ ـ ٣)

توزيع المشروعات الصناعية العربية المشتركة
حسب الاطراف المنشئة لها
(بآلاف الدولارات)

طبيعة المشروع	مشروعات عربية صناعية مشتركة			
	مشروعات ثنائية		مشروعات جماعية	
	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال
صناعات الاسمنت ومواد البناء	١٦	١١١٠٠٨١	٨	٤٢٨٩٤٨
الصناعات الكيماويــة	٤	١٠٦٤٥٠	٤	١٨٧٧٢٥
الصناعات البتروكيماوية	ـ	ـ	٢	٥٩٠٠٠٠
الصناعات الدوائيـة	١	٨٧٥	١١	٦٤٨٩٤٠
صناعة الاسمــدة	٣	١٥١٦٠٠	١	١٦٥٠٠
صناعة التكريـر	ـ	ـ	٢	١٥٣٩٠٠
الصناعات المعدنية	٤	١١٥٠٠	٤	٢١٨٩٩٠
الصناعات الغذائية	٧	٢٩٨٠٠٠	ـ	ـ
صناعة الغزل والنسيج	١٢	١٤٤٠٠٠	٣	٦٠٠٠٠
الصناعات الخشبية	٢	١٤٠٠٠	ـ	ـ
الصناعات الهندسية	٦	٣٠٠٠٠٠	٣	٣٦٨٠٠٠
الاجمالي	٥٥	٢١٣٦٥٠٦	٣٨	٢٦٧٣٠٠٣

ملاحظة عامة: تشير العلامة «ـ» الى ان البيانات غير متوفرة.

المصـدر: احتسبت من: سميح مسعـود، «عـرض عام للمشروعات العربية المشتركة حسب المجالات التي تغطيها،» ورقة قدمت الى: ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، الدوحة، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢، ص ٤٣.

«ـ اتخاذ الخطوات المناسبة للتوفيق بين الأنظمة القانونية المعمول بها في الأقطار الاعضاء.

ـ اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتنسيق السياسات الاقتصادية البترولية.

ـ مساعدة الاقطار الاعضاء على تبادل المعلومات والخبرات واتاحة فرصة التدريب والعمل أمام مواطنيها.

ـ تعاون الدول الأعضاء في كل ما يعترضها من مشكلات في صناعة النفط.

ـ الافادة من موارد الدول الاعضاء وامكاناتها في انشاء مشروعات مشتركة يقوم بها جميع الاعضاء او من يرغب منهم وذلك في مجال الصناعات النفطية المختلفة».

ويهمنا ان نتناول هنا بالعرض والتحليل المجهودات التكاملية لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط، في مجال انشاء الشركات العربية المشتركة. فحين قررت المادة الثانية من اتفاقية انشاء المنظمة ان «هدف المنظمة الرئيسي هو تعاون الاعضاء في مختلف اوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول وتحقيق اوثق العلاقات فيما بينهم في هذا المجال»، جعلت من بين الوسائل الكفيلة بتحقيق هذا الهدف «الافادة من موارد الاعضاء وامكانياتهم المشتركة في انشاء مشروعات مشتركة في مختلف اوجه النشاط في صناعة البترول يقوم بها جميع الاعضاء او من يرغب منهم في ذلك»[٢١].

وهكذا خرجت «الشركات العربية» الاربع المنبثقة عن هذه المنظمة كنمط من انماط تلك المشروعات المشتركة التي يحق للمنظمة ان تقيمها. وهذه الشركات العربية الاربع تأسست ما بين عامي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٧، وهي بحسب التسلسل الزمني لاعلان التأسيس النهائي لها:

١ ـ الشركة العربية البحرية لنقل البترول (٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٣).

٢ ـ الشركة العربية لبناء واصلاح السفن (اول كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٤).

٣ ـ الشركة العربية للاستشارات البترولية (٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥).

٤ ـ الشركة العربية للخدمات البترولية (اعلان التأسيس النهائي في ٨/ ١/ ١٩٧٧).

والقاسم المشترك الذي يجمع تلك الشركات (انظر جدول رقم (٥ ـ ٤)) هو ان قيامها قد تم تحت مظلة منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، وذلك ما يجعلها تتسم بنوع من التميز عن الشركات او المشروعات العربية التي اقيمت بين قطرين او اكثر من الاقطار العربية على اساس مجرد الاتفاق الثنائي او متعدد الاطراف[٢٢].

وقد اخذت مشروعات المنظمة الاربعة شكل «الشركة»، اعتقاداً بأن هذا الشكل يتلاءم مع طبيعة النشاط التجاري الذي تمارسه كل من هذه المشروعات. ولكن يجدر بنا الاشارة هنا الى انه بالرغم من حقيقة خروج الشركات العربية الاربع الى حيّز الوجود القانوني، كل منها بموجب اتفاقية دولية مستقلة ابرمت بين مجموعة الاقطار الاعضاء في

---

(٢١) احمد قسمت الجداوي، «الشركات العربية المنبثقة عن منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول،» ورقة قدمت الى: دورة اساسيات صناعة النفط والغاز، ٢، الكويت، ٥ كانون الثاني/ يناير ـ ٤ آذار/ مارس ١٩٧٦، ص ٦٧ ـ ٦٨.

(٢٢) المصدر نفسه.

جدول رقم (٥ - ٤)

توزيع رأسمال المشاريع المشتركة بين الدول الاعضاء في منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (اوابك) حسب اتفاقيات انشائها

المشاركة في رأس المال ومقر الشركة / الدول الاعضاء	الشركة العربية البحرية لنقل النفط (ومقرها الكويت)			الشركة العربية لبناء واصلاح السفن (ومقرها البحرين)			الشركة العربية للاستشارات النفطية ومقرها الدمام في السعودية			الشركة العربية للخدمات (ومقرها طرابلس في الجماهيرية الليبية)		
	المشاركة في رأس المال(**)			المشاركة في رأس المال(*)			المشاركة في رأس المال(*)			المشاركة في رأس المال(*)		
	النسبة المئوية (٪)	عدد الاسهم	دولار امريكي	النسبة المئوية (٪)	عدد الاسهم	دولار امريكي	النسبة المئوية (٪)	عدد الاسهم	مليون ريال سعودي	النسبة المئوية (٪)	عدد الاسهم	دينار ليبي
الامارات العربية المتحدة	١٣٥٧	٦٧٨٥٧١	٦٧٨٥٧١٠٠	١٢٥	٣٧٥٠٠	٣٧٥٠٠٠٠	١٧	١٧٠٠٠	٢٠٤	١٤	٢١٠٠	٢١٠٠٠٠٠
البحريـن	٥	٢٥٠٠٠٠٣	٢٥٠٠٠٠٣٠٠	١٢٥	٣٧٥٠٠	٣٧٥٠٠٠٠	٣	٣٠٠٠	٣٦	٣	٤٥٠	٤٥٠٠٠٠
الجزائـر	١٣٥٨	٦٧٨٥٧١	٦٧٨٥٧١٠٠	—	—	—	٥	٥٠٠٠	٦٠	١٠	١٥٠٠	١٥٠٠٠٠٠
الجماهيرية العربية الليبية	١٣٥٧	٦٧٨٥٧١	٦٧٨٥٧١٠٠	١٢٥	٣٧٥٠٠	٣٧٥٠٠٠٠	١٥	١٥٠٠٠	١٨٠	١٧	٢٥٥٠	٢٥٥٠٠٠٠
السعوديـة	١٣٥٧	٦٧٨٥٧١	٦٧٨٥٧١٠٠	١٢٥	٣٧٥٠٠	٣٧٥٠٠٠٠	١٧	١٧٠٠٠	٢٠٤	١٤	٢١٠٠	٢١٠٠٠٠٠
سوريـا	—	—	—	—	—	—	٣	٣٠٠٠	٣٦	١٠	١٥٠٠	١٥٠٠٠٠٠
العراق	١٣٥٧	٦٧٨٥٧١	٦٧٨٥٧١٠٠	١٢٥	٣٧٥٠٠	٣٧٥٠٠٠٠	١٠	١٠٠٠٠	١٢٠	٣	٤٥٠	٤٥٠٠٠٠
قطر	١٣٥٧	٦٧٨٥٧١	٦٧٨٥٧١٠٠	١٢٥	٣٧٥٠٠	٣٧٥٠٠٠٠	١٠	١٠٠٠٠	١٢٠	١٠	١٥٠٠	١٥٠٠٠٠٠
الكويت	١٣٥٧	٦٧٨٥٧١	٦٧٨٥٧١٠٠	١٢٥	٣٧٥٠٠	٣٧٥٠٠٠٠	١٧	١٧٠٠٠	٢٠٤	١٤	٢١٠٠	٢١٠٠٠٠٠

مصـــر	-	—	(***)	١٢٥	٣٧٥٠٠	٣٧٥٠٠٠٠	٣	٣٠٠٠	٣٦	٥	٧٥٠	٧٥٠٠٠٠
المجمـــوع	١٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠	١٠٠٠٠٠	١٢٠٠	١٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠

(*) يعتبر توزيع رأس المال اعلاه حسبما ورد في اتفاقيات انشاء الشركات، ولكن رأسمال الدول الاعضاء الفعلي هو ما تم الاكتتاب به عند طرح الاسهم ولمعرفة ذلك يمكن الرجوع الى الشركات نفسها.

(**) حسب بيانات الشركة العربية البحرية لنقل النفط وما تم الاكتتاب به فعلاً.

(***) لم تحدد حصتها بعد ولكنها دفعت (٥٠٠) الف دولار بمثابة جزء من مساهمتها.

ملاحظة عامة: تشير العلامة «-» الى ان البيانات غير متوفرة.

المصدر: احتسبت من: محمد حسن طاهر، «دراسة مقارنة عن منظمة الدول المصدرة للبترول (اوبك) ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)،» ورقة قدمت الى: دورة اساسيات صناعة النفط والغاز، ٢، الكويت، ٥ كانون الثاني/ يناير - ٤ آذار/ مارس ١٩٧٦ (الكويت: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، ١٩٧٧)، الجزء ٢: الدراسات الاقتصادية.

منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، ودون ان تكون هذه المنظمة طرفاً مباشراً في اي من تلك الاتفاقيات، الا انه يبقى قائماً دون شك ان هذه الشركات قد انبثقت عن المنظمة وتكونت تحت مظلتها، مما يعكس في واقع الامر صلة مؤسسية واضحة بين هذه الشركات وبين المنظمة الام. فالشركة العربية، باعتبارها من المشاريع المشتركة المنبثقة عن منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط، يقيدها الحكم العام الوارد في اتفاقية المنظمة من كون المجلس الوزاري هو السلطة العليا في المنظمة، وهو الذي يرسم سياستها العامة ويوجه نشاطها ويضع القواعد التي تسير عليها. وذلك حكم يسمح للمجلس الوزاري بممارسة ذلك الاختصاص الاشرافي على المشروع المشترك، المنبثق عن المنظمة، دون حاجة لنص خاص يقره صراحة[٢٣].

وقد يكون من المفيد اعطاء فكرة مختصرة عن الشركات الاربع التي تم انشاؤها حتى الآن بمبادرة من منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، بهدف فهم طبيعة وحدود الدور التكاملي الذي تلعبه هذه الشركات في العلاقات الاقتصادية العربية.

١ ـ الشركة العربية البحرية لنقل البترول

لقد سارت الشركة العربية البحرية لنقل البترول، اولى الشركات المنبثقة عن المنظمة، منذ بدء نشاطها عام ١٩٧٣، بخطوات حثيثة نحو تدعيم نشاطها في مختلف المجالات التي تدخل في اغراضها. والواقع ان عام ١٩٧٥ يعتبر بالنسبة للشركة بداية لدخولها الفعلي الى مجالات نقل المواد الهيدروكربونية، حيث بدأ في هذا العام تشغيل اول ناقلتي نفط مملوكتين للشركة وهما الناقلة «بوبيان» التي تحمل العلم الكويتي، وتبلغ حمولتها (١٣٨,٥٤٠) طناً، والناقلة «الرياض» التي تحمل العلم السعودي، وتبلغ حمولتها (٢٧٣,٤٢٢) طناً[٢٤].

وفي آذار/ مارس ١٩٧٨ أصبح لدى الشركة اسطول يتكوّن من ست ناقلات، حجمه حوالى ٢ مليون طن. ومن ناحية اخرى توالي الشركة زيادة اعداد متدربيها في المعاهد البحرية المتخصصة، وتوفير الامكانيات اللازمة لتأهيلهم المهني في مجال النقل البحري. كذلك اخذت الشركة زمام المبادرة لاحداث تنسيق وتعاون بين مختلف الاجهزة في الشركات

---

(٢٣) يلاحظ ان سائر اتفاقيات الشركات العربية المنبثقة قد وضعت بالنسبة لتكوين هذا المجلس الوزاري، حيث عرفته بأنه مجلس وزراء المنظمة مقصوراً على ممثلي الدول الاعضاء في الشركة المعنية. وهذا التحديد قصد به ان يمارس المجلس الوزاري اختصاصاته الاشرافية بالنسبة «للشركة المنبثقة المنظمة» على اساس تكوينه المقتصر على دول المنظمة المساهمة في الشركة المعنية فعلاً دون الدول الاعضاء غير المساهمة. انظر: المصدر نفسه، ص ٧٩.

(٢٤) منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول [اوابك]، تقرير الامين العام السنوي الثاني المقدم الى الاجتماع الخامس عشر لمجلس الوزراء (الكويت: اوابك، ١٩٧٥)، ص ٦٢.

والمؤسسات العربية البحرية الناقلة للمواد الهيدروكربونية.

٢ ـ الشركة العربية لبناء واصلاح السفن

تحدد غرض الشركة الاساسي في «القيام بجميع عمليات البناء والاصلاح والصيانة لجميع انواع السفن والناقلات ووسائل النقل البحري الاخرى المتعلقة بنقل المواد الهيدروكربونية وغيرها». وقد خولت الشركة في هذا الصدد على وجه الخصوص صلاحية شراء وايجار واستئجار المعدات والمهمات والبنايات ووسائل النقل اللازمة لعملياتها من برية وبحرية وجوية، وكذلك انشاء ما تراه لازماً من احواض للتجهيز وممرات للسفن وقواعد لبناء الارصفة واحواض لتنظيف قاعات السفن، وكل ما يلزم لتسهيل اعمال بناء السفن واصلاحها وصيانتها. وقد بدأت الشركة نشاطها العملي ببناء حوض جاف في البحرين لخدمة السفن، وبوجه خاص ناقلات النفط في مجال الصيانة والاصلاح.

وقد تحدد رأسمال هذه الشركة بمائة مليون دولار امريكي للمصرح به، وثلاثين مليون دولار امريكي للمكتتب به، وهو قابل للزيادة بقرار من الجمعية العمومية للشركة.

٣ ـ الشركة العربية للاستثمارات البترولية

تحددت اغراض الشركة بالاسهام في تمويل المشروعات والصناعات النفطية واوجه النشاط المتفرعة او المساعدة او المرتبطة او المكملة لهذه المشروعات والصناعات، وللشركة في سبيل ذلك صلاحيات واسعة في المساهمة وانشاء الشركات المتخصصة في القطاعات المتعلقة بأغراضها، وفي الاقراض والاقتراض واصدار السندات وتوظيف الاموال واصدار وضمان وتصريف الاوراق المالية. . الخ. وقد حدد رأسمال الشركة بثلاثة الاف وستمائة مليون ريال سعودي للمكتتب به. وهو قابل للزيادة بقرار من الجمعية العمومية للشركة وفقاً لنظامها الاساسي.

وقد أسهمت هذه الشركة في تمويل مشروعات نفطية عربية على شكل قروض او مساهمة في إصدارات مالية، بلغت جملتها ٨٩٦,٣ مليون دولار امريكي خلال عام ١٩٧٨. وقد توزعت هذه المشاركة على القطاعات التالية(٢٥):

ـ تجميع الغاز وإسالته	٤٧,٥ بالمائة
ـ البتروكيماويات	١٩,٥ بالمائة
ـ النقل البحري	٠٦,٠ بالمائة

---

(٢٥) عبد القادر معاشو، الاوابك: منظمة اقليمية للتعاون العربي وأداة للتكامل الاقتصادي (الكويت: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، ١٩٨٢)، ص ٤٠.

ـ التكرير	١٠,٥ بالمائة
ـ اسمدة كيماوية	١٤,٥ بالمائة
ـ عمليات متصلة بانتاج النفط	٠٢,٠ بالمائة

٤ ـ الشركة العربية للخدمات البترولية

تتمثل أغراض هذه الشركة في القيام بأعمال الخدمات النفطية وذلك بإنشاء شركات متخصصة في واحد او اكثر من فروع الخدمات النفطية مثل عمليات الحفر وصيانة الآبار والمسح الجيولوجي، والاعمال الجيوفيزيائية المختلفة ودراسة هندسة المكامن، بالاضافة الى العمل على توفير الكوادر العربية التي تدعم هذه الاغراض.

وقد اختير مقر الشركة في الجماهيرية الليبية على ان يحق لها ان تنشيء فروعاً ومكاتب داخل وخارج الاقطار الاعضاء. وقد حدد رأسمال الشركة بمائة مليون دينار ليبي للمصرح به، وخمسة عشر مليون دينار ليبي للمكتتب به، وهو قابل للزيادة بقرار من الجمعية العمومية للشركة وفقاً لنظامها الاساسي.

والملاحظ ان الشركة العربية للخدمات البترولية لم تأخذ في اتفاقية انشائها وضع الشركة المشتغلة، اي التي تمارس تنفيذ عمليات الخدمات النفطية بصفة مباشرة، وانما رؤي ان يأتي ذلك بواسطة ما تنشئه هي من شركات متخصصة تأخذ على عاتقها مباشرة مسؤولية تنفيذ تلك العمليات، اذ اخذت هذه الشركة منذ البداية طابع الشركة القابضة التي يمكن ان تهيمن على مجموعة من الشركات المتخصصة في فروع الخدمات النفطية، وبحيث يكون لكل من هذه الشركات المتخصصة شخصية قانونية متميزة. وكفالة لوضعها كشركة قابضة، تستلزم النصوص الا تقل نسبة مساهمة شركة الخدمات والشركات الوطنية التابعة للاقطار الاعضاء في اي من تلك الشركات المتخصصة عن ٦٠ بالمائة من رأسمالها، وذلك مع اجازة ادخال شريك اجنبي في اي من هذه الشركات المتخصصة على الا يتجاوز نصيبه ٤٠ بالمائة من رأسمالها، (مادتان ٦ و١٠ من اتفاقية الشركة)[٢٦].

«غير ان هذا الوضع يختلف عنه بالنسبة للشركات الثلاث الاخرى، حيث تسمح اتفاقيات انشائها بالجمع بين وضعي الشركة المشتغلة والشركة القابضة في آن واحد. والامر واضح فيما يتعلق بكل من الشركة العربية البحرية لنقل البترول والشركة العربية لبناء واصلاح السفن، حيث يجوز لكل منها انشاء شركات فرعية لتحقيق اغراضها وذلك في اي من الدول الاعضاء او خارجها، على ان تكون في جميع الاحوال أغلبية رأسمال تلك الشركات الفرعية ملكاً للشركة الام»[٢٧].

---

(٢٦) الجداوي، «الشركات العربية المنبثقة عن منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول،» ص ٨٨.
(٢٧) المصدر نفسه.

وأخيرا يمكن الاشارة الى تأسيس الشركة العربية للاستشارات الهندسية والتصاميم بمبادرة من منظمة الاوبك في تموز/ يوليو ١٩٨١ . وتتضمن المرحلة الاولى من حياة الشركة أداء خدمات بصفة استشارية، اما المرحلة الثانية، فتتضمن أداء خدمات ذات طبيعة فنية واقتصادية. وقد قدرت تكاليف الدراسات الهندسية والاستشارية في الاقطار العربية خلال عقد الثمانينات (١٩٨٠ - ١٩٩٠) بنحو عشرة مليارات دولار امريكي، لا تغطي الشركات والمؤسسات العربية الخاصة والحكومية القائمة، سوى ٢ بالمائة فقط من اجمالي الخدمات الاستشارية والهندسية. . والباقي يذهب لجيوب الشركات وبيوت الخبرة الاجنبية(٢٨).

ثالثاً: نظـرة تقويمية موجـزة حـول دور المشروعات العربية المشتركة

لعل النجاح النسبي لمجلس الوحدة العربية، ولمنظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط، في القيام بدور رائد في انشاء مشروعات عربية مشتركة في مجالات انتاجية لها اثار محددة على مسيرة التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، يدفعنا الى مناقشة مدى قدرة هذه الشركات العربية المشتركة (والتي عادة ما تأخذ شكل **شركات قابضة**) على تحقيق اكبر قدر من التنسيق والتكامل الاقتصادي العربي في مجال نشاطاتها. ولذا فإن السؤال الاساسي هنا يتعلق **بالعلاقة بين الشركات القابضة والمقبوضة**، وعما اذا كانت الشركات القابضة تسعى عند انشاء الشركات المقبوضة الى تحقيق اكبر قدر من التشابك الاقتصادي والتكامل بين الانشطة الاقتصادية في البلاد العربية المختلفة، او ان الشركة القابضة تنشىء شركات تابعة في هذا القطر او ذاك في مجال نشاطها حيث تتوفر فرص الربح، وبغض النظر عما اذا كان نشاط الشركات المقبوضة سوف يتيح قدراً من الترابط والتشابك الاقتصادي بين البلاد العربية او لا.

وتبدو الصورة الثانية هي الاكثر احتمالاً، في ضوء ما تحدده الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ذاتها عن دور الشركات القابضة الذي يكاد لا يتعدى دور التوجيه والرقابة، وفي ضوء حقيقة ما يجري في اجتماع مجالس ادارات الشركات التي تتكون من ممثلين للأقطار العربية المختلفة، حيث يسعى مندوبو عدد من الاقطار المختلفة التي تسعى لتحقيق قدر من تدفق رأس المال الخارجي اليها الى دفع الشركة للاستثمار في بعض مشروعاتها، على اساس ربحية المشروعات المقدمة، وبغض النظر عما اذا كان ذلك التخصيص للموارد هو افضل تخصيص ممكن في النطاق العربي، او عما اذا كان يؤدي الى

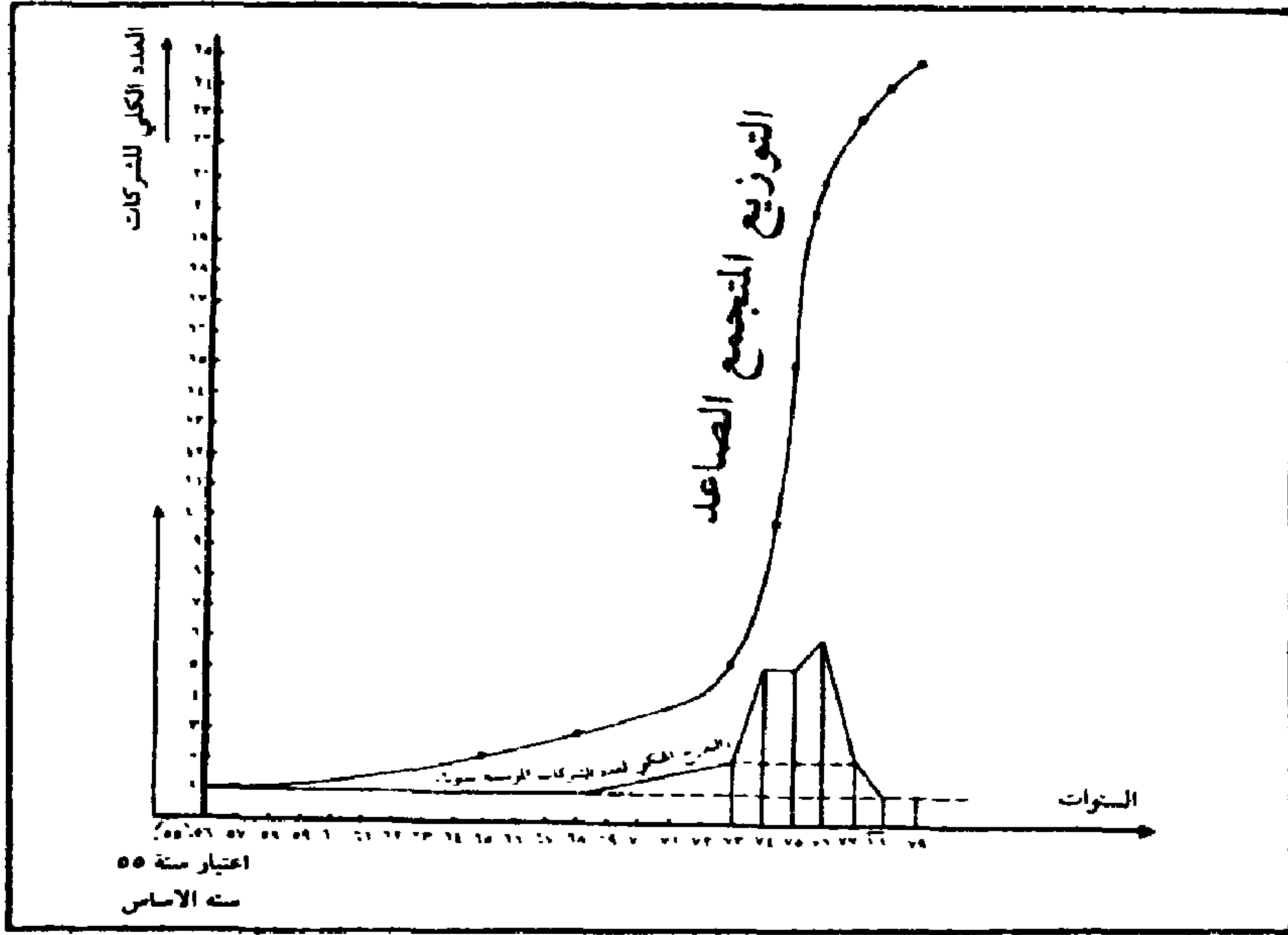
(٢٨) معاشو، الاوابك: منظمة اقليمية للتعاون العربي وأداة للتكامل الاقتصادي، ص ٧٧.

زيادة التشابك والترابط بين الاقتصاديات القطرية في الوطن العربي[٢٩].

وهناك اتجاه واضح لدعم نشاط المشروعات العربية المشتركة على الصعيد الرسمي عن طريق إنشاء المزيد منها. فقد استعرض وزراء المال والاقتصاد العرب نشاط المشروعات العربية المشتركة وسبل دعمها وتطويرها، وذلك ضمن نطاق اجتماعات دورة المجلس الاقتصادي العربي، التي تم انعقادها في الرياض يوم ١٩ شباط/ فبراير ١٩٧٩، حيث تم توقيع عقد تأسيس الشركة العربية لمصايد الاسماك برأس مال متواضع قدره عشرة ملايين جنيه استرليني. وتقوم هذه الشركة بالصيد في المياه الاقليمية العربية واعالي البحار. كذلك تم بحث انشاء الشركة العربية للالمنيوم، التي سوف تعمل على استخراج مادة «البوكسيت» من المناجم وتحويلها الى الومنيوم. كذلك ناقش المجلس مشروعاً عربياً مشتركا لتصنيع معدات وآلات الغزل والنسيج.

ويوضح الشكل رقم (٥ ـ ١) سنوات الصعود والهبوط في تكوين الشركات العربية

شكل رقم (٥ ـ ١)
شكل توضيحي يبين سنوات الصعود والهبوط
في انشاء المشروعات والشركات العربية المشتركة



(٢٩) ابراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل، «الاعتماد الجماعي على النفس السبيل الاساسي للتنمية العربية المستقلة،» ورقة قدمت الى: المؤتمر القومي لستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، ١، بغداد، ٦ ـ ١٢ آذار/ مارس ١٩٧٨، ص ٥٣٦ ـ ٦٠٧.

المشتركة، اذ يلاحظ ان سنوات ١٩٧٣ - ١٩٧٦ شهدت «الفورة الكبرى» في تأسيس الشركات العربية المشتركة، وقد شهد عام ١٩٧٧ بداية الهبوط في معدل تأسيس الشركات المشتركة.

وتجدر الاشارة هنا الى انه يتنازع الوطن العربي، حاليا، اتجاهان متناقضان في هذا الصدد: «تكوين مشروعات عربية مشتركة تهدف اساساً الى التكامل الاقتصادي العربي، وتكوين مشروعات دولية مشتركة تهدف اساساً الى تكامل الاقتصاد العربي قطرياً مع الاقتصاد الدولي. اذ ان النوع الاول من المشروعات يساعد على تدعيم مقومات الاستقلال الاقتصادي، ويدفع باتجاه التكامل الاقتصادي العربي. اما النوع الثاني فيزيد من عناصر التبعية والتجزئة في الواقع العربي، وبالتالي يدفع في طريق مزيد من التكامل مع السوق الدولية.

وقد ثار جدل عنيف، بين الاقتصاديين العرب، في ندوة المشروعات العربية المشتركة، في القاهرة، عام ١٩٧٤، حول المفاضلة بين النوعين، وضرورة تطوير التكنولوجيا العربية من خلال المشروعات العربية المشتركة او من خلال المشروعات العربية الدولية المشتركة، باعتبارها من الشركات متعددة الجنسية. وقد اتجه الرأي في الندوة «الى وجوب التمييز بين هذه الشركات وبين المشروعات العربية المشتركة، وذلك بسبب الفروق القائمة بينها جميعاً، سواء من حيث الاغراض او نطاق العمل او طبيعة النشاط او الاثر او مبلغ القوة التي يتمتع بها كل منها في المجالات المختلفة»[٣٠].

ويظل المجال واسعاً لانشاء المزيد من المشروعات العربية المشتركة الخالصة في الوطن العربي. فقد قامت بعثة مشتركة من الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الامم المتحدة للانماء بعمل دراسات ميدانية بهدف استكشاف واعداد قائمة حصرية بالمشروعات العربية المشتركة القابلة للتنفيذ. وقد انهت البعثة اعمالها في ايار/ مايو ١٩٧٨ لتنتقي من بين ٣٠٠ مشروع مائة مشروع مرشحة لاعداد دراسات الجدوى والتنفيذ في المستقبل في خمسة قطاعات رئيسية وفقاً للتوزيع التالي[٣١]:

ولعل اهم ما يلفت النظر في قائمة المشروعات المشتركة التي تم حصرها وترشيحها للخروج لحيز التنفيذ في القطاع الصناعي خمسة مشروعات في مجال الصناعات الهندسية (اهمها الآلات والمعدات الزراعية، معدات توليد الكهرباء، الاتصالات الهاتفية، صناعات معدات وآلات الغزل والنسيج)، حيث ان المشروعات الاخرى يغلب عليها الطابع

(٣٠) ندوة المشروعات العربية المشتركة ودورها في التكامل الاقتصادي العربي، القاهرة، ١٤ - ١٨ شباط/ فبراير ١٩٧٤، تحرير احمد جامع (القاهرة: جامعة الدول العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ١٩٧٦).

(٣١) The Arab Fund for Economic and Social Development, *The Joint Programme: Activities in the Field of Identification of Inter Country Investment Projects* (Kuwait: The Arab Fund, 1978), p. 6.

القطـــاع	عدد المشروعات المرشحة	الوزن النسبي ٪
١) القطاع الصناعي	١٣	١٣
٢) البنية التحتية	٣٦	٣٦
٣) الموارد الطبيعية (بما في ذلك الزراعة)	٢٧	٢٧
٤) الموارد البشرية	١٤	١٤
٥) الخدمات	١٠	١٠
الاجمالي	١٠٠	١٠٠

التقليدي ولا تتمتع بالقدرة نفسها على توليد آثار انمائية وتكاملية بعيدة المدى.

وعلى اية حال، فإن عملية تقويم وانجاز هذه المشروعات المشتركة تتطلب تطبيق ثلاث مجموعات متكاملة ومتوافقة من المعايير وهي (٣٢):

١ ـ **معايير اختيار المشروعات المشتركة** ـ من حيث جدواها الفنية والاقتصادية والتمويلية.

٢ ـ **معايير تخصيص المشروعات المشتركة** ـ على الاقطار العربية المختلفة.

٣ ـ **معايير الترتيب الزمني** لانجاز هذه المشروعات.

ولكن يمكن القول بصفة عامة ان الشركات والمشروعات العربية المشتركة قد تكون احد الاشكال المهمة التي تسمح بتدفق رؤوس الاموال الخاصة والعامة من البلاد العربية النفطية الى العربية غير النفطية التي تواجه ازمة في تمويل استثماراتها. كما انها قد توفر حجماً من رأس المال لبداية بعض المشروعات لا تتمكن الاقطار العربية الاقل ثروة من توفيره لبداية مشروعات ذات حجم اقتصادي مناسب لها. ولكنها **ستبقى صيغ محدودة الاثر فيما يتعلق بتحقيق التكامل الاقتصادي بين البلاد العربية، ما لم يتم تكوينها في اطار خطة محددة سلفاً لتسهيل عملية التكامل الاقتصادي العربي وفق تصور استراتيجي لاعادة هيكلة «تقسيم العمل» بين البلاد العربية على اساس تفاوضي يحقق التقاء بين المنافع القطرية والقومية،** وما لم تلعب المشروعات العربية المشتركة في القطاعات المرشحة للتكامل دوراً قيادياً في توجيه **النشاط الاقتصادي في اطارالقطاع على النطاق العربي في مجموعه**(٣٣).

وبتحليل نسب اسهام البلدان العربية المختلفة في رؤوس اموال المشروعات العربية

---

(٣٢) جامعة الدول العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الامانة العامة، «نحو تقويم العمل العربي الاقتصادي المشترك ومستقبله،» ص ٢٣.

(٣٣) سعد الدين وعبد الفضيل، «الاعتماد الجماعي على النفس السبيل الاساسي للتنمية العربية المستقلة،».

المشتركة حتى نهاية عام ١٩٧٩، يلاحظ ان البلدان النفطية تحظى بالترتيب التالي: السعودية وتحتل المرتبة الاولى إذ بلغ نصيبها في رأس مال المشروعات العربية المشتركة ١٧,١٤ بالمائة، تليها الكويت، اذ بلغ نصيبها النسبي ١٣,٦٤ بالمائة، ثم تجيء الامارات لتحتل المرتبة الثالثة اذ يبلغ نصيبها النسبي ١٣,١٥ بالمائة، ثم تجيء بعد ذلك العراق لتحتل المرتبة الرابعة حيث يبلغ نصيبها النسبي ١٢,٥٥ بالمائة، ويليها مصر حيث يبلغ نصيبها النسبي ١٠,٣٣ بالمائة، وتحتل الجماهيرية الليبية المرتبة السادسة اذ يقترب نصيبها النسبي من مصر اذ يبلغ ١٠,٣١ بالمائة، وتحتل قطر المرتبة السابعة (٨,١٣ بالمائة) واحتلت الجزائر المرتبة التاسعة (٢,٧٧ بالمائة)(٣٤).

وبصفة اجمالية، يمكن القول ان مساهمة البلدان النفطية قد غطت من مجملها اربعة اخماس رؤوس اموال المشروعات العربية المشتركة، وساهمت مجموعة البلدان النفطية الخليجية (السعودية، الكويت، الامارات، قطر، البحرين، عمان) بنسبة ٥٥ بالمائة من جملة رؤوس الاموال الخاصة بالمشروعات العربية المشتركة، بينما بلغت مساهمة كل من العراق والجماهيرية الليبية والجزائر ٢٥ بالمائة من جملة رؤوس الاموال الخاصة بالمشروعات العربية المشتركة.

ورغم تثميننا للمجهودات التي بذلت والمساهمات التي قدمت لتمويل وإنشاء المشروعات العربية المشتركة التي تأسست حتى الآن، فإنه لا بد لنا من ان نضم صوتنا الى هؤلاء الذين يحذرون بأن صيغة المشروعات العربية المشتركة يجب الا ينظر اليها كبديل لعمليات التكامل الاقتصادي الشاملة. اي انه في غياب تصور شامل لعمليات التنمية العربية، يخشى ان تصبح هذه المشروعات العربية المشتركة غاية في حد ذاتها، وليست وسيلة لغاية ابعد هدفاً وأكثر طموحاً(٣٥).

وبهذا الصدد يرى الدكتور محمد لبيب شقير ـ وبحق ـ «ان مجرد قيام مشروع مشترك بين أطراف تتبع دولاً متعددة لا يعني بالضرورة ان يؤدي هذا المشروع الى تحقيق تكامل اقتصادي ـ أياً كان نوعه ودرجته ـ بين هذه الدول.

ويظهر ذلك واضحاً اذا نظرنا للتكامل الاقتصادي بين قطرين او اكثر على انه نوع من التطوير الهيكلي الذي يتحقق من خلاله تزايد الترابط في عمليات الانتاج وتسويق السلع والخدمات بين الاقطار الاطراف بحيث يتزايد اعتماد كل منها على الآخر، بدرجة ما، في هذه العمليات. وبدون هذا الترابط الانتاجي

---

(٣٤) انظر: جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩)، ص ٢٠٩، جدول رقم (٢٢).

(٣٥) عبد الكريم الايرياني، «الصناديق العربية وتحدي التنمية المتكاملة في الوطن العربي،» العربي، السنة ٢٢، العدد ٢٥٥ (شباط/ فبراير ١٩٨٠)، ص ٢٦.

والتسويقي بين الاقطار الاطراف لا يكون ثمة تكامل اقتصادي بالمعنى الدقيق لفكرة التكامل»[٣٦].

ولذا فإن في غياب استراتيجية واضحة المعالم تحدد الأسس التي يسير على هديها برنامج العمل الاقتصادي المشترك على مدى زمني طويل نسبياً «يجعل المشروعات المشتركة مجرد ادوات للتعاون، دون ان تكون وسيلة لتحقيق اي نوع من التكامل الاقتصادي»[٣٧].

---

(٣٦) محمد لبيب شقير، «المفهوم التكاملي للمشروع المشترك،» ورقة قدمت الى: ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، الدوحة، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢، ص ١٧.
(٣٧) المصدر نفسه، ص ٣١. (التشديد من عندنا)

الفصل السادس

الإتجاهات الجديدة في مجال التطور التكاملي لحركة عوامل الإنتاج في الوطن العربي

اولاً: الاطار التنظيمي الراهن لحركة انتقال العمال ورؤوس الاموال في الوطن العربي

ليس هناك من شك في أن التدفقات العمالية والمالية التي تولدت كنتيجة للزيادة الكبيرة في فوائض ومعدلات نمو دخل وانفاق الأقطار العربية النفطية، قد أدت الى توثيق أواصر الصلة بين الوحدات القطرية المختلفة التي يتكون منها الاقتصاد العربي. فتحركات الملايين من العاملين ومن يعولون واعادة تدوير المليارات من الدولارات النفطية ـ بأشكال مختلفة ـ داخل المنطقة العربية كان لها نتائج غير مباشرة مهمة من وجهة نظر تزايد درجة التشابك الاقتصادي والاجتماعي بين الأقطار العربية النفطية وغير النفطية. فلا جدال ان هذه التحركات السكانية الواسعة وما يصاحبها عادة من زيادة تعرف الشعوب العربية بعضها على البعض الآخر وزيادة إمتزاجها اجتماعياً وثقافياً لا بد من ان يكون لها آثار بعيدة المدى على المستقبل العربي[1]. كذلك فإن التجدد المستمر في أشخاص المهاجرين rotation of migrants يساعد بدوره على تحقيق درجة اكبر من الحركة والاحتكاك والتمازج بين الشعوب العربية المختلفة.

فالجانب الايجابي الجدير بالتسجيل هو انه قد تم فتح قنوات إمتزاج مهمة بين «اسواق

---

(١) عصام المنتصر، «النظام الاقتصادي العربي واستراتيجية تنميته: مدخل تحليلي ـ قومي، شمولي،» ورقة قدمت الى: المؤتمر القومي لستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، ١، بغداد، ٦ ـ ١٢ آذار/ مارس ١٩٧٨ ([د. م.]: جامعة الدول العربية، الادارة الاقتصادية؛ اتحاد الاقتصاديين العرب، الامانة العامة [د. ت.])، ص ٥ ـ ٦.

العمل القطرية»، بحيث اصبحت الاقتصادات القطرية تتفاعل بعضها مع البعض الآخر من خلال عملية انتقال الايدي العاملة[2]. وهكذا فإن المنطقة العربية تشهد ظاهرة تاريخية جديدة، وهي بدايات تكوين سوق قومية للعمل تتجاوز الحدود والقيود القطرية، بداية عفوية وتلقائية بلا شك، ولكن ستكون لها آثار بعيدة المدى على مستقبل عمليات التكامل والوحدة العربية.

ولكن الظاهرة التي تستوجب الانتباه في هذا السياق، والتي تلقي ظلالاً كثيفة على الصورة الراهنة، هي ظاهرة العمالة «غير العربية» الوافدة الى الاقطار العربية النفطية. فمن الملاحظ ان هناك تحولاً خطيراً بدأ يظهر منذ بداية السبعينات في البلدان الخليجية النفطية نحو استخدام المزيد من الآسيويين، وخاصة في مجال المشاريع الانشائية الحديثة. وتشير بعض البيانات الى ان عدد العمال الوافدين من كوريا الجنوبية للعمل في السعودية قد بلغ عام ١٩٧٧ نحو ٢٥ الف عامل متعاقدين مع شركات كورية ويابانية وغيرها بأجور تقل بنحو ٢٥ بالمائة ـ ٥٠ بالمائة عن غيرهم من العمال الوافدين[3]. كذلك يشير تقرير نشرته شركة آرامكو العاملة في قطاع النفط في السعودية ان لدى الشركة وحدها في عام ١٩٧٨: ٧٥٠٠ فيليبيني و٥٧٠٠ كوري جنوبي و٢٣٨٠ اندونيسياً و١٨٥٠ تركياً و١٧٥٠ تايلاندياً و١٤٩٠ باكستانياً و٥٩٠ هندياً[4]. ويقدر بعض الخبراء ان عدد الكوريين الجنوبيين العاملين في أقطار الخليج النفطية قد وصل الى حوالى ٨٠ الف شخص في نهاية عام ١٩٧٨[5].

ولذا فإن بروز ظاهرة «الازدواجية السكانية»، بصورها المتفاوتة، في بلدان الخليج العربي يجعل لها آثاراً بعيدة المدى فيما يتعلق بتشكيل اوضاع القوى العاملة وتركيبها وحركتها وظروف معيشتها في هذه البلدان[6]. إذ أن حركة تحديث المجتمعات النفطية الخليجية قد ساعدت على خلق سوق للعمل تعتريه مشاكل معقدة من جراء تنوع فئاته، واشكال التفاوت غير العادل في الاجور وشروط العمل[7].

ومن ناحية اخرى، فإن الباحث المدقق يلمس مفارقة واضحة بين الاطار المتعلق

---

(٢) جودة عبد الخالق، «ملاحظات حول الاطار الراهن لانتقال العمل بين البلاد العربية ومدى ملاءمته للتنمية في المنطقة،» ورقة قدمت الى: المصدر نفسه، ص ٣ ـ ٤.

(٣) انظر: *The Economist*, (14 May 1977), pp. 120-121.

(٤) *The Guardian*, 19/10/1978.

(٥) الاهرام، ٩/ ١٠/ ١٩٧٨، نقلاً عن: *The Washington Post*.

(٦) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، انظر: ندوة العمالة الاجنبية في اقطار الخليج العربي، الكويت، ١٥ ـ ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣، تحرير نادر فرجاني (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣).

(٧) جامعة الدول العربية، منظمة العمل العربية، **احوال العمل والعمال في الخليج العربي** (بغداد: المعهد العربي للثقافة وبحوث العمل، ١٩٧٧)، ص ١٦.

بانسياب رؤوس الاموال من البلدان النفطية الى البلدان غير النفطية والاطار الراهن الخاص بانتقال العمالة بين البلدان العربية. ففي حالة انتقال رأس المال نجد ان هناك الكثير من التنظيمات المؤسسية والترتيبات القانونية التي تحكم حركة انتقال والسياب رؤوس الاموال من البلدان العربية النفطية (بلدان الفائض) الى البلدان العربية غير النفطية (بلدان العجز). اما في حالة انتقال عنصر العمل فليس هناك اية تنظيمات مؤسسية او ترتيبات قانونية بدرجة مناظرة من الفعالية. وحيث ان عنصر رأس المال ينساب من البلدان ذات الموارد المالية الوفيرة (الاقطار المصدرة للنفط) الى باقي البلاد العربية، وينتقل عنصر العمل في الاتجاه العكسي، **فإنه مما يلفت الانتباه حقاً ان تكون الحركة منظمة ومقننة في الاتجاه الاول، وغير مقننة او منظمة في الاتجاه الثاني**[٨].

ويعود ذلك الى ان معظم الاهتمام في مجهودات العمل العربي المشترك قد انصب بصفة اساسية على تنظيم العلاقات الاقتصادية المتعلقة بحركة السلع (التجارة) وانتقال رؤوس الاموال، اما انتقال العمالة فلم يحظ بما يستحقه من عناية. حيث انه في ظل الاوضاع الراهنة **يلاحظ غياب اي اطار تنظيمي واضح ومحدد لحقوق العمالة العربية المهاجرة**. وحتى الآن نجد ان حماية المصالح السياسية للأقطار المستوردة للعمالة قد حققت الغلبة على توفير الضمانات لحقوق العمل العربي الوافد. ومن الغريب ان الاقطار العربية المستقبلة للعمالة، كما يشير الدكتور حازم الببلاوي، «تتشدد في التمسك بقوانين الجنسية وحقوق المواطنية، في الوقت الذي دخلت فيه فكرة الجنسية المنطقة العربية حديثاً جداً، وفي منطقة تراثها الحضاري لم يعرف فكرة الجنسية الا خلال النصف قرن الاخير. ورغم ان الحضارة العربية التي سادت المنطقة لعدة قرون قد عرفت ممالك متعددة، لكل منها حدودها السياسية، فقد كان الفرد في اي مكان منها، يتمتع بكافة الحقوق طالما انه ينتمي الى «دار الاسـلام»[٩]. «فالجنسية فكرة مستوردة اضيفت الى تقاليدنا في التفرقة بين «دار السلام» و«دار الحرب». وفي هذه الفكرة العربية لا تتغير حقوق المواطن بالانتقال من دولة عربية الى دولة اخرى، وان كان النظام السياسي الموجود قد يختلف بين هذه الدول. ولذلك فإن تراثنا في هذا الميدان كان يفرق بين امكان اختلاف النظم السياسية، وبين المساواة في الحقوق للعربي داخل كل وحدة سياسية»[١٠].

فالغالبية من الاقطار العربية تضع العامل العربي في وضع العامل الاجنبي، علماً بأن اقطار هذه المجموعة تتفاوت كثيراً فيما بينها من حيث اجراءات الاقامة، فهناك ما يربط الاقامة بترخيص العمل (بلدان الخليج العربي) وهناك ما يربطها بالقدرة على الانفاق خلال

---

(٨) انظر: عبد الخالق، «ملاحظات حول الاطار الراهن لانتقال العمل بين البلاد العربية ومدى ملاءمته للتنمية في المنطقة،» ص ١٣.

(٩) حازم الببلاوي، «نحو نظام اقتصادي عربي جديد،» ورقة قدمت الى: ندوة النظام الاقتصادي الدولي الجديد والعالم العربي، الكويت، ٢٧ ـ ٢٩ آذار/ مارس ١٩٧٦ (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٧٦).

(١٠) المصدر نفسه.

مدة الاقامة (مصر)، وهناك ما يطلق حرية الدخول والاقامة مع إعلام الجهات المسؤولة عن الاقامة، مع تطبيق المعاملة بالمثل فيما يتعلق بسمات الدخول (مثل الجزائر وتونس)، او دون إعلام الجهات المسؤولة (سوريا)(١١). اما مجموعة البلدان العربية التي تعطي الحقوق نفسها للعامل العربي الوافد فلا تضم في الوقت الحالي غير العراق، حيث أقر التشريع العراقي حرية التنقل والاقامة والعمل للعامل الوافد من اي قطر عربي بموجب (المادة ٥) من قانون العمل رقم (١٥١) لسنة ١٩٧٠(١٢).

ثانياً: الاتفاقيات المنظمة لتداول رأس المال والعمالة في الوطن العربي

والملاحظ بصفة عامة انه في الوقت الذي لا يوجد فيه اهتمام جدي بتطوير اطار مؤسسي ينظم تداول العمالة على صعيد المنطقة العربية وينظم ويضمن حقوق العمل العربية، نجد ان مجهودات الفكر القانوني العربي قد تركزت خلال السنوات الاخيرة في مجال تنظيم وتأمين حركة انسياب رؤوس الأموال العربية من البلدان النفطية الى البلدان غير النفطية، وتوفير كافة الضمانات والتسهيلات لها(١٣). وفي اطار هذا التوجه، تم وضع واقرار **اتفاقية استثمار الاموال العربية** (آب/ اغسطس ١٩٧٠)، **اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار** (ايار/ مايو ١٩٧١)، و **اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار** (كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٤). وبالنسبة **لاتفاقية استثمار الاموال العربية**، والتي تم ابرامها في اطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وتم توقيعها في دمشق بتاريخ ٢٩ آب/ اغسطس ١٩٧٠، وعدلت بعض احكامها بعد ذلك، فإنها تنص على ان تعمل الاقطار الاعضاء على تشجيع استثمار رأس المال العربي في المشروعات الاقتصادية المشتركة دعماً للتكامل الاقتصادي بين الاقطار العربية. وتقضي الاتفاقية بمعاملة رأس المال العربي معاملة رأس المال الوطني دون تمييز، وتلتزم الاقطار المضيفة بعدم تأميم او مصادرة الاستثمارات العربية التي تقوم في اقليمها، ويحق للمستثمر العربي تحويل صافي رأسماله المستثمر وصافي عوائده والتعويضات المستحقة، وللمستثمر العربي الحق في الاقامة في اراضي القطر المضيف لممارسة نشاطه الاستثماري.

---

(١١) محمد الامين فارس، «تنقل الايدي العاملة بين الدول العربية: واقعه وافاقه،» ورقة قدمت الى: المؤتمر القومي لستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، ١، بغداد، ٦ - ١٢ آذار/ مارس ١٩٧٨.

(١٢) من المفترض ان الوضع سوف يتغير بالنسبة للبلدان العربية التي صادقت على الاتفاقية العربية لتنقل الايدي العاملة (المعدلة) رقم (٤) لسنة ١٩٧٥ وهي: الاردن، مصر، الصومال... ولكنها كلها من البلدان المصدرة للعمالة وليست المستقبلة لها.

(١٣) انظر: زكريا نصر واحمد نصر، بحث في نظم: **ضمان الاستثمار** (الكويت: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، ١٩٦٨).

ويقوم كل بلد عضو في الاتفاقية باصدار التشريعات واتخاذ الاجراءات المنفذة لها.

وبالنسبة لاتفاقية انشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فقد تم اقرارها من قبل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في آب/ اغسطس ١٩٧٠، وتم التوقيع عليها في ٢٧ ايار/ مايو ١٩٧١ في كل من الاردن والسودان والكويت وسوريا ومصر، ثم تعاقبت عليها بعد ذلك التوقيعات والتصديقات بحيث اصبح موقعاً عليها حتى الآن ١٥ قطراً عربياً هي الى جانب الاقطار الخمسة سالفة الذكر، كل من ابو ظبي ولبنان والعراق وقطر والمغرب والجزائر واليمن الديمقراطية وتونس والجماهيرية الليبية وموريتانيا.

وقد حرصت اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار على توفير الاطار القانوني المناسب لقيام المؤسسة بمهمتها في ضمان وتأمين الاستثمارات فيما بين الأقطار المتعاقدة ضد المخاطر «غير التجارية» التي تحيط بهذه الاستثمارات في البلدان المضيفة. اذ سمحت الاتفاقية للمؤسسة بتقديم ضمانات ضد «كل او بعض» الخسائر المترتبة على الاجراءات التي تتخذها السلطات العامة في البلد المضيف، بطريق مباشر او غير مباشر، والتي من شأنها حرمان المستثمر من حقوقه الجوهرية على استثماره. وضربت الاتفاقية امثلة على هذه الاجراءات «المصادرة والتأميم وفرض الحراسة ونزع الملكية والاستيلاء الجبري ومنع الدائن من استيفاء حقه او التصرف فيه وتأجيل الوفاء بالدين الى اجل غير معقول»[١٤].

وقد نصت الفقرة الاولى من المادة الخامسة عشرة من اتفاقية انشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار على ان الاستثمارات الصالحة لضمان المؤسسة تشمل «كافة الاستثمارات ما بين الاقطار المتعاقدة سواء كانت من الاستثمارات المباشرة بما في ذلك المشروعات وفروعها ووكالاتها وملكية الحصص والعقارات او من استثمارات الحافظة، بما في ذلك ملكية الاسهم والسندات، وكذلك القروض التي يجاوز أجلها ثلاث سنوات، او القروض ذات الاجل القصير التي يقرر المجلس الاعلى، على سبيل الاستثناء، صلاحيتها للتأمين». . ولعل اول ما تجب الاشارة اليه بهذا الصدد هو ان الاتفاقية قد توسعت في مفهوم الاستثمارات الصالحة لضمان المؤسسة حين قررت صلاحية استثمارات الحافظة للضمان اسوة بالاستثمارات المباشرة، وخلافاً لمعظم هيئات الضمان الاجنبية التي لا توفر ضمانها الا لهذه الاخيرة دون استثمارات الحافظة[١٥]. كذلك فإن الاتفاقية اجازت للمؤسسة توفير ضمانها للقروض ذات الاجل القصير، في حين انه يلاحظ ان مشروع البنك

---

(١٤) ابراهيم شحاتة، المؤسسات العربية لضمان الاستثمار ودورها في توجيه حركة الاستثمارات العربية (الكويت: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، ١٩٧٤).

(١٥) هشام صادق، «النظام العربي لضمان الاستثمار ضد المخاطر غير التجارية،» في: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، دراسات حول ضمانات الاستثمار في قوانين البلاد العربية (القاهرة: الجامعة، ١٩٧٨)، ص ١٣٢.

الدولي لانشاء هيئة دولية لضمان الاستثمار قد فرق بين القروض القصيرة الاجل والقروض الطويلة الاجل، وقصر الضمان على هذه الاخيرة لما لها من طابع انمائي(١٦).

ورغم ان اتفاقية انشاء المؤسسة تشترط ان يكون الاستثمار الصالح للضمان قد أتى من قطر مصدر لرأس المال، او من احد مواطنيه المتوطنين خارج هذا القطر، ليتم في قطر عربي مستورد لرأس المال، حيث فضلت الاتفاقية ان يغطي نشاط المؤسسة الاستثمارات فيما بين الاقطار المتعاقدة في جميع الاتجاهات، الا ان هذه الاعتبارات لا تمنع من القول بأن الاتجاه الرئيسي لحركة الاستثمارات التي تغطيها اتفاقية المؤسسة تنصب على حركة رؤوس الاموال من اقطار الفائض النفطية الى اقطار العجز غير النفطية. **وبصفة عامة يمكن القول بأن ميلاد النظام العربي لضمان الاستثمار قد جاء معبراً بالدرجة الاولى عن مصالح مجموعة الاقطار النفطية المصدرة لرأس المال في ظل «الحقبة النفطية الجديدة».**

وفي الاتجاه نفسه تم التصديق على **اتفاقية منازعات الاستثمار** بين الاقطار المضيفة للاستثمارات العربية وبين مواطني الاقطار العربية الاخرى من قبل كل من مصر، والاردن، والسودان، واصبحت نافذة المفعول اعتباراً من ١٩ تموز/ يوليو ١٩٧٦. وتهدف هذه الاتفاقية الى حل المنازعات التي قد تنشأ مباشرة عن احد الاستثمارات بين الاقطار المضيفة، او احدى هيئاتها او مؤسساتها العامة، وبين مواطني الاقطار العربية الاخرى. وينشأ بموجب هذه الاتفاقية هيئة دائمة تدعى **مجلس تسوية منازعات الاستثمار** بين الاقطار المضيفة للاستثمارات العربية وبين مواطني الاقطار الاخرى. ويتألف المجلس من ممثل او اكثر لكل قطر، والرئاسة لمدة سنة وبالتناوب بين الاقطار الاعضاء، وتتخذ القرارات باغلبية ثلثي الاصوات ولكل قطر صوت واحد(١٧).

وتجنباً لما يترتب على تعدد القواعد والنظم القانونية التي تحكم المعاملات والاستثمارات العربية، فقد نشأت الدعوة الى ان تبحث الاقطار العربية فيما بينها، **في امكانية صياغة نظام قانوني عربي موحد يحكم المعاملات العربية**، بحيث يراعى في هذا القانون العربي للمعاملات ان يكون مزيجاً من القواعد القانونية المشتركة في الاقطار العربية ـ لا سيما في مجال معاملة الاستثمارات الاجنبية ـ ومن قواعد المعاملات التجارية الدولية. وهكذا فإن انشاء مثل هذا النظام القانوني للمعاملات العربية يمكن ان يكون بمثابة «الحلقة الوسطى» بين القانون المحلي الداخلي والقانون الدولي العام والخاص، بحيث ينظم هذا القانون العربي

---

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) جامعة الدول العربية، الامانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، **قوانين الاستثمار في الوطن العربي** (القاهرة: الجامعة، ١٩٧٨)، ص ٩٢٧ ـ ٩٤١.

الموحد المعاملات العربية، وتطبقه محاكم عربية تلتزم الاقطار العربية المعنية بتنفيذ أحكامها[18].

وانطلاقاً من هذا التصور فقد اقترح السيد عبد الرحمن العتيقي - وزير مالية دولة الكويت - على مجلس محافظي الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي في اجتماعه المنعقد في نيسان/ ابريل ١٩٧٧، النظر في تطوير نموذج عربي عام للاستثمار يصلح اساساً لتشريعات الاستثمار في الاقطار الاعضاء، ويؤدي الى تيسير حركة تدفق رؤوس الاموال العربية داخل المنطقة العربية. وقد وافق مجلس محافظي الصندوق على الاخذ بهذا الاقتراح على ان يتم تنفيذه بالتعاون مع امانة المجلس الاقتصادي العربي[19]. وقد تم بحث ومناقشة موضوع هذه الاتفاقية الموحدة للاستثمار ضمن اعمال الدورة السادسة والعشرين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، التي انعقدت في الرياض في الثامن والعشرين من شباط/ فبراير ١٩٧٩، حيث تمت الموافقة على المبادىء العامة التي يقوم عليها مشروع الاتفاقية.

وبناء على دعوة الامانة العامة للشؤون الاقتصادية في الجامعة العربية، فقد عقدت لجنة الخبراء الحكوميين اجتماعها الاخير بخصوص الصياغة النهائية لمشروع **الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية**، في مدينة الرياض خلال الفترة ٢٨ - ٣٠ نيسان/ ابريل ١٩٨٠، وقد تمت صياغة مشروع الاتفاقية والتوصية بشأنه الى المجلس الاقتصادي العربي. وقد تم التصديق على الاتفاقية ودخلت حيز النفاذ في ٨/ ٦/ ١٩٨١[20]. وقد حرصت الاتفاقية على توفير ما يلي:

- **حوافز للاستثمار**: تمنح الأقطار المضيفة حوافز لجذب الاستثمار العربي في صور تخفيضات وتسهيلات جمركية وضريبية ونقدية.

- **توفير عنصر الاستقرار في معاملة الاستثمار العربي**: الثبات في معاملة رأس المال المستثمر على أساس الاسس نفسها التي تقررت عند التصريح له بالعمل، وعدم تغيير هذه المعاملة لأي سبب، حتى لو انتقلت الملكية الى مستثمر عربي آخر، مع توفير عنصر الاستقرار في التشريعات والانظمة التي يعامل بها المستثمر العربي.

كما تشمل الضمانات القانونية:

---

(١٨) البيلاوي، «نحو نظام اقتصادي عربي جديد،».

(١٩) انظر: عبد الرحمن سالم العتيقي، «لماذا لم تنجح سياسات التكامل الاقتصادي العربي،» العربي، السنة ١٩، العدد ٢٢٩ (كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٧)، ص ٨ - ٩.

(٢٠) بلغ عدد البلدان العربية التي اودعت وثائق تصديقها على الاتفاقية حتى ١٩/ ٧/ ١٩٨٢، احد عشر بلداً، هي: البحرين، السعودية، تونس، الاردن، اليمن العربية، العراق، الامارات العربية المتحدة، الكويت، الجماهيرية الليبية، قطر، السودان.

ـ الحماية ضد المخاطر «غير التجارية» بالالتزام بعدم المساس بالملكية، وعدم نزع الملكية الا طبقاً للقواعد والضوابط التي تعددها الاتفاقية بالتفصيل. وعدم الاخذ بمبدأ المصادرة او فرض الحراسة او الحجز او الحل او التصفية او تجميد الاموال، ما لم يكن ذلك بحكم قضائي طبقاً للقانون.

ـ حرية التحـويلات النقدية لرأس المال وارباحه واستهلاكه، وحق التصرف في الاستثمار بالبيع او التصفية او التنازل او الهبة، والحق في التعويض عند الاخلال بأي ضمان من الضمانات.

الضمانات المالية: يقبل القطر المضيف الضمان المالي للمشروع الذي تقدمه المؤسسة العربية لضمان الاستثمار للمستثمر.

الضمانات القضائية: تتم تسوية المنازعات الناشئة عن تطبيق نصوص الاتفاقية عن طريق التوفيق والتحكيم. ويكون الفصل في المنازعة وفقاً للقواعد القانونية والاجرائية التي تحددها الاتفاقية.

وفي تقديرنا انه رغم ان حركة انتقال رؤوس الاموال لا تمثل سوى جزء من التحرك العام لبلوغ اهداف التنمية العربية الشاملة الذي تتضمن عناصره الاخرى انتقال العمالة على اختـلاف مستويات مهاراتها، الا ان التحيز الواضح في الممارسات والمعاملات العربية الراهنة الى جانب حماية وتأمين حقوق رأس المال العربي، دون الاهتمام كثيراً بالمثالب التي تشوب الوضع الراهن لانتقال الايدي العاملة، انما يعود الى الدور القيادي الذي يلعبه رأس المال النفطي «ذو الطبيعة الريعية» في الاقتصاد العربي فـي «الحقبة النفطية الجديدة». اذ يتضح من العرض السابق ان مجمل التشريعات والاتفاقيات الخاصة بحـركة وانسياب رؤوس الاموال في الوطن العربي انما تعكس في حقيقة الامر حرص اقطار الفائض النفطية العربية على اقتضاء اقصى الضمانات الممكنة لاستثماراتها في بلدان «العجز»، او بلدان «العسر».

ولذا فإنه من واجبنا ان نؤكد على ضرورة الاسراع بوضع المبادىء والضوابط التي تسهل حركة انتقال العاملين العرب وتؤمن لهم اينما ذهبوا فرص الترقي والاستقرار والتمتع بخدمات القطر «المستقبِل» وبالحقوق العمالية القطرية، ليكون لها مثل اهمية المبادىء والضـوابط المتعلقة بانتقال رؤوس الاموال. **فالحركتان متكاملتان ولن تحقق اي منهما كامل امكانها، الا اذا واكب تقدمها تقدم مماثل في الحركة الاخرى.**

ولقـد بدأ التفكير الجـدي في تنظيم حقوق العمالة العربية المهاجرة على ضوء المؤتمر الثاني لوزراء العمال العرب، حيث تمت الدعوة الى ابرام اتفاقيات ثنائية، والى التحضير لاتفاقية متعددة الاطراف تهدف الى تسهيل تنقل الايدي العاملة داخل الوطن

العربي. وقد تمت الموافقة على نموذج اتفاقية ثنائية بشأن انتقال الايدي العاملة العربية في المؤتمر الثالث لوزراء العمل العرب، كما وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية في دورته التاسعة والاربعين لعام ١٩٦٨، كما صادقت على هذه الاتفاقية ستة اقطار هي: مصر (١٩٦٩)، الاردن (١٩٧٠)، سوريا (١٩٧٠)، العراق (١٩٧٠)، السودان (١٩٧٢) والجماهيرية الليبية (١٩٧٤).

وقد لوحظ في هذه الاتفاقية بعض نواحي القصور تتمثل في الجوانب الآتية[٢١]:

١ ـ تم ابرام الاتفاقية في ظروف لم يكن تبادل وجهات النظر متاحاً خلالها بين اطراف العمل الثلاثة (حكومات ـ اصحاب عمل ـ عمال).

٢ ـ اغفالها النص على وجوب توحيد وتحديد الجهات المسؤولة عن تنقل الايدي العاملة في الأقطار العربية.

٣ ـ لم يرد في الاتفاقية اية اشارة الى تمتع العمال المهاجرين بفرص التدريب والتثقيف المتاحة للعمال الوطنيين.

٤ ـ لم ترد فيها اشارة للحقوق المدنية والنقابية للعمال.

٥ ـ أغفلت دور المنظمات والاتحادات العمالية في عملية تنظيم وتنسيق حركة تنقل الايدي العاملة.

٦ ـ لم تتضمن الاشارة الى ضرورة العمل بهدف تنشيط اجراءات الهجرة واتخاذ الاجراءات الكفيلة بالحد من الهجرة «غير القانونية».

وبسبب مظاهر القصور هذه، ولتزايد اهمية تنقل الايدي العاملة والهجرة، تم إدراج هذا الموضوع ضمن أعمال الدورة الثالثة لمؤتمر العمل العربي (الرباط ١٩٧٤) حيث نوقش المناقشة الاولى، ثم تلتها مناقشة ثانية (الدورة الرابعة، طرابلس ١٩٧٥)، تم اثناءها اقرار الاتفاقية العربية، مرفقاً بها نموذج اتفاقية ثنائية جديدة، وعرفت هذه الاتفاقية **بالاتفاقية العربية لتنقل الايدي العاملة** (المعدلة) رقم (٤) لسنة ١٩٧٥[٢٢]. وقد بلغ عدد الأقطار التي صادقت على الاتفاقية المعدلة رقم (٤) خمسة أقطار هي: الاردن (تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٥)، الصومال (شباط/ فبراير ١٩٧٦)، فلسطين (تموز/ يوليو ١٩٧٦)، مصر (آذار/ مارس ١٩٧٦)، العراق (آب/ اغسطس ١٩٧٧).

وقد ركزت هذه الاتفاقية على مطالبة الأقطار الاعضاء بوضع وتنفيذ سياسة للهجرة

---

(٢١) انظر: فارس، «تنقل الايدي العاملة بين الدول العربية: واقعه وآفاقه،» ص ٢٠.

(٢٢) انظر: الملحق «هـ» لنص هذه الاتفاقية.

وتنقل الايدي العاملة تهدف الى تشجيع حركة تنقل الايدي العاملة العربية، والاستعاضة عن القوة العاملة الاجنبية بعربية تدريجياً وذلك بالتشاور مع الاطراف الثلاثة (حكومات ـ اصحاب عمل ـ عمال) من خلال جهاز ثلاثي. كما حرصت هذه الاتفاقية على ضمان حد ادنى من المساواة في المعاملة والمزايا وظروف العمل بين العمال الوافدين والعمال الوطنيين.

كذلك أكدت الاتفاقية على عدم الالتجاء الى اجراءات تعسفية ضد العمال الوافدين في حالة نشوب خلافات سياسية بين الاقطار العربية المعنية المانحة او المستقبلة للعمال العرب، ودعت لتسهيل اجراءات التنقل. كما ضمنت جمع شمل الأسر بما في ذلك والدي العامل، ثم دعت لمحاربة تجارة «مقاولة الانفار» والحد من الهجرة غير المنظمة. كما حددت دوراً مهماً لمنظمة العمل العربية، من حيث تجميع البيانات عن تنقل الايدي العاملة ومتابعة هذه الحركة بالدراسة واقتراح السياسات الملائمة.

ولكن النصوص وحدها ـ مع كل حسن النية ـ لم ولن تضمن تطبيق ما جاء في احكام هذه الاتفاقيات دون توافر الإرادة السياسية المناسبة. حيث ان الجانب الاعظم من عمليات انتقال الايدي العاملة بين الاقطار العربية ما زال يتم على اساس فردي غير منظم، وفي غياب نظام قانوني وهيكل تنظيمي فعال يتم الانتقال في إطاره.

وذلك يقودنا مرة اخرى الى تأكيد المفارقة الواضحة التي سبق أن أشرنا اليها بين الاطار التنظيمي والقانوني المتعلق بانسياب رؤوس الاموال من البلدان النفطية الى البلدان غير النفطية، والاطار الراهن الخاص بانتقال العمالة بين البلدان العربية. كذلك يمكن الاشارة الى ان العديد من التشريعات الوطنية في عدد من البلدان العربية قد تأثرت الى حد كبير بهذه المفارقة، حيث صدر العديد من التشريعات الوطنية التي تحقق ضمانات واضحة وضافية لاستثمار الأموال العربية[٢٣]، على حين لم تصدر تشريعات مماثلة لضمان حقوق العمالة المهاجرة الى هذه البلدان العربية.

وبطبيعة الحال فإن التنظيمات الموحدة المقترحة لمعاملة الاستثمارات العربية من شأنها ان تحقق مزيداً من الوضوح والاستقرار في المعاملات العربية المشتركة، حيث يصبح من المعروف مقدماً مجموعة القواعد القانونية الواجبة التطبيق في هذا المجال. ولا شك أن مثل هذا الاستقرار والوضوح لمعالم النظام القانوني للمعاملات العربية المشتركة من شأنه تشجيع رأس المال العربي الخاص الذي يبحث عن ولوج مجالات للاستثمار العربي تتسم بالضمان

---

(٢٣) جامعة الدول العربية، الامانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، قوانين الاستثمار في الوطن العربي، ص ٩٢٧ ـ ٩٤١.

والربحية. ولكن المسالة الجوهرية هنا ليست هي البحث عن القواعد الموضوعية لمثل هذا القانون العربي للمعاملات، وانما هي في توفير الضمانات التي تجعل عملية تكوين المشروعات العربية المشتركة وحركة الاستثمارات العربية الخاضعة لهذا النظام القانوني العربي المقترح وسيلة للتكامل الاقتصادي العربي ودعمه، لا مجرد اسلوب للتهرب من القوانين الوطنية، وثغرة للخروج والتحايل على الاحكام والقواعد للنظام الاقتصادي المحلي والمعاملات التي تجري داخل الاقتصاد الوطني(٢٤). وتحتل هذه النقطة اهمية خاصة في الوقت الحاضر الذي تتقدم فيه مجهودات العمل الاقتصادي العربي المشترك، وحيث تتعايش نظم اقتصادية واجتماعية متباينة في الوطن العربي. إذ أن هذا التباين يأخذ شكل تعدد «نظم الإدارة الاقتصادية» systems of economic management، حيث هناك بعض البلدان التي تأخذ بنظام «الاقتصاد الحر»، وهناك البعض الآخر الذي يأخذ بنظام «الاقتصاد الموجه» او «التخطيط الشامل»، وكذلك البعض الآخر الذي يوجد لديه «قطاع مختلط» يغطي العديد من النشاطات الاقتصادية.

وهكذا فإنه من المتصور ان تستغرق عملية توحيد قوانين المعاملات التجارية، العقارية، المالية، والضريبية في اقطار الوطن العربي وقتاً طويلاً. ولكن يجب الا يغيب عنا الهدف الاساسي، وهو ان بلورة مثل هذا النظام القانوني الموحد للمعاملات العربية في مجال تداول رأس المال والعمالة العربية يجب ان يكون بمثابة اداة لدعم عملية التكامل الاقتصادي العربي لا اداة للتهرب والقفز فوق النظم الاقتصادية المحلية.. مثلما كانت التجربة في «سوق العملات الاوروبية» (اليوروماركت)، حيث غدت المعاملات والقواعد «العرفية» التي تحكم هذا السوق اداة منظمة لتهرب الشركات الامريكية والدولية النشاط من قواعد الرقابة الاقتصادية والضرائب السائدة في الاقتصاد الامريكي.

ثالثاً: البدائل المتاحة في مجال التطور التكاملي لحركة عناصر الانتاج في الوطن العربي

وعلى الرغم من تحقيق درجة عالية من الحراك والتنقل «لعوامل الانتاج» فيما بين بلدان المنطقة العربية high degree of factor mobility في ظل «الحقبة النفطية الجديدة»، فإن الاوضاع الراهنة ما زالت تحتاج الى المزيد من التأمل والترشيد للبحث عن افضل أشكال الحركة والتكامل لعوامل الانتاج على صعيد المنطقة العربية. ويمكن لنا الاشارة الى ثلاثة انماط رئيسية للتطور التكاملي لحركة عناصر الانتاج على صعيد الوطن العربي.

١ ـ انتقال الايدي العاملة «الفائضة» الى حيث تتوافر الاراضي الصالحة للزراعة

---

(٢٤) العتيقي، «لماذا لم تنجح سياسات التكامل الاقتصادي العربي؟».

والقابلة للاستغلال. ومثال ذلك هجرة الايدي العاملة الفائضة في الريف المصري الى حيث توجد المساحات الواسعة القابلة للزراعة في جنوب العراق وفي السودان، وبحيث يتحقق نوع جديد من التوازن الديناميكي على مستوى عوامل الانتاج بين الموارد الارضية والموارد البشرية في كل من العراق والسودان، حيث يوجد اختلال واضح في نسبة العمل الانساني للارض (Man/ Land ratio).

٢ - انتقال رؤوس الاموال من بلدان الفائض النفطية الى حيث توجد الايدي العاملة الماهرة، والبنيان الارتكازي المناسب، والخدمات المساعدة اللازمة لاقامة المشروعات الصناعية العربية المشتركة بدلاً من انتقال «الايدي العاملة الماهرة» الى البلدان التي تتوافر لديها الارصدة المالية . . . بهدف الاستفادة من «الوفورات الخارجية».

ومن الضروري ان نفرق بهذا الصدد، عند البحث عن اهم العوامل المحددة للنمط الراهن للتوطن الصناعي في الوطن العربي، بين **الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية**. اذ انه من المعروف ان التوزيع المكاني للصناعات الاستخراجية انما يخضع لمنطق الطبيعة الصارم، فهي توجد حيث قدر للمادة الخام ان توجد، وبشرط ان تسمح الظروف البشرية والطبيعية الاقتصادية باستخراج المادة الخام بطريقة اقتصادية. اما مواطن الصناعة التحويلية فهي لا تخضع لهذه القيود الصارمة، وانما تخضع لاعتبارات خاصة بطبيعة «نموذج التصنيع» المطبق (صناعة متجهة للتصدير ام متجهة لاشباع حاجات السوق المحلية والعربية بالاساس) بالاضافة الى عوامل تتعلق بعوامل التوطن التقليدية للصناعات.

ومن المعروف ان الشطر الاكبر من الانتاج الصناعي في الوطن العربي يتركز بصفة اساسية في مصر اولاً، ثم في دول المغرب العربي وسوريا والعراق ولبنان. وبينما قد ذهب البعض الى القول بضرورة التدخل للحد من تركز الانتاج الصناعي في احد الاقطار العربية التي سبق ذكرها، حتى يمكن تحقيق اكبر قدر من التوازن في توزيع النشاط الصناعي بين اقطار الوطن العربي، فإنه يمكن الرد على ذلك بالقول بضرورة تدعيم التركيز الصناعي في بعض الاقطار العربية حتى يمكنه الاستفادة من وفورات الحجم والنطاق وغير ذلك من المزايا و«الوفورات الخارجية» التي عادة ما تقترن بتركز صناعة او مجموعة من الصناعات في منطقة او بلد معين، تتوافر لديه مقومات عملية التصنيع[٢٥].

٣ - في حالة النشاطات المتعلقة بالبناء والتشييد والتوسع في نشاط الخدمات ليس هناك من خيار سوى ان تنتقل «الايدي العاملة» من البلدان المصدرة للعمالة الى حيث

---

(٢٥) احمد رشاد موسى، «مشكلات التوطن الصناعي في الوطن العربي،» المستقبل العربي، السنة ١، العدد ١ (ايار/ مايو ١٩٧٨)، ص ١٣٠.

يتوافر «رأس المال»، كما هو الحال بالنسبة لبلدان الخليج النفطية.

وما زال النمط الاول في اتجاه التصور التكاملي لعنصري العمل والاراضي القابلة للزراعة متخلفاً في الوطن العربي اذا ما قورن بالاشكال الاخرى لحركة عناصر الانتاج داخل المنطقة العربية، فبالرغم من ان الحجم الاكبر للايدي العاملة العربية هو في قطاع الزراعة، ومع وجود ارض صالحة للزراعة ولا تزرع حالياً تقدر بحوالى ٨٠ مليون هكتار، فإن حجم هذه الهجرة ما يزال محدوداً، والتنقل الملحوظ في هذا المجال هو ذلك الذي تم بين مصر والجماهيرية الليبية. فقد أشارت تقارير وزارة القوة العاملة والتدريب في مصر لعامي ١٩٧٤ و١٩٧٥ الى ان نسبة المنتقلين بغرض الزراعة لم تزد عن ١٢ بالمائة من مجموع المتنقلين[٢٦]. كما ان تجربة العراق في استقبال العائلات الزراعية المصرية ما تزال محدودة، فمشروع قرية الخالصة ـ على سبيل المثال ـ لم يتجاوز عدد سكانها الـ ٩٦ عائلة من العائلات المصرية الفلاحية المهاجرة.

وفي دراسة لمنظمة العمل العربية عن امكانيات تنقل الايدي العاملة العربية الزراعية[٢٧]، قدر الحجم المتوقع لتنقل الايدي العاملة الممكن في قطاع الزراعة في حدود مليون عامل زراعي خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥، في ضوء فرضية تحقيق الحد الادنى من الامن الغذائي العربي، وظروف الاستخدام في قطاع الزراعة الحالية وتوفر الاراضي القابلة للزراعة ولم تزرع بعد. والبلدان العربية المرشحة لاستقبال هذه الايدي العاملة هي السودان والصومال والسعودية وهي الاقطار ذات ـ النسب العالية في الاراضي القابلة للاستصلاح ولم تزرع بعد. ويتضاءل عدد العمال الزراعيين القابلين للهجرة، اذا افترضنا امكان تغير نصيب العامل فيها، الى ١,٢٤ هكتار في الصومال و١,٥٨ هكتار في السودان. فإذا امكن تصور زيادة هذا النصيب الى ٦ هكتارات للزراع (وهو امر ممكن اذ تزيد عن ذلك في كثير من الاقطار العربية مثل العراق والجماهيرية الليبية وسوريا)، فإنه يمكن استزراع ٦,٤ مليون هكتار في السودان دون حاجة الى قوة عاملة غير وطنية، اما في الصومال فيمكن استزراع نحو ٢٨٦ الف هكتار[٢٨].

وتمثل السعودية احد المجالات الحيوية لتنقل الايدي العاملة الزراعية العربية في

---

(٢٦) محمد الامين فارس، «التعاون والتكامل الاقليمي للموارد البشرية، استراتيجية الهجرة: ملاحظات اولية،» ورقة قدمت الى: ندوة السكان والعمالة والهجرة في دول الخليج العربي، الكويت، ١٦ ـ ١٨ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٨ (الكويت: المعهد العربي للتخطيط؛ منظمة العمل الدولية، ١٩٧٩).

(٢٧) انظر: محمد الامين فارس، «امكانيات تنقل الايدي العاملة العربية الزراعية خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥،» ([د. م.]: جامعة الدول العربية، منظمة العمل العربية، ١٩٧٧). (بحث غير منشور)

(٢٨) المصدر نفسه.

المستقبـل، نظراً لعـزوف ابنائها عن العمل في الزراعة، اذ ينتظر ان يقل عددهم في الزراعة بحوالى ٨٠ الف حتى سنة ١٩٨٥، ولوجود مساحة مهمة قابلة للزراعة تقدر بـ ٢٨٨٠ الف هكتـار(٢٩). كذلـك يبقى من بين مراكـز الجـذب النفـطية كل من العراق والجزائر، وكل منهما بلد زراعي مهم، ولم يعرفا بعد تنقل الايدي العاملة الزراعية على نطاق واسـع. فالعـراق برصيده الهائل من المياه والاراضي الزراعية الخصبة يمكن ان يشكل نقطة جذب مهمة للايدي العاملة الزراعية العربية المهاجرة.

لذا فهنـاك مجـال كبيـر لتـرشيـد حركـة عنـاصر الانتاج في الوطن العربي في الاتجـاهـات الثـلاثة المشار اليها، بهدف تعظيم مستوى الانتاج القومي في قطاعات الـزراعة والصناعة التحويلية، والبناء والتشييد على صعيد الوطن العربي، لا سيما في مجال تحقيق قدر اكبر من التوازن والارشاد الاقتصادي في العلاقة بين الموارد البشرية والموارد الارضية المتاحة في الوطن العربي.

ولتحقيق مثل هذا المستوى الامثل للتوازن التكاملي الديناميكي بين عناصر الانتاج على صعيد الـوطن العربي بأكمله، فلا بد من ان تتم معالجة الاختلالات الراهنة في توزيع عنـاصـر الانتـاج، عن طريق التغيير في الاثمـان (عـائد عناصر الانتاج) او في الكميات، او بنسب متفاوتة من الامرين. وقد يكون من الصعب تحقيق التوازن التكاملي المطلوب بين عناصر الانتاج عن طريق تغيير عوائد عوامل الانتاج (الاثمان) وفقاً للنظرة النيوكلاسيكية في التحليل الاقتصادي. وقد يكون الامر الايسر عملياً هو إعادة جدولة الانتاج على صعيد الوطن العربي واتخاذ الاجراءات الاقتصادية اللازمة والكفيلة باحداث التغيير المطلوب في توزيع الكميات المتاحة من عناصر الانتاج على الصعيد العربي، وفقـاً لمنهـاج «التخـطيط التـأشيري» Indicative Plan مع إحـداث التغيرات الـلازمـة، وباستمرار، في الهياكل النسبية السائدة لعوائد عوامل الانتاج، بحيث تتواكب وتتضافر حركة «الكميات» و«الاثمان» للوصول الى افضل مستوى ممكن للتطور التكاملي لحركة عناصر الانتاج على صعيد الوطن العربي. فالتوازن المنشود هو توازن انمائي وديناميكي لن يتحقق عن طريق الحـركة التلقائية للاسواق، بل سوف يتم الوصول اليه عن طريق التـدخـل النشيط والفعـال لراسمي السياسـات الاقتصـادية على الصعيـدين السياسي والاقتصادي معاً.

---

(٢٩) المصدر نفسه.

الفصل السابع

النفط
والاقتصاد السياسي للوحدة العربية

كان من ابرز معالم «الحقبة النفطية الجديدة» انتقال مركز الثقل الاقتصادي والسياسي في الوطن العربي الى الانظمة والاقطار صاحبة النصيب الاعظم من الثراء النفطي. وهكذا اصبح «الثراء النفطي» عاملاً حاسماً في إعادة تشكيل الخريطة السياسية العربية الجديدة، وفي التأثير في حركة ومسارات التوجه نحو هدف الوحدة العربية الذي تصبو اليه الجماهير العربية. فبقدر ما تولدت وتركزت عناصر للثروة والرفاه المادي في الاقطار النفطية، نجد ان قضية «التوحيد القومي» للوطن العربي لم تعد واردة بدرجة الالحاح نفسها التي كانت عليه في الخمسينات والستينات. اذ صارت النظم في الاقطار النفطية ترى في «التجزئة» و«القطرية» ملاذاً لحماية امتيازاتها، وترى في الوحدة القومية شبحاً يهدد امتيازاتها المكتسبة وثرائها النفطي[1].

ولكن بالرغم من السلبيات العديدة التي ما زالت تطبع الموقف الراهن، فلا بد من الاعتراف بأن التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي رافقت «الحقبة النفطية الجديدة» لا يجوز التقليل من حجمها وآثارها الهيكلية بعيدة المدى. فهذه التطورات لها في الوقت نفسه جوانب ايجابية عديدة، البعض منها حاسم من حيث آثاره، والبعض منها محدود الفاعلية، ولكنها في مجموعها لا بد من ان تخلق نسيجاً جديداً من العلاقات والروابط الاقتصادية المتداخلة يصعب الفكاك من آثارها بسهولة، نتيجة لتشابك المصالح الاقتصادية لكلا المجموعتين: البلدان «النفطية» و «غير النفطية».

فالطلب على الايدي العاملة العربية الوافدة في البلدان «النفطية» انما يتحدد بناء

---

(١) محمد سيد أحمد، «الفوائض النفطية ودورها في تغيير معالم الوطن العربي،» المستقبل العربي، السنة ١، العدد ٣ (ايلول/ سبتمبر ١٩٧٨)، ص ٧٤.

على حجم عوائد النفط المتاحة ومتطلبات عملية التنمية الجارية، من ناحية، وسياسات الهجرة المقررة، من ناحية اخرى. وبالنسبة للبلدان «غير النفطية»، فإن المتاح من «الاموال القابلة للاستثمار» Investible funds واللازمة لدفع عملية التنمية وتسريع معدلات التكوين الرأسمالي، اصبح يتوقف، الى درجة كبيرة على التدفقات المالية الثنائية ومتعددة الاطراف القادمة من مجموعة البلدان العربية النفطية، من ناحية، وعلى التحويلات من دخول ومدخرات العاملين في البلدان النفطية، من ناحية اخرى.

وهكذا ففي اطار اي تصور ديناميكي للأوضاع الجديدة، نجد ان مسار عملية التنمية ـ بشقيها الاقتصادي والاجتماعي ـ في كلا المجموعتين من البلدان النفطية وغير النفطية، اصبحت تحكمه السياسات والاوضاع السياسية السائدة في المجموعة الاخرى (انظر الشكل رقم (٧ ـ ١) الخاص بنمط علاقات التشابك الجديدة). «فالتدفقات المالية» و«التدفقات العمالية» بين بلدان المجموعتين قد غدت وسيلة مباشرة، وان كانت غير مقصودة، لاعادة تشكيل توجهات وعناصر السياسة الاقتصادية والسياسة الخارجية «للاقطار المستوردة» و«الاقطار المصدرة» للعمالة والاموال على السواء. ونتيجة لذلك فقد تبلور اطار نظري وتحليلي جديد لطرح مشاكل وقضايا الاقتصاد السياسي للوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية في ظل «الحقبة النفطية الجديدة».

ومن هذه الزاوية يمكن القول بأن «هجرة العمالة» اصبحت بمثابة سلاح سياسي ذي حدين بالنسبة لكل مجموعة، فهي مصدر ضعف ومصدر قوة في آن واحد بالنسبة للاقطار المصدرة والاقطار المستوردة للعمالة على السواء[٢]. وقد وضح ذلك بجلاء اثناء الازمة التي مرت بها العلاقات المصرية ـ الليبية منذ اواخر عام ١٩٧٣، حيث بدا واضحاً لكل من مصر والجماهيرية الليبية ان العمالة المصرية المهاجرة «هي اداة ضغط سياسي» Source of political leverage في يد كل طرف، ولكن بالشكل الذي قد يشل فعاليتها في يد كل من الطرفين نتيجة لترابط وتداخل المصالح الاقتصادية لكل طرف، بحيث لا يجرؤ اي من الطرفين على استخدام هذا السلاح، لأنه قد يرتد الى صدره قبل صدر الطرف الآخر.

وبالمثل فإن «الفوائض المالية» تمثل سلاحاً مهماً في ايدي الاقطار النفطية يمكن

---

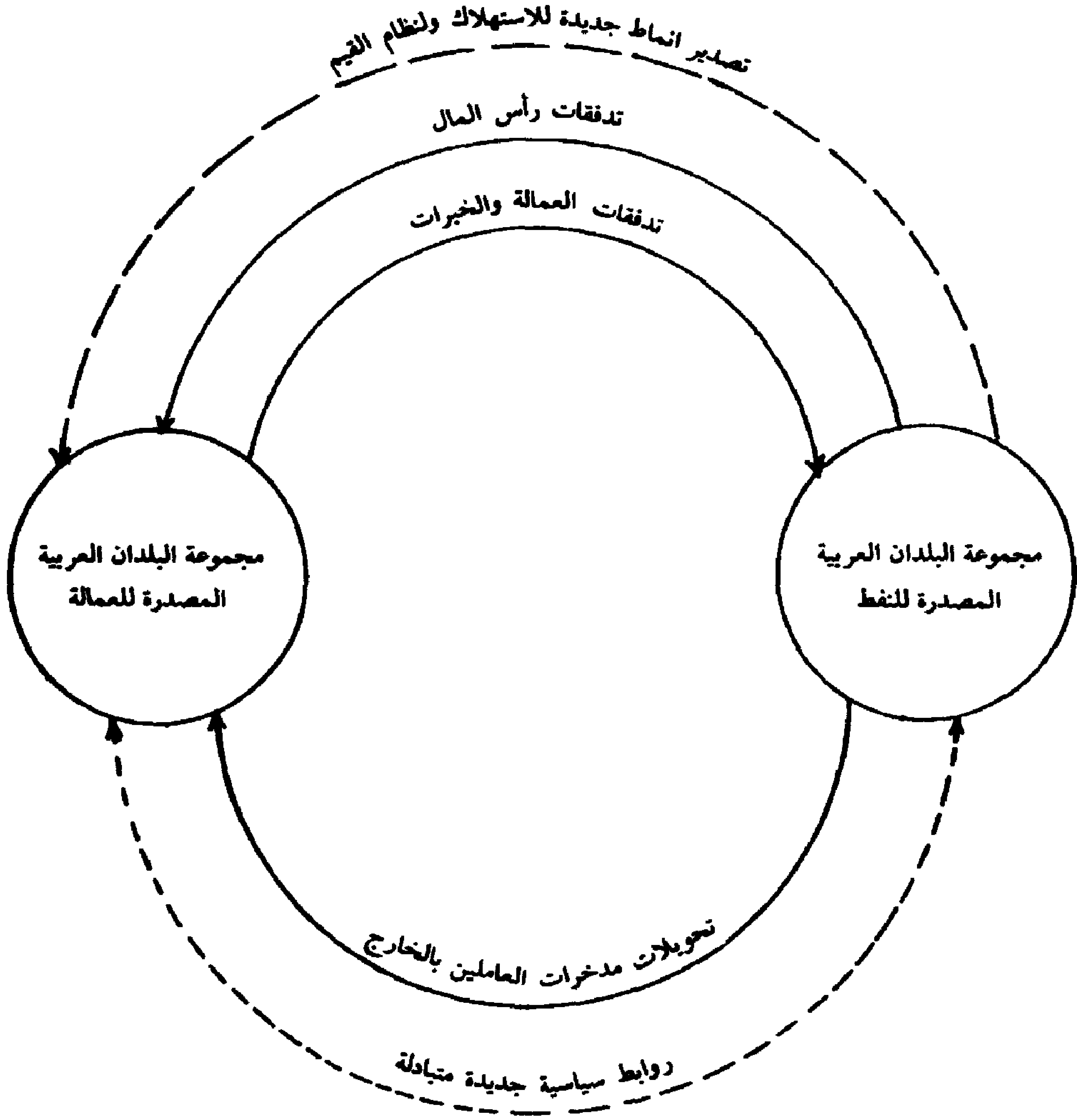
(٢) «Migration has become, for both donors and recipients, an indirect and often inadvertent instrument of foreign policy, regional policies and migration patterns of inextricably intertwined.»

انظر: Nazli Choucri, «Labour Transfers in the Arab World: Growing Interdependence in the Construction Sector,» paper presented at:

ندوة السكان والعمالة والهجرة في دول الخليج العربي، الكويت، ١٦ ـ ١٨ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٨ (الكويت: المعهد العربي للتخطيط؛ منظمة العمل الدولية، ١٩٧٩)، ص ٨.

شكل رقم (٧ - ١)

نمط علاقات التشابك الجديدة بين مجموعتي البلدان المصدرة للنفط والبلدان المصدرة للعمالة



له أن يؤثر تأثيراً بالغاً في مستقبل الاوضاع الاقتصادية والسياسية في البلدان غير النفطية «والمستوردة لرأس المال»، وان جانباً مهماً من تلك الاموال يأتي الى البلدان العربية «المستوردة لرأس المال» في شكل استثمارات مباشرة، تحمل في طياتها شروطاً سياسية ـ اقتصادية تتعلق «بالمناخ الاستثماري» السائد و«ضمانات الاستثمار» المطلوبة، او غير ذلك من عناصر الضغط التي لا بد من ان تؤثر على توجهات وعلى تحديد معالم السياسة الاقتصادية المعمول بها داخلياً. كما ان «رأس المال النفطي» يحمل معه، في احوال

كثيرة، نوعاً من الشراكة المثلثة الاطراف مع رأس المال الدولي (والشركات دولية النشاط) والتكنولوجيا الغربية المتقدمة. ولذا فإننا نود ان نشير هنا الى حقيقة مهمة الا وهي ان «رأس المال النفطي» الوافد الى بلدان العجز «غير النفطية»، لا يجب النظر اليه باعتباره «شيئاً مادياً» - اي باعتباره عنصراً من عناصر علاقة فنية تجمع بين رأس المال والعمل، في اطار ما يسمى عادة «دالة الانتاج» Production Function ، وانما باعتباره «علاقة اجتماعية» تعكس تشكيلة واسعة من المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحددة.

وانطلاقاً من هذا الفهم التاريخي والجدلي للامور يمكن لنا الحديث عن ثلاثة مستويات (او نماذج) للحركة والتعامل في ضوء معطيات الواقع الجديد، من خلال منظور التعاون والتكامل والاندماج الاقتصادي العربي.

المستــوى الاول

هو تقنين وترشيد الاطار الراهن لعلاقات وممارسات «التعامل العربية» بين مجموعتي البلدان «النفطية» و«غير النفطية»، التي ترتكز الى المنطلقات القطرية في التعامل فيما يخص كل قطر على حدة. ففي ظل هذا النموذج للتعامل تسود النظرة القطرية والبراغماتية للامور، حيث يسعى كل بلد (مصدر للعمالة او مصدر لرأس المال) الى حل مشاكل «الاختناقات» التي تواجهها عملية التنمية لديه في الاجل القصير والمتوسط، والى تعظيم «المنافع القطرية»، من ناحية، وتقليل الخسائر التي يمكن ان تتعرض لها الوحدات القطرية من جراء هذا النوع من التعامل، من ناحية اخرى.

وهكذا فإنه، في ظل قواعد اللعبة لهذا النوع من استراتيجيات التعامل، يعتبر كل طرف نفسه جزءاً من لعبة «توازن ومساومة» بقدر ما يسمح به وزن وحدود قدراته، وبحيث يجري استخدام «سلاح العمالة المهاجرة» في مواجهة «سلاح المال النفطي» لانتزاع المزيد من المكاسب الاقتصادية القطرية. ويمكن تصوير هذا الموقف باستخدام «المصفوفة» التالية لاطراف وعناصر لعبة التعامل والمساومة التي نتحدث عنها، وهو تصوير مقتبس من «نظرية المباريات» Games Theory المعروفة.

عناصر المباراة / اطراف المباراة	تدفقات العمالة	التدفقات المالية
مجموعة الاقطار النفطية	مستقبلة للعمالة	مصدرة للاموال النفطية
مجموعة الاقطار غير النفطية	مصدرة للعمالة	مستقبلة للاموال النفطية

ولـذا فإنـه في اطـار مثـل هذه الاستراتيجية للتعامل والمساومة نجد ان «تعظيم المنافع» من وجهة نظر البلدان المصدرة للعمالة، كل على حدة، يمكن ان يتمثل في الاخذ بمجموعة من السياسات التي تؤدي الى تحقيق الاهداف التالية(٣):

١ ـ تعظيم اجور ودخول العاملين من ابنائها في الاقطار النفطية.

٢ ـ تعـظيم ما يمكن الحصـول عليه من مدخرات وتحويلات العاملين في الاقطار النفطية «بالعملات الحرة».

٣ ـ الحد من هجرة فئات العمالة الماهرة والفنية التي يعاني الاقتصاد القومي نقصاً وعدم وفرة في المعروض منها.

٤ ـ الحد من تدفق السلع الاستهلاكية (خاصة السلع الكمالية والترفية منها) الى البلد المصدر للعمالة، وذلك عن طريق الدور الذي يمكن ان تلعبه «السياسة الجمركية»، وغير ذلك من التدابير والقيود الكمية المانعة لورود انواع السلع التي تساعد على خلق «نمط جديد للاستهلاك» لا يستطيع الاقتصاد المصدر للعمالة تحمل اعبائه في المرحلة الراهنة لنموه.

فإذا انتقلنا الى مجموعة الاقطار النفطية «المصدرة لرأس المال» نجد ان «تعظيم المنافع والمزايا»، من وجهة نظر كل منها، يعني تحقيق الاهداف التالية:

ـ تحقيق اقصى «عائد مالي» على استثماراتها وتوظيفاتها المالية في البلدان غير النفطية.

ـ الحصول على اكبر قدر من التسهيلات والخدمات من جانب الاقطار المضيفة.

ـ تحقيق اكبر قدر من التحرر من القوانين والانظمة المعمول بها في اقتصاد الدولة المضيفـة (مثـل الاعفاء من احكام قوانين العمل وقوانين الشركات وقانون الرقابة على الصرف الاجنبي المعمول به في الاقتصاد الوطني. . الخ).

ـ التمتع بأكبر قدر من الاعفاءات الضريبية ولأطول فترة ممكنة.

ـ توفير اكبر قدر من الضمان ضد مخاطر الاستثمار، ولا سيما توفير الضمان بالنسبة لثلاثة ضروب من المخاطر غير التجارية هي: العجز عن تحويل الاموال الخاصة بالارباح والفوائد؛ نزع الملكية او المصادرة او التأميم؛ ما قد يلحق بالاصول المادية من ضرر نتيجة لاعمال الحرب او الثورة في الدولة المضيفة (بما في ذلك اعمال التخريب والشغب).

---

(٣) ابراهيم سعد الدين، «الآثار السلبية للفروق الدخلية بين الاقطار العربية على التنمية في الاقطار الاقل دخلاً: حالة مصر،» **النفط والتعاون العربي**، السنة ٣، العدد ٤ (١٩٧٧)، ص ٣٠.

وليس من شك في ان هذا النهج في «التعامل» الذي لا يعتد سوى بالمصالح والمنطلقات القطرية، دون الاهتمام بتحقيق حد ادنى من التنسيق او التكامل بين احتياجات وامكانات الاقتصاديات القطرية المختلفة، لهو اكثر السبل إضراراً بمسيرة الوحدة العربية. اذ انه يكرس «الانانية القطرية» ويعمق الفروق والتناقضات بين الوحدات القطرية المختلفة التي يتكون منها الاقتصاد العربي. وتكون محصلة هذا النموذج من التعامل نوعاً من «حرب الاستنزاف» تشنها الاقتصادات القطرية بعضها ضد البعض الآخر، مما يعمق من حدة المشاعر القطرية ويقلل من الفوائد والمزايا التي يمكن الحصول عليها في المدى البعيد من خلال «التعظيم المشترك للمنافع» - Joint maximization of benefits(٤) لمجموعتي الاقطار «المصدرة للعمالة» و«المصدرة لرؤوس الاموال».

ونود ان نؤكد في ختام هذا العرض للاوضاع السائدة في مجال تدفقات العمالة الى التشويهات والسلبيات المهمة التي اصابت قوة العمل في البلدان المصدرة للعمالة. «ففي غياب مشروع حضاري متكامل، ومع اهدار العمل الاجتماعي المنتج كقيمة مقدسة، ومع تدفق مئات الالوف (اغلبهم كأفراد) في طلب اموال لم يسهموا في انتاجها، فإن معيار التوزيع لا بد من ان يعطي صاحب المال النصيب الاكبر من الكعكة، وصاحب المال (مواطنو القطر النفطي بشكل عام) يستمد سلطته في مواجهة العامل الوافد من حقيقة انه واهب الرزق، وهو يؤكد هذه السلطة ويمارسها بوضع اجتماعي اعلى، بصفته اكثر ثراء. وهذا التمايز على اساس الثراء يأتي هنا بعد تداعي الصلة بين المال والعمل الاجتماعي، او بين الاستهلاك والانتاج. وكل هذا كان لا بد من ان ينعكس في توتر العلاقات بين ابناء الاقطار المضيفة، وابناء الاقطار المصدرة للعمالة. فالعمالة الوافدة، في اعين بعض ابناء الاقطار المضيفة، «حاقدة وطامعة»، وفي المقابل يرى الاولون انهم

---

(٤) في نظرية المباريات يمكن ان نميز بين انواع عديدة من المباريات واشكال كثيرة من مفاهيم الحل. غير ان الحلول الدقيقة يمكن اجراؤها فقط بالمباريات البسيطة والنمطية. وابسط اشكال المباريات هي تلك الشهيرة باسم المباريات ذات المجموع الثابت Constant sum games التي يمكن فيها قياس النتيجة لكل لاعب، بحيث انه من الممكن الحديث عن مكسب اجمالي لكل اللاعبين، وعلاوة على ذلك فهذا المكسب الاجمالي مربوط بقيمة ثابتة، بصرف النظر عن سلوكيات اللاعبين. وهذا يعني ان لدينا موقفاً ينطوي على صراع بحت طالما ان تحسناً في النتيجة لأحد اللاعبين سوف يتم بالضرورة على حساب الآخر. واضافة لذلك فهذا النمط من المباريات يمكن حله كحالة مكونة من لاعبين فقط. اما اذا لم يقتصر المكسب الاجمالي على قيمة ثابتة، فإن المباراة هنا تزداد تعقيداً، اذ ينفسح المجال لوجود خليط من المصالح المشتركة والمتصارعة: مصالح مشتركة، لأن جميع اللاعبين يهمهم كبر المكسب الاجمالي، ولكن من الجهة الاخرى توجد الصراعات حول توزيع المكسب. وحتى في حالة المجموع الثابت، فإن وجود اكثر من لاعبين يعقد كثيراً من الحالة لما تنطوي عليه من امكانية تشكيل ائتلافات.

وفي مواقف التخطيط الاقتصادي والسياسة الاقتصادية تسود ايضاً اشكال من المباريات ذات المجموع المتغير، واكثر من اثنين من اللاعبين، اي خليط من المصالح المشتركة والمتصارعة.

«ضحية للاستغلال وسوء المعاملة»[٥].

وهـذا يثير بدوره قضية «التحلل المجتمعي» في البلدان غير النفـطية المصـدرة للعمالة. فالعمالة العربية المهاجرة عندما تدافعت لتعبر الحدود، في ظل الاطار الراهن لانتقـال وتـداول العمـالـة العـربية، شكلت بداية للتحلل المجتمعي في البلدان غير النفـطية. اذ ان اسلوب استخدام العمال المهاجرين في المجتمعات النفطية المضيفة ضاعف من مشكلة التحلل المجتمعي، فهم لم ينـدمجـوا في بنـاء مشـروع حضاري متكامل، بل يعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية. والعائدون منهم يعودون وقد تشوه ما كان لديهم من قيم انتاجية ومن انتماء مجتمعي ليحل محل ذلك التعلق واللهاث وراء انمـاط الاستهـلاك المتقـدمة في اي مكان وبأية شروط. ونتيجة لوقوع عناصر العمالة المهاجرة في «مصيدة الاستهلاك» هذه، نجد ان قسماً مهماً منهم يهيم بالتكالب نفسه من اجل العمل من جديد في الاقطار النفطية، «ويرحلون من موقع الى موقع بلا اي إنتماء إلاّ الى محاولة الحصول على رزق اعلى»[٦].

المستوى الثاني للتعامل والحركة

ان تعتبر البلدان «المصدرة للعمالة» والبلدان «المصدرة لرأس المال» أنها تشارك جميعها في المصلحة الاقتصادية بأوسع معنى لكلمة مصلحة، مما يقتضي تطوير علاقات التبادل والترابط والتشابك التي تم نسجها في ظل «الحقبة النفطية الجديدة»، وذلك عن طريق تحقيق درجة متقدمة من التنسيق والترشيد في مجال التدفقات العمالية والمالية، من خلال منظور للتعاون الاقتصادي الاقليمي العربي على غرار مجموعة «بلاد الانديز» في امريكا اللاتينية او مجموعة «السوق الاوروبية المشتركة» في اوروبا الغربية.

ويقتضي الامـر هنـا تطوير «استـراتيجيات جمـاعية للتفاوض»، وبرامج اقليمية للتعاون الاقتصادي، تتجاوز بآفاقها الاعتبارات البراغماتية الآنية والنظرة القطرية الضيقة، وبـالشكل الذي يسمح بايجاد نوع من التوازن بين حقوق ومزايا «العمل العربي»، في مقابل الحقوق والمزايا العديدة التي يتمتع بها «رأس المال العربي». اذ يمكن لمجموعة البلدان المصدرة للعمالة السعي لايجاد سياسة مشتركة في مجال تصدير العمالة، بما يحافظ على المصالح والاهداف الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان، من ناحية، ومما يساعد على الوفاء بالاحتياجات المتغيرة للبلدان العربية النفطية من الفئات المختلفة من

---

(٥) عادل حسين، «المال النفطي عائق للتوحيد والتكامل،» المستقبل العربي، السنة ١، العدد ٥ (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩)، ص ١٦ - ٣١.

(٦) المصدر نفسه.

العمالة، من ناحية اخرى، ويمكن لذلك المنحى ان يأخذ شكل **الاتفاقيات الثنائية**(٧)، التي تبرم بين بلدين عربيين بقصد تنظيم تنقل الايدي العاملة ـ وهذا اضعف الايمان ـ او تأخذ شكل «الاتفاقيات الجماعية او متعددة الاطراف»، وهي بلا شك الشكل الأرقى لتنظيم تداول العمالة على صعيد الوطن العربي.

ولعل الحد الادنى الذي يمكن ان يحققه مثل هذا التنظيم لتدفقات العمال هو مكافحة «تجارة ومقاولات الانفار» التي تتمثل في قيام اشخاص او مكاتب سمسرة بتسجيل الراغبين في التنقل للعمل في البلدان النفطية وتقاضي «عمولات» عن ذلك من العمال واصحاب العمل في آن واحد. وعادة ما يمارس هذا النشاط في غفلة من الحكومات والسلطات المسؤولة في كل من البلدان المصدرة والمستوردة للعمالة على السواء، مما ينتج عنه استغلال واضح للايدي العاملة وقبولها بشروط متعسفة للعمل(٨).

وفي اطار الاتفاقيات المشتركة لتنظيم تداول العمالة العربية يمكن للبلدان المصدرة للعمالة التوسع في تدريب اعداد اكبر من فئات العمالة التي يتوفر عليها طلب شديد في الداخل والخارج. وحيث ان العقبة الرئيسية في هذا السبيل هي «تكلفة التدريب»، فيمكن وضع برنامج مشترك لتنمية القوى البشرية بحيث يمكن ان تشارك البلدان المستوردة للعمالة في نفقات وأعباء التدريب للفئات العمالية الماهرة والفنية والمهنية. ويمكن لذلك ان يتم عن طريقين: ان تفرض البلدان المصدرة للعمالة على البلدان النفطية المستوردة للعمالة «رسماً للتعاقد» بالعملة الاجنبية، وان يختلف تحديد مقدار هذا الرسم في حالة كل فئة من فئات العمالة باختلاف درجات المهارة ونوعية التدريب الضروري. كما يمكن ان تتم المشاركة في نفقات التدريب والتأهيل من خلال انشاء مراكز للتدريب تمول بواسطة البلدان العربية المستوردة للعمالة، وبحيث يرتبط السماح لهذه البلدان بالحصول على احتياجاتها من العمالة الماهرة بمدى مساهمتها الفعلية في نفقات مراكز التدريب والتأهيل التي تنشأ لهذا الغرض(٩).

---

(٧) في هذا الاطار تم وضع مشروع اتفاقية لتبادل الايدي العاملة بين الاردن والجماهيرية الليبية في شهر آذار/ مارس ١٩٧٨، وذلك كجزء من عملية تنظيم هجرة العمال الاردنيين الى الخارج. وقد نصت الاتفاقية على تمتع العمال الذين ينتقلون للعمل، بالحقوق والمزايا العينية التي يتمتع بها عمال الدول المعنية، وأن يسري مفعول هذا النص على العمال الذين انتقلوا للعمل قبل توقيع هذه الاتفاقية، وذلك وفقا للقوانين والانظمة المرعية بين البلدين مع تولي السلطات المختصة في كلا البلدين تسهيل اجراءات نقل العمال فيما بينهما.

(٨) يتم انتقال العمال بين البلاد العربية عادة بشكل فردي. فباستثناء بعض الفئات (مثل المدرسين المعارين) تتم عملية الانتقال عن طريق السعي الشخصي من جانب الافراد للحصول على عمل. لذلك فإن السلطات المعنية في البلاد المختلفة لا تلعب دوراً يعتد به في التحكم في انتقال العمل.

(٩) سبق ان عرض الامير حسن ولي عهد الاردن مشروعاً في هذا الاتجاه تحت اسم International labour compensatory facility في: مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٦٣، جنيف، حزيران/ يونيو ١٩٧٧.

ان السعي في سبيل وضع سياسة مشتركة في مجال تصدير وتداول العمالة العربية، بمبادرة من مجموعة الاقطار المصدرة للعمالة وبالشكل المناسب الذي تقبله مجموعة الاقطار النفطية المستقبلة للعمالة، سوف يساعد بلا شك على تحقيق نوع من التوازن في النمط السائد للعلاقات الاقتصادية العربية. فالواضح حتى الآن ان مجموعة البلدان المصدرة للعمالة تملك مصدراً مهماً للقوة وللمساومة الاقتصادية، ولكن هذا المصدر لا يستغل بالكامل نتيجة للفوضى السائدة في سوق العمل، ولانعدام وجود تنظيم لعمليات تصدير العمالة، سواء على المستوى القطري او على مستوى البلدان المصدرة للعمالة. ولذا فإنه قد يكون من صالح مجموعة الاقطار المصدرة للعمالة ان تستخدم هذه القوة الكامنة لتحقيق صيغة افضل للتنسيق والتعاون الاقتصادي العربي على اسس متوازنة، دون الوقوع في براثن الابتزاز واسلوب المناورات القطرية التي تطبع العلاقات الاقتصادية الراهنة في مجالات عديدة.

ان الصعوبات التي تواجه تنفيذ مثل هذه السياسات والاستراتيجيات المشتركة لا يجب ان تحول دون التوجه للحد من السلبيات الراهنة في مجال تصدير وتداول العمالة العربية، اذ ان ترك الامر لفوضى السوق، كما هو عليه الحال الآن، سوف يؤدي الى نتائج سلبية تضر بمستقبل عملية التنمية، ليس على مستوى القطر المصدر للعمالة فحسب، بل على مستوى الاقتصاد العربي في مجموعه (بما في ذلك مجموعة الاقطار النفطية المستقبلة للعمالة). فالحد من هجرة الكفاءات والمهارات، وان كان له ما يبرره من وجهة نظر البلاد غير النفطية، فإنه ليس بالضرورة احسن الحلول المتاحة لهذه البلاد، فهناك فعلاً بعض الفائض في فئات فنية معينة، ومن الصالح العام في البلاد غير النفطية ان تتاح لهم سبل الهجرة، غير ان هذا الفائض لا يكفي بحال لسد كافة نواحي العجز في البلاد النفطية المستوردة للعمالة. ولذا فإن ترك امر توزيع الموارد البشرية وتداول العمالة «لقوى السوق الطليقة» وحدها سوف يؤدي الى عدم كفاءة وسوء في توزيع الكفاءات والمهارات، بما لا يتناسب مع احتياجات النمو لكل من البلدان النفطية وغير النفطية.

لذلك فإن الاتفاقيات والاستراتيجيات المشتركة في مجال تصدير العمالة العربية تبدو كما لو كانت البديل الوحيد لضمان كفاءة توزيع وتخصيص الموارد البشرية على مستوى الوطن العربي ككل، وبما يضمن تحقيق اكبر قدر من الموازنة بين الاهداف التنموية القطرية لكل من البلدان النفطية وغير النفطية على السواء.

وفي مجال تدفق رؤوس الاموال يمكن للأقطار العربية المصدرة لرؤوس الاموال والمستوردة لها بذل جهد مشترك في سبيل انشاء النظم والمؤسسات اللازمة لتجميع الموارد المالية العربية (الخاصة والعامة) وتوجيهها الى مجالات الاستثمار الانمائي في الاقطار ـ الاطراف المتعاونة في ذلك. اي ان المطلوب هو العمل على تشجيع وتوجيه

حركة الاستثمارات العربية الى المسار الذي يحقق النفع المشترك للأقطار المصدرة والمستوردة لرؤوس الاموال على السواء، دون الاقتصار على تشجيع المستثمرين الفرديين الذين يلهثون بالدرجة الاولى وراء الفرص السهلة للربح التجاري والريع المالي الذي يخدم اهداف «التكاثر المالي» وليس «التراكم الرأسمالي»[10].

ولا شك ان وضع مثل تلك النظم والسياسات المشتركة يجب الا يمس بأية حال من الاحوال حرية كل قطر عربي في التصرف بما تمليه عليه سيادته في المجال الاقتصادي. ولكن المطلوب هو تحقيق حد ادنى من اتحاد المصالح بما يساعد على خلق مناخ اكثر ملاءمة لانسياب رؤوس الاموال داخل المنطقة العربية وتوجيهها للعمليات الانمائية. ويدخل ضمن هذا الاطار الاتفاق حول تحديد الوسائل الاجرائية المناسبة لتسوية المنازعات بين المستثمرين العرب او دولتهم من جهة والاقطار المضيفة للاستثمارات من جهة اخرى.

كذلك هناك مجال رحب للتعاون بين الأقطار المصدرة للنفط والاقطار المصدرة للعمالة في مجال التنسيق على المستوى الاقليمي العربي، في مواجهة الكتل والقوى الاقتصادية الخارجية (السوق الاوروبية المشتركة - امريكا - اليابان - دول الكوميكون)، بحيث يمكن استخدام، عناصر القوة الاقتصادية التي تملكها الاقطار العربية النفطية (من نفط وفوائض مالية) لتحقيق شروط افضل في مجالات «التعامل الاقتصادي الدولي»: «نقل وشراء التكنولوجيا»، «التصدير السلعي للاسواق الخارجية»، «عمليات الاقتراض الخارجي»، «المسائل النقدية الدولية»... الخ. ويمكن اعتبار «الحوار العربي - الاوروبي» خطوة مهمة على هذا الطريق، اذا ما ادير هذا الحوار بفعالية ومهارة من طرف الجانب العربي انطلاقاً من الحد الادنى للمصالح المشتركة بين مجموعتي الاقطار النفطية وغير النفطية.

وليس هناك من شك في ان هذا المستوى من التنسيق في المواقف والسياسات التفاوضية حول عدد من القضايا المحورية في عمليات «التعامل الاقتصادي الدولي» سوف يساعد على تحقيق قدر أكبر من الحماية للمصالح العربية في مواجهة القوى والضغوط الخارجية. إذ أنه يجب عدم إغفال حقيقة مهمة، وهي ان الوطن العربي يملك من الاسلحة والقدرات ما يسمح له بأن يكون طرفاً مؤثراً في عمليات التفاوض واعادة

---

(١٠) يعود الفضل في التمييز بوضوح بين عمليات «التكاثر المالي» وعمليات «التراكم الرأسمالي» التي تقوم على تحويل الموارد المالية الى طاقات انتاجية الى الدكتور اسماعيل صبري عبدالله، في تعقيبه على ورقة العمل الثلاثية المنبثقة عن لجنة خبراء استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، انظر: اسماعيل صبري عبدالله، «تعقيب على تقرير اللجنة الثلاثية،» المستقبل العربي، السنة ١، العدد ٦ (آذار/ مارس ١٩٧٩).

صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية(١١).

وفي هذا الاطــار لا بد لنـا من ان نشيد بالجهـد المهم الـذي قام به فريق من الاختصـاصيين العـرب، بتكليف من المجلس الاقتصـادي العـربي في اعقاب حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، لجرد المصالح العربية ـ الغربية بهدف استخدامها كأداة مهمة من ادوات الضغط والصراع، وذلك في اطار مباراة استراتيجية، وخطة مواكبة طويلة المدى. ويتميز عنصـر الجدة في هذا الاسلوب في انه يُدخل ضمن حساباته ما يمكن تسميته بحســاب «المنفعـة القومية»، متمثلة في تحقيق «المطالب السياسية المتفق عليها بين الدول العـربية والمقـرة دولياً، ويعـطي هذه الحسـابات القومية الافضلية الاولى، ويربط بصورة مستمرة بين السياسـات المتخـذة تجاه قضية البقاء العربية والاجراءات المتخذة في مجال المصالح، بحيث يأتي تحريك ورقة المصالح توخياً لأثر سياسي، او جواباً على تحرك سياسي او عسكري بدون اي عزل بين الهدف السياسي، سواء أكان فعلاً او رد فعل، وبين المنافع الاقتصادية العربية، ولكن طبعاً بدون تجاهل المصالح الاقتصادية العربية، وانما بوضع الحسابات الشاملة ـ اقتصادية وغير اقتصادية، في ميزان واحد»(١٢).

وقد خلصت الدراسة إلى ان المصالح القابلة للدخول، بنسب متفاوتة، في المباراة هي المصالح التالية بترتيب قابليتها لأن تكون عناصر مؤثرة فيها(١٣):

(١) المصالح النفطية.
(٢) المصالح المالية.
(٣) المصالح التجارية.

على ان تدعم بالعناصر القابلة للدخول في مباراة المصالح المتبقية، وهي النقل البحري والنقل الجوي والتأمين واعادة التأمين.

وبـاختصـار شديد فإن هذا المستـوى الثاني من التعامل بين مجموعتي البلدان المصـدرة للنفط والبلدان المصـدرة للعمالة يقتضي الانتقال من اسلوب التنافس على تعـظيم منـافع ومكاسب كل طرف على حساب الطرف الآخر الى مستوى من التعاون والتنسيق المشتـرك، بحيث تستفيد كل الاطـراف المعنية من نتـائج التعاون والتنسيق المشتـرك... بيد اننـا يجب الا نكون مفرطين في التفاؤل بحيث نتصور ان المواقف

---

(١١) حامد ربيع، «القدرات العربية في صراع العمالقة،» المستقبل العربي، السنة ١، العدد ١ (ايار/ مايو ١٩٧٨)، ص ١٢ ـ ٢٦.

(١٢) برهان الدجاني، شفيق الاخرس وعامر الشريف، المصالح الامبريالية والاجنبية في الوطن العربي: دراسة اقتصادية (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، [د. ت.])، ص ٨. وفيما يختص بالنواحي النفطية، انظر: يوسف عبدالله صايغ، «النفط العربي في استراتيجية المجابهة العربية الاسرائيلية،» شؤون فلسطينية، العدد ١٦ (كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧١).

(١٣) المصدر نفسه، ص ٦٣.

التنسيقية الجديدة ستأخذ شكل التطابق في كافة المصالح، والتنسيق الكامل حول كافة القضايا التي تهم الطرفين. بل ان الوضع الأكثر واقعية هو الميل نحو وضع يمكن وصفه بلغة «نظرية المباريات» على انه يتسم بتواجد وتعايش عنصري التنسيق والوعي بالمصلحة المشتركة، من جهة، وصراع المصالح القطرية Mixed-motive game من جهة اخرى[١٤].

المستوى الثالث

(وهو ارقى المستويات المنشودة) ويهدف الى تحقيق اكبر قدر من التجانس والدمج الحركي للقدرات والموارد العربية على المستوى القومي بما في ذلك تحقيق اشكال متقدمة من الوحدة والاندماج الاقتصادي والسياسي. ومعنى ذلك **ان تعتبر الاقطار العربية «النفطية» و«غير النفطية» نفسها شريكة في المصير وليس فقط شريكة في المصلحة الاقتصادية**. وهذا النموذج يعتبر ارقى نماذج التعامل والحركة بين الاقطار العربية لأنه يطرح بوعي الابعاد المصيرية المشتركة (الاقتصادية ـ الحضارية ـ العسكرية ـ السياسية) لعملية التقدم والوحدة العربية. فقضية التكامل الاقتصادي العربي، وفقاً لهذا النموذج، لا بد لها من ان تنطلق من تصور استراتيجي شامل لمتطلبات التنمية على صعيد المنطقة العربية ككل، وبما لا يتناقض مع الاهداف والمصالح القطرية المرحلية.

ومن خلال هذا الطرح لا بد من التأكيد على قضيتين محوريتين: **الاولى**، وعي الترابط الحاسم بين قضية التنمية العربية وقضية الاستقلال السياسي والاقتصادي مما يجعل انجاز التحرر الوطني الناجز في المنطقة العربية مهمة مصيرية مشتركة امام شعوب الاقطار العربية المختلفة، و **الثانية**، ان ما يوجد من تنوع وتباين في الامكانيات والموارد المادية والمالية والبشرية في المنطقة العربية هو في حقيقة الامر، ومن منظور تاريخي، عنصر وحدة وقوة ومنعة، اذ انه يفتح الطريق امام آفاق رحبة للتكامل والوحدة الاقتصادية العربية. ويكفي لنا ان نتأمل مؤشرات التوزيع النسبي للموارد الاقتصادية بين مجموعتي البلدان «النفطية» و«غير النفطية»، كما وردت في الجدول رقم (٧ ـ ١)، لكي يتضح لنا مدى صدق هذه المقولة، وكيف ان وحدة الموارد والامكانيات المتاحة على صعيد المنطقة العربية ستحقق قفزة نوعية في القدرات الاستراتيجية للامة العربية لأن **«الكل ليس مجرد حاصل جمع الاجزاء»**[١٥].

---

(١٤) انظر بهذا الخصوص: Thomas C. Schelling, *The Strategy of Conflict* (New York: Oxford University Press, 1963), ch 6.

(١٥) Oscar Lange: *Whole, and Parts: A General Theory of System Behaviour*, Translated from Polish by Engeninoz Lepa (Oxford ; New York: Pergamon Press, [1965]), and *Totality, Development and Dialectics in the Light of Cybernetics* (Washington: [n.p.,], 1962).

جدول رقم (٧ - ١)

بعض مؤشرات التوزيع النسبي للموارد الاقتصادية
بين الاقطار العربية النفطية وغير النفطية

الموارد الاقتصادية وعناصر الانتاج	مجموعة الاقطار النفطية : الامارات، البحرين، الجزائر، السعودية، العراق، عمان، قطر، الكويت، الجماهيرية العربية الليبية (نسبة مئوية)	مجموعة الاقطار غير النفطية : الاردن، تونس، جيبوتي، السودان، سوريا، الصومال، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن العربية، اليمن الديمقراطية (نسبة مئوية)
١) التوزيع النسبي للمساحات الزراعية المستغلة (بيانات عام ١٩٧٣)	٤٠	٦٠
٢) التوزيع النسبي للمساحات الصالحة للزراعة وغير المستغلة (بيانات عام ١٩٧٣)	٢٣	٧٧
٣) التوزيع النسبي للثروة الحيوانية (بيانات عام ١٩٧٥)		
أ - أغنام وماعز	٢٢	٧٨
ب - ابقار وجاموس	١١	٨٩
٤) التوزيع النسبي للانتاج السمكي (بيانات عام ١٩٧٥)	١٥	٨٥
٥) التوزيع النسبي للانتاج السنوي للنفط والغاز الطبيعي السائل (بيانات عام ١٩٧٦)	٩٧	٣
٦) التوزيع النسبي للانتاج السنوي للغاز الطبيعي (بيانات عام ١٩٧٦)	٩٨	٢
٧) التوزيع النسبي للاحتياطيات من النفط (الموقف في ١/ ١/ ١٩٧٦)	٩٥	٥
٨) التوزيع النسبي للاحتياطيات النقدية (المركز في ٣١/ ١٢/ ١٩٧٧)	٨٩	١١
أ - ذهب	٥٧	٤٣
ب - نقد اجنبي	٨٩	١١
جـ - حقوق سحب خاصة	٥٥	٤٥
د - الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي	٩٩	١
٩) التوزيع النسبي لقوة العمل (من سن ١٥ الى اقل من ٦٠ سنة)(*)	٢٣	٧٧

(*) لم تتضمن بيانات التوزيع النسبي لقوة العمل عدداً من الاقطار العربية هي : جيبوتي، السعودية، الصومال، عُمان، واليمن وذلك لعدم توافر احصائيات دقيقة عن حجم قوة العمالة القادرة على العمل وذلك من سن ١٥ الى اقل من سن ٦٠.

المصادر: احتسبت من : (١) اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا [اكوا]، **المجموعة الاحصائية للعالم العربي، ١٩٦٨ - ١٩٧٥** (عمان : اكوا، ١٩٧٧).

(٢) منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول [اوابك]، **تقرير الامين العام السنوي الثالث المقدم الى الاجتماع السابع عشر لمجلس الوزراء** (الكويت : اوابك، ١٩٧٦).

(٣) جامعة الدول العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الامانة العامة، المركز العربي للاحصاء، **المؤشر الاحصائي العربي**، العدد ١ (القاهرة : الجامعة، ١٩٧٨).

(٤) United Nations [U.N.], Statistical Office, Department of International Economic and Social Affairs, =

Statistical Yearbook, 1976 (New York: U.N., 1977).

(٥) United Nations [U.N.], *Statistical Yearbook of Industries, 1975* (New York: U.N., 1976).

(٦) United Nations [U.N.], *World Energy Supply* (New York: U.N., 1977).

(٧) International Labour Organization [ILO], *Yearbook of Labour Statistics, 1977* (Geneva: I.L.O., 1978).

(٨) International Monetary Fund [IMF], *International Financial Statistics*, vol. 31 (1978).

ويمكن لنا ان نشير هنا بايجاز الى ثلاثة مجالات رئيسية للحركة والعمل العربي المشترك في القضايا المتعلقة بمستقبل التنمية العربية.

١ ـ التخطيط القومي لتنمية وتخصيص الموارد البشرية

ان تخطيط انتقال وتداول العمالة على صعيد المنطقة العربية امر يحتمه قصور «آليات السوق» عن ضمان كفاءة استخدام وحسن توزيع الموارد البشرية على المستوى القومي. ولذا فإن التخطيط طويل الاجل لتنمية وتخصيص الموارد البشرية في الوطن العربي هو الضمان الوحيد لكفاءة استخدام الموارد البشرية لتلبية احتياجات عملية التنمية العربية. كما ان مثل هذا التخطيط يتيح امكانيات هائلة للموازنة والتوفيق بين اهداف التنمية القومية على صعيد المنطقة العربية ككل وبين المنطلقات القطرية «المرحلية» لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولا شك ان المجهودات الجارية في مجال عقد الاتفاقيات الثنائية والجماعية لتنظيم انتقال وتداول العمالة العربية، على اهميتها، لا ترقى الى مستوى التحدي التاريخي للتنمية العربية.

ولما كانت سياسات التعليم والتدريب والتأهيل المهني في الاقطار العربية من الاهمية بمكان لتنمية الموارد البشرية والقضاء على الاختناقات الآنية، فإن تحدي المرحلة الراهنة يقتضي صياغة وتنفيذ برنامج قومي للتعليم والتدريب. **فمن الواضح انه كلما زاد تدفق الكفاءات والخبرات الفنية من الاقطار غير النفطية الى الاقطار النفطية، وهو اتجاه ملحوظ في السنوات الاخيرة، كلما ازداد تشابك العوامل المؤثرة على عرض وطلب الكفاءات والخبرات في الوطن العربي ككل**. وهنا يبرز الاعتبار الاساسي في رسم سياسات ووضع خطط تدفق الموارد البشرية، لا سيما المدرب منها، **ولذا يجب الا يترك تنظيم وتوزيع تلك التدفقات كلياً لاعتبارات وميكانيكية الاسواق**[١٦].

---

(١٦) نعيم الشربيني، «تدفقات العمال ورأس المال في الوطن العربي،» **النفط والتعاون العربي**، السنة ٣، العدد ٤ (١٩٧٧)، ص ٥٤.

وحيث ان الاقتصاد العربي يمر بمرحلة نمو سريع ومحاولة الخروج من حالة التخلف التي يعيشها، فإنه سوف يواجه اختناقات كثيرة في مجالات العمالة الفنية والمهنية والادارية العالية التي يحتاج انتاجها الى مدى زمني طويل. ولذا يبدو طرح البرنامج القومي للتعليم والتدريب والتخطيط طويل الاجل لتنمية وتخصيص الموارد البشرية هو الحل الامثل، لتجنب الاختناقات الهيكلية في مجال عرض الخبرات الفنية والمهنية والادارية. ويقتضي ذلك بدوره برمجة السياسات التعليمية والتدريبية في الاقطار العربية المختلفة حسب توافر المزايا النسبية في كل قطر عربي على حدة، وان يكون تنفيذ هذا البرنامج طويل الامد بتمويل عربي مشترك.

كذلك سيكون من مزايا مثل هذا البرنامج القومي لتخطيط التعليم والتدريب، مواكبة حركة المتغيرات الاقتصادية في المنطقة العربية، والتخطيط للمشاكل المترتبة على تقلص العائدات النفطية، وانخفاض مستوى الطلب على العمالة الوافدة في البلدان النفطية في المستقبل، وهذا ما سوف يستلزم جهداً تخطيطياً وتنظيمياً مبكراً لمواجهة مشاكل «الهجرة العائدة» الى بلدان المنشأ، وهي القضية التي لا بد من التصدي للتخطيط لها من الآن بجهد مشترك من الاقطار العربية المستوردة للعمالة والمصدرة لها(١٧).

٢ ـ ضرورة انشاء مؤسسة مركزية للتمويل الانمائي العربي

تبين لنا من بحثنا في الفصل الرابع من هذه الدراسة ان انشاء مؤسسات التمويل الانمائي قد تم بمعدل سريع نسبياً منذ ١٩٧٣، مما ترتب عليه تعدد هذه المؤسسات، كما تبين لنا ايضاً وجود طاقة تمويلية عاطلة لدى الصناديق القطرية للتمويل الانمائي، سواء بالنظر الى رأس المال المتوفر حالياً لدى هذه الصناديق، او بالنظر لرأس مالها الكلي المصرح به الذي لم يدفع منه إلا نسبة محددة تختلف حسب كل قطر. كذلك تبين انه لا يوجد من بين هذه الصناديق القطرية ما يركز اهتمامه على مشروعات التكامل الاقتصادي في المنطقة العربية. ومحصلة هذه النتائج ان الصناديق القطرية للتمويل الانمائي العربي، وان كانت قد لعبت دوراً لا ينكر في مجال التمويل الاقراضي لاغراض الانماء، الا ان اعادة النظر في الهيكل التنظيمي لهذه الصناديق، يمكن ان يجعل هذا الدور اكثر فعالية في تسهيل وانسياب حركة الاموال والفوائض داخل المنطقة العربية.

وقد يكون الحل الامثل على طريق التكامل والوحدة الاقتصادية هو دمج مؤسسات

---

(١٧) جودة عبد الخالق، «ملاحظات حول الاطار الراهن لانتقال العمل بين البلاد العربية ومدى ملاءمته للتنمية في المنطقة،» ورقة قدمت الى: المؤتمر القومي لستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، ١، بغداد، ٦ ـ ١٢ آذار/ مارس ١٩٧٨ ([د. م.]: جامعة الدول العربية، الادارة الاقتصادية، اتحاد الاقتصاديين العرب، الامانة العامة، ١٩٧٩)، ص ١٢.

وصناديق الانماء القطرية في مؤسسة مركزية واحدة للتمويل الانمائي[١٨]، او صندوق اقليمي واحد للتمويل الانمائي العربي (مثل الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي). على ان يتم ذلك بالتدريج والتنسيق المرحلي بين الصناديق والمؤسسات التمويلية القائمة.

ويحقق استبدال هيكل الصناديق القطرية الحالية للتمويل الانمائي بصندوق او مؤسسة اقليمية واحدة عدداً من المزايا، نجملها فيما يلي:

- الاضطلاع بفعالية بعبء استكشاف المشروعات العربية المشتركة واجراء دراسات حول جدواها وامكانية تحقيقها.

- الاستفادة من وفورات النطاق في النشاط التمويلي، خصوصاً في ضوء ما اتضح في هذا البحث من صغر متوسط قيمة القروض التي تقدمها الصناديق القطرية[١٩].

- تحاشي احتمال خضوع منح القروض للاعتبارات السياسية والاقتصادية التي تحكم العلاقات الثنائية بين قطرين عربيين، وهو عادة ما يكون وارداً في حالة الصناديق القطرية.

- خلق اطار انسب للانتقال من **تمويل مشروعات التنمية الى تمويل برامج التنمية.**

ورغم الصعوبات المتوقع ان تحيط بتنفيذ مثل هذا المقترح، والتي يتوقف تذليلها، في التحليل الاخير، على مدى الرغبة في التنازل عن السيادات القطرية والمصالح الثنائية لدى اقطار الفائض النفطية، فإن الحاجة قد غدت ملحة الى انتهاج نهج جديد، يقوم على مراجعة شاملة للهيكل الحالي لمؤسسات التمويل الانمائي العربية، بحيث تلعب دوراً متزايداً وفعالاً كجزء من الجهد التكاملي العربي لتحقيق التنمية العربية على اسس متوازنة ومتناسقة.

فالملاحظ ان مشاكل دراسة واستكشاف وإعداد وتقويم مشاريع انمائية جديدة هي كثيرة ومتعددة الجوانب بحيث تستوعب جزءاً مهماً من الموارد المالية والكوادر الفنية

---

(١٨) تجدر الاشارة الى ان هذه الفكرة على الاقل في جزء منها ليست جديدة تماماً. فقد وافق المجلس الاقتصادي العربي، في ٣/ ٦/ ١٩٥٧ على اتفاقية المؤسسة المالية العربية للانماء الاقتصادي ولكنها لم تدخل حيز التنفيذ. وما الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي الا احياء لفكرة المؤسسة المالية المشار اليها. انظر: ابراهيم شحاتة، «الاستثمارات العربية في الوطن العربي،» **السياسة الدولية**، السنة ٤، العدد ١٢ (نيسان/ ابريل ١٩٦٨)، ص ٨٦ - ٨٧.

(١٩) المصدر نفسه، الفصل الرابع.

المتاحة لكل مؤسسة على انفراد. لذا فإن خلق وحدة مركزية على الصعيد العربي لاستكشاف واعداد دراسات الجدوى للمشروعات الانمائية العربية الصالحة سيكون عاملاً مهماً في رفع كفاءة عمليات التمويل الانمائي، وتحقيق مزيد من انسياب رؤوس الاموال العربية داخل المنطقة على اسس عملية ورشيدة.

وبصفة عامة يمكن القول ان قيام مؤسسة مركزية للتمويل الانمائي العربي يمكن ان يحقق مزايا محددة لكل من البلدان المصدرة والمستوردة لرأس المال في الوطن العربي، على النحو التالي[٢٠]:

اولاً: بالنسبة للأقطار العربية المستوردة لرؤوس الاموال التي ستكون عندئذٍ قادرة على الاعتماد على تدفق رأسمالي اوسع واكثر انتظاماً واسهل شروطاً مما يمكن لها ان تحصل عليه عن طريق اسواق النقد والمال الاجنبية، او عن طريق تعاملها المباشر مع كل قطر عربي ذي فائض مالي على انفراد.

ثانياً: ان الاقطار العربية ذات الفوائض المالية والمصدرة لرأس المال ستكون قادرة على نشر وتنويع حقائبها الاستثمارية جغرافياً وقطاعياً مقارنة بالامكانات الاستثمارية المحدودة نسبياً التي توفرها الاسواق المالية عموماً.

٣ - ضرورة انشاء «مالية عامة» مشتركة لتمويل الحاجات العربية العامة

قامت قرارات مؤتمر القمة العربية المنعقد في الخرطوم (آب/ اغسطس ١٩٦٧) بتقرير **دعم مالي سنوي** لأقطار المواجهة من الاقطار العربية النفطية، بمثابة اقرار لمبدأ جديد على جانب كبير من الخطورة والاهمية. وهذا المبدأ هو ان هناك **حاجات عربية** عامة تهم الوطن العربي في مجموعه، ومن ثم يجب ان تمول هذه الحاجات العامة على اساس عربي مشترك، بصرف النظر عمن قد يبدو وكأنه المستفيد المباشر أو من يتحمل العبء مباشرة[٢١]. وهذا يستدعي بدوره التمييز، مثلما حدث في علم المالية العامة للدولة، **بين الحاجات القطرية (الفردية)**، التي يمكن ان يتم تمويلها من الميزانية العامة المتعلقة بالقطر المعني، من ناحية، وبين حاجات عربية عامة او جماعية[٢٢]. وهي

---

(٢٠) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، **استخدامات عوائد النفط حتى نهاية السبعينات** (القاهرة: الجامعة، ١٩٧٧)، ملحق الباب ٤.

(٢١) حازم البيلاوي، «نحو نظام اقتصادي عربي جديد،» ورقة قدمت الى: ندوة النظام الاقتصادي الدولي الجديد والعالم العربي، الكويت، ٢٧ - ٢٩ آذار/ مارس ١٩٧٦ (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٧٦).

(٢٢) بخصوص التفرقة بين «الحاجات الفردية» وبين «الحاجات العامة او الجماعية» يمكن الرجوع الى الدراسة الهامة التالية للاقتصادي البريطاني «بيجو» وهو احد اعلام مدرسة كمبردج في الاقتصاد: =

خدمات اساسية ضرورية يجب توفيرها واشباعها على صعيد الامة العربية، على اساس القـدرة التمـويلية لكـل قطر وبصـرف النـظر عن مدى انتفـاعه المباشر او الآني بهذه الخـدمات. وتتدرج هذه الحاجات العربية العامة والجماعية من الامن والدفاع القومي لتشمل العديد من الحاجات الاجتماعية والاقتصادية، مثل التعليم وتنمية الموارد البشرية والاستثمار في مشروعات هياكل البنية الاساسية في الوطن العربي.

لذا فإنه من القضايا المصيرية الملحة التي تطرح نفسها في ظل «الحقبة النفطية الجديدة» ضرورة نشوء مالية عربية موحدة لتمويل الحاجات العربية الجماعية. فالتفسير الصحيح لقـرارات مؤتمر قمة الخرطوم بالدعم السنوي لأقطار المواجهة هو ان الاقطار العربية المجتمعة قررت ان الدفاع العربي ليس حاجة فردية لكل قطر عربي على حدة، وانما هو حاجة عربية جماعية ينبغي توفيرها للامة العربية في مجموعها. ومن هذه الزاوية فإن منافع هذه الحاجة العربية العامة لا يمكن قصرها على قطر بعينه دون الآخر، وبالمثل فإن تحمل اعباء تمويله تقع على عاتق الامة العربية كلها ويتم توزيعها بحسب المقدرة التمـويلية لكـل قطر عربي. ولذلك لم يكن التزام الاقطار العربية النفطية بهذا الدعم السنوي لأقطار المواجهة سوى صورة بدائية لنوع جديد من الضرائب العربية يجري فرضه لتمويل حاجة عربية جماعية ملحة[٢٣].

وقـد اعيد طرح هذه الفكرة مجدداً في ورقة العمل التي اعدتها اللجنة الثلاثية ـ المكلفـة من قبـل لجنـة «خبـراء استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك»[٢٤] ـ والمقدمة الى «المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك»، (بغداد ٦ ـ ١٢ ايار/ مايو ١٩٧٨) في محاولة لتقنين وتوسيع نطاق تطبيق هذا المبدأ الضريبي الجديد على الصعيد العربي، اذ جاء في هذه الورقة: «في اعتقادنا انه لا بد من ارتباط عضوي ونظامي ومعروف ومعلن بين الثروة البترولية والتنمية العربية. صحيح ان «دول اليسر» تقدم المساعدات، بسخاء، وبأكثر مما هو معروف. ولكن، ما دام هنالك في واقع الامر امن عربي واحد مؤثر في تدعيم هذه الثروة وحمايتها، فلا بد ان يكون هناك ارتباط بين الاثنين ـ ارتباط شريكين، لا ارتباط مساعدة من طرف لطرف. وهذا الامر لا يتعارض في اعتقادنا مع واقع نظرة «دول اليسر».

ولهذا الغرض تقترح ورقة العمل هذه اعلان فرض رسم قدره ١٠ بالمائة على رقم الصادرات النفطية العربية (بالتنسيق مع منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط) على ان

Arthur Cecil Pigou, «The Range of Government Expenditure,» in: Arthur Cecil Pigou, *A Study in: Public Finance*, 3rd revised ed. (London: Macmillan, 1947).

(٢٣) البيلاوي، المصدر نفسه.

(٢٤) يوسف عبـدالله صايغ، «الاندماج الاقتصادي العربي وذريعة السيادة الوطنية،» **المستقبل العربي**، السنة ١، العدد ٦ (آذار/ مارس ١٩٧٩)، ص ٢٣ ـ ٤١.

تخصص حصيلة هذا الرسم لتمويل حاجات عربية عامة، وبحيث تكون نسبة العشرة بالمائة بمثابة ضريبة تصدير مفروضة بشكل دائم على قيمة كل برميل نفط عربي يجري تصديره. وهكذا ـ كما تشير ورقة العمل: «يعرف كل عربي ان له حقاً معلوماً، لا نظرياً، في الثروة التي تضامن ويتضامن من اجلها». «وبحيث تزول كل الحساسيات الناشئة حول مفهوم المساعدة والاحسان، وما يسببه ذلك من استعلاء في جانب وشعور بالانتقاص في الجانب الآخر، اذ ان مثل هذا الترتيب يمثل تقويماً حقيقياً لخدمات متبادلة ولقيم هذه الخدمات».

وبذلك يصبح لدى قطاع العمل العربي المشترك مورد سنوي «معلوم» وثابت وغير متقطع، يصلح اساساً لتمويل الحاجات العربية المشتركة، ويكون نقطة انطلاق جديدة لوحدة او اجماع عربي جديد يحقق المزيد من التكافؤ في توزيع المنافع والتضحيات بين الاقطار العربية النفطية وغير النفطية. وبحيث تصبح عملية تحويل «برميل النفط» الى «برميل بارود» من اجل معركة المصير العربي المشترك قضية مبرأة من كل حساسيات المنة والاحسان، وكل مشاعر المرارة والالم.

وهكذا يمكن القول ان كل الشروط الموضوعية تكاد تكون مهيأة في الوطن العربي اليوم لكي تظهر فكرة الميزانية العربية المشتركة الى حيز الوجود والتنفيذ العملي لتمويل الحاجات العربية الاساسية والجماعية دون ابطاء او تأجيل(٢٥). وغني عن البيان انه في ظل الظروف الحالية، وفي ضوء التمسك بالسيادات والكيانات القطرية وبالرغم من كل شعارات الوحدة التي تملأ كل الاركان، فإن الحاجات العربية المشتركة المرشحة للتمويل تبدأ من الحاجات الوجودية مثل نفقات الدفاع والتصنيع الحربي، وهي بمثابة الحاجات الاولية التي تمثل الدفاع الغريزي عن الوجود المادي والتاريخي للامة العربية. لتمتد الى الدفاع عن الوجود الحضاري للامة العربية بما يقتضيه ذلك من توسيع لدائرة «الحاجات العربية العامة».

وتمشياً مع هذا التصور نجد ان النشاطات التعليمية والتدريبية الخاصة بتنمية الموارد البشرية على صعيد المنطقة العربية ومشروعات هياكل البنية الاساسية في الوطن العربي تمثل اهم المجالات التي تدخل ضمن دائرة الحاجات العربية العامة التي يجب تمويلها في اطار الميزانية العربية المشتركة المقترحة. فهي حاجات يغلب عليها جانب الالحاح في المصلحة العربية المشتركة وتبادل المنافع لكافة الاقطار العربية، حيث انها نشاطات ترتبط اساساً بتوليد اكبر قدر من «الوفورات الخارجية» external economies والتي تنتشر آثارها على صعيد المنطقة العربية ككل، وبالشكل الذي يصعب تخصيصه

---

(٢٥) تجدر بنا الاشارة هنا الى ان فكرة «الميزانية الموحدة» طرحت لاول مرة بشكل واضح في: الببلاوي، المصدر نفسه.

وتحـديده بالنسبة لقطر عربي بعينه. كذلك فهي تمثل مجالات «غير حساسة» بالنسبة للتفضيلات السياسية والتوجهات الاقتصادية المتباينة للنظم العربية القائمة.

وليس هنـاك من شك في ان التعليم والتدريب هـو الاداة الرئيسية لتنمية وتطوير الموارد البشرية العربية، وقد ثبت في هذا المجـال ان ما انفقته الاقطار العربية منفردة في الماضي على التعليم والتدريب كان مصدراً للمنافع المشتركة لكافة الاقطار العربية. وقد غدت مشاكل التعليم والتدريب في الوطن العربي من الضخامة والخطورة بمكان بحيث تصعب مواجهتها على اساس ميزانيات ومجهودات قطرية مبعثرة. لذا فإن الميزانية العربية المشتـركـة يمكن لها تمويل نشاطات تعليمية وتدريبية وبحثية لها اهمية حيوية وملحة بالنسبـة للمستقبـل العـربي. فهناك محل للتفكير في تمويل برنامج لمحو الامية على الصعيد العربي، وتمويل معاهد ومراكز التدريب وتخريج فئات العمالة الفنية والوسيطة التي تمثـل نقـطة الضعف الاساسية في الهيكل المهني الراهن لقوة العمل العربية، وكذلك تمويل مراكز للبحوث في مجالات استراتيجية حيوية لعملية التقدم العربي.

وتأتي هياكل البنية الاساسية، لا سيما شبكات المواصلات والاتصالات السلكية والـلاسلكية، ضمن قائمة الاولويات المرشحة لتمويل عربي مشترك في اطار الميزانية العربية المقترحة. اذ تعتبر هذه المشروعات مشروعات اساسية وحيوية بالنسبة لمستقبل التنمية العربية، وتنتشر منافعها المباشرة وغير المباشرة على صعيد الاقتصاد العربي في مجموعه دون ان تقتصر على اقتصاد قطر معين او مجموعة اقطار بعينها.

فالمـلاحظ عامـة ان اسلوب مثل هذه المشروعات عن طريق القروض ليس هو افضـل السبـل الممكنة. فالقرض باعتباره واجب الرد يفترض ان المنافع المترتبة على استخدامه سوف تقتصر على المقترض. ولذلك لم يكن غريباً ان نجد ان المشروعات العـربية المشتـركة ومشروعات البنية الاساسية اللازمة للاندماج العربي لا تحتل سوى اولـويات متأخرة نسبياً في طلبات القروض المنفردة من الاقطار العربية لدى مؤسسات التمويل الانمائي العربية[٢٦].

وبطبيعة الحال فإن سياسة التمويل العربي المشترك للحاجات العربية الاساسية المشـار اليها آنفاً لا يمكن ان يكتب لها النجاح في التطبيق العملي اذا اقتصرت على التمـويل من جانب الاقطار النفطية فقط، بل الواجب ان تتم مساهمة جادة من جانب الاقطار العربية «غير النفطية» ايضاً تطبيقاً لفكرة «الاعتماد القومي على النفس» على صعيد الوطن العربي بأكمله.

---

(٢٦) المصدر نفسه.

نخلص من كل ما سبق ان طرح مثل هذا التصور لمستوى الدمج الحركي للقدرات والموارد العربية (المستوى الثالث) هو الكفيل في نهاية الامر بأن يعطي العرب قدرة وطاقة جديدة تخرجهم من حالة التخبط التاريخي التي يمرون بها والارتباك والتناقض الذي يطبع السياسات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة لكل بلد عربي على حدة. وهذا المستوى من الحركة الخلاقة متى تحقق يمكن ان يعيد للتضامن العربي، وللآمال الوحدوية للعرب النبض المفقود، متجاوزاً بذلك كل الحساسيات والتعقيدات التي نجمت وتولدت في ظل «الحقبة النفطية الجديدة»، وبحيث تتحول العلاقات والتشابكات الاقتصادية العربية الجديدة الى رصيد ايجابي لعملية التنمية والتكامل العربي. **عندئذٍ وعندئذٍ فقط يصبح «النفط» عامل وحدة وقوة محركة لمسيرة الشعب العربي نحو التحرر والتوحيد القومي.**

بيد اننا لا نريد ان يستسلم القارىء للاحلام المثالية التي تراود مخيلة كل عربي مخلص، بل نجد ان من واجبنا ان نحذر من ان «المشروع الوحدوي» المنشود لن يهبط على الواقع العربي من جراء التطور الطبيعي لانسياب حركة عناصر الانتاج والسلع وتوحيد السوق القومية بل سيظل مشروعاً «ارادياً» و«نضالياً» بالدرجة الاولى، يأخذ بعين الاعتبار الظروف الموضوعية ولكنه يدرك في الوقت نفسه ان ضبط هذا التطور وتوجيهه هو السبيل المؤدي الى تحقيق هدف الوحدة المنشودة، فإذا افتقدنا تلك «الارادة النضالية» المطلوبة فسوف يتذكر ابناؤنا واحفادنا «الحقبة النفطية» من تاريخنا العربي على انها كانت حقبة «الثراء الكاذب»، لأنها ستكون قد فشلت في إثراء وتنشيط مسيرة الوحدة والتكامل الاقتصادي العربي.

فهل تدرك الاقطار العربية النفطية وغير النفطية مدى قوتها اذا اجتمعت كلمتها وعناصر قوتها وامتزجت وترابطت مصالحها، ورعت طبيعة الاوراق المهمة التي بتصرف كل منها، ومواقع المسؤولية التاريخية المفروضة عليها؟ وهل تتحرك من اجل معركة المصير العربي المشترك.. متحررة من عقد الماضي، وترددات الحاضر ومخاوف المستقبل؟

الفصل الثامن

النفط والمستقبل العربي

لم يكن من السهل علينا الامساك بكافة الجوانب الاقتصادية والسياسية المتشابكة المتعلقة بدور النفط في تشكيل حاضر ومستقبل العلاقات الاقتصادية والسياسية العربية في ثنايا الفصول السبعة السابقة. ورغم إفرادنا الفصل السابع للعلاقة بين النفط والاقتصاد السياسي للوحـدة العربية، فقد ظلت المعالجة متحيزة للقضايا والجوانب الاقتصادية. ولذلك فقد إرتأينا إضافة هذا الفصل الختامي لالقاء الضوء على بعض **القضايا السياسية** المهمة التي ترتبط بالنفط والمستقبل العربي في مجالات التحرر والتنمية والوحدة العربية.

وسوف نحاول في هذا الفصل أن نعرض بشكل موجز للأبعاد الجديدة التي يطرحها وجـود النفط العربي من **زاوية تقويمية تاريخية** على ضوء تجربة السبعينات ومن زاوية **الرؤية المستقبلية** لآفاق الثمانينات. ويقتضي ذلك محاولة الرد على عدد من التساؤلات التاريخية المهمة التي تطرح نفسها على المفكر العربي والمواطن العربي البسيط على السواء، كل حسب رؤيته الخاصة.

اولاً: النفط العربي :اداة للتحرير الاقتصادي والسياسـي أم آليـة جديـدة للتبعيـة؟

ان المفكر العربي بصفة خاصة والمواطن العربي بصفة عامة يجد نفسه عند كل منعطف تثار فيه قضية استخدام «سلاح النفط العربي» حائراً امام الاجابة عن السؤال المركزي المهم: هل سيكون «النفط العربي» عامل تحرير للاقتصاد والمجتمع العربي ام سيكون عامل تكريس للتبعية؟

وليس هناك من شك في أن المواطن العربي العادي كان باستمرار يطمح بحدسه وبوعيه الفطريين، لاستخدام النفط العربي كأداة للضغط والمساومة السياسية في مجال العلاقات الدولية وبالتالي تسخيره لصالح قضايا التحرر العربي. ويعود ذلك لطبيعة الظروف التاريخية والسياسية المحيطة بدور النفط في الاقتصاد العالمي، حيث ان النفط مادة سياسية واستراتيجية بقدر ما هي مادة اقتصادية وتجارية، بحيث قد لا تنافسها مادة او سلعة اخرى في الاقتصاد العالمي(١).

أضف الى ذلك الوضع المهم الذي تحتله البلدان العربية المصدرة للنفط في سوق النفط العالمية، اذ قدر احتياطي النفط في مجموعة الدول الاعضاء بمنظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط «الاوابك» بأكثر من ٣٣٦ مليار برميل او ما يعادل ٤٧ بالمائة من مجموع احتياطي العالم، في اوائل عام ١٩٧٥.

ولعل عام ١٩٦٧ كان عاماً فاصلاً في التاريخ العربي الحديث، اذ شهد هذا العام للمرة الاولى حواراً واهتماماً جاداً على المستوى الرسمي لمسألة استخدام النفط في معركة التحرر الوطني العربي سواء أكان ذلك في اطار الاتصالات التي جرت خلال حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ او في اثناء مؤتمر بغداد في آب/ اغسطس ١٩٦٧، او في كواليس مؤتمر الخرطوم في ايلول/ سبتمبر ١٩٦٧(٢).

وفي ظل هذا المناخ الجديد قام المجلس الاقتصادي العربي للجامعة العربية بمبادرة مهمة في مجال دراسة موضوع استخدام المصالح الاقتصادية العربية (ومن بينها النفط) في الضغط على الدول الغربية لمناصرة الحق العربي ضد العدوان الاسرائيلي. وقد شكل المجلس الاقتصادي العربي لجنة من الخبراء لتقويم المصالح الاقتصادية العربية وسبل استخدامها لصالح القضية الفلسطينية ولدعم اهداف حركة التحرر العربي وقد قامت اللجنة بتقديم تقريرها في ربيع عام ١٩٧٢.

ويتمثل عنصر الجدة على الصعيد النظري في اسلوب هذا التقرير - كما أشرنا من قبل - في أنه يدخل ضمن حساباته ما يمكن تسميته بحساب «المنفعة القومية» متمثلة في تحقيق الحد الادنى من المطالب السياسية المتفق عليها بين الاقطار العربية والمقرة دولياً، ويعطي هذه الحسابات القومية الافضلية الاولى، ويربط بصورة مستمرة بين

---

(١) انظر: جورج طعمة، «دور النفط في العلاقات العربية الدولية،» ورقة قدمت الى: دورة اساسيات صناعة النفط والغاز، ٢، الكويت، ٥ كانون الثاني/ يناير - ٤ شباط/ فبراير ١٩٧٦ (الكويت: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، ١٩٧٧)، الجزء ٣: الدراسات القانونية والادارية.

(٢) يوسف عبدالله صايغ، «النفط العربي وقضية فلسطين: علاقة جدلية،» شؤون فلسطينية، العددان ٤١ و٤٢ (كانون الثاني/ يناير - شباط/ فبراير ١٩٧٥)، ص ٨.

السياسات المتخذة تجاه قضية البقاء العربية والاجراءات المتخذة في مجال المصالح الاقتصادية، بحيث يأتي تحريك ورقة المصالح الاقتصادية توخياً لأثر سياسي او عسكري بدون اي عزل بين الهدف السياسي، سواء كان فعلاً او رد فعل، وبين المنافع الاقتصادية العربية(٣).

ثم جاء المنعطف التاريخي الثاني في غمار حرب تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٣، وذلك من خلال القرارات المتخذة من جانب مجموعة الاقطار العربية المصدرة للنفط والمجتمعة في الكويت بتاريخ ١٧ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٣، والقاضية بخفض انتاج النفط وبحجبه عن بعض البلدان الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة بسبب موقفها المعادي لقضية فلسطين والمطالب العربية المشروعة.

ففي ١٧ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٣ اتخذ وزراء النفط العرب أثناء اجتماعهم في الكويت القرار التاريخي المهم بحظر تصدير النفط العربي، ونحن نورد فيما يلي أهم فقرات هذا القرار التاريخي:

«اجتمع وزراء البترول العرب في الدول الاعضاء في منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول في مدينة الكويت بتاريخ ٢١ رمضان ١٣٩٣ هجرية، الموافق ١٧ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٣، لدراسة استخدام النفط في المعركة الدائرة حالياً بين العرب واسرائيل وبعد تدارس الامر من جميع جوانبه، قرروا ما يلي:

بما ان الهدف المباشر للمعركة التي تدور رحاها حاليا، هو تحرير الارض العربية المحتلة في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ م، واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفقاً لقرارات الامم المتحدة.

وبما أن امريكا هي المصدر الاول او الرئيسي لقوة اسرائيل التي مكنتها من غطرستها واستمرارها في احتلال اراضينا».

«وبما ان الدول الصناعية الكبرى تسهم، بشكل او بآخر، في بقاء الوضع الراهن رغم ان عليها مسؤولية عامة بتنفيذ قرارات الامم المتحدة».

«وبما أن الوضع الاقتصادي، في كثير من الدول العربية المنتجة للنفط، لا يبرر زيادة انتاجها البترولي، وهي اذ تفعل ذلك انما تقابل حاجة المستهلكين من الدول الصناعية الكبرى التي تلتزم من جانبها بالتعاون معنا لتحرير اراضينا، لو رغبت في تعاونها معها خارج النطاق الذي توجبه علينا مصالحنا الاقتصادية الذاتية».

«لذلك، فإن المجتمعين يقررون أن يتناقص الانتاج البترولي لكل دولة عربية مصدرة للنفط فوراً،

---

(٣) برهان الدجاني، شفيق الاخرس وعامر الشريف، **المصالح الامبريالية والاجنبية في الوطن العربي: دراسة اقتصادية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، [د. ت.])، ص ٨.

بنسبة شهرية متكررة لا تقل عن خمسة بالمائة (٥ ٪) ، ثم تبدأ من الشهر الاول من رقم الانتاج الفعلي لشهر سبتمبر (ايلول)، ثم تبدأ من الشهور التالية منسوبة الى رقم الانتاج المخفض من الشهر السابق، وهكذا حتى تفرض المجموعة الدولية على اسرائيل التخلي عن اراضينا المحتلة، او يصل الانتاج المخفض لكل دولة على حدة الى الحد الذي لا يسمح معه اقتصادياً بمزيد من التخفيض دون اخلال بواجباتها المحلية والعربية».

وبغض النظر عن تطورات الموقف فيما بعد بخصوص مدى جدية وكفاءة تطبيق قرار «الحظر النفطي»، فإن قرار ١٧ تشرين الاول/ اكتوبر **١٩٧٣** سيظل سابقة تاريخية مهمة في مجال القرار السياسي المشترك على الصعيد الرسمي بخصوص دور النفط في خدمة قضايا التحرر العربي.

بيد أن من الصعب مغالبة شعور واسع ومتزايد لدى المفكرين والمواطنين العرب بأن الامكانات الواسعة المتاحة والمحتملة لاستخدام النفط العربي كأداة لخدمة قضايا التحرر العربي هي امكانات مهددة بالهدر والشلل نظراً للاطار والتصورات التي تجري ضمنها عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الراهنة في البلدان العربية النفطية ولا سيما الخليجية منها. اذ أننا نشهد مع مرور الزمن تزايد حدة التناقض بين الشروط الموضوعية الواجب توافرها، على الصعيد القطري، لكي يصبح النفط العربي أداة ناجزة وفعالة للتحرر العربي وبين التطورات الاقتصادية والاجتماعية الملموسة في معظم البلدان النفطية والتي تدفع في الاتجاه العكسي، اي اتجاه تغذية «آليات التبعية» للعالم الرأسمالي المتقدم في ظل «الوفرة المالية».

«فالقطاع النفطي، كصناعة تصديرية، تجبر الاقتصاد أن يبقى اقتصاداً تصديرياً مفتوحاً بمقدار ما تزداد نسبة ما تشكله هذه الصناعة من الناتج المحلي الاجمالي. وهو بالتالي يربط بين اتجاهات النمو في الاقتصاد الوطني وبين اتجاهات الطلب العالمي على النفط في بلدان محددة وبخاصة في بلدان اوروبا الغربية واليابان»[٤]. فمن الجدير بالذكر ان الزيادات الكبيرة لاسعار النفط في عامي **١٩٧٣** و**١٩٧٤** لم ينتج عنها تقليص لمؤشرات وآليات «التبعية التقليدية» في مجال المبادلات الخارجية، بل على العكس من ذلك تماماً، نتج عنها الاعتماد المتزايد على الصادرات النفطية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وفي تغذية حصيلة الايرادات العامة بالاضافة الى الاعتماد المتزايد على الاستيراد الخارجي لتغذية العرض الكلي للسلع والخدمات في الاقتصاد الوطني.

وفي الوقت نفسه، فإن المنطقة العربية قد شهدت نشوء «آليات جديدة» للتبعية للسوق الرأسمالية العالمية في مجال استيراد التكنولوجيا وفي مجال تبعية الاقطار النفطية

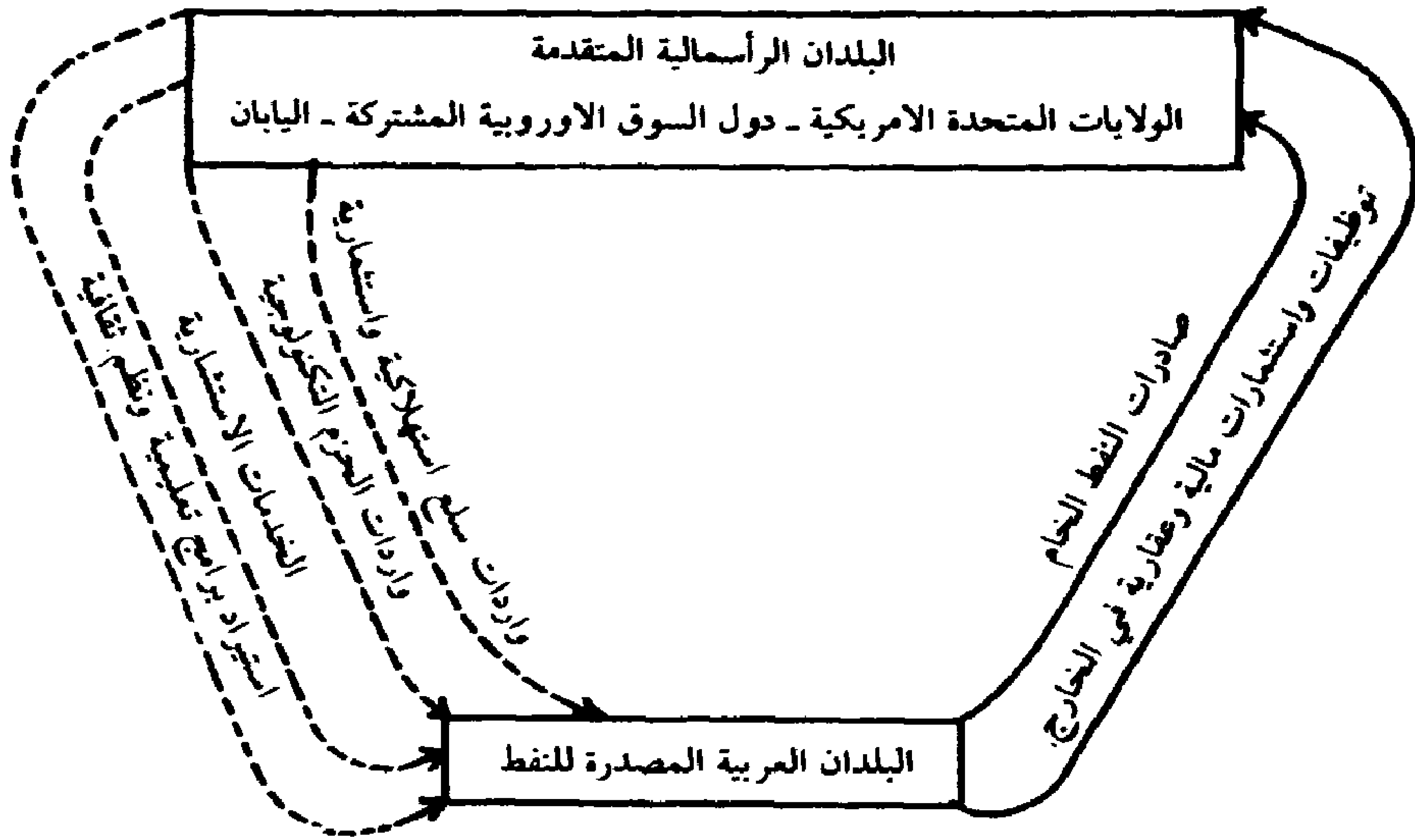
---

(٤) عصام الخفاجي، **رأسمالية الدولة الوطنية** (بيروت: دار ابن خلدون، **١٩٧٩**).

الخليجية للاسواق المالية الغربية نتيجة التوظيفات المتزايدة لما يسمى «بالفوائض المالية» في الخارج(٥). واذا كان الحديث قد تركز في السنوات الاخيرة حول «اعادة تدوير الدولارات ـ النفطية» في شكل توظيفات مالية في البلدان الرأسمالية المتقدمة فإن الحديث ينصرف هنا الى ما يمكن تسميته اعادة التدوير المباشر للدولارات النفطية. حيث أن هناك عملية اعادة تدوير غير مباشر ذات حجم هائل للدولارات النفطية والتي تأخذ شكل المدفوعات للواردات الاستهلاكية الترفية، ومقابل شراء الحزم التكنولوجية والخدمات الاستشارية الباهظة النفقات، وكذلك في شكل مدفوعات مقابل استيراد النظم التعليمية والبرامج الثقافية كما يتضح من الشكل رقم (٨ ـ ١).

شكل رقم (٨ ـ ١)

آليات التبعية التي تربط بين البلدان النفطية «ذات الفوائض» والبلدان الرأسمالية المتقدمة



اذ أن تجارب بلدان العالم الثالث خلال العقود الماضية تعلمنا أن عمليات «النمو» و«التصنيع» يمكن لها أن تحد من التبعية الخارجية كما يمكن لها ان تؤكدها، فملكية رأس المال لم تعد الشكل الوحيد للسيطرة الخارجية بل أن تقديم التكنولوجيا والمعرفة الفنية وتوريد المعدات وتسويق المنتجات تشكل مجموعة روابط اقوى في احيان كثيرة من

---

(٥) انظر: انطونيوس كرم، «التبعية الاقتصادية في دول الخليج،» ورقة قدمت الى: ندوة التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي، الكويت، ٢٩ نيسان/ ابريل ـ ٢ ايار/ مايو ١٩٧٨ (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٧٨).

اشكال الملكية القانونية التقليدية(٦).

ولكي نضع مزيداً من النقاط فوق الحروف دعونا نتصور حظراً نفطياً اضطرت الاقطار العربية النفطية ان تفرضه على الدول الغربية لأسباب تتعلق بتطورات القضية الفلسطينية او الصراع العربي ـ الاسرائيلي. فبإمكاننا أن نتوقع ـ دون مبالغة من جانبنا ـ حدوث **حظر مضاد** من قبل الدول الغربية (بما فيها اليابان) يأخذ شكل ايقاف تصدير السلع الغذائية والاستثمارية للاقطار العربية وتجميد الارصدة المالية الرسمية وشبه الرسمية للاقطار النفطية تشترك فيه الولايات المتحدة ودول اوروبا الغربية واليابان.

وما نذهب اليه هنا لم يعد مجرد نوع من «السيناريو الافتراضي»، الذي يقوم على التصورات التخيلية للمفكرين وراسمي السياسات كما كان الحال الى عهد قريب، **فالازمة التي نشبت في العلاقات الامريكية ـ الايرانية، بعد تولي نظام الخميني الحكم، قد أوضحت بما لا يدع مجالاً للشك ان الارصدة المالية النفطية والتوظيفات العربية في الخارج تشكل سلاحاً بيد الغرب لا بيد العرب، اي هذا السلاح غالباً ما يرتد الى صدور العرب أنفسهم في لحظات الصراع او المجابهة الحاسمة.**

ويكفينا هنا أن نذكر قولاً مهماً للسيد وليم سايمون (وزير الخزانة الامريكية آنذاك)، اذ جاء في حديث له حول علاقة العرب بالنفط ما يلي:

«These people do not own oil, they only sit on it»

وليس هناك في تقديري ما هو أبلغ من هذا القول للتعبير عن الذهنية الغربية السائدة لدى اوساط راسمي السياسات، اذ انها تعكس بوضوح وجلاء فهمهم لعناصر الضعف والقوة الاستراتيجية في الموقف الراهن نتيجة ضعف سيطرة العرب على مقدراتهم النفطية. فالعبرة لديهم هي ليست بالسيادة الشكلية والملكية القانونية للموارد النفطية وانما العبرة بآليات وأوجه الإستخدام للموارد النفطية (سواء في شكلها العيني المختزن في باطن الارض او في أشكالها المالية او التداولية) على الصعيدين العربي والعالمي.

ثانياً: النفط وتحديات الانماء العربي

بالرغم من بطء مسيرة التعاون والتكامل الاقتصادي العربي، فإنه من الصعب انكار ان «الحقبة النفطية الجديدة» قد أعطت دفعة قوية لنمو القطاع الاقتصادي العربي

---

(٦) انظر: اسماعيل صبري عبدالله، «تعقيب على تقرير اللجنة الثلاثية،» المستقبل العربي، السنة ١، العدد ٦ (آذار/ مارس ١٩٧٩).

المشترك (مؤسسات التمويل الانمائي، المشاريع العربية المشتركة، الاتحادات النوعية، والمؤسسات التدريبية، الخ . . .). ولقد قدر الحجم المالي للقطاع الاقتصادي العربي المشترك، كما ذكرنا من قبل، بنحو ١٥,٥ مليار دولار امريكي، ولا يشمل هذا الرقم رأس مال الصناديق الانمائية الوطنية والتدفقات المالية فيما بين الحكومات. فإذا ما اضيفت جميع فئات التدفقات المالية ورؤوس اموال المشاريع المشتركة بلغ المجموع الاجمالي نحو ٣٠ مليار دولار[٧].

بيد ان تزايد أهمية القطاع الاقتصادي العربي المشترك، وهو قطاع مهم اذا ما قيس بحجم الاموال الموظفة فيه او نوع النشاط الذي يمارسه، فإنه يظل قطاعاً يغلب عليه النشاط التمويلي والذي تحفزه بالدرجة الاولى دوافع الربحية والامان. وهكذا فإن مفهوم «العمل الاقتصادي العربي المشترك» الذي تمخضت عنه الحقبة النفطية الجديدة هو مفهوم جد متواضع وما زال يدور في اسار السياسات والتصورات القطرية دون ان يرقى الى مستوى التصور الشمولي والبعيد المدى لعملية التنمية العربية. فالبلدان النفطية المموِّلة للقطاع الاقتصادي العربي المشترك تتوخى في الواقع الحفاظ على تطوير قدر محدود من التعاون الاقتصادي في الاطار العربي ليكون بمثابة بوليصة تأمين Insurance Policy لها ازاء حساسيات وضغوط البلدان الشقيقة غير النفطية.

فبالرغم من ان حجم العمل الاقتصادي العربي المشترك كبير نسبياً، وخاصة في القطاع التمويلي، إلا أنه لم يرافق نمو حجم قطاع العمل الاقتصادي العربي المشترك حتى الآن تصور مستقبلي يتم ضمن اطاره احداث تأثيرات هيكلية وتكاملية محددة. اذ تظل جهود العمل الاقتصادي العربي المشترك في مجال التنمية، رغم اهميتها، جزئية وآنية في الوقت نفسه دون نظرة انمائية شمولية بعيدة المدى. وفي هذا الصدد يمكن القول ان مؤتمر القمة العربي الحادي عشر قد «حقق نقلة نوعية متميزة باقراره «استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك»، و«ميثاق العمل الاقتصادي العربي القومي»، والوثائق والدراسات الثلاثين المقدمة اليه والتي تنطلق من الاستراتيجية والميثاق. . . والتي تميزت بربط مفهومي الانماء والامن معاً»[٨]. «وصار المطلوب الالتزام الفعال بهذه الوثائق وترجمتها الى خطة عمل مفصلة وبرنامج تمويل واف وسياسات تنفيذية فعالة»[٩].

---

(٧) انظر: يوسف عبدالله صايغ، «الاندماج الاقتصادي والعربي وذريعة السيادة الوطنية،» المستقبل العربي، السنة ١، العدد ٦ (آذار/ مارس ١٩٧٩)، ص ٣١.

(٨) صايغ، النفط العربي وقضية فلسطين في الثمانينات (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٦)، ص ٤٩.

(٩) المصدر نفسه.

وبصفة عامة يمكن القول بأننا نشهد على الساحة العربية منذ عام ١٩٧٤ نوعاً من «المساومة التاريخية» Historical bargaining بين الأقطار النفطية «الغنية» التي تستند الى قوة الثروة النفطية وحدها وبين الاقطار النفطية التي ترفع شعارات الثورة والتغيير الاجتماعي. وينعكس ذلك بصفة خاصة في قطاع العمل الاقتصادي العربي المشترك حيث تتأثر النظم والمواثيق والسياسات الخاصة بعدد من المؤسسات العربية المشتركة المهمة «ذات الطابع التمويلي» بنوع المساومات التي تجري وراء الكواليس بين تلك المجموعتين من الاقطار النفطية، ونخص بالذكر المؤسسات التالية:

١ ـ صندوق النقد العربي.
٢ ـ الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي.
٣ ـ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.
٤ ـ الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي.

فقد شهدت الفترة اللاحقة لرفع اسعار النفط في تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٣ صعوداً لاهمية الدور النسبي الذي يلعبه «رأس المال الخليجي» في تركيبة «رأس المال العربي» عموماً. وكنتيجة لذلك فإن الصراع الاساسي قد غدا يدور بين **جناحين رئيسيين لرأس المال العربي: جناح رأس مال الدولة وجناح رأس المال المالي** (او الريعي) حول تحديد اتجاهات ومسار عملية التنمية العربية خلال الحقبة القادمة. فالحافز الاكبر للجناح «المالي» لرأس المال العربي هو اعتبارات الربحية التجارية والضمان، بينما يحكم الحافز الرئيسي لرأس مال الدولة اعتبارات العائد الاجتماعي ومنظور التنمية طويلة الاجل. كذلك فإن الجناح «المالي» لرأس المال العربي يميل بدرجة اكبر نحو الدخول في علاقات «مشاركة» مع رأس المال الدولي، بما يستتبعه ذلك من مزيد من الارتباط بعمليات ونشاطات الشركات الدولية في اتجاه «تدويل» رأس المال والانتاج على صعيد المنطقة العربية[١٠].

وتعود معظم الحساسيات ـ او بالاحرى اوجه الصراع المستتر ـ بين هذين الجناحين إلى صلب التناقض بين تيارين رئيسيين يسودان المنطقة العربية، ومنذ هزيمة حزيران ١٩٦٧ بصفة خاصة: التيار الذي يدعو الى التكامل الانمائي العربي باعتباره خطوة رئيسية على طريق الوحدة السياسية وبين التيار الذي يؤمن بالاسهام في تحقيق بعض برامج ومشاريع العمل العربي المشترك باعتبارها **بديلاً للوحدة** ومدخلاً وحيداً للتعاون والتضامن الاقتصادي العربي.

---

(١٠) انظر: محمود عبد الفضيل، **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية**، سلسلة عالم المعرفة، ١٦ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٩)، ص ٢٠٦ ـ ٢٠٧.

ويشير الاستاذ جميل مطر ـ من واقع التجربة والمعايشة الفعلية ـ الى طابع عدم الجدية الذي يطبع مناقشات المجلس الاقتصادي العربي للجامعة العربية حول عدد من القضايا والبرامج الحيوية المتعلقة بمسيرة التكامل الانمائي العربي. فعلى سبيل المثال لم تستغرق مناقشة موضوع من أخطر موضوعات التكامل الاقتصادي العربي وهو موضوع هياكل البنية الاساسية في الوطن العربي ـ والذي بذلت الامانة العامة للجامعة العربية وخبراؤها جهداً مضنياً في اعداده ـ أكثر من عشر دقائق وانتهى المجلس بإصدار قرار يحيل الموضوع الى الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي. مع العلم بأنه في الجلسة السابقة على الجلسة التي نوقش فيها موضوع الهياكل الاساسية، كان المجلس يناقش اقتراحاً من حكومة سوريا برفع رأسمال الصندوق العربي للانماء من ١٠٠ مليون دينار الى ٥٠٠ مليون دولار، وتبين من المناقشة ان الصندوق لم يصله سوى ٤٠ مليون من المساهمات في رأسماله(١١).

وخلاصة القول انه في ظل غياب شمول الرؤية التاريخية لدور النفط في عملية التكامل الانمائي العربي فإن النفط العربي سيكون عاجزاً في المستقبل عن أن يلعب دوره المنشود كوقود لعملية التنمية العربية وكجسر بين التخلف والتنمية. «إذ لا بد من الالتفات الواعي الى جعل النفط العربي جسراً بين التخلف والتنمية، بين الاقطار والفئات ذات الأداء الانمائي المرتفع نسبياً (في السياق العربي) وتلك ذات الأداء المنخفض نسبياً، ووسيلة لتشابك والتحام الاقتصادات العربية بمختلف قطاعاتها وخاصة قطاع القوى البشرية والقدرات التكنولوجية، والغذاء، والتصنيع الاساسي الهندسي، والتصنيع العسكري، والنقل، والمواصلات»(١٢).

وليس هناك من شك في أن المدخل الجاهز للتنمية القطرية في معظم البلدان العربية هو مدخل التكامل مع السوق العالمية، اي ان تتم عمليات النمو والتنمية من خلال الابقاء على التكامل الخارجي مع بلدان العالم الرأسمالي المتقدم والخضوع لمنطقه وقوانينه في تحديد وضع البلدان العربية داخل التقسيم الدولي للعمل. بيد ان تنازع الامة العربية بين خيارين تاريخيين هما استمرار التكامل التلقائي مع السوق الدولية او اعادة صياغة التقسيم العربي للعمل ضمن اطار مخطط للتكامل الانمائي العربي لن يتم حسمه على اساس «مثالي»، بل سيتم حسمه في ضوء محصلة صراع المصالح الاقتصادية والاجتماعية التي تتنازع الاجنحة والاقسام المختلفة «لرأس المال العربي» خلال الحقبة القادمة.

---

(١١) انظر: جميل مطر، «التجارب الوحدوية الوظيفية: الجامعة العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢، العدد ١١ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠)، ص ٤٦.

(١٢) صايغ، **النفط العربي وقضية فلسطين في الثمانينات**، ص ٤٩.

ثالثاً: النفط كآليـة وحدويـة

لقد أعطى النفط وشبكة العلاقات الاقتصادية والتجارية التي صاحبته دعائم مادية جديدة للعـديد من العصبيات القبلية الموروثة وللنزعات القطرية الكامنة مما أدى الى ظهور نوع من **القطريـة النفطية الجديدة** في سياق عملية التجزئة التاريخية للامة العربية. وهكذا فإن قضية «التوحيد القومي» للوطن العربي لم تعد واردة بالدرجة نفسها من الالحاح التي كانت عليها في الخمسينات والستينات. اذ صارت العديد من النظم في الاقطار النفطية ترى في «التجزئة» ملاذاً لحماية امتيازاتها النفطية المكتسبة، وترى في مشروع التوحيد القومي شبحاً قد يهدد ثراءها النفطي الجديد.

فبالرغم من كثرة المؤسسات والمشاريع العربية المشتركة التي تأسست منذ عام ١٩٧٤، ما زالت النظرة «القطرية الاقتصادية» هي السائدة. فقد نتج عن ارتباط «النفط» بنشوء «الدولة الحديثة» في بلدان الخليج العربي والالتزام بالكيانات الصغيرة ظهور نوع جديد من «القطرية النفطية»، حيث يجري التركيز على الانجازات والمساهمات القطرية بهدف تضخيم صورة القطر وابرازه كحقيقة نهائية. ويمكن استخدام حجم انتاج النفط الخام بالنسبة للفرد الواحد كمؤشر لدرجة «التميز القطري» من حيث مقدار الثراء النفطي (انظر جدول رقم (٨ ـ ١)) مما يعزز ويغذي مشاعر «القطرية النفطية»، إذ ان الملاحظ، في معظم الاحوال، ان «التوجه القطري» أخذ يزداد خطورة مع تعاظم القدرة المالية لدى الاقطار النفطية على حساب التوجه القومي في ظل «الحقبة النفطية الجديدة».

وبالرغم من التطورات السلبية التي صاحبت «الحقبة النفطية الجديدة»، فلا بد لنا من أن نسجل ان منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (الاوابك) قد نجحت نسبياً في تحقيق صيغة متقدمة للتنسيق والتعاون الاقتصادي بين مجموعة متميزة من الاقطار العربية هي الاقطار النفطية. فهل يمكن اعتبار نشوء مثل هذا التجمع الاقتصادي او غيره مثل **مجلس التعاون الخليجي** تكريساً لانقسام البلدان العربية الى «نفطية» و«غير نفطية». ومن ثم قد يصبح عاملاً معرقلاً للتعاون الاقتصادي العربي الكامل بين الاقطار العربية بشكل اكثر شمولاً في الحاضر وفي المستقبل؟ اننا نعتقد، جواباً عن هذا التساؤل المهم، ان المجهودات الجارية في اطار هذه التجمعات والرامية الى اقامة علاقات تنسيق وتكامل «خاصة» بين الاقطار العربية النفطية، لا تتناقض بصفة اساسية مع مجهودات التكامل الاقتصادي العربي الشامل.

فحينمـا قررت منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط توسيع قاعدة العضوية في المنـظمة ـ بحيث يكون النفط مصدراً مهماً للدخل القومي للقطر العضو بدلاً من كونه المصـدر الـرئيسي والاسـاسي للدخـل القومي ـ فتحت بذلك المجال لترشيد وتنسيق

جدول رقم (٨ ـ ١)

انتاج النفط الخام بالنسبة للفرد الواحد من السكان في ثمانية اقطار عربية مصدرة للنفط

القطـر	تقدير السكان في منتصف عام ١٩٨١ (بالآلاف)	انتاج النفط الخام عام ١٩٨١ (الف برميل/ يوميا)	انتاج النفط الخام بالنسبة للفرد الواحد عام ١٩٨١ (برميل/ يوميا)	الترتيب
الامارات العربية المتحدة	١١٠٠	١٥٠٠	١,٣٦	٢
الجزائر	١٩٦٠٠	١٠٠٠	٠,٠٥	٨
الجماهيرية العربية الليبية	٣١٠٠	١٢٠٠	٠,٣٩	٥
السعودية	٩٣٠٠	٩٨٠٠	١,٠٥	٣
العراق	١٣٥٠٠	١٢٠٠	٠,٠٩	٧
عمان	٨١٤	٣٠٠	٠,٣٧	٦
قطـر	٢٠٠	٤٠٠	٢,٠٠	١
الكويت	١٥٠٠	١١٠٠	٠,٧٣	٤

المصادر: احتسبت من: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٣ (واشنطن: البنك، ١٩٨٣)، جداول المؤشرات الاساسية، جدول رقم (١) (السكان ما عدا قطر وعمان)؛ International Monetary Fund [IMF], *International Financial Statistics*, vol. 36, no. 10 (October 1983), country pages, (سكان قطر وعمان) ,and International Monetary Fund [IMF], *World Economic Outlook* (Washington, D. C.: IMF, 1984), p. 130 (ارقام الانتاج)

السياسات المتعلقة بقطاع النفط العربي في جملته. دون قصره على مجموعة صغيرة من الاقطار العربية المتميزة في سوق تصدير النفط. ولذا فإن المجهودات التنسيقية والتكاملية الجارية بين الاقطار العربية المنتجة والمصدرة للنفط في مجال صناعة النفط والصناعات المشتقة عنها هي بالضرورة لصالح ترشيد دور «قطاع النفط» في بنية الاقتصاد العربي في مجموعه، ولا سيما في مجال تطوير صناعة التكرير وتنمية تبادل المنتجات النفطية فيما بين الاقطار العربية(١٣).

إذ أن المنافع المشتركة لهذه المجهودات لن تقتصر على حماية المصالح الذاتية

(١٣) انظر: «صناعة التكرير وتبادل المنتجات النفطية في الاقطار العربية،» **نشرة منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول**، السنة ٣ (آذار/ مارس ١٩٨٤)، كلمة العدد، و«اهمية التحويل في المصافي العربية،» **نشرة منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول**، السنة ١٠، العدد ٧ (تموز/ يوليو ١٩٨٤)، كلمة العدد.

لمجموعة الاقطار العربية المصدرة للنفط، فالاقطار العربية العشرة التي تتكون منها المنظمة تمثل قاعدة واسعة للعمل العربي المشترك المنظم الذي يستند الى تشابك وترابط المصالح في قطاع النفط الذي يلعب الدور الاساسي في دعم عملية النمو والتنمية في معظم هذه الاقطار.

وأخيراً تبقى هناك قضية مهمة تحتاج لإيضاح في ضوء مسيرة الاحداث في ظل «الحقبة النفطية الجديدة». . وهي تتعلق بطبيعة ودور **التدفقات العمالية والمالية فيما بين** الاقطار «النفطية» و«غير النفطية»، والتي ساعدت على نسج شبكة متنامية من علاقات التشابك الاقتصادي والسياسي فيما بين المجموعتين من البلدان على النحو الذي أبرزناه في الفصول من ٢ الى ٥ من هذا المؤلف. إذ يظل السؤال المركزي الذي يطرحه عدد كبير من الباحثين والمحللين هو **تحديد موقع هذه التدفقات والعلاقات الاقتصادية الجديدة بين محددات الوحدة الاقتصادية العربية؟**

إن الاجابة عن مثل هذا التساؤل لا يمكن ان تكون بسيطة او أحادية الجانب كما يتوقع البعض من المحللين والمعلقين. فأموال النفط العربي قد لعبت بلا شك دوراً ملموساً لا يمكن إنكاره في نسج نمط جديد، من علاقات التشابك الاقتصادي العربي بين مجموعتي الاقطار العربية «النفطية» و«غير النفطية» في مجال التدفقات المالية والعمالية والسلعية. وهذا النسيج من العلاقات الاقتصادية العربية له اوجه سلبية وايجابية تتعايش جنباً الى جنب في تضاريس الواقع العربي الراهن، ولذا فإن النظرة الى هذا النوع من علاقات التشابك الاقتصادي لا بد لها من ان تكون جدلية حتى تكون علمية وتاريخية في آن واحد.

فالظواهر الجديدة الملحوظة في مجال التدفقات المالية والعمالية ليست لها آثار سلبية بحتة على طول الخط، وليس لها بالمثل آثار ايجابية خالصة على كافة المستويات والجوانب. فإذا سلمنا بأن العلاقات الاقتصادية الجديدة التي تولدت خلال الحقبة النفطية كانت وما زالت اسيرة للنظرة وللمصالح القطرية الضيقة، التي تخضع احياناً لمنطق «الابتزاز المتبادل»، فإنها تظل علاقات تخلق بدورها «ديناميات» و«آليات» جديدة يمكن أن تفرز عناصر مواتية لدفع مسيرة الوحدة الى الامام في المستقبل.

فالنفط العربي يدفع عملية الوحدة العربية **بشكل غير مباشر**، بفضل صيرورته مدخلاً مركزياً فيما يسميه الدكتور يوسف صايغ: «حركة الانطلاقات الثلاث: الانتماء، والامن، والتكامل»[١٤]، إذ ان دور النفط العربي في دفع مسيرة الوحدة العربية هو **دور اشتقاقي**،

---

(١٤) صايغ، النفط العربي وقضية فلسطين في الثمانينات، ص ٤٥.

«ينبع من استخداماته لأغراض انمائية وامنية وتكاملية»(١٥).

ومقولتنا الاساسية التي نود التأكيد عليها هنا يمكن تلخيصها فيما يلي : أن علاقات التشابك الاقتصادي الجديدة في مجال التدفقات المالية والعمالية، والتي افرزتها الحقبة النفطية الجديدة، ما زالت تجري في اطار سلبي من منظور حركة الوحدة العربية والاندماج الاقتصادي العربي. اذ ان اموال النفط في حد ذاتها لا يمكن ان تصبح «آلية وحدوية» من خلال التنامي التلقائي لسلسلة من علاقات التشابك الاقتصادي، لأن الحسم لمصلحة الوحدة هو امر ارادي ـ سياسي تفرضه القوى والقيادات السياسية والفكرية ذات التوجه الوحدوي. **اي انه من الصعب حقاً وضع اليد على محصلة اقتصادية نهائية لدور النفط العربي في مسيرة الوحدة العربية وتوفير مستلزمات الامن القومي بمعزل عن تطورات النظام السياسي ـ الاجتماعي للاقطار العربية النفطية**، وكذا بمعزل عن التطورات التي سوف تطرأ على العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية في مجال الطاقة والمال والتسليح وانعكاساتها على الوطن العربي.

وعلى الرغم من أننا نرى ان التحدي الذي تفرضه ضرورات الدفاع القومي والتنمية العربية المستقلة تقتضي حتمية تحويل النفط وامواله الى «آلية وحدوية» دون ابطاء، ولكننا نعلم جيداً ان عناصر الادارة السياسية اللازمة لتحقيق ذلك لم تتوافر بعد وما زال هناك العديد من العقبات التي تقف في طريق النضال التحرري والوحدوي العربي مما يقتضي رفع مستوى الوعي والممارسة لدى القيادات والجماهير العربية.

رابعاً: منظمة الاوبك وتحديات المستقبل(١٦)

كان انخفاض الطلب على النفط بصورة عامة، ونفط الاوبك بصورة خاصة، السبب الرئيسي في اضطرار منظمة الاوبك الى تخفيض سعر برميل النفط عام ١٩٨٣ بنسبة حوالى ١٥ بالمائة. وللدفاع عن السعر الجديد البالغ ٢٩ دولاراً لبرميل النفط العربي الخفيف، حددت الاوبك سقفاً للانتاج عند مستوى ١٧,٥ مليون برميل يومياً وقررت مراجعة الوضع في سوق النفط العالمية كل ثلاثة اشهر.

ولعل ما حدث مؤخراً في سوق النفط العالمي يدعونا لمزيد من التفكير والتأمل لنستخلص منه الدروس حول العديد من **القواعد الجديدة للعبة** في سوق النفط العالمي.

---

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) يعتمد جانب من التحليل الذي يحتويه هذا القسم على الدراسة القيمة التي اعدها الدكتور فاضل الجلبي، الامين العام المساعد لمنظمة الاوبك، بالانكليزية، انظر:

Fadhil J. Al-Chalabi, «Oil Market Developments in 1982 and 1983: The Conditions Which Led to the OPEC Price Reduction,» *Middle East Economic Survey*, vol. 27, no.11 (26 December 1983), supplement.

فمن الواضح لدينا ان قواعد اللعبة في سوق النفط قد تغيرت عما كانت عليه في مطلع السبعينات، وبالتحديد منذ خريف عام **١٩٧٣**، نظراً لدخول **متغيرات جديدة أثرت على** القوى والمراكز النسبية التي تتحكم في سوق النفط العالمي.

ويخطىء البعض اذا تصور ان ما نشهده اليوم في سوق النفط العالمي هو مجرد انعكاس لأزمة الركود والكساد العالمي، وان احوال سوق النفط العالمي ستعود لسابق حالها بمجرد البدء في عمليات الانتعاش الاقتصادي المنتظر في البلدان الغربية والصناعية المتقدمة. فالمسائل ليست بهذه البساطة، مما يستدعي منا ان نعزل **العوامل العارضة والطارئة** التي تتعلق بالركود والكساد العالمي... ونبقي على تلك العوامل والعناصر الجديدة التي طرأت على الموقف، واخذت تشكل معالم اوضاع جديدة ستظل قائمة في ظل انتعاش الاوضاع الاقتصادية في البلدان الصناعية المتقدمة.

ونود هنا أن نضع أمام القارىء بعض العناصر الجديدة التي طرأت على الموقف خلال السنوات الاخيرة، التي أدت بالضرورة الى تعديل قواعد اللعبة في سوق النفط العالمي خلال الثمانينات. ولكي نفهم طبيعة المتغيرات الجديدة التي طرأت على الموقف، لا بد لنا من الاشارة الى ان البلدان المصدرة للنفط الاعضاء في منظمة الاوبك كانوا يتحكمون، بدرجة كبيرة، في متغيرين اساسيين:

١ ـ الكميات المنتجة.

٢ ـ الاسعار الاساسية لبرميل النفط الخفيف.

وكان السوق العالمي للنفط «سوق بائعين» بالدرجة الاولى، ولكن البلدان الصناعية المتقدمة لم تقف مكتوفة الايدي امام هذه الاوضاع.. وسارعت بالتحرك في اكثر من اتجاه، نجمل اهمها فيما يلي:

(أ) سياسات الاقتصاد والحفاظ على الطاقة في البلدان الصناعية المتقدمة conser-vation policies (وقود السيارات، الاضاءة في المصانع والمكاتب، التدفئة في المنازل).

(ب) سياسات الاحلال والبحث عن مصادر للطاقة بديلة عن النفط energy subst-itution policies من خلال العودة الى الفحم وتنشيط البحث والتجارب على المصادر البديلة للطاقة مثل الطاقة النووية والطاقة الشمسية والطاقة الثيرموجوفية.

(ج) سياسات التخزين الاستراتيجي للنفط stockpiling policies اذ بدأت البلدان الغربية تنتهج سياسات جديدة ومنظمة تهدف الى اضعاف قضية بلدان الاوبك على **جملة المعروض من النفط في السوق العالمي**، وبالتالي اصبح جانب غير قليل من الامدادات النفطية يجيء من **المخزون النفطي** في البلدان الصناعية المتقدمة، مما يضعف من قدرة بلدان الاوبك على التحكم في جانب العرض من خلال سياسات تحديد حصص الانتاج

فيما بين بلدان الاوبك.

ويمكن الاشارة بهذا الصدد الى ان عائدات النفط بالنسبة لمجموعة بلدان الاوبك

جدول رقم (٨ ـ ٢)

الانخفاض في انتاج دول الاوبك(١٩٧٩ ـ ١٩٨٢)

(بالألف برميل يوميا)

البلد	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	نسبة الاختلاف ١٩٨٠/ ١٩٨٢ (٪)
الاكوادور	٢١٤.٢	٢٠٤.١	٢١١.١	٢٠٦	٢.٤ -
الامارات العربية المتحدة	١٨٣٠.٧	١٧٠١.٩	١٥٠٢.٢	١٢٢٠	١٨.٨ -
اندونيسيا	١٥٩٠.٨	١٥٧٥.٧	١٦٠٤.٢	١٣٤٥	١٦.٢ -
ايران	٣١٦٧.٩	١٤٦٧.٣	١٣١٥,٩	١٩٧٢	٤٩,٩ +
الجزائر	١١٥٣.٨	١٠١٩.٩	٧٩٧.٨	٦٩٣	١٣,١ -
الجماهيرية العربية الليبية	٢٠٩١.٧	١٨٣٠	١١٠٩.٢	١١٥٨	٤.٤ +
السعودية	٩٥٣٢,١	٩٩٠٠.٥	٩٨٠٨	٩٥١٥	٣٣,٦ -
العراق	٣٤٧٦.٩	٢٦٤٦.٤	٨٩٧.٤	٩٣١	٣,٧ +
الغابون	٢٠٣.٤	١٧٤.٥	١٥١.٤	١٤٥	٤ -
فنزويلا	٢٣٥٦.٤	٢١٦٥	٢١٠٨.٣	١٨٨٩	١٠.٤ -
قطر	٥٠٨.١	٤٧١.٤	٤١٥,٢	٣٣٨	١٨,٦ -
الكويت	٢٥٠٠.٣	١٦٦٣.٧	١١٢٩.٧	٨٢١	٢٧,٣ -
نيجيريا	٢٣٠٢	٢٠٥٨	١٤٣٩.٦	١٣١٠	٩ -
اجمالي	٣٠٩٢٨.٣	٢٦٨٧٨.٤	٢٢٤٩٠,١	٢١٥٤٣	١٧,٥

قد بلغ مستوى الذروة عام ١٩٨٠، إذ وصل الى نحو ٢٧٥ مليار دولار. ثم انخفض بنسبة ٢٩ بالمائة بين عامي ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢. وفي الوقت نفسه الذي انخفضت فيه عائدات النفط بهذه النسبة، استمرت احتياجات الواردات من السلع والخدمات لبلدان الاوبك في التزايد بنسبة ٢٢ بالمائة خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢[١٧]. وقد أدى هذا الى

---

(١٧) انظر: علي عتيقة، «معضلة منظمة الدول المصدرة للبترول (اوبك) في سوق الطاقة،» **نشرة منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول**، السنة ٩، العدد ١١ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣).

حدوث عجز مالي لمجموعة بلدان الاوبك عام ١٩٨٢، قدر بنحو ١١ مليار دولار.

ومن ناحية اخرى، فإن النصيب النسبي لمجموعة بلدان الاوبك من جملة النفط محل التجارة العالمية (خارج بلدان الكتلة الشرقية) قد هبط من مستوى ٨٧ بالمائة عام ١٩٧٣ الى ٦٤ بالمائة عام ١٩٨٢، مما يؤدي الى زعزعة الوضع الاحتكاري لمجموعة بلدان الاوبك في مجال الامدادات النفطية في السوق العالمي.

وقد نتج عن هذه العناصر الجديدة في الموقف، ان البلدان الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط بدأت تستعيد بعض زمام الموقف من خلال:

ـ تحكمُّها في تخفيض حجم الطلب العالمي على النفط نتيجة سياسات الاقتصاد في استهلاك الطاقة والتوجه نحو مصادر بديلة للطاقة من خلال ما يمكن تسميته «سياسات ادارة الطلب على النفط».

ـ تحكُّمها في جانب مهم من المعروض في سوق النفط العالمي، من خلال سياسات التخزين الواسعة النطاق للنفط.. واستراتيجية المخزون النفطي كأداة للضغط على الدول المصدرة للنفط.

أضف الى كل ذلك، أن أوضاع المعروض من النفط في السوق العالمية أخذت تتغير هي الاخرى عند نهاية السبعينات، نتيجة ظهور مصادر جديدة مهمة لانتاج النفط (نفط بحر الشمال، نفط المكسيك)، وتكتسب هذه الظاهرة اهميتها في ظروف الكساد وتراخي الطلب على النفط. اذ تشير الاحصاءات الحديثة في هذا الصدد الى ان ٥٥ بالمائة من الطلب العالمي على النفط في ظروف الركود الاقتصادي يجري اشباعه وتغطيته من مصادر خارج بلدان الاوبك، وتلك بلا شك علامة مهمة وبارزة في تاريخ تطور اوضاع سوق النفط العالمي، لم تحدث منذ عشرين عاماً.

وعلى الصعيد السياسي، يلاحظ حدوث تطورات مهمة في العلاقات الاقتصادية والسياسية داخل مجموعة بلدان الاوبك مما ادى الى اضعاف وحدتها السياسية الداخلية بشكل لم يسبق له مثيل منذ قيام منظمة الاوبك.

ولعل اهم هذه التطورات اندلاع الحرب الايرانية ـ العراقية وكلا البلدين عضو مهم في منظمة الاوبك، مما ادى الى احتدام الخلافات بين ايران من ناحية، والعراق والسعودية من ناحية اخرى. وأدى هذا بدوره الى اخلال مهم بقواعد اللعبة داخل منظمة الاوبك. فبعد ان كان هناك حد ادنى للمصلحة الاقتصادية الجماعية لمجموعة بلدان الاوبك الثلاثة عشر يتجاوز الخلافات السياسية وتناقض المصالح الاقتصادية لبعض بلدان الاوبك، اصبحت هناك نزاعات سياسية حادة غير قابلة للحل، وتفوق اعتبارات

المصلحة الاقتصادية الجماعية لمجموع بلدان الاوبك. وقد برزت هذه الحقبة بشكل واضح خلال سلسلة الاجتماعات «غير الرسمية» التي عقدتها مجموعة بلدان الاوبك في محاولة انقاذ ما يمكن انقاذه قبل الوصول الى التسوية الاخيرة بخصوص سعر النفط.

وهناك تطور سياسي آخر يضعف من الوحدة السياسية والاقتصادية لمنظمة الاوبك غاب عن العديد من المراقبين والمحللين، وهو يتعلق بالدور المتذبذب لنيجيريا خلال الفترة الاخيرة وعدم ولائها الكامل لقرارات وسياسات منظمة الاوبك، بعد ان أعلنت بريطانيا انها ستخفض سعر نفط بحر الشمال، لكي تتمكن من منافسة نفط بحر الشمال. . دون الرجوع ودون الاعتداد بالقرارات الجماعية لمنظمة الاوبك.

وقد يرى البعض ان هذا التحرك قد أملته ظروف الازمة المالية الخانقة التي تعيشها نيجيريا. . . ولكن المسألة اعمق من ذلك. . فكافة التقارير السياسية تشير الى ان **قضية خروج نيجيريا من منظمة الاوبك. . هي قضية مصيرية** مطروحة على جدول الاعمال لدى الدوائر السياسية الحاكمة هناك. وتلك تعد سابقة تاريخية مهمة في تاريخ منظمة الاوبك.

وفي ضوء كل هذه العوامل والمتغيرات اصبحت قواعد اللعبة في سوق النفط العالمي اكثر تعقيداً من ذي قبل، وتحتاج لدرجة اكبر من المهارة والمناورة الذكية دفاعاً عما بقي من قوة اقتصادية لمنظمة الاوبك في العلاقات الاقتصادية الدولية. ويمكن لنا ان نوضح هنا بايجاز عناصر التعقيد الجديدة التي تحيط برقعة المناورة المتاحة لمنظمة الاوبك للتحكم في سوق النفط العالمي:

اولاً: لم يعد كافياً الاتفاق على توزيع حصص الانتاج للنفط الخام فيما بين بلدان منظمة الاوبك، بل الامر أصبح يتطلب تنسيقاً وتشاوراً مستمراً مع البلدان المصدرة للنفط خارج منظمة الاوبك. وقد برزت اهمية هذا العنصر خلال الازمة الاخيرة. فللمرة الاولى نجد ان منظمة الاوبك قامت بدعوة وزراء النفط من الدول غير الاعضاء في المنظمة ـ المكسيك وبريطانيا والنرويج ـ لحضور اجتماعات منفصلة لبحث الموقف بشكل يرضي الجميع.

وهذا العامل كافٍ في حد ذاته لايضاح درجة الضعف التي حلت بالمركز الاحتكاري لمنظمة الاوبك في سوق النفط العالمي، اذ لم يعد بوسعها التحكم بشكل فعال في الجانب الاعظم من المعروض من النفط الخام في السوق العالمي لا سيما في ظل ظروف الكساد والركود الاقتصادي.

ثانياً: لم يعد كافياً الاتفاق على **السعر المرجعي** لبرميل النفط الخام الخفيف كأساس لتحقيق الوحدة والمصلحة الجماعية الاقتصادية لمجوعة البلدان التي تتشكل

منهـا منظمة الاوبك. بل اصبح من الضروري والاهمية بمكان **تحديد هيكل متكامل للاسعـار النسبيـة للنفط الخـام بنوعياته المختلفة** (الثقيل والخفيف). اذ اتضح خلال السنـوات الاخيرة ان «فروق» و«علاوات الاسعار» للنوعيات المختلفة للنفط هي قضية مهمـة تثـور حولهـا الخـلافات والمنازعات اكثر مما تثور حول تحديد السعر المرجعي الاساسي لبرميل النفط الخام.

ثالثاً: اصبح مطلوباً بالحاح تحديد سياسة اكثر وعياً ورشداً في مجال تحديد حجم النفط الخام الذي يجري تسويقه سنوياً في **سوق العقود الآجلة** (اي من خلال التعاقدات طويلة الاجل مع الشركات النفطيـة والبلدان المستهلكة للنفط) وبين كمية النفط التي يجري تسويقها سنوياً من خلال **سوق الصفقات الفورية**.

اذ أن الملاحظ ان البلدان الاعضاء في منظمة الاوبك لم تهتم من قبل بتنظيم العلاقة بين الكميات المباعة في كل من السوقين على حدة، أما وقد أخذت سياسات «المخزون النفطي» ـ ومعظمها يجري تغذيتها من خلال سوق الصفقات الفورية ـ تلعب دوراً مهمـاً ومتنامياً في مجال التأثير على حجم المعروض من النفط الخام في السوق العالمية. فإن البلدان الاعضاء في منظمة الاوبك تصبح في حاجة ملحة لتطوير سياسة واعية ومنظمة في مجال التعامل **بنظام العقود طويلة الاجل** من ناحية، وحجم التعامل الامثل في **سوق الصفقات الفورية**، من ناحية اخرى. ويمكن وضع مثل هذه السياسة على اسس رشيدة في ضوء مراجعة دقيقة لأوضاع سوق النفط العالمية كل ثلاثة اشهر.

ولذا فالمطلوب ان تتكيف بلدان الاوبك مع حركة المتغيرات الاستراتيجية الجديدة التي تحكم اوضـاع سوق النفط والطاقة على الصعيد العالمي. وهذا التكيف لا يعني الوقوف موقفاً سلبياً والتراجع امام الضغوط التي تمارسها البلدان الصناعية المتقدمة، بل التحـرك نحو الامام لشل فاعلية هذه الضغوط والسياسات حتى تحتفظ منظمة الاوبك بهامش معقول للمناورة، وبقدر كبير من السطرة على الكميات والاسعار في سوق النفط العالمية خلال حقبة الثمانينات، في عالم لا يعرف السكون، بل الحركة الدائمة.

خامساً: كلمـة اخيـرة، الوطـن العربـي في السبعينات: رؤية للحاضر كتاريخ[18]

قد تكون مناسبة قرب انقضاء حقبة السبعينات بأكملها من حياة وطننا العربي فرصة ثمينـة يقتنصها المثقف العربي ليسترجع شريط احداث الماضي القريب والبعيد، وان

(١٨) مقتطفات من: محمود عبد الفضيل، «الوطن العربي في السبعينات: رؤية للحاضر كتاريخ،» **المستقبل العربي**، السنة ٢، العدد ٧ (ايار/ مايو ١٩٧٩)، ص ١٦٣ ـ ١٦٧.

يحاول ان يرى من خلال حركة الاحداث «الحاضر كتاريخ» the present as history . وباسترجاع شريط الاحداث في وطننا العربي خلال الاعوام الماضية . . . . لا يملك المرء ان يقـاوم شعوراً عميقاً وصادقاً بالمرارة والحسرة على ما آل اليه حال وطننا العربي في السبعينـات . فرغم كل المـظاهـر الخـادعة «للثراء» و«التحديث» من حولنا لا يستطيع المثقف الصادق مع نفسه، مغالبة شعور عميق بالهزيمة الداخلية . . . وبأننا نعيش فترة جدب وضمور وتقهقر في معظم مناحي الحياة الثقافية والحضارية والاقتصادية . فبعد أن كانت فترة الخمسينات فترة خصبة مليئة بالامل والتطلعات والحوار الديمقراطي والفكري الخلاق حول سبل التقدم والخلاص لوطننا العربي ، وبعد ان كانت فترة الستينات فترة حمل معول البناء ومحاولات التصنيع والتنمية المستقلة في وطننا العربي ، رغم كل عثرات الـطريق، نجد ان فترة السبعينات هي فترة الاسترخاء واختلاط الرؤية التاريخية . . . . وضعف النبض للارادة المستقلة للامة العربية .

فمنذ هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧ وحركة التحرر والتقدم للشعب العربي في حالة جزر وانحسار . . . فكم من مصابيح مضيئة تهشمت . . وكم من رايات شجاعة تمزقت . فمصر، وهي بمثابة القلب للامة العربية، نجدها اليوم تنوء تحت رزح الاعباء والمشاكل الحادة . . . فمرافقها متآكلة وتنميتها متعثرة وقطاعات عريضة من شعبها مهددة في قوتها اليومي . ولبنـان ، الذي كان مصدر اشعاع مهم في المنطقة العربية، نجده اليوم بلداً جريحاً تتمزق اوصاله على مرأى من الجميع . . . ويزداد التآمر على عروبته كل يوم . . . وتلوح في الافق مشاريع «التدويل» و«التقسيم الطائفي» البغيض للبنان العربي .

وحينمـا يقـول ابا ايبان ـ وزير خارجية اسرائيل الاسبق في اعقاب زيارة الرئيس السادات للقدس انه يجب ان يكون هناك «تفهم كامل بأن هنالك خيطاً يهودياً في نسيج المنطقة سواء ارادت القومية العربية ذلك ام رفضته ، لأن نسيج المنطقة يتألف من عدة الوان ، لا من لون عربي واحـد ، ولم تصنعـه اليـد العربية فقط»[١٩] ، فإنه يعلن بذلك بدء مرحلة جديدة لم يعد فيها للصوت واللون العربيين الكلمة الاولى والاخيرة في صنع مستقبل المنطقة . ولا جدال في ان ايبان يؤكد بهذا التصريح انتصار الخط الاستراتيجي الرئيسي للفكر الصهيوني بعد ثلاثين عاماً فقط من نشأة دولة اسرائيل، اي في حياة جيل واحد من ابنائها، في الوقت الذي يراجع فيه الساسة والمثقفون العرب كافة المعتقدات والمنطلقات السياسية التي حكمت رؤيتهم الاستراتيجية للامور خلال الاعوام الثلاثين الماضية .

ورغم كل هذا الذي نشهده من حولنا، والذي لا تخطىء البصيرة دلالته التاريخية بالنسبـة لمستقبـل وطننـا وشعبنا العربي ، نجد ان هناك الكثيرين ممن يخادعون النفس

---

(١٩) انظر: ابا ايبان، «ودخل الخيط الاسرائيلي في النسيج العربي ،» في : *Sunday Times*, 8/ 1/ 1978.

محـاولين تصوير الامور وكأننا على اعتاب مرحلة انطلاق عظيم نحو الرخاء والاستقرار والطمأنينة . . . وتلك في رأيي اخطر مظاهر الازمة التي يعيشها وطننا العربي اليوم حين يصـاب فريق من المثقفين والمهنيين، الـذين اوتـوا قدراً من الـوعي والمعرفة، بعمى الالوان . . ويتوقفون عن العطاء الصادق وعن تغذية الضمير الحي لشعوبهم . فالمطلوب ليس «القفـز فوق الواقع» و«مناطحة الصخر» وطرح شعارات وبرامج حماسية لا يمكن تحقيقها فـي ضوء علاقات القوى الحقيقية وتعقيدات الواقع الحي . ولكن هناك فرقاً كبيراً بين الاعتراف بضرورة التقهقر في لحظات تاريخية معينة من اجل مزيد من التقدم في المستقبل . . وتوعية الناس بأن تاريخ الشعوب والامم الناهضة هو سلسلة من الانتصارات والهـزائم «والكر والفر» . . . وبين ما يجري اليوم من التشكيك بكل الثوابت في تاريخ شعبنا العربي . . . ومن نفي لكل الامكانيات الحية للفعل وللارادة العربية المستقلة .

وقـد لا يكون من قبيل المبالغة القول بأن وطننا العربي قد شهد خلال السنوات الاخيرة، ومنـذ نهاية الستينات، بداية عملية «احتواء» و«رشوة» واسعة لأعداد كبيرة من المثقفين والمهنيين العـرب . . . واذا بهم يوظفـون كفاءاتهم وخبراتهم وذكاءهم لخدمة مصالحهم الذاتية الانانية على حساب قضايا ومستقبل الانسان العربي . ولعل «الحقبة النفطية» الجديدة التي حلت على المنطقة العربية في السبعينات قد ساعدت، الى حد كبير، على تعميق هذه الاتجاهات والسلوكيات . . . حيث اصبح لكل شيء «ثمن» ولم تعـد هنـاك «قيمـة» لمبـدأ او تضحية . وتلك ظاهرة لها شواهد كثيرة في بلدان امريكا اللاتينية، حيث ارتبط انتشار التعليم ونمو الفئات المهنية والادارية بعملية انسلاخ اعداد متزايدة من ذوي المعرفة والتأهيل الفني عن مصالح وطموحات الجماهير العريضة من ابناء وطنهم . . . . ولكي يعيشوا اسرى مصالحهم الضيقة والانانية على حساب «النمو المتوازن» لمجتمعاتهم، وعلى حساب اشباع الحاجات الاساسية للسكان[٢٠] .

فهــل نحن على اعتــاب مرحلة «امـريكية ـ لاتينية» جديدة تتسم بدمـج وربط الكفـاءات المهنية والادارية وعنـاصر «الانتلجنسيا» بالمصالح الاقتصادية للرأسمالية المحلية والدولية واقتسام ثمار النمو والتحديث فيما بينهم، ويكون القمع وفتات الموائد من نصيب الجماهير؟ . . وهذا بالقطع ما لا نرجوه لمجتمعنا العربي . . . فالطريق امامنا ما زال طويلاً وشاقاً . . . ونحن نود من صميم قلوبنا الا تفقد مسيرة التقدم العربي طاقات نخبـة مهمـة من ابنـاء هذا المجتمع وفكرها واخلاصها، كما لا نود ان تفتقد «العملية الديمقراطية» في وطننـا العربي احدى قواها المحركة .

---

(٢٠) يمكن للقارىء العربي الرجوع بهذا الخصوص للمساهمة الحديثة للاقتصادي الارجنتيني البارز راؤول بريش:
«A Critique of Peripheral Capitalism.» *CEPAL Reriew*. (1976). pp 9-76.

المـــــلاحق

ملحق «أ»

محاولة تقويمية اولية لأثر العوامل الفاعلة والمتداخلة بالنسبة لوضع النفط العربي في خدمة القضية الفلسطينية في المدى الزمني القصير

من زاوية النظر الغربية / من زاوية النظر العربية	(١) شركات النفط الغربية والتملص من القيود العربية O ✓	(٢) الغرب واستخدام بدائل منافسة للنفط ✓	(٣) تصور الغرب لطول فترة استخدام النفط كأداة ضغط X	(٤) تصور الغرب لمدى صدق اهتمام العرب بفلسطين X	(٥) الغرب واستخدام تصدير الغذاء كأداة ضغط معاكس X	(٦) الغرب واستخدام تصدير التكنولوجيا كأداة ضغط معاكس X	(٧) الغرب واستخدام تصدير السلاح كأداة ضغط معاكس X	(٨) الولايات المتحدة واستخدام الاموال العربية كأداة ضغط X	(٩) تقويم الغرب لمصداقية الحلول التي تطرحها الولايات المتحدة O X	(١٠) تقويم الغرب لدوافع العرب باتجاه الحلول السياسية X	(١١) تقويم الغرب لقدرة العرب على العمل المشترك X	(١٢) تقويم الغرب لمحدودية دور الجماهير العربية X
(١) الاخذ بمبدأ التحكم بحجم الانتاج في اطار السيادة ✓	✓	✓	O✓	O✓	X	X	X	X	X	X	O✓	O✓
(٢) الاخذ بمبدأ حجب النفط لأغراض سياسية مركزية ✓	✓	✓	O✓	O✓	X	X	X	X	X	X	O✓	O✓
(٣) ربط تسعير النفط بالعوامل الاقتصادية ✓	✓	✓	OX	✓	X	X	X	X	X	X	O✓	O✓
(٤) تصور العرب لسرعة تطوير بدائل طاقة منافسة للنفط ✓	✓	✓	O✓	✓	X	X	X	X	O	OX	O✓	O✓
(٥) عمق وصدق الاهتمام بفلسطين O✓	✓	✓	X	O✓	X	X	X	X	OX	X	O	O
(٦) إلحاح الحاجة للسلاح المستورد X	X	OX	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X

(٧) إلحاح الحاجة للغذاء المستورد X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
(٨) إلحاح الحاجة للتكنولوجيا المستوردة X	X	OX	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
(٩) قوة أنماط الاستهلاك الجديدة المسرفة X	X	OX	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
(١٠) تأمين سلامة وسيولة الاحتياطي المالي المودع في الغرب X	X	OX	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
(١١) تقويم المصدرين العرب للتهديد العسكري الاميركي للنفط OX	OX	O✓	X	X	X	X	X	X	OX	X	OX	OX
(١٢) ثقة العرب بجدوى الاقتصار على العمل السياسي OX	OX	O✓	X	X	X	X	X	X	OX	X	OX	OX
(١٣) تقويم العرب لحجم التهديد السوفياتي للنفط OX	OX	O✓	X	OX	X	X	X	X	OX	OX	OX	OX
(١٤) مدى استعداد العرب الصادق للعمل المشترك X	X	O✓	X	OX	X	X	X	X	X	X	X	X
(١٥) قدرة المسؤولين على اسكات القائلين بالنضال والمجابهة X	X	O✓	X	OX	X	X	X	X	X	X	X	X

المفتاح: ✓ = اثر ايجابي من وجهة النظر العربية، اي ان محصلة التفاعل تشير الى امكان استخدام النفط في المدى القصير.

X = اثر سلبي من وجهة النظر العربية، اي ان محصلة التفاعل تشير الى عدم امكان استخدام النفط في المدى القصير.

O = اثر حيادي من وجهة النظر العربية، اي ان محصلة التفاعل تشير الى ان العامل غير ذي صلة او شبه معدوم الاثر.

المصدر : احتسبت من: يوسف صايغ، **النفط العربي وقضية فلسطين في الثمانينات** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١)، ص ٥٤ ـ ٥٥.

ملحق «ب»

مؤسسات التمويل العربية

ت	المؤسسة	رأس المال	المقر	تاريخ التأسيس	الملاحظات
	أولا : مؤسسات التمويل الجماعية :				
١	البنك العربي الأفريقي	١٠م.ب.س	القاهرة	أوائل ١٩٦٤	
٢	الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	٤٠٠ م.د.ك	الكويت	١٩٦٨	بدأ أعماله في أبريل ١٩٧٣
٣	المصرف العربي الدولي للتجارة	٤٠م.ج.س	القاهرة	١٩٧١	
٤	صندوق التنمية الأفريقي	١٠٠م.ب.س	أبو ظبي	١٩٧٣/٥/١٥	مشترك بين الامارات العربية المتحدة والجماهيرية العربية الليبية
٥	الشركة العربية للاستثمار	١٠٠م.ب.س		١٩٧٣	شركة لرؤوس الأموال الخاصة
٦	شركة الاستثمارات السودانية الكويتية				باشرت أعمالها في ١٩٧٣
٧	شركة الاستثمارات المصرية الكويتية	٢٥م دولار	القاهرة	١٩٧٤/٦/٥	
٨	شركة الاستثمارات المصرية الليبية			١٩٧٤/٦/٥	
٩	المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا	٢٣١م دولار	الخرطوم	١٩٧٤/٦/١٨	
١٠	صندوق دعم الدول العربية المتأثرة بارتفاع أسعار النفط	٨٠م دولار	الكويت	١٩٧٤	(الحساب الخاص للأوابيك)
١١	الشركة العربية للاستثمار ش.م	٣٠٠م دولار	الرياض	١٩٧٤	مساهمة : ابو ظبي والاردن والبحرين والجمهورية العربية السورية والسودان والعراق وقطر والكويت ومصر والمملكة العربية السعودية .
١٢	الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول العربية والأفريقية	٢٥م دولار	القاهرة	١٩٧٤/٩/٤	
١٣	البنك العربي لمابين القارات	٤٠م فرنك		١٩٧٤	
١٤	شركة مصرية سعودية للاستثمارات والتمويل	٢٠٠م دولار	القاهرة	١٩٧٤	باشرت في ١٩٧٦/٥/١
١٥	المصرف العربي للاستثمارات والتجارة الخارجية	٦م دينار بحريني	أبو ظبي	١٩٧٤	
١٦	الصندوق العربي لتقديم القروض للدول الأفريقية	٢٠٠م دولار	الخرطوم	١٩٧٤	يوضع رأسماله في بنك التنمية الأفريقي
١٧	البنك العربي للمغرب	١٠م درهم		١٩٧٥/٧/١٠	بين البنك العربي والبنك المغربي
١٨	الشركة العربية للاستثمارات البترولية	٣٦٠٠م. ر.س.	السعودية	نوفمبر ١٩٧٥	المكتتب ١٢٠٠ ريال سعودي
١٩	بنك الخليج الدولي	٤٠م دينار بحريني	المنامة	١٩٧٥	
٢٠	الشركة العربية للاستثمارات الصناعية	١٥٠م دينار عراقي	بغداد	١٩٧٥	
٢١	بنك عماني كويتي مشترك	١م ريال عماني		١٩٧٦/٣/٩	

ملاحظات عامة : م. ب. س= مليون باوند استرليني ؛ م. ج. س= مليون جنيه استرليني ، م. د. ك= مليون دينار كويتي ، وم. ر. س= مليون ريال سعودي

للملحق تتمة على الصفحة التالية

تتمة ملحق «ب»

ت	المؤسسة	رأس المال	المقر	تاريخ التأسيس	الملاحظات
٢٢	الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي	١٥٠م.د.ك	الخرطوم	١٩٧٦	
٢٣	البنك العربي للتجارة الخارجية والاستثمار	١٥م دولار	أبو ظبي	١٩٧٦	مساهمة الامارات العربية المتحدة والجزائر والجماهيرية العربية الليبية
٢٤	صندوق النقد العربي	٢٥٠م. د.ع.ح	أبو ظبي	١٩٧٦	
٢٥	شركة استشارية بين السودان والامارات	٢٠م. دولار		١٩٧٦	
٢٦	الشركة الكويتية المغربية للأبحاث	٢٠م درهم مغربي	الرباط	١٩٧٦	
٢٧	الشركة السورية السعودية للاستشارات	٥٠ مدولار	دمشق	١٩٧٦	
٢٨	شركة استثمار بين مصر ودبي	١ مليون دولار		١٩٧٦	
٢٩	هيئة الخليج للتنمية	٢ بليون دولار	الرياض	١٩٧٦	مساهمة الامارات العربية المتحدة وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية
٣٠	الشركة الكويتية المغربية للتنمية	٥٠م دولار	الرباط	١٩٧٦	مناصفة بين الكويت والمغرب
٣١	البنك العربي التونسي الليبي	١٠م ليرة لبنانية	بيروت		
٣٢	مصرف ليبي صومالي مشترك للتجارة الخارجية والتنمية		مقاديشو		
	ثانيا: مؤسسات التمويل القطرية:				
١	شركة الاستثمارات الكويتية	١٥م.د.ك	الكويت	١٩٦١	مناصفة بين الحكومة والأفراد
٢	الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	مليار دينار كويتي	الكويت	١٩٦١	
٣	صندوق أبو ظبي للتنمية الاقتصادية العربية	٢٠٠ مليون دينار	أبو ظبي	١٩٧١	
٤	المصرف العربي الليبي الخارجي	٢٠م دينار ليبي	طرابلس	١٩٧٢	
٥	الشركة الأفريقية العربية للاستثمارات والتجارة الدولية	١م.د.ك	الكويت	١٩٧٣	
٦	الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات الخارجية	٢٠م.د.ك	الكويت	١٩٧٤	شركة أموال خاصة
٧	الصندوق العراقي للتنمية الخارجية	٥٠م.د.ع	بغداد	١٩٧٤	
٨	الصندوق السعودي للتنمية	١٠آلاف ر. س	الرياض	١٩٧٤	٢,٨ مليار دولار
٩	شركة أبو ظبي للاستثمار	٢٠٠ م درهم	أبو ظبي	١٩٧٧	

ملاحظات عامة: م. د. ك= مليون دينار كويتي؛ م. د. ع. ح= مليون دينار عربي حسابي؛ م. د. ع= مليون دينار عراقي؛ و ر. س= ريال سعودي.

تتمة ملحق «ب»

ت	المؤسسة	رأس المال	المقر	تاريخ التأسيس	الملاحظات
	ثالثا: مؤسسات التمويل المشتركة:				
١	بنك التنمية الافريقي	٢٥٠م دولار	ابيدجان	١٩٦٤	باشر عمله ١٩٦٦
٢	البنك العربي الفرنسي للاستثمارات العالمية	٥٠م فرنك فرنسي	باريس	١٩٦٩	
٣	اتحاد المصارف العربية والفرنسية	١١٠م فرنك فرنسي	باريس	١٩٧٠	٢٥ مصرفا عربيا و١٦ مصرفا اوروبيا
٤	البنك العربي الاوروبي	٢ بليون فرنك فرنسي	لوكسمبرغ	١٩٧٢	المساهمة العربية ٦٠٪
٥	المصرف العربي الدولي للاستثمار	٥٠م فرنك فرنسي	باريس	١٩٧٣	
٦	البنك السنغالي الكويتي	٤م دولار	داكا	١٩٧٣	
٧	البنك العربي الدولي في باريس	٨,٧م دولار	باريس	١٩٧٤	مساهمة الجزائر والجماهيرية العربية الليبية
٨	بنك اسباني ليبي مشترك	٢٥م دولار		١٩٧٤	
٩	البنك الاسلامي للتنمية	٢ ب. د. اسلامي	السعودية	١٩٧٤	مساهمة أقطار عربية واسلامية
١٠	مصرف عربي بريطاني اوركس للاستثمار.		دبي		
١١	شركة التمويل الدولي	٢م دينار	الكويت	١٩٧٤	
١٢	المصرف العربي البرازيلي	١٤,٢م دولار	القاهرة	١٩٧٤	
١٣	مصرف مشترك للتنمية والتجارة		باماكوس	١٩٧٤	
١٤	مصرف الاستثمار المصري الايراني	٢٠م دولار	القاهرة	١٩٧٤	
١٥	مصرف القاهرة باركليز الدولي	١٠م	القاهرة	١٩٧٤	
١٦	المصرف العربي للاستثمار	١,٥م دولار	مدريد	١٩٧٥	نسبة المساهمة العربية ٦٠٪
١٧	البنك المصرف الامريكي	٣٠م دولار	القاهرة	١٩٧٥/٦/٥	
١٨	البنك العربي الاسباني	١,٥ بليون بيزته	مدريد	١٩٧٥	
١٩	الشركة العربية البرازيلية للاستثمار	٣٠٠م دولار		١٩٧٥	
٢٠	بنك الجزيرة	١٠م ريال سعودي		١٩٧٥	
٢١	مصرف تجاري بين هونك كونك والكويت	٢٥م دولار هـ. ك	هونك كونك		
٢٢	مصرف مشترك بين المصرف العربي الدولي وبنك باريس والاراضي المنخفضة				
٢٣	اتحاد المصارف المتوسطة	٨٠م فرنك	باريس	١٩٧٥	
٢٤	صندوق الاوبيك الخاص	٧٩٠م دولار		١٩٧٦	
٢٥	المجموعة المالية الكويتية	٢م دينار كويتي	الكويت	١٩٧٦	المساهمة الكويتية ٦٠٪ والباقي اجنبية.

ملاحظات عامة: ب. د. اسلامي= بليون دينار اسلامي.

للملحق تتمة على الصفحة التالية

تتمة ملحق «ب»

ت	المؤسسة	رأس المال	المقر	تاريخ التأسيس	الملاحظات
٢٦	بنك الائتمان الوطني	١٠م جنيه		١٩٧٦	مساهمة بين فرنسا ومصر
٢٧	بنك ليبي- تركي- كويتي	١٥م دولار	استانبول	١٩٧٦	
٢٨	بنك مصر الدولي	٢٦.٥م دولار		١٩٧٦	
٢٩	بنك مصري روماني مشترك	٥م دولار		١٩٧٦	٥١٪ مساهمة مصر و٤٩٪ مساهمة رومانيا
٣٠	شركة كويتية باكستانية للاستثمار	٢٥ مليون دولار		١٩٧٦	
٣١	بنك التنمية لدول وسط افريقيا				المساهمة العربية ٢٥٪
٣٢	بنك عربي ايراني	١٥م دولار	طهران		٣٥٪ عربي و٦٥٪ ايراني
٣٣	البنك السعودي العالمي	٢٥م جنيه استرليني			
٣٤	الشركة السعودية للاستثمار المصرفي	٣٠م ريال سعودي	الرياض	١٩٧٧	مساهمة المملكة العربية السعودية ٦٥٪ والباقي اجنبي

ملاحظة عامة: م= مليون.

المصدر: احتسبت من: خالد ابراهيم جواد، «دور العراق في تمويل التنمية الاقتصادية العربية.» (دبلوم، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨).

ملحق «ج»

بيان تفصيلي بالقروض الانمائية لصناديق الانماء العربي حتى نهاية عام ١٩٧٧

اولاً : قروض الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي

(منذ بداية عملياته حتى ٣١/ ١٢/ ١٩٧٧)

القطر	المشروع	تاريخ توقيع الاتفاقية	مبلغ القرض مليون. د. ك	معدل الفائدة السنوي	الاجل (سنوات)	فترة الامهال (سنوات)
١) الاردن	أ) تطوير مدخل عمان الشمالي	٧٥/٨/١٤	٥	٦	٢١	٤
	ب) تطوير الطاقة الكهربائية	٧٦/٤/٢٢	٦	٦	١٩	٥
	جـ) تطوير الطاقة الكهربائية الثاني	٧٧/١٢/٢٦	٥,٩	٦	٢١	٥
٢) البحرين	مشروع كهرباء البحرين	٧٧/١٢/٢٦	٥	٦	٢١	٥
٣) تونس	أ) مشروع اقامة محطة لتوليد الكهرباء جنوبي مدينة تونس	١٩٧٤	٢	٦	١٩	٤
	ب) مشروع غاز البورمه	٧٥/١١/١٨	٤	٦	١٥	٣,٥
	جـ) مشروع التسليف الانمائي	٧٧/٤/٣	٧	٦	١٥	٤
٤) الجزائر	أ) ميناء ارزيو الجديد	٧٤/٤/١٣	٦	٦	٢٠	٥
	ب) مشروع ميناء جيجل	٧٧/١١/١٤	١٢	٦	٢١	٥
مشروع مشترك مع المغرب	مواصلات سلكية ولاسلكية	٧٥/١/٢٨	٣,٣	٦	٢٢	٤
٥) سوريـا	أ) مشروع اقامة خزانات ارضية	١٩٧٤	٢	٥	٢٤	٥
	ب) مشروع تطوير الثروة الحيوانية (تربية الابقار)	٧٤/١٢/٢٢	٥,٤	٦	٢٠	٤
	جـ) مشروع مياه دمشق	٧٦/٩/٣٠	١١	٦	١٥	٥
	د) مشروع محطة كهرباء بانياس	٧٧/١٢/٢١	٦	٦	٢١	٥,٥
٦) السودان	أ) مشروع انشاء طريق التضارف-كسلا	٧٤/٤/١٣	٨	٤	٢٠	٦
	ب) مشروع مواصلات سلكية ولاسلكية	٧٥/١/١٨	٤,٨	٤	٢٠	٤
	جـ) مشروع طريق الرهد	٧٥/١١/١٨	٤,٤	٤	٢٠	٥
	د) مشروع طريق سنار- الدمازين	٧٦/١٢/٣٠	١١	٤	٢١	٦
	هـ) مشروع تطوير السكك الحديدية	٧٧/١٢/٢٦	٥	٤	٢١	٤

للملحق تتمة على الصفحة التالية

تتمة ملحق «ج»

القطر	المشروع	تاريخ توقيع الاتفاقية	مبلغ القرض مليون . د . ك .	معدل الفائدة السنوي	الاجل (سنوات)	فترة الامهال (سنوات)
٧) الصومال	أ) مشروع المستوطنات المروية ما بين النهرين	٧٦/٦/١٩	٦،٤	٤	٢٦	٥
	ب) طريق هرجيسا ـ بوراما	٧٧/٤/١٤	٢،٥	٤	٢٥	٤
	جـ) مشروع طريق حلوين ـ حلب	٧٧/٤/١٤	٥،٥	٤	٢٥	٤
٨) عمان	مشروع استغلال الغاز	٧٦/١١/٢٣	٦	٦	١٦	٣
٩) لبنان	أ) مشروع شبكة الكهرباء	٧٧/٧/١٦	٦	٦	٢٠	٥
	ب) مشروع الحوض الرابع بميناء بيروت	٧٧/٧/١٦	٥	٦	٢٠	٥
١٠) مصر	أ) مشروع مصنع سماد طلخا رقم (٢)	٧٤/٤/١٣	٦،٥	٦	١٩	٥
	ب) التوسع في مصنع اسمنت طره	١٩٧٥/٤/١٣	٦،٧	٦	٢٠	٥
	جـ) مياه الفسطاط بالقاهرة	٧٥/١٢/٣١	٩،٧	٦	٢١	٥
	د) مشروع مجاري حلوان بالقاهرة	٧٥/١٢/٣١	٨،٣	٦	٢١	٦
	هـ) مشروع سماد طلخا رقم (٢) القرض الاضافي	٧٦/٦/١٩	٢،٧	٤	١٧	٣
	و) مشروع توسيع محطة كهرباء ابو قير	٧٦/١١/١٠	١٢	٤	٢١	٥
	ز) مشروع كفر الدوار للغزل والنسيج	٧٦/١٢/٣٠	١٠	٤	٢١	٥
	ح) مشروع تطوير قناة السويس	٧٧/١١/١٤	١٢	٤	٢١	٤
١١) المغرب	أ) مشروع ري بني عمير	٧٦/٤/٢٢	٧	٦	٢٠	٥
	ب) مشروع تدعيم القرض الفلاحي	٧٧/٤/٣	٩	٦	١٥	٥
	جـ) مشروع اسمنت وجدة	٧٧/١١/١٤	٩	٦	١٥	٣
١٢) موريتانيا	أ) مشروع محطة كهرباء نوادبيو	٧٦/٤/٢٢	٥،٢	٤	٢٥	٥
	ب) مشروع طريق نواكشوط ـ كيوا	٧٦/٩/٣٠	٧	٤	٢٥	٥
١٣) اليمن العربية	أ) مشروع الطاقة الكهربائية	٧٤/١٢/٢٢	٤	٤	٢٠	٥
	ب) مشروع مياه ومجاري الحديدة	٧٥/٨/١٤	٦	٤	٢٠	٥
	جـ) مشروع الطاقة الكهربائية الثاني	٧٧/٣/١٦	٩	٤	٢٠	٥
	د) مشروع مياه صنعاء		٥	٤	٢٠	٥

١٤) اليمن الديمقراطية	أ) مشروع متعدد الاغراض في منطقة المكلا (اقامة وحدة انتاج، تجهيز اسطول من ست بواخر، انشاء ميناء، حفر آبار للمياه، توسيع محطة كهرباء، توسيع طريق المكلا).	١٩٧٤	٣,٢	٤	١٩	٤
	ب) مشروع تجديد ميناء عدن	٧٥/٨/١٤	٣,٩	٤	٢٠	٣
	جـ) مشروع متعدد الاغراض «بالمكلا» (قوارب للصيد، مصنع طحن الاسماك وانتاج الزيت، انشاء ميناء ومحطة لتوليد الطاقة الكهربائية، طريق)	٧٦/٩/٣٠	٢,٦	٤	١٨	٣
مشروع مشترك بين اليمن العربية والديمقراطية	مشروع طريق عدن- تعز	٧٦/٧/٩	١٠,٣	٤	٢٥	٥

للملحق تتمة على الصفحة التالية

تتمة ملحق «ج»

ثانياً : قروض الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

(منذ بداية عملياته في ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٢حتى ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٧٧)

القطر	المشروع	تاريخ توقيع الاتفاقية	مبلغ القرض مليون . د . ك	معدل الفائدة السنوي	الاجل (سنوات)	فترة الامهال (سنوات)
١) الاردن	أ) مشروع وادي اليرموك	٦٢/٤/٣	١,٩٠	٣	٢٠	٥
	ب) مشروع الفوسفات	٦٢/٤/٣	٣,٠٠	٤	١٢	٥
	جـ) محطة كهرباء القدس	٦٢/٦/٥	٠,٢٤	٣	١٨	٢
	د) انشاء فندق القدس	٦٤/٦/٥	٠,١٨	٤	١٢	٢
	هـ) انشاء فندق الاردن	٦٥/٣/٨	٠,٠٩	٣,٥	١٥	٢
	و) مشروع ري نهر الزرقاء	٧٢/٣/١٤	٤,٦٠	٣	٢٤	٤,٥
	ز) تطوير انتاج الفوسفات	٧٢/٣/١٤	٠,٢٣	٤	٢,٥	٠,٥
	ح) محطة كهرباء الحسين	٧٣/٦/٢٥	٣,٠٢	٤	٢٤	٤
	ط) بنك الانماء الصناعي	٧٤/٧/١٧	١,٠٠	٤	١٧	٥
	ي) بنك الانماء الصناعي	٧٦/٥/٢	٢,٥٠	٤	١٦	٣,٧
	ك) زيادة انتاج الفوسفات بالحسا	٧٦/٨/١٩	٧,١٣	٤	١٤	١,٩
	ل) زيادة انتاج الفوسفات وتوسيع طاقة نقله	٧٧/٦/٥	٨,٩٠	٤	١٥	٢,٨
٢) البحرين	أ) انشاء مصنع الومنيوم	٧١/٧/٢١	١,٠٠	٣	١٢	٢
	ب) انشاء مطاحن الدقيق	٧١/٣/٢٤	٠,٥٠	٤	١٢	٢
	جـ) انشاء جسر واصلاح طريق	٧١/٣/٢٤	٠,٥٠	٣	١٤	٢,٥
	د) توليد الكهرباء وتقطير المياه	٧٢/٧/٢٤	٧,٣٥	٤	١٨	٤
٣) تونس	أ) محطة كهرباء بحلق الوادي	٦٣/١٢/٢١	٣,٨٠	٤	١٦	٥
	ب) تنمية وادي مجرده	٦٣/١٢/٢١	٢,٠٠	٣	٢٤	٤
	جـ) المرحلة الثانية من محطة وادي مجرده	٦٣/١٢/٢١	٤,٦٠	٤	١٥	-
	د) احياء وادي مجرده	٧٠/٨/٢٨	٣,٢٠	٣	٢٦	٦,٥
	هـ) خط انبوب لنقل الغاز	٧١/٦/١٨	٠,٩٠	٤	١٥	٢,٥
	و) موانىء الصيد البحري	٧٤/٣/٢٥	٢,٨٥	٣	١٩	٤
	ز) تطوير مناجم الفوسفات	٧٤/١٠/١٤	٢,٠٠	٤	١٥	٢,٩
	ح) بنك التنمية للاقتصاد التونسي	٧٥/٤/٩	٢,٥٠	٤	١٦	٤,٤
	ط) مطار تونس- قرطاج الدولي	٧٥/١٠/٢٢	٤,٠٠	٤	٢٠	٣,٩
	ي) مطار تونس- تركي	٧٦/٦/١٥	٣,٧٥	٤	٢٠	٤,٦
	ك) جسر بنزرت	٧٦/٦/١٥	٢,٢٥	٤	١٩	٤,١
٤) الجزائر	أ) خط انابيب النفط حوض الحمراء ارزو	٦٤/٨/٢٣	٧,٥٠	٤	١٥	٣
	ب) خط أنابيب النفط (المرحلة الثانية والثالثة)	٦٧/٥/٢٠	٢,٥٠	٤	١٢	-
٥) سوريـــة	أ) صوامع الغلال	٦٩/٨/١	٣,٠٠	٣,٥	١٣	-
	ب) انشاء صوامع الغلال	٧١/٩/١٣	٧,٠٠	٤	١٥,٥	٣,٥
	جـ) مصفاة النفط	٧٤/٣/٧	٧,٠٠	١	٢٤	٤,٥
	د) محطة محرده الكهربائية	٧٤/١١/٢٥	٩,٩٠	٤	١٩	٣,٢٥
٦) السودان	أ) مشروع سكك الحديد السودانية	٦٢/٣/٢٥	٧,٠٠	٤	١٦	٥
	ب) مصنع السكر بخشم القربه	٦٥/٧/١٥	١,٧٠	٤	١٤	٣
	ج) ري استصلاح اراضي	٦٧/٨/١٤	٥,٠٧	٣	٢١	-
	د) الزراعة الآلية المطرية	٧٢/٣/١٤	١,٦٠	٣	٢٤	٤,٢
	هـ) ري الرهد	٧٣/٤/١٧	٣,٣٠	٣	٣٠	٤,٦
	و) مصنع سكر سنار	٧٣/٧/٢١	٤,٥٠	٤	١٦	٤
	ز) مشروع الرهد (المرحلة الثانية)	٧٥/٦/٣٠	١١,٢٠	٣	٣١	٥,٦
	ح) البنك الصناعي	٧٥/٦/٣٠	١,٥٠	٤	١٦	٤
	ط) مشروع المساعدة الفنية	٧٦/٨/١٩	٠,٩٠	١,٥	٣٩	٩
	ي) طريق سنار الدمازين	٧٧/٦/٥	٩,٠٠	٣	٢٠	٥,٣
٧) الصومال	أ) محطة كهرباء مقاديشو	٧٥/٧/٧	٦,٢٠	١,٥	٢٩	٤,٢
	ب) احياء المراعي الطبيعية	٧٦/٦/٢٩	٦,٠٠	١,٥	٣٩	٧,٣
٨) العراق	أ) انشاء محطة كهربائية	٧٠/١٢/٥	٣,٠٠	٤	١٥	٢,٥
	ب) مشروع انتاج الاسمنت	٧١/٨/٤	٣,٨٠	٤	١٣	٢,١
٩) عمان	تنمية واستغلال الغاز الطبيعي	٧٧/١١/٢٣	٧,٥٠	٤	٢٠	٢,٩
١٠) موريتانيا	أ) صيانة الطرق	٧٥/٤/٩	١,١٥	٠,٥	٢٥	٤,٧
	ب)طريق نواكشوط- كيفا	٧٥/١٠/٣٠	٥,٨٠	٠,٥	٢٥	٤,٩
	ج) توسيع ميناء نواديبو	٧٦/٦/٣	٢,٤٥	١,٥	٢٥	٤,٥
١١) لبنان	أ) انشاء محطة كهرباء جون	٦٦/٧/٤	١,٨٥	٤	١٣	-
	ب) صومعة حبوب بمرفأ بيروت	٦٨/٩/٧	١,٠٠	٤	١١	-

للملحق تتمة على الصفحة التالية

تتمة ملحق «ج»

القطر	المشروع	تاريخ توقيع الاتفاقية	مبلغ القرض مليون د.ك.	معدل الفائدة السنوي	الاجل (سنوات)	فترة الامهال (سنوات)
١٢) مصر	أ) توسيع وتدعيم قناة السويس	٦٤/٧/٥	٩,٨٠	٤	١٦	٣
	ب) بناء ثمانية سفن تجارية	١٩٦٨	٣,٥٠	٤	١٥	-
	ج) حقل غاز ابو قير	٧٣/٧/٤	٤,٥٠	٤	٢٠	٥
	د) اعادة فتح قناة السويس	٧٤/٣/٧	١٠,٠٠	٤	١٨	٣
	هـ) مصنع السماد الثاني بطلخا	٧٤/٩/٢٧	٧,٠٠	٤	٢٠	٤,٧
	و) غاز ابو قير (المرحلة الثانية)	٧٥/٧/٧	٣,٥٠	٤	٢٠	٥,٠
	ز) محطة كهرباء ابو قير	٧٥/١٠/٢٦	١٠,٠٠	٤	٢٠	٥,١
	ح) مصنع السماد الثاني بطلخا (المرحلة الثانية)	٧٦/٧/١٩	٣,٢٠	٤	١٨	٢,٧
	ط) خط انابيب البترول: رأس شقير السويس/ القاهرة	٧٧/٦/١٥	٧,٠٠	٤	١٨	٣,٦
١٣) المغرب	أ) مشروع تساوت الزراعي	٦٦/٥/٢٩	٧,٣٥	٣	٢٤	٧
	ب) مشروع بني موسى الغربي زراعي تادلا	٦٦/٥/٢٩	٢,٧٠	٣	١٩	٥
	جـ) مصنع انتاج السكر	٧٢/٦/٣	٠,٨٦	٤	١٠	١,٧
	د) مصنع حامض الفرسفور وتشادر الفوسفات	٧٤/١٠/٢٥	٢,٤٠	٤	١٤	٣,٧
	هـ) البنك الوطني للانماء الاقتصادي	٧٥/٨/٢٥	٦,٠٠	٧	١٥	٣.٣
	و) محطة كهرباء القنيطرة	٧٥/٩/١٦	٣,٥٠	٤	١٧	٣,٦
	ز) سد وادي المخازن	٧٧/٣/٢٧	١٠,٠٠	٣	٢٦	٤,٥
١٤) اليمن العربية	أ) مشروع وادي زبيل	١٩٦٨	٠,٣٢	٠,٥	٤٧	-
	ب) تطوير مناجم الملح	٧٠/٧/٢٨	١,٩٠	٢	٣٠	٢,٥
	جـ) مشروع وادي زبيل (الثاني)	٧٢/٧/٣	٠.١٢	٠,٥	٤٤.٥	٥,٥
	د) مشروع وادي حور	٧٢/٣/١٤	٠.٠٢	٠,٥	٤٤,٣	٥,٣
	هـ) مناجم الملح والصليف	٧٢/٨/١٤	١,٢٠	٢	٢٨	٤
	و) انشاء وتطوير الطرق	٧٣/٨/١٤	٠,٢٨	٠,٥	٤٩	١٠
	ز) تطوير تهامه	٧٣/٦/٨	١,٩٠	٠,٥	٥٠	٩,٦
	ح) مناجم الملح بالصليف (المرحلة الثالثة)	٧٤/٥/٢٩	١,١٠	٢	٢٧	٢,١
	ط)التنمية الزراعية بتهامه (المرحلة الثانية)	٧٦/٦/١٧	٢,٨٠	٠,٥	٤٨	٧,٥
	ي) طريق تعز ـ الحديدة	٧٦/٦/١٧	١,٥٠	١,٥	٣٩	٩,٢
	ك) تنمية الثروة الحيوانية	٧٧/٤/٢٥	٣,٥٠	٢,٠	٣٤	٩,٢
١٥) اليمن الديمقراطية	أ) المسح الزراعي ودراسة إنماء وادي ابين	٧١/٤/١٧	٠.٣٣	١.٥	٤٩	٩.١
	ب) تطوير ملنا أبين	٧٤/٥/١٢	٤.٢٠	٠,٥	٤٩	٩.٤
	جـ) طريق المكلا ـ سيئون	٧٥/٦/٢٥	٤.٥٠	١.٥	٤٠	٩.٧
	د) مشروع متعدد الأغراض بالمكلا	٧٦/١٠/٢٢	٢.٧٠	٣	١٧	٢.٠

ملاحظة عامة: لا تتوفر المعلومات لبعض المشاريع للبلاد العربية بالنسبة لفترة الامهال.

للملحق تتمة على الصفحة التالية

تتمة ملحق «ج»

ثالثاً: قروض صندوق ابو ظبي للانماء الاقتصادي العربي
(منذ بدء عملياته في ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤ حتى ٣١ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٦)

القطر	المشروع	تاريخ توقيع الاتفاقية	مبلغ القرض مليون درهم	معدل الفائدة السنوي	الأجل (سنوات)	فترة الامهال (سنوات)
١) الاردن	أ) سد الملك طلال	٧٤/٩/٢٥	٢١،٥	٣	١٨	٣،٥
	ب) طريق الازرق ـ الحدود السعودية	٧٥/٦/١٧	٥	٣	١٨	٣
٢) البحرين	أ) مشروع الكهرباء والماء	٧٤/١١/٢٧	٤٠	٣،٥	١٧	١،٥
	ب) مشروع الكهرباء والماء (المرحلة الثانية)	٧٦/٦/١١	١٠٠	٣،٥	١٨	٤
	ج) مشروع الصناعات الصغيرة	٧٦/٦/١١	٦٠	٤،٥	١٣	٤
٣) تونس	أ) مشروع سوسه الشمالية العقاري والسياحي	٧٤/١٢/١٨	٢٠،٧	٥	١٥	٥،٥
	ب) مصنع البكالسيكك	٧٤/١٢/٣١	٦	٥	١٤	٤
	ج) مصنع العلب المعدنية	٧٤/١٢/٣١	٦	٥	١٣	٣
	د) مشروع اقتناء ثلاثين عربة لنقل المسافرين بالسكك الحديدية التونسية	٧٤/١٢/١٨	١٣،٥	٣،٥	١٥	٣
٤) الجمهورية العربية السورية	مراكز التسليف الكهربائية	٧٤/٩/٢٤	٥٢	٤	١٩	٤،٥
٥) السودان	أ) مصنع غزل القطن في منطقة الحاج عبد الله	٧٦/٧/٢٠	٨٠	٤،٥	١٣	٢،٧٥
	ب) تنمية جنوب دارفور	٧٦/١٢/٢١	١٦،٥	٣	٢١	٦
٦) عمان	تنمية حقول الغاز في ايبال	٧٦/٨/١٧	٦٠	٣،٥	٢٠	٣،٥
٧) مصر	أ) انشاء فندق عمر الخيام	٧٤/١١/٩	١٨	٤	١٥	٤،٧٥
	ب) مصنع سماد طلخا الثاني	٧٤/٩/٢٤	٤٠	٤	١٨	٥
	جـ) محطة القوى الكهربائية في ابو قير	٧٥/١٠/٢٨	١٣٠	٣،٥	٢٠	٦
	د) مشروع مصنع سماد طلخا الثاني	٧٦/٦/٣٠	١٨،٤	٤	١٦	٥
٨) المغرب	أ) انشاء مصنعين لانتاج غزل القطن الرفيع	٧٦/٤/٢٩	٧٠	٥	١٣	١،٦٧
	ب) مركز تجاري تابع لوزارة الاوقاف	٧٦/١/٢٨	٤٠	٣	٢٣	٢،٦٧
٩) اليمن	أ) مشروع مياه صنعاء	٧٤/١٠/٢٩	٤	٣،٥	١٣	٣،٢٥
	ب) التنمية الريفية للمرتفعات الجنوبية	٧٥/١٠/٢٠	٤٠	٣	٢٣	٨
١٠) اليمن الديمقراطية	مشروع زوارق صيد وملحقاتها	٧٦/٤/٢٨	٢٩،١	٣	١٣	٤

تتمة ملحق «ج»

رابعاً: قروض صندوق التنمية السعودي

(منذ بداية عملياته في عام ١٩٧٥ وحتى تموز/ يوليو ١٩٧٨)

القطر	المشروع	تاريخ توقيع الاتفاقية	مبلغ القرض مليون ريال	معدل الفائدة السنوي	الأجل (سنوات)
١) الاردن	أ) توسيع ميناء العقبة	اكتوبر ١٩٧٧	٨١,٠	صفر	٢٠
	ب) كهربة الزرقاء	يونيو ١٩٧٨	٩٨,٠	٢	٢٠
	جـ) كهربة العقبة	يونيو ١٩٧٨	٢٦,٢	٢	٢٠
	د) مشروع ري ومجاري عمان	يونيو ١٩٧٨	٧٠,٠	٢	٢٠
	هـ) مشروع ري ومجاري العقبة	يونيو ١٩٧٨	٧٠,٠	٢	٢٠
٢) البحرين	الطاقة الكهربائية	يناير ١٩٧٨	٧٥,٠	٣	٢٠
٣) تونس	أ) مشروع نظام البواليع	يونيو ١٩٧٥	١٠٥,٠	٣	٢٠
	ب) كلية للهندسة	نوفمبر ١٩٧٧	٣٧,٠	٣	٢٠
	جـ) مشروع مياه الشرب	نوفمبر ١٩٧٧	١٦٠,٠	٣	٢٠
	د) مشروع سد سيدي سعد	مارس ١٩٧٨	٢٤٥,٠	غير مذكورة	٢٠
٤) سوريـا	أ) توسيع ميناء طرطوس	٧٦/٨/٢٣	٩٠,٠	٣	٢٠
	ب) توسيع ميناء اللاذقية	٧٦/٨/٢٣	٨٥,٠	٣	٢٠
	جـ) طريق دمشق/ الحدود اللبنانية	٧٦/٨/٢٣	٤٠,٠	٢	٢٠
	د) مستشفى عسكري	٧٦/٨/٢٣	٥٠,٠	٢	٢٠
	هـ) مشروع بانياس الكهربائي	ديسمبر ١٩٧٧	٧٥,٠	٣	٢٠
	و) جامعة اكتوبر باللاذقية	فبراير ١٩٧٨	١٢٥,٠	٢	٢٠
	ز) مشروع طرق	فبراير ١٩٧٨	٣٥,٠	٢	٢٠
	ح) مشروع اتصالات سلكية	يوليو ١٩٧٨	٥٠,٠	٢	٢٠
٥) السودان	أ) مشروع ري	يونيو ١٩٧٥	٩٨,٠	٣	٢٠
	ب) طريق هيا- كسلا	يناير ١٩٧٧	٩١,٨	٢	٢٠
	جـ) مطار بور سودان	يناير ١٩٧٧	٣٥,٣	٢	٢٠
	د) مشروع زراعي	يوليو ١٩٧٧	٣٠,٠	٢	٢٠

للملحق تتمة على الصفحة التالية

تتمة ملحق «ج»

القطر	المشروع	تاريخ توقيع الاتفاقية	مبلغ القرض مليون ريـال	معدل الفائدة السنوي	الأجل (سنوات)
	هـ) اتصالات الاقمار الصناعية	يوليو ١٩٧٧	٣٥,٣	٢	٢٠
	و) اتصالات سلكية للمطار	يوليو ١٩٧٧	٢٤,٧	٢	٢٠
	ز) اجهزة ومعدات للتعليم	اكتوبر ١٩٧٧	١٢,٣	٢	٢٠
٦) الصومال	مشروع للسكر	نوفمبر ١٩٧٧	٢٥٤,٠	٣	٢٠
٧) عمان	أ) مراكز اجتماعية وادارية	يوليو ١٩٧٧	٧٦,١	٢	٢٠
	ب) مشروع طرق	يوليو ١٩٧٧	٢٦٣,٩	٢	٢٠
٨) مصر	أ) توسيع قناة السويس	مايو ١٩٧٥	١٧٥,٠	٣,٥	١٨
	ب) تطوير السكك الحديدية	٧٥/٨/٣	٢٢٦,٨	٣	٢٠
	جـ) مشروع لحلج القطن	٧٦/٦/٢٦	٨٩,٦	٣,٥	١٨
	د) اتصالات سلكية ولاسلكية	٧٦/٦/٢٦	٨٠,٥	٣,٥	١٨
	هـ) توسيع قناة السويس	٧٧/٦/١١	١٧٦,٥	٣,٥	٢٠
	و) طريق حلوان ـ مصر الجديدة	غير مذكور	٥٠,٠	-	-
٩) المغرب	أ) الخطة الثانية للري بسهل المغرب	غير مذكور	١١٥,٠	-	
	ب) بناء سد المسيرة	يناير ١٩٧٨	١٢٠,٠	٣	٢٠
	جـ) تطوير ميناء	ابريل ١٩٧٨	١٢٠,٠	غير مذكورة	٢٠
١٠) اليمن	أ) مشروع الطاقة الكهربائية (المرحلة الاولى)	٧٥/١١/٢٢	١٧,٥	٢	١٥
	ب) طرق	-	-	-	-
	جـ) صوامع للغلال	أغسطس ١٩٧٦	١٣٤,٥	صفر	٣٠
	د) صوامع للغلال	اغسطس ١٩٧٦	٣٨,٥	٢	٢٠
	هـ) ري ومجاري	يوليو ١٩٧٧	٥١,٣	٢	٢٠
	و) المشروع الثاني للطاقة الكهربائية	يوليو ١٩٧٧	٨٨,٣	٢	٢٠
	ز) تطوير الثروة الحيوانية	غير مذكور	١٧,٦٧	-	-
١١) اليمن الديمقراطية	أ) كهرباء عدن	٧٧/٧/١٥	٧٠,٠	٢	٢٠
	ب) مشروع للاسكان	يوليو ١٩٧٧	٥٠,٠	٢	٢٠

ملحق «د»

بيان مبوَّب بالمشروعات والشركات العربية الثنائية والمتعددة الاطراف العاملة في الأقطار العربية

اولا : شركات الاتحاد العربي (دول ميثاق طرابلس)

اسم الشركة او المشروع	المؤسسون	تاريخ التأسيس	رأس المال	المقر
الزراعة :				
١ - الاتحاد العربي للتنمية الزراعية	الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية العربية السورية، مصر		٢ مليون دينار ليبي	دمشق
التمويل :				
١ - مصرف الاتحاد العربي للتنمية والاستثمار	الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية العربية السورية، مصر	١٩٧٤/٢/٢٠	١٢ مليون دينار ليبي	القاهرة
التأمين :				
١ - شركة الاتحاد العربي لاعادة التأمين	الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية العربية السورية، مصر.	١٩٧٤/٢/٢٠	٢ مليون دينار ليبي	دمشق
التشييد والبناء :				
١ - شركة الاتحاد العربي للمقاولات	الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية العربية السورية، مصر.	١٩٧٤/٢/٢٠	١٠ مليون دينار ليبي	طرابلس- ليبيا
النقل :				
١ - شركة الاتحاد العربي للنقل البحري	الجماهيرية العربية الليبية ، الجمهورية العربية السورية، مصر.	١٩٧٤/٢/٢٠	٤٠ مليون دينار ليبي	الاسكندرية - مصر
٢ - شركة الاتحاد العربي للنقل البري	الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية العربية السورية، مصر.	١٩٧٤/٢/٢٠	١ مليون دينار ليبي	الاسكندرية - مصر

للملحق تتمة على الصفحة التالية

تتمة ملحق «د»

ثانياً: الشركات الثنائية العربية

اسم الشركة او المشروع	المؤسسون	تاريخ التأسيس	رأس المال	المقر
الزراعة:				
١ - الشركة السودانية الكويتية للانتاج والعلف الحيواني	الشركة السودانية الكويتية للاستثمار، الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية، شركات اخرى.	١٩٧٤	٣,٣ مليون جنيه سوداني	الخرطوم
٢ - شركة افريقيا المحدودة للمزارع «السودان»	شركة الخليج الدولية / الكويت، مستثمرون سودانيون.	١٩٧١	١٥٠ الف جنيه سوداني	الخرطوم
٣ - شركة صيد الاسماك في بحيرة ناصر	شركة الخليج الدولية / الكويت، هيئة تطوير اسوان / مصر.	١٩٧٥	٤ مليون جنيه مصري	أسوان مصر
٤ - الشركة المصرية السودانية للري والبناء	الشركات العامة في كل من: السودان، مصر.	١٩٧٥	٥,٢ مليون جنيه سوداني	الخرطوم
الصناعات الاستخراجية:				
١ - الشركة المصرية السعودية للحفر والتنقيب	مصر- الهيئة العامة للنقل البحري، المملكة العربية السعودية، مستثمرون اخرون.	١٩٧٥	١,٣ مليون دولار	الاسكندرية
الصناعات التحويلية:				
١ - الشركة العربية للصناعات التعدينية	الشركة الكويتية للتجارة والاستثمارات الخارجية بالكويت، الشركة الوطنية للصناعة والتعدين / موريتانيا.	١٩٧٥	٢٠ مليون دولار	نواديبو - الجمهورية الاسلامية الموريتانية
٢ - شركة الخرطوم للغزل والنسيج	الشركة الكويتية للاستثمار، مستثمرون سودانيون في القطاع الخاص.	١٩٦٠	١,٢ مليون جنيه سوداني	الخرطوم

اسم الشركة أو المشروع	المؤسسون	تاريخ التأسيس	رأس المال	المقر
٣ - الشركة المحدودة لانتاج وتوزيع الكبريت	شركة الخليج الدولية / الكويت، مستثمرون سودانيون / قطاع خاص.	١٩٦٥	٥٠٠ الف جنيه سوداني	
٤ - الشركة المحدودة لصناعة الالواح الخشبية	شركة الخليج الدولية/الكويت، طرف سوداني.	١٩٦٨	٣١٠ الف جنيه سوداني	الخرطوم
٥ - الشركة السودانية الكويتية للانتاج الحيواني وعلف الحيوان	الشركة السودانية الكويتية للاستثمار، الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية، شركات اخرى.	١٩٧٤	٣,٣ مليون جنيه سوداني	الخرطوم
الاستثمار:				
١ - شركة الاستثمارات الكويتية المصرية	الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات، صندوق استثمار الودائع / مصر، شركة مصر للتأمين، شركة الشرق للتأمين / مصر.	١٩٧٤/٧/٢٥	٢٥ مليون دولار	القاهرة
٢ - الشركة السودانية الكويتية للاستثمارات المحدودة	حكومة السودان، الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية (ش.م.ل.).	١٩٧٢/٩/٢٢	٦ مليون جنيه سوداني	الخرطوم
٣ - الشركة السعودية المصرية للاستثمارات الصناعية	الحكومة المصرية، والحكومة السعودية.	١٩٧٥/٥/٢٥	١٠٠مليون دولار	القاهرة
٤ - الشركة المصرية السعودية للاستثمار والتمويل	مصر، ثلاثة شركات تأمين (خمسة مستثمرون من المملكة العربية السعودية) الشركة السعودية للتنمية والتجارة.	١٩٧٥	٢٠ مليون دولار	القاهرة

للملحق تتمة على الصفحة التالية

تتمة ملحق «د» (الشركات الثنائية العربية)

اسم الشركة او المشروع	المؤسسون	تاريخ التأسيس	رأس المال	المقر
٥ - شركة الاستثمار العربية لاعادة البناء	مصر (شركات القطاع العام) المملكة العربية السعودية (مستثمرون غير حكوميون)	١٩٧٥/٤/١	١٣ مليون دولار	القاهرة
٦ - الشركة العربية للتنمية والاستثمار	مصر (شركة الشمس للاسكان)، المملكة العربية السعودية (شركة الرياض)، وشركة المشروعات السعودية.	١٩٧٥	٢٥ مليون دولار	القاهرة
٧ - الشركة القطرية المصرية للاستثمار	الحكومة المصرية، الحكومة القطرية.	١٩٧٥/١١/٢٩	٢,٥ مليون دولار	القاهرة
٨ . شركة مصر والامارات للاستثمار	حكومة الامارات، الحكومة المصرية.	لم تدخل حيز التنفيذ بعد	٢٠ مليون دولار	القاهرة
٩ - الشركة المحدودة للاستثمار السياحي	الشركة الكويتية للاستثمار الكويتي، مستثمرون غير حكوميين / البحرين.	١٩٧٣	٨٥٠ الف دينار بحريني	المنامة - البحرين
التأمين:				
١ - الشركة المتحدة للتأمين	شركة الخليج الدولية / الكويت، مستثمرون سودانيون.	١٩٦٥	٦٠ الف جنيه سوداني	الخرطوم
٢ - الشركة البحرينية الكويتية للتأمين	مساهمون من البحرين، والمؤسسون من الكويت.	١٩٧٥		المنامة - البحرين
التشييد والبناء:				
١ - الشركة السودانية الكويتية للتشييد والبناء	الشركة السودانية الكويتية للاستثمار، الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية، هيئات اخرى.	١٩٧٤	٢ مليون جنيه سوداني	الخرطوم

تتمة ملحق «د» (الشركات الثنائية العربية)

اسم الشركة او المشروع	المؤسسون	تاريخ التأسيس	رأس المال	المقر
٢ ـ شركة افاركو موريتانيا	أفاركو / الكويت، البنك العربي الافريقي نواكشوط / موريتانيا، الشركة الموريتانية للتأمين واعادة التأمين، شركة الملاحة المدنية/نواكشوط، الصندوق الوطني للامن الاجتماعي، افراد مستثمرون.	١٩٧٦/٣/١٣	٢ مليون جنيه استرليني	
٣ ـ شركة الفنادق السودانية الكويتية	شركة الفنادق الكويتية / الكويت، حكومة السودان.	١٩٧٢	٢ مليون جنيه سوداني	الخرطوم
٤ ـ الشركة السعودية للفنادق	شركة الخليج الدولية ـ الكويت، مستثمرون سعوديون.	١٩٧٥	١,٦ مليون دينار كويتي	السعودية
٥ ـ شركة مصر والخليج للفنادق والسياحة	شركة الخليج الدولية / الكويت، القطاع العام المصري.	١٩٧٥	٢ مليون جنيه مصري	القاهرة ـ مصر
٦ ـ شركة الفنادق المتحدة	الشركة الكويتية للاستثمار، مستثمرون اردنيون غير حكوميون.	١٩٦٧	٢٥٠ الف دينار اردني	عمان ـ الاردن
٧ ـ الشركة السعودية العربية للفنادق والسياحة	شركة الخليج الدولية / الكويت، مستثمرون سعوديون.	١٩٧٥	١١ مليون دولار	السعودية
النقل:				
١ ـ الشركة الكويتية المصرية للملاحة	الهيئة العامة للنقل البحري / مصر، الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية / الكويت.	١٩٧٥/٥/٨	٣٠ مليون دولار	القاهرة

للملحق تتمة على الصفحه التالية

تتمة ملحق «د» (الشركات الثنائية العربية)

اسم الشركة او المشروع	المؤسسون	تاريخ التأسيس	رأس المال	المقر
٢ - الشركة المصرية السعودية للملاحة	مصر، المملكة العربية السعودية، مستثمرون اخرون غير حكوميين.	١٩٧٥	١,٣ مليون دولار	الاسكندرية
٣ - الشركة السودانية الكويتية للنقل البري	الشركة السودانية الكويتية للاستثمار، الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية، هيئات اخرى.	١٩٧٤	١,٢٥ مليون جنيه سوداني	الخرطوم
المؤسسات المالية:				
١ - البنك العربي التونسي الليبي	البنك العربي الليبي الخارجي، الشركة التونسية للبنوك.	١٩٧٥	١٠ مليون ليرة لبنانية	بيروت - لبنان
٢ - بنك البحرين والكويت	شركاء بحرانيون، ٤ بنوك تجارية كويتية، الشركة الكويتية للاستثمار/ الكويت، الشركة الكويتية الدولية للاستثمار.	١٩٧١	٢ مليون دينار بحريني	البحرين
خدمات اخرى:				
١ - شركة الخرطوم المحدودة للدعاية	شركة الخليج الدولية/ الكويت، طرف سوداني.	١٩٦٩	١٠ الاف جنيه سوداني	الخرطوم

تتمة ملحق «د»

ثالثاً: شركات متعددة الأطراف العربية

الشركة او المشروع	المؤسسون	تاريخ التأسيس	رأس المال	المقر
الزراعة:				
١ - الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية	الاردن، الامارات العربية المتحدة، الجمهورية العربية السورية، السودان، الصومال، العراق، قطر، مصر، المملكة العربية السعودية، اليمن، اليمن الديمقراطية. الشركة العربية للاستثمار (ش. م. ع.)، الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية / الكويت.	١٩٧٤/٦/١٠	٦٦ مليون دينار كويتي	دمشق
٢ - الشركة العربية للاستثمار الزراعي	ابو ظبي، السودان، قطر، مصر، المملكة العربية السعودية.	في طور التأسيس	١٢٥ مليون دولار	
٣ - الهيئة العربية للانماء والاستثمار الزراعي	الامارات العربية المتحدة (ممثلة للدول المنتجة للنفط)، الجمهورية العربية السورية (تمثل الدول التي تتوافر فيها امكانية الاستثمار والاستزراع)، السودان، الصومال، العراق، قطر، الكويت، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، موريتانيا.	١٩٧٦	١٥٠ مليون دينار كويتي	الخرطوم
الصناعات الاستخراجية:				
١ - الشركة العربية للتعدين	الاردن، الامارات العربية المتحدة، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية العربية السورية، السودان، الصومال، العراق، مصر، المملكة العربية السعودية، اليمن، اليمن الديمقراطية، الشركة العربية للاستثمار، الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية.	١٩٧٤/٦/١٠	١٢٠ مليون دينار كويتي	عمان - الاردن

للملحق تتمة على الصفحة التالية

تتمة ملحق «د» (شركات متعددة الأطراف العربية)

اسم الشركة او المشروع	المؤسسون	تاريخ التأسيس	رأس المال	المقر
الصناعات التحويلية:				
١ - الشركة العربية للاستثمارات الصناعية	تحت التأسيس	١٩٧٦	١٥٠ مليون دينار عراقي	بغداد
٢ - الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية	الامارات العربية المتحدة، تونس، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية العربية السورية، السودان، العراق، فلسطين، قطر، الكويت، مصر، المملكة العربية السعودية، اليمن، اليمن الديمقراطية.	١٩٧٥/٦/٤	٥٠ مليون دينار كويتي	القاهرة
٣ - الشركة العربية لبناء واصلاح السفن	الامارات العربية المتحدة، البحرين، الجماهيرية العربية الليبية، العراق، قطر، الكويت، مصر، المملكة العربية السعودية.	١٩٧٣/١٢/٨	٣٠٠ مليون دولار	المنامة - البحرين
الاستثمار:				
١ - بنك الجزائر وليبيا والامارات	الامارات العربية المتحدة، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية.	١٩٧٤	٦,٣٢ مليون جنيه استرليني	ابو ظبي
٢ - الشركة العربية للاستثمار	الاردن، الامارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية العربية السورية، السودان، العراق، عمان، قطر، الكويت، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية.	١٩٧٤/٧/١٦	٢٨٩,٥ مليون دولار	الرياض - السعودية

تتمة ملحق «د» (شركات متعددة الأطراف العربية)

اسم الشركة او المشروع	المؤسسون	تاريخ التأسيس	رأس المال	المقر
التمويل:				
١ - الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية، وأية بلاد عربية اخرى يتم الموافقة عليها.	١٩٦٨/٥/١٦	٤٠٠ مليون دينار كويتي	الكويت
٢ - الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الافريقية والعربية	الأقطار العربية.	١٩٧٣	٢٥ مليون دولار	جامعة الدول العربية - القاهرة.
٣ - البنك العربي الافريقي	وزارة المالية والنفط لدولة الكويت، البنك المركزي المصري، مصرف الرافدين / بغداد. البنك المركزي الجزائري، وزارة المالية الاردنية، حكومة قطر، افراد وهيئات عربية.	١٩٦٤	٢٠ مليون جنيه استرليني	القاهرة
٤ - بنك الخليج الدولي	الامارات العربية المتحدة، البحرين، العراق، عمان، قطر، الكويت، المملكة العربية السعودية.	١٩٧٥/١١/٢٤	٢٤ مليون دينار كويتي	المنامة - البحرين
٥ - الشركة العربية للاستثمارات البترولية	الامارات العربية المتحدة، البحرين، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية العربية السورية، قطر، الكويت، مصر، المملكة العربية السعودية.	١٩٧٤/٧/١١	٣,٦ مليار ريال سعودي	الدمام - السعودية

للملحق تتمة على الصفحة التالية

تتمة ملحق «د» (شركات متعددة الأطراف العربية)

اسم الشركة او المشروع	المؤسسون	تاريخ التأسيس	رأس المال	المقر
٦ - المصرف العربي الدولي	الامارات العربية المتحدة، الجماهيرية العربية الليبية، عمان، قطر، مصر، مساهمون عرب.		١٠٠ مليون دولار	القاهرة
التأمين:				
١ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار	الاردن، الامارات العربية المتحدة، تونس، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية العربية السورية، السودان، العراق، قطر، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن.	١٩٧٣/٩/٢٢	١٠ مليون دينار كويتي	الكويت
٢ - الشركة العربية لاعادة التأمين	شركات تأمين، شركات اعادة تأمين من بلدان عربية متعددة.	١٩٧٢/٣/١١	٢ مليون جنيه استرليني	بيروت - لبنان
النقل:				
١ - الشركة العربية البحرية لنقل البترول	الامارات العربية المتحدة، البحرين، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، العراق، قطر، الكويت، مصر، المملكة العربية السعودية.	١٩٧٣/١/٦	٥٠٠ مليون دولار	الكويت

تتمة ملحق «د» (شركات متعددة الأطراف العربية)

اسم الشركة او المشروع	المؤسسون	تاريخ التأسيس	رأس المال	المقر
٢ - الشركة العربية لانابيب البترول (سوميد)	الامارات العربية المتحدة (شركة بترول ابو ظبي الوطنية المتحدة)، قطر (شركة قطر الوطنية للبترول)، الكويت (الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية، شركة الاستثمار الكويتية، الشركة الكويتية لصناعة الانابيب المعدنية)، مصر (المؤسسة العامة للبترول)، المملكة العربية السعودية (المؤسسة العامة للبترول والمعادن «بترومين» السعودية).	١٩٧٣/١٢/٢٩	٤٠٠ مليون دولار	الاسكندرية – مصر
٣ - الشركة العربية للملاحة البحرية	الاردن، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية العربية السورية، السودان، العراق، الكويت، مصر.	١٩٦٣/١٢/٧	٥,٣ مليون جنيه مصري مقومة حسب القيمة الذهبية للجنيه لدى صندوق النقد الدولي.	الاسكندرية – مصر
٤ - شركة الاسكندرية للملاحة	مستثمرون في القطاع الخاص من مختلف الأقطار العربية.	١٩٧٤	٦ مليون جنيه استرليني	الاسكندرية – مصر
المؤسسات المالية:				
١ - بنك عمان والبحرين	بنك الكويت والبحرين/ البحرين، مستثمرون عمانيون من القطاع الخاص.	١٩٧٣	٢ مليون ريال عماني	مسقط – عمان
خدمات اخرى:				
١ - الشركة العربية للخدمات البترولية	البحرين، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، العراق، قطر، الكويت، مصر، المملكة العربية السعودية.	١٩٧٥/٥/٤	٥٠,٨ مليون دولار	طرابلس – ليبيا

للملحق تتمة على الصفحة التالية

تتمة ملحق «د»

رابعاً: الشركات العربية ـ الدولية المشتركة

اسم الشركة او المشروع	المؤسسون	تاريخ التأسيس	رأس المال	المقر
الصناعات التحويلية:				
١ ـ شركة هميل للطلاء البحري	شركة الخليج الدولية / الكويت، مستثمرون كويتيون، مستثمرون سعوديون، دانماركيون.	١٩٧٣	١٥٠ مليون دينار كويتي	السعودية
الاستثمار:				
١ ـ الشركة المالية العربية	فرنسا (بنك الاتحاد الاوروبي)، الكويت، لبنان (بنك بيروت الرياض) مجموعة تجميع الاستثمارات اللبنانية)، الولايات المتحدة) اليابان (بنك طوكيو).	١٩٧٤	٦ مليون ليرة لبنانية	بيروت ـ لبنان
٢ ـ الشركة المالية العربية الدولية (ارنفي)	البحرين، الكويت، لبنان، المملكة العربية السعودية.	١٩٧٤	٤,٥ مليون دولار	بيروت ـ لبنان
٣ ـ شركة بريكس المحدودة للاستثمارات	البحرين، الكويت، لبنان، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.	١٩٧٥	٦,٢٥ مليون دولار	دبي ـ الامارات
٤ ـ الشركة الجديدة لبنك سوريا ولبنان	دبي، الكويت، الشركة الكويتية الدولية للاستثمارات، لبنان، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة (بنكان).		٦,٨٢ مليون دولار	بيروت ـ لبنان
٥ ـ بنك الشرق	الكويت، لبنان، الولايات المتحدة، دول اخرى.	١٩٧٣	٦,٨٢ مليون دولار	بيروت ـ لبنان
٦ ـ مصرف الاستثمار والتمويل	فرنسا، الكويت، لبنان، المملكة المتحدة، اليابان، آخرون.	١٩٧٤	٦,٨٢ مليون دولار	بيروت ـ لبنان

تتمة ملحق «د» (الشركات العربية ـ الدولية المشتركة)

اسم الشركة او المشروع	المؤسسون	تاريخ التأسيس	رأس المال	المقر
التمويل:				
١ ـ بنك التنمية الاقتصادية في تونس	تونس، الجماهيرية العربية الليبية (المصرف الليبي الخارجي). الكويت، المانيا الغربية، فرنسا (مجموعة البنوك الاهلية في باريس)، دول اجنبية اخرى.	١٩٥٩	٦ مليون درهم تونسي	تونس
٢ ـ البنك الاهلي للتنمية الاقتصادية في المغرب	المغرب، المانيا، I.F.C.، اليابان، فرنسا، الكويت، ايطاليا، دول اخرى.	١٩٥٩	٣٢,٤ مليون درهم مغربي	الرباط ـ المغرب
٣ ـ البنك الاسلامي للتنمية	الاردن، افغانستان، الامارات العربية المتحدة، اندونيسيا، باكستان، البحرين، بنغلاديش، تركيا، تشاد، تونس، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية العربية السورية، السنغال، السودان، الصومال، عمان، غينيا، قطر، الكويت، لبنان، ماليزيا، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، النيجر، اليمن.		٧٥٥ مليون وحدة سحب خاصة.	جدة ـ السعودية
التأمين:				
١ ـ الشركة العربية للتأمين	امريكا، الكويت، مصر، المملكة العربية السعودية، اليابان، الدول الاوروبية.	١٩٧٥	٣ مليون دولار	القاهرة

للملحق تتمة على الصفحة التالية

تتمة ملحق «د» (الشركات العربية ـ الدولية المشتركة)

اسم الشركة او المشروع	المؤسسون	تاريخ التأسيس	رأس المال	المقر
المؤسسات المالية:				
١ - بنك دبي	أقطار عربية مختلفة، فرنسا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.	١٩٧٤	٦,٢٥ مليون دولار	دبي ـ الامارات
٢ - بنك لبنان وانترا	فرنسا، لبنان، أقطار عربية اخرى.		٣,٦٤ مليون دولار	بيروت ـ لبنان

المصدر: احتسبت من: جامعة الدولة العربية، الوحدة الاقتصادية العربية، الامانة العامة، المشروعات العربية والمشروعات العربية الدولية المشتركة. حصر وتبويب، ومقدمة تحليلية (القاهرة: الجامعة، ١٩٧٧).

ملاحظة عامة: استبعد من هذا الحصر الذي قام به مجلس الوحدة الاقتصادية المشروعات او الشركات التي لا تشارك في ملكية رأسمالها اكثر من قطر عربي واحد مثل الصندوق الكويتي للتنمية، وصندوق ابو ظبي والعراق والسعودية للتنمية الصناعية . . . الخ، كما استبعدت ايضا المشروعات التي يوجد مقرها في خارج الاقطار العربية والتي تمارس نشاطها في اقطار عربية سواء من دول العالم الثالث او الدول الصناعية المتقدمة. وقد قسمت المشروعات العربية الى تلك التي انشأها الاتحاد العربي بين سوريا ومصر وليبيا والشركات الثنائية التي يشارك في ملكيتها اطراف من دولتين عربيتين اثنتين فقط. والشركات المتعددة الاطراف العربية اي التي يشارك في ملكيتها اطراف من اكثر من دولتين عربيتين، والشركات العربية ـ الدولية المشتركة التي يساهم فيها رأس المال العربي والاجنبي.

ملحق «هـ»

اتفاقية تنقل الايدي العاملة
(١٩٧٥)

ان حكومات:

المملكة الاردنية الهاشمية ـ الجمهورية التونسية ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ـ جمهورية السودان الديمقراطية ـ الجمهورية العراقية ـ المملكة العربية السعودية ـ الجمهورية العربية السورية ـ جمهورية مصر العربية ـ الجمهورية العربية اليمنية ـ دولة الكويت ـ الجمهورية اللبنانية ـ الجمهورية العربية الليبية ـ المملكة المغربية ـ جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

لما كانت في سعيها وراء تحقيق الوحدة الشاملة حريصة على ان تجعل الوطن العربي وحدة اجتماعية واقتصادية متكاملة، وكان ضمان حرية تنقل الايدي العاملة في الوطن العربي حافزاً للنشاط الاقتصادي وعوناً على تحقيق العمالة الكاملة.

وتحقيقاً للاغراض التي نص عليها ميثاق جامعة الدول العربية في مادته الثانية بشأن تعاون الدول العربية الاعضاء في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

وتنفيذاً للتوصيات التي اصدرها مؤتمر وزراء العمل العرب في دورته الاولى والثانية بشأن تنقل الايدي العاملة في الوطن العربي.

اتفقت على الاحكام الآتية التي وافق غليها مجلس جامعة الدول العربية بقراره رقم ٢٤٠٢ بجلسته المنعقدة بتاريخ ٧/ ٣/ ١٩٦٨، من دورة انعقاده العادي التاسع والاربعين.

مادة ١

تتعهد الاطراف المتعاقدة بتسهيل تنقل الايدي العاملة فيما بينها، والعمل على تيسير الاجراءات الرسمية الخاصة بذلك.

مادة ٢

يحدد كل طرف من الاطراف المتعاقدة السلطة المختصة لديه بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية، وتتولى هذه السلطة تنقل الايدي العاملة والاشراف عليها، وتتعاون في ذلك مع السلطة المختصة في بلاد الاطراف الاخرى، ولا يجوز اقتضاء اية رسوم او اجور عن الخدمات التي تقدمها.

مادة ٣

تتبادل الاطراف المتعاقدة مرة كل عام على الاقل جميع البيانات والمعلومات اللازمة لتيسير تنقل الايدي العاملة فيما بينها.

وتشمل هذه البيانات والمعلومات، على الاخص، ما يلي:

١ - ظروف العمل واحوال المعيشة.

٢ - الانظمة القانونية والاجراءات الادارية الخاصة بمغادرة العامل للدولة بقصد العمل في الخارج او دخوله اليها بقصد العمل فيها، وكذلك التسهيلات التي تقدمها في كلتا الحالتين.

٣ - الاتفاقيات الدولية المرتبطة بها في شأن تنقل الايدي العاملة.

٤ - عدد الايدي العاملة التي تطلبها الدولة او المتوافرة لديها، موزعة بحسب المجموعات المهنية والمؤهلات والخبرات.

مادة ٤

تتعهد الاطراف المتعاقدة بأن تجعل الاولوية في التشغيل للعمال العرب وذلك بما يتفق وحاجات كل طرف.

مادة ٥

تعترف الاطراف المتعاقدة فيما يتعلق بأغراض هذه الاتفاقية بالوثائق والمستندات والشهادات التي تصدرها السلطة المختصة في كل منها بشأن الحالة المدنية او القانونية، وكذلك بالمؤهلات العلمية والمهنية الصادرة عن الجهات المختصة لديها.

مادة ٦

يتمتع العمال الذين ينتقلون للعمل وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية بالحقوق والمزايا التي يتمتع بها عمال الدولة التي ينتقلون للعمل فيها. ويشمل ذلك - على الاخص - الاجور وساعات العمل والراحة الاسبوعية والاجازات بأجر والتأمينات الاجتماعية والخدمات التعليمية والصحية.

مادة ٧

يحق للعمال الذين ينتقلون للعمل وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية ان يحولوا جزءاً من اجورهم الى الدولة او البلد الذي ينتمون اليه، يحدد تشريع كل دولة او بلد من الاطراف الحد الذي يسمح بتحويله.

مادة ٨

يجوز لطرفين من الاطراف المتعاقدة ان يعقد فيما بينهما اتفاقية ثنائية لتنظيم تنقل الايدي العاملة اذا اقتضت ذلك حركة انتقال العمال بينهما.

مادة ٩

(أ) تقدم الاطراف المتعاقدة الى الامين العام لجامعة الدول العربية تقريراً سنوياً عن تطبيق احكام هذه الاتفاقية يعد طبقاً لنموذج يتفق عليه.

(ب) تقوم لجنة من الخبراء بفحص التقارير المقدمة الى الامين العام لجامعة الدول العربية.

مادة ١٠

تتكون لجنة الخبراء المشار اليها في المادة السابقة من سبعة، على الاقل، يختارهم مؤتمر وزراء العمل العرب من بين الذين ترشحهم الاطراف المتعاقدة والمشهود لهم بالخبرة في شؤون العمل. ولا يجوز اختيار اكثر من خبير واحد من بين مرشحي كل طرف من الاطراف المتعاقدة. ويكون اختيارهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

وتعقد اللجنة اجتماعها بمقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية وتنتخب مقرراً من اعضائها، ويحدد المقرر تواريخ انعقاد جلساتها، وذلك قبل انعقاد مؤتمر وزراء العمل بثلاثة اشهر، كما يتولى عرض نتائج مداولات اللجنة على المؤتمر.

مادة ١١

يجوز في حالات الحرب او الطوارىء العامة ان يتوقف اي طرف مؤقتاً عن القيام

بتنفيذ بعض الالتزامات المنصوص عليها بهذه الاتفاقية، والتي تستلزمها هذه الظروف.

وعلى كل طرف متعاقد ان يحيط الامين العام لجامعة الدول العربية، في فترة معقولة، بالايقاف والاجراءات التي اتخذها والاسباب التي دفعته اليها، وان يبلغه بالتاريخ الذي تنتهي فيه هذه الاجراءات وعودة سريان احكام الاتفاقية. ويقوم الامين العام بابلاغ الاطراف المتعاقدة كتابة بجميع الاخطارات التي تحصل في هذا الشأن.

مادة ١٢

ليس في احكام هذه الاتفاقية ما يمس التشريع الخاص بكل دولة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية النافذة، او التي تنفذ فيما بعد اذا كانت اكثر ميزة بالنسبة للافراد المستفيدين.

مادة ١٣

تسري احكام هذه الاتفاقية على العمال الفلسطينيين الذين يعملون او ينتقلون لغرض العمل في بلاد الاطراف.

مادة ١٤

تصدق الدول والبلاد العربية الموقعة على هذه الاتفاقية وفقاً لنظمها الاساسية، وتودع وثائق التصديق لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية التي تعد محضراً بايداع وثيقة تصديق كل دولة وتبلغه الى الدول والبلاد العربية الاطراف فيها.

توضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ بعد مرور شهر من تاريخ ايداع وثائق التصديق عليها من ثلاث من الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية. ويجوز للدول والبلاد العربية الاخرى ان تنضم اليها باخطار تبلغه الى الامين العام لجامعة الدول العربية الذي يبلغ انضمامها الى الدول والبلاد المرتبطة بها.

مادة ١٥

يجوز لكل طرف من اطراف هذه الاتفاقية ان يطلب تعديل احكامها باخطار يوجه الى الامين العام لجامعة الدول العربية يقوم بتبليغه الى الاطراف الآخرين.

ولا يعتبر التعديل نافذاً الا بعد اقرار مؤتمر وزراء العمل العرب له والتصديق عليه من الاطراف المتعاقدة.

مادة ١٦

يجوز لأي طرف من الاطراف المتعاقدة ان ينسحب من هذه الاتفاقية بعد مرور

خمسة اعوام من تاريخ وضعها موضع التنفيذ، ويكون الانسحاب باخطار يرسل الى الامين العام لجامعة الدول العربية يبلغه الى الاطراف الاخرى، ويكون الانسحاب نافذاً بعد سنة من تاريخ الاخطار به.

واثباتاً لما تقدم وقع المندوبون المفوضون المبينة اسماؤهم بعد هذه الاتفاقية نيابة عن حكوماتهم وبإسمها.

عملت هذه الاتفاقية باللغة العربية في القاهرة من نسخة واحدة تحفظ لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية، وتسلم صورة طبق الاصل لكل من الاطراف المتعاقدة.

عن حكومات:

المملكة الاردنية الهاشمية ـ الجمهورية التونسية ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ـ جمهورية السودان الديمقراطية ـ الجمهورية العراقية ـ المملكة العربية السعودية ـ الجمهورية العربية السورية ـ جمهورية مصر العربية ـ الجمهورية العربية اليمنية ـ دولة الكويت ـ الجمهورية اللبنانية ـ الجمهورية العربية الليبية ـ المملكة المغربية ـ جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

ملحق «و»

نموذج اتفاقية ثنائية بشأن تنقل الايدي العاملة

مادة ١

يتعهد الطرفان بالعمل على تشجيع وتنشيط الايدي العاملة فيما بينهما وفقاً لاحتياجات وانظمة كل منهما.

مادة ٢

يتخذ الطرفان جميع الخطوات الضرورية لتيسير الاجراءات الرسمية الخاصة بتنقل الايدي العاملة فيما بينها.

مادة ٣

يحدد كل من الطرفين السلطة التي تختص بتنفيذ احكام هذه الاتفاقية وتتولى هذه السلطة تنظيم الايدي العاملة فيما بينهما والاشراف عليه.

مادة ٤

يتبادل الطرفان بصفة دورية جميع البيانات والمعلومات اللازمة لتيسير تنقل الايدي العاملة فيما بينهما.

وتشمل البيانات والمعلومات المشار اليها، على الاخص، ما يأتي:

١ ـ ظروف العمل واحوال المعيشة، لا سيما مستوى الاسعار، والحد الادنى للاجور ونظام التأمينات الاجتماعية (الضمان الاجتماعي) وامكانيات السكنى.

٢ ـ الانظمة القانونية والاجراءات الادارية الخاصة بمغادرة العامل للدولة بقصد العمل

في الخارج، او دخوله بقصد العمل بها، وكذلك التسهيلات التي تقدمها في كلتا الحالتين.

مادة ٥

تقدم جميع العروض والطلبات الخاصة بالاستخدام الى السلطة المختصة في كل من الدولتين، ويتبادل الطرفان ما يتجمع لديهما في اقرب فرصة ممكنة بغية العمل على الاستجابة للعروض والطلبات المقدمة من الطرف الآخر.

مادة ٦

يجوز لاصحاب الاعمال في كل من الدولتين ان يباشروا سواء بأنفسهم أو عن طريق ممثليهم، عملية اختيار العمال من الدولة الاخرى. ويشترط في جميع الاحوال عدم اقتضاء اية اجور او رسوم من العمال المتقدمين، وان يجري اختيار العمال تحت اشراف السلطة المختصة.

مادة ٧

يجوز لأصحاب الاعمال في كل من الدولتين، ان يتقدموا بطلب استخدام عمال معينين بأسمائهم من الدولة الاخرى، استناداً الى ما لديهم من معرفة خاصة بهؤلاء العمال.

مادة ٨

يعترف الطرفان بالوثائق التي تصدرها كل من الدولتين في شأن الحالة المدنية والمؤهلات العلمية والمهنية وغيرها.

مادة ٩

يجب ان يبرم عقد عمل كتابي لكل عامل ينتقل للعمل فيما بين الدولتين ويحرر العقد من ثلاث صور يحتفظ صاحب العمل بأحداها، وتسلم الثانية للعامل، وتودع الثالثة لدى السلطة المختصة في الدولة التي ينتمي اليها العامل.

ويحدد العقد المبرم شروط الاستخدام وظروفه، ويجب ان يتضمن العقد البيانات التالية:

اسم العامل، تاريخ وجهة الميلاد، محل اقامته، حالته المدنية (العائلية او اهليته القانونية)، نوع العمل (محل) مكان تأدية الاجر والاستقطاعات التي تخصم منه، مدة العقد وشروط تجديده، او فسخه، نفقات سفر وعودة افراد اسرة العامل.

مادة ١٠

يتحمل صاحب العمل الذي ينقل عمالاً وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية مصاريف سفر عودة هؤلاء العمال من الدولة التي يقيمون فيها الى الدولة التي سيعملون فيها.

ويجوز اعفاء صاحب العمل من تحمل مصاريف عودة العامل في حالة تركه العمل بارادته قبل انتهاء السنة الاولى من التعاقد، او في حالة ارتكابه خطأ يستوجب فصله بغير مكافأة بمقتضى القانون.

مادة ١١

يتمتع العمال الذين ينتقلون للعمل وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية بالحقوق والمزايا التي يتمتع بها عمال الدولة التي ينتقلون للعمل بها. ويشمل ذلك على الاخص: الاجور، ساعات العمل، الراحة الاسبوعية، اجازات بأجر، التأمينات الاجتماعية (الضمان الاجتماعي) الخدمات التعليمية والصحية، وكذلك توفير السكن الصحي المناسب.

مادة ١٢

يجوز للعمال الذين ينتقلون للعمل فيما بين الدولتين وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية ان يتقدموا بطلب اصطحاب عائلاتهم او التحاقها بهم. وتقدم الطلبات الى السلطة المختصة في كلتا الدولتين مشفوعة ببيان امكانيات المعيشة لافراد عائلة العامل في الدولة التي يسافر للعمل بها.

مادة ١٣

يحق للعمال الذين ينتقلون للعمل فيما بين الدولتين وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية ان يحولوا جزءاً من اجورهم الى الدولة التي ينتمون اليها. ويحدد تشريع كل قطر من الاقطار الاطراف الحد الذي يسمح بتحويله.

مادة ١٤

يتمتع العمال الذين ينتقلون للعمل فيما بين الدولتين وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية بجميع التسهيلات الجمركية اللازمة.

مادة ١٥

يتعاون الطرفان في اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة للحيلولة دون وقوع اية اعباء ضريبية مزدوجة على عاتق العمال الذين ينتقلون للعمل فيما بين الدولتين وفقاً لاحكام هذه الاتفاقية.

مادة ١٦

تنشأ لجنة مشتركة للاشراف على تطبيق هذه الاتفاقية، تضم ممثلين من كل طرف. وتختص اللجنة المذكورة بما يأتي :

١ ـ متابعة تنفيذ احكام الاتفاقية وتذليل الصعوبات التي تنشأ اثناء سريانها.

٢ ـ النظر في تعديل الاتفاقية عند الاقتضاء.

مادة ١٧

يتخذ الطرفان جميع الاجراءات التي تكفل استفادة العمال الذين انتقلوا للعمل فيها بين الدولتين. قبل سريان هذه الاتفاقية بجميع الحقوق والمزايا المقررة فيها.

المـــراجع

١ ـ العربيــة

كتــب

البنك الدولي. **تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٣**. واشنطن: البنك، ١٩٨٣.

جامعة الدول العربية. الادارة العامة للشؤون الاقتصادية. **قوانين الاستثمار في الوطن العربي**. القاهرة: الجامعة، ١٩٧٨.

ـ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. ادارة الموارد البشرية. **انتقال العمالة بين الاقطار العربية**. القاهرة: الجامعة، ١٩٧٨.

ـ ـ الامـانـة العامة. **المشروعات العربية والمشروعات العربية والدولية المشتركة: حصر وتبويب، ومقدمة تحليلية**. القاهرة: الجامعة، ١٩٧٧.

ـ ـ ـ المركز العربي للاحصاء. **المؤشر الاحصائي العربي**. القاهرة: الجامعة، ١٩٧٨. العدد ١.

ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. معهد البحوث والدراسات العربية. **استخدامات عوائد النفط العربي حتى نهاية السبعينات**. القاهرة: الجامعة، ١٩٧٧. ٢١٤ ص.

ـ ـ ـ **دراسات حول ضمانات الاستثمار في قوانين البلاد العربية**. القاهرة: الجامعة، ١٩٧٨. ٥٩٣ ص.

ـ منـظمـة العمل العربية. **احوال العمل والعمال في الخليج العربي**. بغداد: المعهد العربي للثقافة وبحوث العمل، ١٩٧٧.

جواد، خالـد ابـراهيم. «دور العـراق في تمويل التنمية الاقتصادية العربية.» (دبلوم، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨).

الحمـد، عبد اللطيف. **الاستثمار متعدد الاطراف والتكامل الاقتصادي العربي**. الكويت: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، ١٩٧٤.

الخفاجي، عصام. **رأسمالية الدولة الوطنية**. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٩. ٢٥٦ ص.

الدجاني، برهان، شفيق الاخرس وعامر الشريف. **المصالح الامبريالية والاجنبية في الوطن العربي: دراسة اقتصادية**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، [د. ت.]. ٢٣٠ ص.

دورة اساسيات صناعة النفط والغاز، ٢، الكويت، ٥ كانون الثاني/ يناير - ٤ آذار/ مارس ١٩٧٦. الكويت: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، ١٩٧٧. ٣ أجزاء.

رمضان، محمد عبد الفتاح. «دراسة عن اوضاع المصريين في الكويت.» (دبلوم، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٧٨).

سعد الدين، ابراهيم. **الارتفاع في العائد من النفط في البلاد العربية وأثره في تصنيع الوطن العربي**. الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٧٧.

ـــ ومحمود عبد الفضيل. **انتقال العمالة العربية: المشاكل - الآثار - السياسات**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣. ٣١١ ص.

السعودية. وزارة التخطيط. **خطة التنمية الثانية، ١٩٧٥ - ١٩٨٠**. الرياض: الوزارة، ١٩٧٥. ٨٢٥ ص.

شحاتة، ابراهيم. **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ودورها في توجيه حركة الاستثمارات العربية**. الكويت: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، ١٩٧٤.

صايغ، يوسف عبدالله. **النفط العربي وقضية فلسطين في الثمانينات**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١.

صندوق ابو ظبي للانماء الاقتصادي العربي. **التقرير السنوي لعام ١٩٧٦**. ابو ظبي: الصندوق، [د. ت.].

صندوق التنمية السعودي. **التقرير السنوي لعام ١٩٧٦ - ١٩٧٧**. الرياض: الصندوق، [د. ت.].

الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي. **الحسابات القومية للبلدان العربية، ١٩٧١ - ١٩٨٢**. الكويت: الصندوق، ١٩٨٣.

ـــ **التقرير السنوي لعام ١٩٧٧**. الكويت: الصندوق، ١٩٧٨.

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية. **التقرير السنوي الخامس عشر، ١٩٧٦ - ١٩٧٧**. الكويت: الصندوق، ١٩٧٧.

عبد الفضيل، محمود. **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٩. ٢٣٣ ص. (سلسلة عالم المعرفة، ١٦)

عبد المتعال، زكي. بحث مقدم الى مجلس الشعب. آذار/ مارس ١٩٧٥.

فارس، محمد الامين. «امكانيات تنقل الايدي العاملة العربية الزراعية خلال الفترة ٧٥ ـ ١٩٨٥.» [د. م.]: جامعة الدول العربية، منظمة العمل العربية، ١٩٧٧. (بحث غير منشور)

الكويت. مجلس التخطيط. الادارة المركزية للاحصاء. **التعداد العام للسكان، ١٩٧٥**. الكويت: المجلس، ١٩٧٦. الجزء ٢.

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا [اكوا]. **المجموعة الاحصائية للعالم العربي، ١٩٦٨ ـ ١٩٧٥**. عمان: الاكوا، ١٩٧٧.

ليبيا. وزارة التخطيط والبحث العلمي. **مشروع الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ١٣٩٦ ـ ١٤٠٠ هـ/ ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠**. [طرابلس، (ليبيا)]: دار الحرية للطباعة، ١٩٧٦.

مسح العمالة في القطاع الخاص للمنشآت التي تستخدم عشرة اشخاص فأكثر، كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٤ ـ آب/ اغسطس ١٩٧٥. عمان: [د. ن.، د. ت.].

مصر. الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء. بحث رقم ٣ ـ ٢١٥.

ـــ وزراة التخطيط. **التقرير المبدئي لمتابعة الخطة العامة للدولة عن عام ١٩٧٥**. القاهرة: الوزارة، ١٩٧٦.

مطر، جميل وعلي الدين هلال. **النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**. ط ١. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩. ٢١٧ ص.

معاشو، عبد القادر. **الاوابك: منظمة اقليمية للتعاون العربي وأداة للتكامل الاقتصادي**. الكويت: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، ١٩٨٢.

منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول [اوابك]. **تقرير الامين العام السنوي الثاني المقدم الى الاجتماع الخامس عشر لمجلس الوزراء**. الكويت: الاوابك، ١٩٧٥.

ـــ **تقرير الامين العام السنوي الثالث المقدم الى الاجتماع السابع عشر لمجلس الوزراء**. الكويت: الاوابك، ١٩٧٦.

ـــ **تقرير الامين العام السنوي التاسع لعام ١٩٨٢**. الكويت: الاوابك، ١٩٨٣.

ـــ **تقرير موجز عن نشاط المنظمة خلال الفترة، ١٩٦٨ ـ ١٩٧٣**. الكويت: الاوابك، [د. ت.]. ٣٥ ص.

مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب، ٥، بغداد، ١٢ ـ ١٥ نيسان/ ابريل ١٩٧٥. **اعمال المؤتمر**. بغداد: اتحاد الاقتصاديين العرب، [١٩٧٦].

مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب، ٦، الرباط، ١ ـ ٣ حزيران/ يونيو ١٩٧٦. الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٧٦.

مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٦٣، جنيف، حزيران/ يونيو ١٩٧٧.

مؤتمر العمل العربي، الاسكندرية، آذار/ مارس ١٩٧٧.

المؤتمر القومي لستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، ١، بغداد، ٦ ـ ١٢ اذار/ مارس ١٩٧٨. [د. م.]: جامعة الدول العربية، الادارة الاقتصادية؛ اتحاد الاقتصاديين العرب، الامانة العامة، ١٩٧٩. ١١٩٦ ص.

ندوة التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي، الكويت، ٢٩ نيسان/ ابريل ـ ٢ ايار/ مايو ١٩٧٨. الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٧٨. ٦٢٥ ص.

ندوة السكان والتنمية في منطقة غربي آسيا، عمان، ١٨ ـ ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨. عمان: اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٧٨.

ندوة السكان والعمالة والهجرة في دول الخليج العربي، الكويت، ١٦ ـ ١٨ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٨. الكويت: المعهد العربي للتخطيط؛ منظمة العمل الدولية، ١٩٧٩. ٥٣٢ ص.

ندوة العمالة الاجنبية في اقطار الخليج العربي، الكويت، ١٥ ـ ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣. شارك فيها: نادر فرجاني وامين عز الدين وباقر النجار وعلي لبيب وعبد الرزاق الفارس وحازم البصام وجهينة سلطان العيسى وعبد الباسط عبد المعطي وحيدر ابراهيم علي وعبد المالك التميمي وابراهيم سعد الدين وروبرت مابرو ومحمد العوض جلال الدين ومحسن خليل ابراهيم ومحمد الامين فارس وباسم سرحان وعلي ابو القاسم. تحرير نادر فرجاني. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣. ٧٠٩ ص.

ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، الدوحة، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢.

ندوة المشروعات العربية المشتركة ودورها في التكامل الاقتصادي العربي، القاهرة، ١٤ ـ ١٨ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٤. تحرير احمد جامع. القاهرة: جامعة الدول العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ١٩٧٦. ٩٣٠ ص.

ندوة النظام الاقتصادي الدولي الجديد والعالم العربي، الكويت، ٢٧ ـ ٢٩ آذار/ مارس ١٩٧٦. الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٧٦.

نشرات اوبك الاحصائية السنوية.

نصر، زكريا واحمد نصر. **بحث في نظم ضمان الاستثمار**. الكويت: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، ١٩٦٨. ٧٧ ص.

دوريات

ابو علي، محمد سلطان. «بعض جوانب خبرات الصندوق الكويتي في مجال التنمية الريفية بالدول العربية الاقل نمواً.» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**: السنة ٥، العدد ١٧، كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩. ص ٦١ ـ ٨٨.

اسماعيل، حافظ. «ما بعد اكتوبر السلام والرخاء؟!» **المصور**: العدد ٣٠٨١، ٢٨ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٣.

الاهرام: ٢٨/ ٤/ ١٩٧٨.

ـ ٩/ ١٠/ ١٩٧٨.

ـ ١٣/ ١٢/ ١٩٧٨.

ـ ١/ ٢/ ١٩٨٠.

«اهمية التحويل في المصافي العربية.» **نشرة منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول**: السنة ١٠، العدد ٧، تموز/ يوليو ١٩٨٤.

الايرياني، عبد الكريم. «الصناديق العربية وتحدي التنمية المتكاملة في الوطن العربي.» **العربي**: السنة ٢٢، العدد ٢٥٥، شباط/ فبراير ١٩٨٠. ص ٢٢ ـ ٢٦.

بهاء الدين، احمد. **الهدف** (الكويت): آذار/ مارس ١٩٧٩.

البواب، سيد احمد. «المشكلات الادخارية والتمويلية.» **الاهرام الاقتصادي**: العدد ٥١٣، ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٧. ص ١٠ ـ ١٤.

«التقرير الاقتصادي من صنعاء.» **الوطن** (الكويت): ١٥/ ٥/ ١٩٧٨.

حسين، عادل. «المال النفطي عائق للتوحيد والتكامل.» **المستقبل العربي**: السنة ١، العدد ٥، كانون الثاني/ يناير ١٩٧٧. ص ١٦ ـ ٣١.

الحمد، عبد اللطيف. «خمسة عشر عاماً من العمل الانمائي الدولي: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.» **النفط والتعاون العربي**: السنة ٣، العدد ١، ١٩٧٥. ص ١٤ ـ ٣٢.

ربيع، حامد. «القدرات العربية في صراع العمالقة.» **المستقبل العربي**: السنة ١، العدد ١، ايار/ مايو ١٩٧٨. ص ١٢ ـ ١٦.

الرميحي، محمد غانم. «الهجرة العربية الى الخليج: الاسباب الاقتصادية والآثار الاجتماعية.» **العربي**: السنة ٢١، العدد ٢٤٤، آذار/ مارس ١٩٧٩.

زكي، احمد حسن. «اموال البترول العربي.» **مصر المعاصرة**: السنة ٦٦، العدد ٣٦٠، نيسان/ ابريل ١٩٧٥.

زكي، حسن عباس. **البترول**: ايلول/ سبتمبر ١٩٧٥.

سعد الدين، ابراهيم. «الآثار السلبية للفروق الدخلية بين الاقطار العربية على التنمية في الاقطار الاقل دخلاً: حالة مصر.» **النفط والتعاون العربي**: السنة ٣، العدد ٤، ١٩٧٧. ص ١٧ ـ ٣٣.

سيد احمد، محمد. «الفوائض النفطية ودورها في تغيير معالم الوطن العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ١، العدد ٣، ايلول/ سبتمبر ١٩٧٨. ص ٦٨ ـ ٧٥.

شحاتة، ابراهيم. «الاستثمارات العربية في الوطن العربي.» **السياسة الدولية**: السنة ٤، العدد ١٢، نيسان/ ابريل ١٩٦٨. ص ٨٠ ـ ٩٣.

ـ «الدولارات البترولية والمشروعات العربية المشتركة.» **السياسة الدولية**: السنة ١٢، العدد ٤٦، تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٦. ص ٦ ـ ٢٣.

ــ وروبرت مابرو. «معونات دول الاوبك: دراسة تحليلية.» **النفط والتعاون العربي**: السنة ٤، العدد ١، ١٩٧٨. ص ١٠٠ ـ ١٢٥.

الشربيني، نعيم. «تدفقات العمال ورأس المال في الوطن العربي.» **النفط والتعاون العربي**: السنة ٣، العدد ٤، ١٩٧٧. ص ٣٥ ـ ٥٩.

صايغ، يوسف عبدالله. «الاندماج الاقتصادي العربي وذريعة السيادة الوطنية.» **المستقبل العربي**: السنة ١، العدد ٦، آذار/مارس ١٩٧٩. ص ٢٣ ـ ٤١.

ــ «النفط العربي في استراتيجية المجابهة العربية الاسرائيلية.» **شؤون فلسطينية**: العدد ١٦، كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧١.

ــ «النفط العربي وقضية فلسطين: علاقة جدلية.» **شؤون فلسطينية**: العددان ٤١ و٤٢، كانون الثاني/ يناير ـ شباط/ فبراير ١٩٧٥. ص ٢١٩ ـ ٢٢٨.

«صناعة التكرير وتبادل المنتجات النفطية في الاقطار العربية.» **نشرة منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول**: السنة ١٠، العدد ٣، آذار/ مارس ١٩٨٤.

عبد الفضيل، محمود. «الوطن العربي في السبعينات: رؤية للحاضر كتاريخ.» **المستقبل العربي**: السنة ٢، العدد ٧، ايار/ مايو ١٩٧٩.

عبد الله، اسماعيل صبري. «تعقيب على تقرير اللجنة الثلاثية.» **المستقبل العربي**: السنة ١، العدد ٦، آذار/ مارس ١٩٧٩. ص ٤٢ ـ ٤٦.

عتيقة، علي. «معضلة منظمة الدول المصدرة للبترول اوابك في سوق الطاقة.» **نشرة منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول**: السنة ٩، العدد ١١، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣.

العتيقي، عبد الرحمن سالم. «لماذا لم تنجح سياسات التكامل الاقتصادي العربي.» **العربي**: السنة ١٩، العدد ٢٢٩، كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٧.

عفر، محمد عبد المنعم. «الموارد المالية العربية والتكامل الاقتصادي العربي.» **مصر المعاصرة**: السنة ٦٦، العدد ٣٦٠، نيسان/ ابريل ١٩٧٥.

علي، خالد تحسين. «الامن الغذائي والعمل العربي المشترك.» **النفط والتعاون العربي**: السنة ٤، العدد ١، ١٩٧٨. ص ١٧ ـ ٤٩.

غنطوس، الياس. «دور المشروعات المشتركة في التكامل الاقتصادي العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٧، العدد ٦٦، آب/ اغسطس ١٩٨٤.

القبس (الكويت): ١٩/ ١١/ ١٩٧٨.

ــ ٢٣/ ٢/ ١٩٧٩.

قنديل، عبد الفتاح. «التزام رأس المال العربي نحو المنطقة العربية.» **مصر المعاصرة**: السنة ٦٦، العدد ٣٦٠، نيسان/ ابريل ١٩٧٥.

القيسوني، عبد المنعم. «التطورات العالمية الاقتصادية الاخيرة للعالم العربي ولمصر.» **مصر المعاصرة**: السنة ٦٥، العدد ٣٥٦، نيسان/ ابريل ١٩٧٤.

مراد، احمد فارس. «تقويم المشروعات العربية المشتركة كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ١، العدد ٤، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨. ص ١٣٠ - ١٤٢.

مطر، جميل. «التجارب الوحدوية الوظيفية: الجامعة العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢، العدد ١١، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠. ص ٤٣ - ٥٠.

موسى، احمد رشاد. «مشكلات التوطن الصناعي في الوطن العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ١، العدد ١، ايار/ مايو ١٩٧٨. ص ١١٥ - ١٣٢.

النشاشيبي، حكمت شريف. «المؤسسات والمراكز المالية العربية تشترك فعلياً في جهود التنمية الاقليمية.» **نشرة منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول**: السنة ٣، العدد ٦، حزيران/ يونيو ١٩٧٧. ص ١٩ - ٢١.

نشرة منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول: السنة ٥، العدد ٣، آذار/ مارس ١٩٧٩.

ـــ السنة ١٠، العدد ٥، ايار/ مايو ١٩٨٤.

هيكل، محمد حسنين. «حكاية السوفيات والعرب.» **الوطن** (الكويت): ١٤/ ١/ ١٩٧٩. الحلقة ١٥.

الوطن (الكويت): ٢٦/ ١/ ١٩٧٧.

٢ ـ الاجنبية

Books

The Arab Fund for Economic and Social Development. *The Joint Programme: Activities in the Field of Identification of Inter Country Investment Projects.* Kuwait: The Fund, 1978.

Association for International Development [AID]. Near East Bureau. Seminar on Labour Migration in the Middle East, Washington, D. C., 1977.

Baghwati, Jagdish. *The Tying of Aid.* Geneva: United Nations Conference on Trade and Development, 1967. (TD / 7/ Supp 4)

Bank for International Settlements. *Annual Report.* Various editions.

Birks, John Stace and Clive A. Sinclair. *Human Capital on the Nile: Development and Emigration in the Arab Republic of Egypt and in the Democratic Republic of the Sudan.* Geneva: International Labour Office, 1978. (World Employment Research Programme)

Migration for Employment Project. The Kingdom of Saudi Arabia and the Libyan Arab Jamahiriya: The Key Countries of Employment. Geneva: International Labour Office, 1979.

— *Nature and Process of Labour Importing: The Arabian Gulf States of Kuwait, Bahrain, Qatar and the United Arab Emirates.* Geneva: International Labour Office, 1978. (World Employment Research Programme)

— *A Preliminary Assessment of Labour Movement in the Arab Region: Background Perspectives and Prospects.* Geneva: International Labour Office, 1977. (World Employment Programme)

— *The Sultanate of Oman : Economic Development, the Domestic Labour Market and International Migration.* Geneva: International Labour Office, 1978. (World Employment Research Programme)

Choucri, Nazli. *Migration in the Middle East: Transformations, Policies, and Processes.* Cairo: Cairo University; Massachusetts Institute of Technology [MIT], 1983.

— R. S. Eckaus and Amer Mohie-Eldine. *Migration and Employment in the Construction Sector: Critical Factors in Egyptian Development.* Cairo: Cairo University; Massachusetts Institute of Technology [MIT], 1978. (Technology Adoptation Programme)

Deusenberry, James Stemble. *Income, Saving and the Theory of Consumer Behaviour.* New York: Oxford University Press, 1967.

Economic Commission for Western Asia [ECWA]. *Statistical Abstract of the Arab World, 1968-1975.* Amman: ECWA, 1977.

— *Studies on Development Problems in Countries of Western Asia.* New York: U.N., 1977.

— Statistical Office. *Yearbook of International Trade Statistics, 1963.* New York: U.N., 1964.

— — *Yearbook of International Trade Statistics, 1965.* New York: U.N., 1966.

— — *Yearbook of International Trade Statistics, 1968.* New York: U.N., 1969.

— — *Yearbook of International Trade Statistics, 1972-1973.* New York: U.N., 1974.

— — *Yearbook of International Trade Statistics, 1974.* New York: U.N., 1975.

— — *Yearbook of International Trade Statistics, 1975.* New York: U.N., 1976.

— — *Yearbook of International Trade Statistics, 1977.* New York: U.N., 1978.

Friedman, Milton. *A Theory of the Consumption Function.* Princeton, N. J.: Princeton University Press for the National Bureau of Economic Research, 1957. 243 p. (Series no. 63)

Hadley, L. H. *The Export of Human Capital from Egypt.* Cairo: American University, [n. d.].

International African Seminar, 11th, Dakar, April 1972. *Modern Migration in Western Africa.* edited by Samir Amin. London: Oxford University Press for the International African Institute, 1974. xii, 426 p.

International Labour Organization [ILO]. *Manpower and Employment in Arab Countries: Some Critical Issues.* Geneva: ILO, 1976.

— *Yearbook of Labour Statistics, 1977.* Geneva: ILO, [1978].

— *Yearbook of Labour Statistics.* Geneva: ILO, 1980.

— *Yearbook of Labour Statistics.* Geneva: ILO, 1983.

International Monetary Fund [IMF]. *World Economic Outlook.* Washington, D. C.: IMF, 1984.

Lange, Oscar Richard. *Totality, Development, and Dialectics in the Light of Cybernetics.* Washington: [n. p.], 1962.

— *Whole and Parts: A General Theory of System Behaviour.* Translated from Polish by Engeninoz Lepa. Oxford; New York: Pergamon Press, [1965]. 74 p.

Law, John. *Arab Aid: Who Gets it, for What, and How?* New York: Chase World Information Corporation, 1978.

Mulat, T. *Educated Unemployment in the Sudan.* Geneva: International Labour Office, 1975.

Meeting of the American Political Science Association, Washignton, D. C., 1-4 September 1977.

Organization for Economic Cooperation and Development [OECD]. *The Aid Programmes of OPEC Members.* Paris: OECD, 1976.

— *Development Cooperation: Efforts and Policies of the Members of DAC, 1977 Review.* Paris: OECD, 1977.

— *Development Cooperation: Efforts and Policies of the Members of DAC, 1978 Review.* Paris: OECD, 1978.

— *Financial Flows from OPEC Members to Developing Countries.* Paris: OECD, 1976.

Paine, Suzanne. *Exporting Workers: The Turkish Case.* Cambridge: Cambridge University Press, 1974.

Pigou, Arthur Cecil. *A Study in Public Finance.* 3rd rev. ed. London: MacMillan, 1947 . xviii, 285 p.

Schelling, Thomas C. *The Strategy of Conflict.* New York: Oxford University Press, 1963. 309 p.

Socknat, James and Clive A. Sinclair. *An Estimate of the Total Population and Workers Abroad from the Yemen Arab Republic.* Geneva: International Labour Office, 1975.

Tapinos, Georges. *L'économie des migrations internationales.* Paris: Armand Colin, 1974.

United Nations [U.N.]. *Statistical Yearbook of Industries, 1975.* New York: U.N., 1976.

— *World Energy Supply.* New York: U.N., 1977.

— *Yearbook of National Accounts Statistics.* New York: U.N., 1973. 3 vols.

— Conference on Trade and Development [UNCTAD]. *Financial Solidarity for Development, 1983 Review: Development Assistance from OPEC Members and Institutions to other Developing Countries, 1973-1981.* New York: U.N., 1984.

— Department of Economic and Social Affairs. Statistical Office. *Statistical Yearbook, 1976.* New York: U.N., 1977.

World Bank. *World Tables.* Various editions.

— *World Tables, 1976.* Baltimore; London: John Hopkins University Press for the World Bank, 1976. 552 p.

— *World Tables, 1983.* 3rd ed. Baltimore; London: John Hopkins University Press for the World Bank, 1983. vol. II.

Periodicals

Ajami, Fouad. «The End of Pan-Arabism.» *Foreign Affairs:* vol. 57, no. 2, Winter 1978-1979. pp. 355-373.

Bank of England. *Quarterly Bulletin.* Various editions.

Chalabi, Fadhil J. «Oil Market Developments in 1982 and1983: The Conditions Which Led to the OPEC Price Reduction.» *Middle East Economic Digest:* vol. 27, no. 11, 26 December 1983. Supplemnt.

Chenery, Hollis P. and Alan M. Strout. «Foreign Assistance and Economic Development.» *American Economic Review:* vol. 56, no. 4, September 1966. pp. 679-733.

«A Critique of Peripheral Capitalism.» *CEPAL Review:* 1976. بريبش، راؤول.

Sunday Times: 8/ 1/ 1978.

The Economist: 13 November 1976.

— 14 May 1977.

Financial Times: 29/ 3/ 1976.

The Guardian: 19/ 10/ 1978.

International Monetary Fund. *Internationl Financial Statistics.* Various issues.

— *International Financial Statistics:* vol. 25, no. 10, October 1972.

— — vol. 29, no. 10, October 1976.

— — vol. 30, no. 5, May 1977.

— — vol. 31, no. 2, February 1978.

— — vol. 32, 1979.

— — vol. 36, no. 10, October 1983.

— *International Monetary Fund Survey:* 3 September 1978.

New York Times: 30/ 5/ 1976.

Raj, K. N. «Linkages in Industrialization and Development Strategy: Some Basic Issues.» *Journal*

of Development Planning: no. 8, 1975. pp. 105-120.

Sarkis, Nicolas. «Pétrole et développement économique.» *Le Monde Diplomatique:* 25 année, no. 293, Août 1978.

Sinclair, Clive A. «Manpower Development in Jordan: Some Critical Issues.»*Times:* 11/8/1977. Supplement on Jordan.

فهرس عام

(أ)

(ت)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(ر)

(ص)

(ط)

(ع)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)

د. محمود عبد الفضيل

- ولد في القاهرة عام ١٩٤١.
- تخرج من كلية التجارة ـ جامعة القاهرة عام ١٩٦٢ وعمل معيداً فيها حتى عام ١٩٦٥.
- حصل على درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية من جامعة السوربون ـ باريس عام ١٩٧٢.
- عمل خبيراً للأبحاث بقسم الاقتصاد التطبيقي في جامعة كمبريدج وشغل وظيفة المدير المساعد لبرنامج دراسات التنمية فيها (١٩٧٦ ـ ١٩٧٧)، وهو أحد مؤسسي **مجلة كمبريدج للاقتصاد** وعضو مجلس تحريرها.
- عمل أستاذاً للتخطيط ومنسقاً للبحوث في المعهد العربي للتخطيط ـ الكويت (١٩٧٨ ـ ١٩٨٠).
- أستاذ الاقتصاد في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.
- له مؤلفات عديدة، منها:

ـ **انتقال العمالة العربية: المشاكل ـ الآثار ـ السياسات**، بالاشتراك مع ابراهيم سعد الدين (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١ (ط ٣ مزيدة ومنقحة)).

ـ **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧ (ط ٢)).

ـ **في كشف الغُمّة.. وسبل استنهاض الأمة: الواقع والوهم حول الشرق أوسطية** (القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٥).

ـ **مصر ورياح العولمة** (القاهرة: دار الهلال، ١٩٩٩).

ـ **العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠).

الطبعة السادسة

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ٦ ...
أو م...

